

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علوم التربية

عنوان الدراسة:

**تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض
جوانب منظومة التعليم العالي**

- التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل -
دراسة ميدانية بجامعة المسيلة

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التربية

إشراف الأستاذ: د. كمال فرحاوي

إعداد الطالبة: شهرزاد دهيمي

السنة الجامعية: 2015 - 2016

عيسى

الله

الرحمن

الرحيم

شكر

الحمد لله كثيرا بعدد كلمات ربي الذي ينفذ لها المداد ولو كان بحرا

أعجز عن إيجاد الكلمات المناسبة لكي أعطي لهم حقهم من الشكر
فشكرا جزيلا للدكتور كمال فرحاوي على قبوله الإشراف على
رسالتي، وكل من أ.د. أحمد دوقة،

د. فتحي زقعار، د. محمد بودربالة، أ.د. أحمد شريفي

و أ.د. حسين حماش على دعمهم وأقول لهم جزاكم الله عني كل
خير.

شكر جزيل مني لكل من شجعني وساعدني ودعمني لإنجاز هذا
العمل وأخص بالذكر أ.د. الهاشمي لويا.

*** شكر خالص لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة ***

* شهرزاد *

إهداء إلى ...

* والدي الكريمين حفظهما الله أمي الغالية وأبي العزيز

* شقيقتي: وهيبة، نادية، فريدة، خديجة.

* أخوي فاروق وصلاح الدين.

* أحفاد عائلة دهيمي

... إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع ...

شهرزاد

إهداء خاص

إلى

** زوجي الفاضل أ.د. مُحَمَّد بُودربالة **

** إبني الغالي ضياء رامي **

حفظه الله ورعاه

شهرزاد

فهرس الموضوعات

المواضيع الصفحة

أ مقدمة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1. إشكالية الدراسة 7
2. فرضيات الدراسة 14
3. أسباب اختيار موضوع الدراسة 15
4. أهمية الدراسة 16
5. أهداف الدراسة 17
6. تحديد مصطلحات الدراسة 18
7. الدراسات السابقة 25

الباب الأول: الجانب النظري

الفصل الثاني: النظام التعليمي

- تمهيد 43
1. نبذة تاريخية عن تطور النظم التعليمية 44
2. فلسفة النظام التعليمي 45
3. أسس النظام التعليمي 45
4. أبعاد النظام التعليمي 46

| | | |
|----|-------|---|
| 47 | | 5. مكونات النظام التعليمي |
| 49 | | 6. أنواع النظم التعليمية |
| 50 | | 7. خصائص النظام التعليمي |
| 51 | | 8. مهام النظام التعليمي |
| 52 | | 9. مراحل النظام التعليمي |
| 52 | | 10. أهم العوامل المؤثرة في النظام التعليمي |
| 56 | | 11. أنظمة التعليم في دول العالم |
| 60 | | 12. كفاءة النظام التعليمي |
| 60 | | 13. معوقات النظام التعليمي |
| 62 | | 14. أثر النظام التربوي على المجتمع |
| 62 | | 15. أثر النظام التربوي على الإنتاج الفكري والعلمي |
| 62 | | 16. تطوير النظام التعليمي |
| 64 | | خلاصة |
| 65 | | هوامش ومراجع الفصل |

الفصل الثالث: المؤسسة الجامعية

| | | |
|----|-------|---------------------------|
| 68 | | تمهيد |
| 69 | | 1. الجامعة عبر التاريخ |
| 70 | | 2. عناصر المؤسسة الجامعية |
| 73 | | 3. أهداف المؤسسة الجامعية |

| | |
|----|--|
| 74 | وظائف المؤسسة الجامعة |
| 76 | العوامل المؤثرة من الداخل في الجامعة |
| 77 | العوامل المؤثرة من الخارج في الجامعة |
| 78 | الجامعة الجزائرية |
| 81 | خصائص الجامعة الجيدة |
| 82 | الجامعة ومستقبل المجتمع |
| 83 | خلاصة |
| 84 | هوامش ومراجع الفصل |

الفصل الرابع: التعليم العالي

| | |
|----|--|
| 86 | تمهيد |
| 87 | 1. مفهوم التعليم العالي |
| 87 | 2. مقومات التعليم العالي |
| 90 | 3. أهمية التعليم العالي |
| 91 | 4. أهداف التعليم العالي |
| 93 | 5. وظائف التعليم العالي |
| 94 | 6. خصائص التعليم العالي |
| 96 | 7. أنواع التعليم العالي |
| 97 | 8. الدور التربوي والتنموي للتعليم العالي |
| 99 | 9. كفاءة وفاعلية التعليم العالي |

| | |
|-----|---|
| 100 | مشكلات التعليم العالي |
| 101 | مظاهر الأزمة في التعليم العالي |
| 102 | التغيرات اللازمة في بنية التعليم العالي |
| 105 | إعادة التوازن للتعليم العالي |
| 106 | أسس تطوير التعليم العالي |
| 107 | خلاصة |
| 108 | هوامش ومراجع الفصل |

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

| | |
|-----|--|
| 111 | تمهيد |
| 112 | 1. إصلاح التعليم العالي في الجزائر |
| 115 | 2. مبادئ السياسة التعليمية في الجزائر |
| 119 | 3. أهداف إصلاح التعليم الجامعي |
| 121 | 4. مهام التعليم الجامعي في الجزائر |
| 121 | 5. توجهات التعليم الجامعي في الجزائر |
| 123 | 6. التوجيه والتقويم في التعليم الجامعي في الجزائر |
| 124 | 7. مشاكل التعليم الجامعي بالجزائر |
| 126 | 8. الوضعية الحالية للتعليم الجامعي في الجزائر |
| 127 | 9. الهيكلة الجديدة للتعليم الجامعي في الجزائر نظام LMD |
| 147 | خلاصة |

148 هوامش ومراجع الفصل

الفصل السادس: التكوين الجامعي

152 تمهيد

153 1. تطور منهاج التكوين

156 2. التكوين الأكاديمي

157 3. أسس ومبادئ التكوين

158 4. أهداف التكوين ووظائفه

159 5. أنواع التكوين

160 6. مظاهر عملية التكوين

160 7. مكونات عملية التكوين

166 8. نماذج التكوين

164 9. مشاكل التكوين

169 خلاصة

170 هوامش ومراجع الفصل

الفصل السابع: البحث العلمي

172 تمهيد

173 1. تطور البحث العلمي

173 2. البحث العلمي كنظام

175 3. البحث العلمي في الجامعات ونوعيته

| | |
|-----|--|
| 177 | 4. أهمية البحث العلمي |
| 178 | 5. أهمية ربط البحث العلمي في الجامعة بالأبحاث خارجها |
| 179 | 6. أهداف البحث العلمي |
| 180 | 7. الباحث العلمي |
| 183 | 8. مقومات البحث العلمي |
| 185 | 9. العوامل المؤثرة على صلاحية البحث العلمي |
| 185 | 10. مؤشرات قياس الإنجاز في البحث العلمي الجامعي |
| 186 | 11. المجالات الأساسية للبحث العلمي |
| 187 | 12. تخطيط البحث العلمي في الجامعة |
| 188 | 13. أزمة البحث العلمي الجامعي |
| 190 | 14. العوامل المساعدة في حل أزمة البحث العلمي الجامعي |
| 192 | 15. تفعيل آليات البحث العلمي بالجامعة |
| 193 | 16. العقبات التي تعوق البحث العلمي في الجامعة |
| 195 | خلاصة |
| 196 | هوامش ومراجع الفصل |

الفصل الثامن: العملية الإعلامية والإعلام الجامعي

| | |
|-----|----------------------------------|
| 199 | تمهيد |
| 200 | 1- العملية الإعلامية: |
| 200 | 1. لمحة تاريخية عن الإعلام |

| | |
|-----|---|
| 200 | 2. تحليل العملية الإعلامية |
| 202 | 3. أهمية الإعلام |
| 203 | 4. المفاهيم المشابهة للإعلام |
| 205 | 5. صفات وخصائص الإعلام |
| 207 | 6. المبادئ الأساسية للإعلام |
| 209 | 7. عناصر العملية الإعلامية |
| 210 | 8. وظائف الإعلام |
| 212 | 9. وسائل الإعلام |
| 215 | 10. عوامل نجاح الرسالة الإعلامية |
| 216 | 11. نظريات الإعلام |
| 218 | II - الإعلام الجامعي: |
| 218 | 1. دور الإعلام في الجامعة في التحضير للدخول الجامعي |
| 219 | 2. أهداف الإعلام الجامعي |
| 219 | 3. وظائف الإعلام الجامعي |
| 220 | 4. وسائل الإعلام الجامعي |
| 221 | 5. الإعلام الجامعي وصورة التعليم العالي |
| 224 | خلاصة |
| 225 | هوامش ومراجع الفصل |

الباب الثاني: الجانب الميداني

الفصل التاسع: الإطار المنهجي للدراسة

- 230 1. الدراسة الإستطلاعية:
- 230 2. الدراسة الأساسية:
- 230 1.2. المنهج المستخدم في الدراسة
- 231 2.2. حدود الدراسة
- 232 3.2. عينة الدراسة
- 233 4.2. أدوات جمع بيانات الدراسة
- 237 5.2. الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات
- 238 هوامش ومراجع الفصل

الفصل العاشر: عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة

- 240 1. عرض وتحليل نتائج المحور الأول المتعلق بالبيانات الأولية للإستبيانات
- 242 2. عرض وتحليل نتائج المحور الثاني المتعلق بالتكوين
- 255 3. عرض وتحليل نتائج المحور الثالث المتعلق بالبحث العلمي
- 268 4. عرض وتحليل نتائج المحور الرابع المتعلق بالإعلام
- 279 5. عرض وتحليل نتائج المحور الخامس المتعلق بالهياكل
- 291 6. عرض وتحليل نتائج العبارات المفتوحة
- 296 7. مناقشة النتائج على ضوء فرضيات الدراسة
- 298 8. مناقشة النتائج العامة للدراسة

| | |
|-----|------------------------|
| 301 | إقتراحات الدراسة |
| 305 | خاتمة |
| 309 | قائمة المراجع |

الملاحق

ملخص الدراسة بالعربية

ملخص الدراسة بالفرنسية

ملخص الدراسة بالإنجليزية

فهرس الجداول

| رقم الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|---------------|--|---------------|
| 80 | يوضح وضعية تعليم الجزائريين والأوربيين | 01 |
| 119 | عدد الخريجين ونسبهم منذ تطبيق الإصلاح. | 02 |
| 121 | الفروع التي تم فتحها باللغة العربية في السنة الدراسية 1971-1972 وبعدها | 03 |
| 126 | الإطارات المتخرجة | 04 |
| 239 | المجتمع الأصلي وعينة الدراسة | 05 |
| 246 | إستجابات أفراد العينة حول إن كان مستوى التكوين في جامعة المسيلة هو نفسه في أغلب الجامعات الجزائرية | 06 |
| 246 | إستجابات أفراد العينة حول إن كان مستوى البحث العلمي في جامعة المسيلة هو نفسه في أغلب الجامعات الجزائرية | 07 |
| 247 | إستجابات أفراد العينة حول إن كان الإعلام في جامعة المسيلة يلعب نفس الدور في أغلب الجامعات الجزائرية | 08 |
| 248 | إستجابات أفراد العينة حول إن كانت الهياكل في جامعة المسيلة متوفرة وتؤدي وظيفتها بنفس الدرجة في أغلب الجامعات الجزائرية | 09 |
| 249 | إستجابات أفراد العينة حول إن كان التجسيد العملي لأهداف التكوين المسطرة في الجامعة ملموس وواضح | 10 |
| 249 | إستجابات أفراد العينة حول إن كان التكوين الجامعي الحالي يساهم في بناء الفرد معرفيا | 11 |
| 250 | يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان يساهم التكوين الجامعي الحالي في بناء | 12 |

| | | |
|-----|--|----|
| | الفرد مهنيا | |
| 251 | يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان يبني الإطارات ذات الكفاءة التي تقود عملية التنمية في المجتمع | 13 |
| 251 | إستجابات أفراد العينة حول إن كانت المناهج التعليمية ومحتويات المقاييس تخدم التكوين | 14 |
| 252 | إستجابات أفراد العينة حول إن كان محتوى التربص الميداني مناسب لطبيعة العمل في الميدان مستقبلا | 15 |
| 253 | إستجابات أفراد العينة حول إن كانت موضوعات البرامج والمقررات الدراسية واضحة | 16 |
| 253 | إستجابات أفراد العينة حول إن كان التقويم التكويني للمعارف مناسب | 17 |
| 254 | يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كانت وسائل التقويم المتاحة تخدم التكوين | 18 |
| 254 | يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كانت الأسئلة التقييمية موضوعية | 19 |
| 255 | إستجابات أفراد العينة حول إن كانت الوسائل التعليمية متوفرة لعملية التكوين | 20 |
| 256 | إستجابات أفراد العينة حول إن كانت طرائق التدريس مناسبة تخدم عملية التكوين | 21 |
| 256 | إستجابات أفراد العينة حول إن كان وسائل التقويم متنوعة تخدم عملية التكوين | 22 |
| 257 | إستجابات أفراد العينة حول إن كانت المقررات تتميز بوجود برنامج عملي يستهدف التكوين | 23 |
| 257 | إستجابات أفراد العينة حول إن كان يتم الحصول على تغذية راجعة حول الأعمال المنجزة | 24 |
| 258 | إستجابات أفراد العينة حول إن كان هناك تناسق بين مختلف المقاييس وأهداف التكوين | 25 |

| | | |
|-----|--|----|
| 259 | إستجابات أفراد العينة حول كيفية سير التكوين الجامعي عموماً | 26 |
| 259 | يمثل توزيع الفاعلين من حيث تقييمهم للتكوين | 27 |
| 261 | يوضح نتائج تحليل التباين لتحديد الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للتكوين. | 28 |
| 261 | يوضح المقارنات المتعددة بطريقة شافية لتحديد الفروق بين العينات في تقييم التكوين. | 29 |
| 262 | إستجابات أفراد العينة حول توفر التمكّن من آليات البحث العلمي | 30 |
| 263 | إستجابات أفراد العينة حول إن كانت العقبات التي تواجه الباحث في ممارسة البحث العلمي مزالة | 31 |
| 263 | إستجابات أفراد العينة حول إن كان البحث العلمي فاعل ويلعب دوره في تطوير الجامعة | 32 |
| 264 | إستجابات أفراد العينة حول كيف تستغل نتائج البحوث والدراسات في مجالات الحياة الاجتماعية | 33 |
| 264 | إستجابات أفراد العينة حول إن كان البحث العلمي يساعد الباحث في التحكم في مجال تخصصه | 34 |
| 265 | إستجابات أفراد العينة حول إن كان يساهم في الزيادة في التحصيل العلمي | 35 |
| 266 | إستجابات أفراد العينة حول إن كان يساهم البحث العلمي في إعطاء حلول للمشكلات المجتمعية | 36 |
| 266 | إستجابات أفراد العينة حول غياب المعوقات المادية التي تقف في وجه البحث العلمي في الجامعة | 37 |
| 267 | إستجابات أفراد العينة حول التنسيق بين ممارس البحث والجهات المستفيدة منه | 38 |

| | | |
|-----|---|----|
| 267 | إستجابات أفراد العينة حول توفر المساعدين في البحث العلمي | 39 |
| 268 | إستجابات أفراد العينة حول إن كان المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي متاح | 40 |
| 269 | إستجابات أفراد العينة حول إن كانت المراجع والمصادر للبحث العلمي متوفرة | 41 |
| 269 | إستجابات أفراد العينة حول إن كانت جلسات العرض والاستفادة من نتائج البحث العلمي متاحة | 42 |
| 270 | يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان الوقت المتوفر لإجراء البحث العلمي كافي | 43 |
| 270 | إستجابات أفراد العينة حول إن كانت عملية نشر الأعمال والبحوث متاحة | 44 |
| 271 | إستجابات أفراد العينة حول طريقة سير البحث العلمي في الجامعة | 45 |
| 272 | يمثل توزيع الفاعلين من حيث تقييمهم للبحث العلمي | 46 |
| 273 | يوضح نتائج تحليل التباين لتحديد الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للبحث العلمي. | 47 |
| 274 | يوضح المقارنات المتعددة بطريقة شافية لتحديد الفروق بين العينات في تقييم البحث العلمي. | 48 |
| 275 | يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان الإعلام الجامعي يوفر مطويات و كتيبات حول كل ما تريد الاستعلام عنه | 49 |
| 275 | إستجابات أفراد العينة حول إن كان الإعلام الجامعي يوفر معلومات عن التخصصات قبل التسجيل | 50 |
| 276 | إستجابات أفراد العينة حول دقة المعلومات المتوفرة | 51 |
| 276 | إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص سنوات التكوين | 52 |
| 277 | إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص المقررات الدراسية | 53 |

| | | |
|-----|--|----|
| 278 | إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص جداول التوقيت | 54 |
| 278 | إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص أهداف التكوين | 55 |
| 279 | إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات التي يجب أن تنشر من خلال الإعلام الجامعي في مجال الخدمات | 56 |
| 279 | إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص فرص التكوين والتسجيلات | 57 |
| 280 | يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص الامتحانات | 58 |
| 281 | إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص الملتقيات | 59 |
| 281 | إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص الشراكة مع المؤسسات الاجتماعية من أجل التبرصات والتكوين | 60 |
| 282 | إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص الشركاء الاجتماعيون وطرق الاستفادة منهم | 61 |
| 282 | إستجابات أفراد العينة حول توفر التنسيق في مجال الإعلام بين الجامعة والجامعات الأخرى | 62 |
| 283 | إستجابات أفراد العينة حول توفر التنسيق في مجال الإعلام بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية التي لها علاقة بها | 63 |
| 283 | إستجابات أفراد العينة حول الشكل الذي يتم بها الإعلام الجامعي | 64 |
| 284 | يمثل توزيع الفاعلين من حيث تقييمهم للإعلام الجامعي | 65 |
| 285 | يوضح نتائج تحليل التباين لتحديد الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للإعلام. | 66 |
| 286 | يوضح المقارنات المتعددة بطريقة شافيه لتحديد الفروق بين العينات في تقييم الإعلام. | 67 |

| | | |
|-----|---|----|
| 287 | إستجابات أفراد العينة حول توفر المدرجات المخصصة للدراسة | 68 |
| 287 | إستجابات أفراد العينة حول تجهيز المدرجات المخصصة للدراسة | 69 |
| 288 | إستجابات أفراد العينة حول توفر قاعات التطبيق | 70 |
| 288 | إستجابات أفراد العينة حول تجهيز قاعات التطبيق | 71 |
| 289 | إستجابات أفراد العينة حول توفر المخابر في الجامعة | 72 |
| 289 | إستجابات أفراد العينة حول تجهيز المخابر في الجامعة | 73 |
| 290 | إستجابات أفراد العينة حول تجهيز قاعة الأنترنت في الجامعة | 74 |
| 290 | إستجابات أفراد العينة حول تجهيز قاعة البحث في الجامعة | 75 |
| 291 | إستجابات أفراد العينة حول توفر الشروط الفيزيائية في الهياكل | 76 |
| 291 | إستجابات أفراد العينة حول توفر أماكن الإشراف واستقبال الطلبة | 77 |
| 292 | إستجابات أفراد العينة حول توفر التجهيزات الإدارية والبيداغوجية | 78 |
| 292 | إستجابات أفراد العينة حول الكيفية التي تتم بها التسجيلات الإدارية في بداية كل سنة جامعية | 79 |
| 293 | إستجابات أفراد العينة حول الكيفية التي تتم بها التسجيلات البيداغوجية في بداية كل سنة جامعية | 80 |
| 293 | إستجابات أفراد العينة حول الكيفية التي يتم بها الاستقبال في مختلف إدارات الجامعة | 81 |
| 294 | إستجابات أفراد العينة حول الكيفية التي يتم بها الاستقبال في المصالح البيداغوجية | 82 |
| 294 | إستجابات أفراد العينة حول الكيفية التي تتم بها عملية توجيه وإرشاد الأساتذة والطلبة في المصالح الإدارية والبيداغوجية | 83 |

| | | |
|-----|---|----|
| 295 | إستجابات أفراد العينة حول توفر الهياكل وكيفية أداء دورها في الجامعة | 84 |
| 296 | يمثل توزيع الفاعلين من حيث تقييمهم للهياكل | 85 |
| 297 | يوضح نتائج تحليل التباين لتحديد الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للهياكل. | 86 |
| 298 | يوضح المقارنات المتعددة بطريقة شافية لتحديد الفروق بين العينات في تقييم الهياكل. | 87 |
| 299 | إستجابات أفراد العينة حول الحلول التي يروها فعالة لتحسين التكوين في الجامعة. | 88 |
| 300 | إستجابات أفراد العينة حول الحلول التي يروها فعالة لتحسين البحث العلمي في الجامعة. | 89 |
| 301 | إستجابات أفراد العينة حول الحلول التي يروها فعالة لتحسين دور الإعلام | 90 |
| 302 | إستجابات أفراد العينة حول الحلول التي يروها فعالة لتحسين دور الهياكل في الجامعة. | 91 |

فهرس الأشكال والرسومات البيانية

| رقم الصفحة | عنوان الشكل أو الرسم البياني | الرقم |
|------------|--|-------|
| 49 | المنظومة التربوية الخطية | 01 |
| 50 | منظومة التحكم الذاتي | 02 |
| 77 | دور الجامعة في إنتاج النظام الاجتماعي | 03 |
| 215 | نموذج العملية الإعلامية والإتصالية عند " فضيل دليو " | 04 |
| 239 | توزيع المجتمع الأصلي وعينة الدراسة | 05 |
| 260 | نتائج المحور الثاني: التكوين | 06 |
| 272 | نتائج المحور الثالث: البحث العلمي | 07 |
| 285 | نتائج المحور الرابع: الإعلام | 08 |
| 296 | نتائج المحور الخامس: الهياكل | 09 |

مقدمة

مقدمة:

إن ما نعيشه اليوم في مجتمعنا وفي جميع المجالات، ما هو إلا نتاج المفاهيم والتكنولوجيات الحديثة، التي تتطور في كل لحظة نتيجة التغيرات في كافة المستويات والبيئات التي تشكل الأنساق المجتمعية المختلفة، لذلك فإن المجتمع بكل أنساقه يواجه تحديات كبيرة وعديدة، فإذا كان هذا الأخير متطورا فإنه يبحث لنفسه عن تطور أكبر وإن كان سائرا في طريق النمو فإنه يبحث لنفسه عن مكانة بين المجتمعات المتطورة، والتطور الكلي ما هو إلا تطور مجموع هذه الأنساق والتعليم عموما هو أحد هذه الأنساق فكل مراحل التعليم بمؤسساته والجهات المسؤولة عنه داخل هذه المجتمعات تواجه تحديات كبرى، والجامعات باعتبارها إحدى مؤسسات النظام التعليمي تواجه بدورها تحديات تربوية عديدة تعوق انطلاقها نحو أفق من التحرر العلمي والمعرفي، وتلك التحديات متداخلة ومتشابكة، منها ما يتصل بالأهداف والسياسات، ومنها ما يتصل بالتمويل والإمكانات، ومنها ما يتصل بالبرامج الدراسية وطرائق التدريس وتقنياته، وتتطلب تلك التحديات جهودا عديدة، ليس على الصعيد التربوي فحسب وإنما على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ويأتي في مقدمة تلك التحديات المفارقة بين التكاليف المتزايدة، والموارد المالية المتاحة من جهة، وبين المدخلات الكبيرة والمخرجات المحدودة من ناحية أخرى، وهذا ما يعبر عنه بالإهدار المادي والبشري، مما يستدعي الحد من هذا الهدر واستثمار الموارد المتاحة لديها بالشكل الأمثل، وبالتالي تجد الجامعات نفسها بحاجة إلى التركيز على قياس أداءها في جوانب عديدة لتحكم على العائدات ومستواها، لتطوير ذاتها والمجتمع الذي تنتمي إليه.

فقد اتضح جليا اليوم أن الثورة العلمية والتكنولوجية التي يعيشها العالم، هي أساس التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتطورة، وأن المستقبل ملك الدول التي تعطي إهتماما للتعليم العالي، وتستعمل البحث العلمي المنهجي والمنظم وكذا البحث التطبيقي لخدمة تقدم وازدهار شعوبها، على غرار هذه الدول تسعى الجزائر جاهدة لتطوير قدراتها في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عن طريق هيكلية منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك لاستدراك التأخر المسجل ومواجهة مختلف التحديات الناتجة عن ظاهرة العولمة، لذلك يتزايد الاهتمام في الوقت الحاضر بمدى فعالية وكفاءة المؤسسات تأدية وظائفها، وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها مهما كانت طبيعة تلك المؤسسات (خدمانية، صناعية، ...)، وتعد مؤسسات التعليم العالي من بين أهم المؤسسات في المجتمع التي يقع على عاتقها تحقيق أهداف الأنظمة التربوية، حيث تتزايد هذه الأهمية خاصة في ظل الظروف الراهنة، التي تتميز بتغيرات العصر السريعة، وأهمية التطوير والمسايرة المستمرة على مستوى كل جوانب النظام التعليمي، ومنها إدارته وهياكله والإعلام بمؤسساته، جنبا إلى جنب مع التكوين والبحث العلمي.

فالتكوين والبحث العلمي والتطور ضرورة ملحة، وممر حتمي لأية دولة نامية كانت أو متقدمة تريد فعلا تحقيق التنمية الاقتصادية أو المحافظة على مستوى تطورها، والدول العربية مطالبة اليوم بإدراج هذه الثلاثية ضمن استراتيجياتها التنموية، التي يجب أن تتركز على العلم والتكنولوجيا، وهذا هو السبيل الوحيد الذي سيساعدها على تحقيق الأهداف الرامية من جهة إلى ترقيتها إلى مصاف الدول المصنعة عن طريق إيصال منتجاتها إلى الأسواق العالمية، ولبلوغ تلك الأهداف يتعين على الدول العربية رسم سياسات وطنية جديدة للتكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

لقد أصبحت الجامعة إحدى المؤشرات الأساسية الفاعلة التي يقاس من خلالها نمو وتطور المجتمعات، ففي أوروبا مثلا لم تعد الحكومات تعترف فقط بأن الجامعات قادرة على مساعدة الدولة في المجالات الحاسمة ضمن التنافس الدولي، بل قامت باتخاذ خطوات مؤثرة لتضمن أن الجامعات موجهة بشكل أفضل لفعل ذلك، فإذا كان الاهتمام بالجامعات اليوم أمر لا جدال فيه في المجتمعات المتقدمة، فإن هذه المسألة بالنسبة للكثير من الدول التي لم تحتل بعد المكانة التي تستحقها ضمن استراتيجياتها أمرا أكثر لزوما وإلحاحا.

من أجل ذلك تتناول الدراسة الحالية الجامعة ميدانا للبحث وبموضوع موسوم بـ:

تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي - التكوين، البحث العلمي،

الإعلام، الهياكل - دراسة ميدانية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وفق خطة بحث احتوت

بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة على الفصول التالية:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة واحتوى على إشكالية الدراسة، فرضيات الدراسة، أسباب اختيار موضوع الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، تحديد مفاهيم الدراسة، والدراسات السابقة.

الباب الأول: الجانب النظري والذي بالإضافة إلى تمهيد وخلاصة لكل فصل احتوى:

الفصل الثاني: حول النظم التعليمية والذي ضم العناصر التالية: نبذة تاريخية عن تطور النظم التعليمية، مكونات النظام التعليمي، أنواع النظم التعليمية، خصائص النظام التعليمي، مراحل النظام التعليمي، أهم العوامل المؤثرة في النظام التعليمي، كفاءة النظام التعليمي، أثر النظام التعليمي على المجتمع، أثر النظام التعليمي على الإنتاج الفكري والعلمي.

الفصل الثالث: المؤسسة الجامعية وضم العناصر التالية: الجامعة عبر التاريخ، عناصر المؤسسة الجامعية، أهداف المؤسسة الجامعية، وظائف المؤسسة الجامعية، العوامل المؤثرة من الداخل في الجامعة، العوامل المؤثرة من الخارج في الجامعة، الجامعة الجزائرية، خصائص الجامعة الجيدة، الجامعة ومستقبل المجتمع.

الفصل الرابع: حول التعليم العالي وشمل العناصر التالية: مفهوم التعليم العالي، مقومات التعليم العالي، أهمية التعليم العالي، أهداف التعليم العالي، وظائف التعليم العالي، خصائص التعليم العالي، أنواع التعليم العالي، الدور التربوي والتنموي للتعليم العالي، كفاءة وفاعلية التعليم العالي، مشكلات التعليم العالي، مظاهر الأزمة في التعليم العالي، التغيرات اللازمة في بنية التعليم العالي، إعادة التوازن للتعليم العالي، أسس تطوير التعليم العالي.

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر، تكون من العناصر التالية: إصلاح التعليم العالي في الجزائر، مبادئ السياسة التعليمية في الجزائر، أهداف الإصلاح الجامعي في الجزائر، مهام التعليم الجامعي في الجزائر، توجهات التعليم الجامعي في الجزائر، التوجيه والتقييم للتعليم الجامعي في الجزائر، مشاكل التعليم الجامعي بالجزائر، الوضعية الحالية للتعليم الجامعي في الجزائر، الهيكلة الجديدة للتعليم الجامعي في الجزائر نظام LMD.

الفصل السادس: التكوين الجامعي ضم العناصر التالية: تطور منهاج التكوين، التكوين الأكاديمي، أسس ومبادئ التكوين، أهداف التكوين ووظائفه، أنواع التكوين، مظاهر عملية التكوين، مكونات عملية التكوين، نماذج عملية التكوين، مشاكل التكوين.

الفصل السابع: البحث العلمي وجاء فيه: تطور البحث العلمي، البحث العلمي كنظام، البحث العلمي في الجامعات، أهمية البحث العلمي، أهمية ربط البحث العلمي في الجامعة بالأبحاث خارجها، أهداف البحث العلمي، الباحث العلمي، مقومات البحث العلمي، العوامل المؤثرة على صلاحية البحث العلمي، مؤشرات قياس الإنجاز في البحث العلمي، المجالات الأساسية للبحث العلمي، تخطيط البحث العلمي في الجامعة، أزمة البحث العلمي الجامعي، العوامل المساعدة في حل أزمة البحث العلمي الجامعي، تفعيل آليات البحث العلمي بالجامعة، العقبات التي تعوق البحث العلمي في الجامعة.

الفصل الثامن: حول الإعلام الجامعي وضم العنصرين الرئيسيين: العملية الإعلامية والإعلام الجامعي، واللذان تفرعا إلى عدة عناصر فرعية.

الباب الثاني: الجانب الميداني وشمل الفصلين التاليين:

الفصل التاسع: الإطار المنهجي للدراسة وضم: المنهج المستخدم في الدراسة، حدود الدراسة، عينة الدراسة، أدوات جمع البيانات، وأدوات تحليل البيانات.

الفصل العاشر: تحت عنوان: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة وشمل: عرض وتحليل نتائج المحور الأول المتعلق بالبيانات الأولية للإستبيانات، عرض وتحليل نتائج المحور الثاني المتعلق

بالتكوين، عرض وتحليل نتائج المحور الثالث المتعلق بالبحث العلمي، عرض وتحليل نتائج المحور الرابع المتعلق بالإعلام، عرض وتحليل نتائج المحور الخامس المتعلق بالهياكل، عرض وتحليل نتائج العبارات المفتوحة، ومناقشة النتائج على ضوء فرضيات الدراسة ثم النتائج العامة.

وأخيرا إقتراحات الدراسة وخاتمة.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1. إشكالية الدراسة
2. فرضيات الدراسة
3. أسباب إختيار موضوع الدراسة
4. أهمية الدراسة
5. أهداف الدراسة
6. تحديد مصطلحات الدراسة
7. الدراسات السابقة

1. إشكالية الدراسة:

إن للتعليم بمختلف أشكاله ومستوياته غاية عبر العصور بتباين الحضارات التي عمرت خلالها، لذلك نجد المجتمعات أنشأت مؤسسات تتولى هذه المهمة الهامة والنبيلة، وذلك من منطلق أن التعليم هو أساس تقدم الأمم ومعيار تفوقها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولم تعد هناك ضرورة إلى تأكيد أن تنمية العنصر البشري هو نتاج التربية والتعليم في أي مجتمع من المجتمعات، فعن طريق التعليم يكتسب الفرد المعرفة والقيم والاتجاهات التي تنمي شخصيته من جميع الجوانب وتجعله قادرا على التكيف والتفاعل الإيجابي مع البيئة التي يعيش فيها، من أجل ذلك بنت المجتمعات آمالا كبيرة على النظم التعليمية، لتحقيق أكبر مردود كما وكيفا في وقت قياسي وبأقل التكاليف الممكنة.

فالحياة الاجتماعية المعاصرة تشهد تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية متعددة، زادت من تعقيدها وديناميكيته، وأصبحت المجتمعات تعتمد كأساس لإستمراريتها على العلم والتكنولوجيا المتطورة، وتقوم على مبدأ التخصص العلمي وتقسيم العمل، كل ذلك أدى إلى إبراز علاقة التعليم ودوره في رقي المجتمع ورفاهيته حيث: "يرتكز الصراع الحضاري اليوم بين الأمم على سلاح العلم والمعرفة، والأمة التي تفوقت في مجالات العلم المتعددة وميادين المعرفة المتنوعة هي صانعة القرار، وقيمتها الثقافية تزدهر ومنهجها الحياتي يتوسع وينتشر، أما الأمم التي قللت من شأن الجهود العلمية والمؤسسات المرتبطة بها فإنها تتقهقر وتموت قيمها الثقافية والاجتماعية وتصبح مجرد مستهلك للأفكار والأشياء وأنماط الحياة من دون أن تساهم في إنتاجها"⁽¹⁾.

إن الدور الحقيقي الذي يقوم به النظام التعليمي في تنمية المجتمع وخدمته، كان ولا يزال محل بحث ودراسة من طرف المختصين في علم الاجتماع والتربية والنفس، حيث حاول (إميل دوركايم) و(هوبرت سبنسر) دراسة دور المؤسسات الاجتماعية التعليمية ومدى تأثيرها على تطوير وتنمية المجتمع الصناعي، مبرزين بذلك الدور الحقيقي الذي يقوم به النظام التعليمي في عمليات تطوير المجتمع الحديث، باعتباره من أهم النظم التي تسهم في تطوير التنظيم الاجتماعي وتحديث مؤسساته الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وقد عالج (ماكس فيبر) دور ورسالة الجامعة في تنمية المجتمع الألماني بصفة خاصة، والمجتمع الغربي بصفة عامة، وبالانتقال إلى علم الاجتماع الأمريكي وجهود علمائه خاصة (تالكوت بارسونز) الذي يعتبر الجامعة التنظيم الرئيسي أو الأم في المجتمع، كما تناول قضايا التعليم العالي ودور الجامعة في المجتمع الأمريكي من خلال إبراز العلاقة التبادلية بين التعليم الجامعي والتنمية، وإلى أي حد يمكن أن تسهم الأدوار الوظيفية للجامعة في تحديث المجتمع وتقدمه⁽²⁾.

ونظرا لأهمية هذه النظم التعليمية، أصبح من الضروري التعرف على حالة المهمة المسندة إليها (التعليم، التكوين، الإعداد، ...)، فالإلمام بوضعية التعليم حاليا في مجتمعنا أصبح ضرورة ملحة، تقتضيها التحديات والرهانات التي يجابهها التعليم عموما والتعليم العالي بصفة خاصة، باعتباره المرحلة التي تتبلور فيها شخصية الفرد المهنية أو البحثية ويكتمل استعدادها لأحد الاختيارين، فالتعليم العالي يكتسي أهمية بالغة في كافة المجتمعات لأنه يمد كل مؤسسات هذه الأخيرة بما تحتاجه من إطارات، عمال، موظفين، مسؤولين في كل التخصصات والمجالات، يحملون على عاتقهم مهمة تنمية مجتمعهم، والنهوض به فإلقاء الضوء على عملية تحويل هذه المدخلات داخل مؤسسات التعليم العالي ضروري جدا لمعرفة مدى مطابقة مخرجات النظام مع المعايير الكمية والنوعية المتبناة من طرف سياسة كل دولة، لذلك فإن عملية تقييم النظام الجامعي عملية صعبة وهي عملية تتضمن عناصر كثيرة ومعقدة (الأستاذ، طرق التدريس، الوسائل المتوفرة، الامتحانات، مصادر المعرفة، المخابر، ... الخ).

إن مفهوم التقييم من بين المفاهيم التي شددت إليها اهتمام الطالبين والباحثين عن الاستمرارية والفعالية والنوعية في كافة الأنشطة والخدمات سواء على صعيد النشاط الفردي أو نشاط المؤسسات بمختلف أشكالها، ففي الولايات المتحدة نجد أن واحدا من كل ثلاثة نصوص تنشر فيما يتعلق بتنظيم المؤسسات تتناول موضوع التقييم وأن نصف عدد النصوص التي تطرح قضية النوعية تتعلق بهذا الموضوع بالذات، وباعتبار أن التربية خدمة معقدة ذات انعكاسات مباشرة على مصير الفرد والمجتمع، وباعتبارها ميدانا يتعدد فيه الفاعلون وتعني جميع شرائح المجتمع لما تتضمنه من أنشطة معقدة كالإعداد القاعدي والمهني والأكاديمي، كان من الطبيعي أن يتحول التقييم التربوي البؤرة التي تشد إليها جميع التربويين المعاصرين وعلى كافة مستويات المنظومة التربوية، فيجري الحديث مثلا عن تقييم العملية والنتائج التعليمي على مستوى المتعلمين وتقييم أداء القائمين بالتربية وتقييم المناهج التعليمية وتقييم المؤسسات التعليمية والتكوينية وتقييم أداءات المنظومة التربوية ككل⁽³⁾.

فمما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي الملحوظ يؤدي إلى التغيير في المناهج البيداغوجية وفي طبيعة المواد الدراسية، في المقابل المهن والوظائف تتجدد بطريقة سريعة وتصبح في حاجة إلى أن تتكيف المعرفة الحديثة معها فيتجه التكوين النظري نحو التجربة بشرط مساندة آخر المستجدات العلمية والمعلوماتية واستعمالها لهذا الغرض⁽⁴⁾.

والتكوين في الجامعة الجزائرية اليوم يطرح عدة قضايا للنقاش والتحليل، أهمها قضية المناهج الدراسية، والبحث، وطرق التدريس، وأساليب التقويم والتوجيه، فإذا كانت أساليب التكوين وأدوات تقويم الأداء الجامعي وتحقيق الأهداف محور النشاط الجامعي، فإن المهمة الأولى التي ينبغي للمنظومة

الجامعية مراعاتها هي إعادة الاعتبار لقيمة الشهادة وذلك من خلال خلق روابط بمختلف قطاعات النشاط الوطني وحتى الأجنبي منه، أي توظيف مخرجات التعليم العالي والعمل على تحفيزها للوصول إلى استثمارها مهما كلف ذلك من وقت وجهد، فعلى الرغم من بعض الإصلاحات ومحاولات للتغيير بخصوص التعليم العالي في الدول العربية إجمالاً، بقيت جزئية منها إلى الإصلاح والتغيير الشامل، ومن الأسباب الدافعة إلى العجز التعليمي بهذه الدول يلخصها **محمد السيد سلطان** فيما يلي⁽⁵⁾:

1. عدم القدرة على فهم المطالب المالية لهذا التعليم، واعتبار التعليم العالي كخدمة من الخدمات التي تؤدي للمواطنين حتى الآن وعدم استيعاب فكرة أن التعليم عامل من عوامل الإنتاج والاستثمار الاقتصادي ذو مردود يفوق مردود أي مورد طبيعي مهما كانت عائداته.

2. عدم استيعاب المنهج العلمي للتخطيط التربوي وربطه بمنهج التخطيط الاجتماعي والاقتصادي وبحاجاته.

3. عدم القدرة على مواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم من الناحية الكمية والنوعية، وإذا ضغط المطالب الاجتماعي على التعليم يتوسع في الاتجاه الذي يضغط فيه هذا الطلب الاجتماعي دون ربط له بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان هذه المنطقة.

4. عادة ما تعجز الإمكانيات المادية دون مواجهة هذا الطلب الاجتماعي على التعليم، وعادة ما يكون التوسع الذي يفرض نفسه غالباً على حساب النوع في التعليم، بل وعلى حساب ميزانية الدولة، حيث يرهقها الخريجون بأجور، وغالباً ما يكونون غير منتجين، واجتماعياً على الدولة أن تتكفل بتعيينهم دون أن يكون لأعمالهم عائد اقتصادي يتناسب مع العجز في القوى العاملة الفنية الماهرة، التي تكتشف الموارد وتبتدع وتصنع متطلبات الحضارة والعصر، فهل هذا ما يفسر التوسع الكمي في التعليم العالي في الوطن العربي في بعض القطاعات دون مراعاة لاحتياجات المجتمع العربي الحقيقية؟ ولعل هذا أيضاً ما يفسر لماذا مازال الوطن العربي سوقاً مستهلكة ضخمة لمنتجات الغرب، ومصدراً خصباً لتصدير الموارد الطبيعية له، وأيضاً ما يفسر التخبطات في التنفيذ والعفوية في مجال السياسة التربوية لها.

إن تحديث نظام التكوين العالي، وتحديث إدارته، والنهوض بوظائفه، بما يستجيب للتطورات المستحدثة في جميع المجالات والأصعدة، لاسيما في مجال تكنولوجيا التعليم وتقنيات التدريس والبحث العلمي، ومستوى التأطير الأكاديمي، يعتبر حجر الزاوية لذلك التنبؤ المستقبلي، ذلك أن مسألة النهوض بمنظومة التكوين العالي هي مسؤولية تقع بالدرجة الأولى على كاهل الأستاذ، الذي هو بحاجة إلى كفاءة بيداغوجية تضمن نوعية وفعالية التكوين العالي، "فأستاذ الجامعة يعتبر مركز

الدائرة والطاقة المحركة للجامعة بمنهجه واقتداره العلمي، إنه علم وفن وقيم وموقف وأول خيط في منظومة الأستاذ الجامعي العلم الذي يضع التخصص الدقيق في سياق العلوم والمعارف الأخرى يغذيها ويتغذى منها في تكامل معرفي متنام مجدد ونافع لمجتمعه وللإنسانية حاضرا ومستقبلا⁽⁶⁾.

إن تعزيز العلاقة بين التكوين العالي وحاجات التنمية، في جميع جوانبها ومستلزمات التطور في شتى الميادين، وفي إطار تطور الخبرات والتجارب في دنيا التقنيات، والنهوض بالبحث العلمي التطبيقي، يجب أن ينصب كما يرى (ليوبولد باكووي وآخرون) على تطوير أساليب التكوين للأساتذة المؤطرين، في ظل التحولات الأساسية للمنظومة التعليمية وتطور دور الأستاذ في الدول المتطورة كما تشير إلى ذلك الدراسات الاجتماعية حول المهن⁽⁷⁾.

إن الطالب الجامعي وهو في نهاية مرحلة تكوينه، والمحيطين به في ميدان التكوين، يمكنهم أن يخبرونا عن مدى قدرة وكفاءة نظام التكوين العالي لاسيما إذا تعلق الأمر بعلاقته بالمحيط الاجتماعي والمهني، كما يمكن الاعتماد عليهم فيما يطلقونه من أحكام تقويمية، والتي سوف يكون لها أثرها الإيجابي أو السلبي وكذا التوقعات الدراسية والقيمة المعطاة للشهادة التي تمنحها مؤسسات التكوين العالي، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحسن العملية التعليمية ورفع مستواها، فالاتجاه السائد في جامعات المجتمعات المتقدمة في أمريكا مثلا حيث يعتبر الطالب الجامعي أهم مخرجات العملية التعليمية والعنصر الأساسي فيها ويمثل السلعة النهائية، وطالما أن العملية التعليمية بجميع جوانبها تهدف إلى خدمته والارتقاء بمستواه فلا بد أن يكون له دور فاعل في تقويمها وإبداء رأيه في مدى فعاليتها بالنسبة له باعتباره المستفيد منها⁽⁸⁾.

فبالرغم من التوسع الكمي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المتخصص، إلا أن وضعه يظل متواضعا مقارنة بإنجازات دول أخرى حتى في العالم النامي، في وقت تبرز فيه ثقافة عالمية جديدة، تتعامل في إطارها البلدان المنتجة للمعرفة مع العلوم والتكنولوجيا، بوصفها سلعا للتبادل التجاري في أسواق البلدان المتخلفة على أسس غير متكافئة، وخضوعها لعدد ضئيل من المؤسسات الكبيرة.

وفي ظل إكراهات الوضع تؤثر العديد من الإحصاءات لوضع متخلف وبئس للبحث العلمي، فالجزائر في السنوات العشر الأخيرة لم تخصص إلا ما قدره 0.27% من ناتجها الإجمالي للبحوث العلمية بينما تجاوزت هذه النسبة أكثر من 3% في البلدان المتقدمة، وهكذا لم تتجاوز حصة الفرد الجزائري من الإنفاق على البحث والتطوير واحد دولار ونصف الدولار في العام، أما بالنسبة لعدد

العاملين في مجالات العلم المتقدمة، فنجد أن نسبة من يعمل في التخصصات الدقيقة من العلم ضئيلة جدا.

فعلى سبيل المثال لا تتجاوز نسبة توزيع العلماء المشتغلين بالبحوث والعلوم التطبيقية **0.5%** للجزائر مقابل **36.6%** للأوروبيين، كما نجد أن التقدم والتطور مرتبطان ارتباطا وثيقا بعدد العاملين في البحوث والتطوير، ففي حين نرى أن عدد الباحثين لكل مليون من السكان يصل إلى **3391** في الولايات المتحدة و**3082** في اليابان و**360** في إسبانيا و**308** في اليونان، نجدهم لا يتعدى متوسطهم **20** باحث لكل مليون بالنسبة لدول العالم الثالث⁽⁹⁾.

إن أراء المسؤولين المباشرين على الجامعات، من مديري ورؤساء المجالس العلمية فيما يخص البحث العلمي تسير في نفس الاتجاه، حيث يؤكدون على أن البحوث المسجلة على مستوى الدراسات العليا تميل إلى أن تكون ذات طبيعة أكاديمية جامعية غير مرتبطة بالمسائل المباشرة للتنمية، فالقليل منها من نوع البحث المتعلق بالتنمية لكنها لا تجد نتائجها في أغلب الأحيان الطريق إلى التطبيق، إن مثل هذه التصريحات تجعلنا نختصر البحوث التي يقوم بها الباحثون الطلبة على مستوى الماجستير والدكتوراه إلى مجرد تمارين بحثية إجبارية لابد القيام بها من أجل نيل الشهادات الجامعية العالية، وذلك لكون هذه الأعمال غير مندمجة ضمن إستراتيجية بحث جامعي وطني يسعى إلى حل مشاكل معينة تساعد على إنجاح الجهود التنموية.

لذلك من الضروري اليوم إنتاج علم قادر على تغيير أرض الواقع، غير المنعزل عن الظروف التي تحيط به، فعندما نفكر في الفجوة التي تفصل بيننا وبين العالم المتقدم، وعندما ندرك أنه لا مجال لتدارك هذه الفجوة إلا بواسطة استثمار اجتماعي ضخم في ميدان التعليم العالي، يزداد في رأينا أهمية لتشخيص دقيق للتجربة السابقة، في قطاع البحث العلمي من أجل إبراز جوانب الضعف والعمل على تداركها، إن مثل هذا العمل ضروري لوضع إستراتيجية تضمن تحقيق فعالية التعليم العالي وتجعله يرتقي إلى مستوى الطموحات، ليسهل بذلك على مجتمعنا مسيرة العالم المتقدم.

لقد جاء في وثيقة إطار أولويات العمل التي أصدرها مؤتمر باريس حول التعليم العالي، التأكيد على أنه يتوجب على مؤسسات التعليم العالي بناء علاقات مع عالم العمل على أساس جديد ينطوي على إقامة شراكات فعلية مع جميع العناصر الاجتماعية المعنية به ... فقد أكدت الدراسات على أن العلاقة بين البحث العلمي والصناعة والإنتاج علاقة عضوية وضرورية وتبادلية، وأن التعاون بين المؤسسات التي تنتج البحوث وبين المؤسسات التي تنتج السلع لازم وحتمي، فلا يمكن للجامعات أن تحبس بحوثها ونتائج تجاربها داخل أسوار الجامعة، كما لا يمكن للصناعة ومؤسسات الإنتاج أن

يكون لديها الأجهزة البحثية المتكاملة لأن ذلك مكلف ويؤدي في النهاية إلى تنازع الاختصاصات بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الإنتاجية، وتؤكد الاتجاهات والتجارب الحديثة أن علاقة الجامعات بقطاعات الصناعة والإنتاج ليست محصورة في مساهمة الأخيرة في عمليات التمويل، ولكن لابد أن تأخذ أبعاداً أخرى كالمساهمة في تطوير البرامج الدراسية، مراقبة النوعية والتعليم التعاوني، وتحفيز التناوب بين النشاطات الأكاديمية والخبرات التعليمية داخل المصانع ومؤسسات الإنتاج وغيرها⁽¹⁰⁾.

أما بخصوص العلاقة بين الدراسات العليا وحاجات التنمية في الجزائر، فقد أوضح كل من محمود بوسنة ومصطفى حداب في دراستهما "تأملات حول التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مساهمته في عملية التنمية (عرض لتجزئة الجزائر نموذجاً)"، فقد أوضحا أن الدراسات العليا ظهرت نتيجة توسع نشاط التعليم الجامعي على مستوى التدرج، وتزايد عدد المؤطرين الجزائريين العائدين من الخارج والذين تكونوا في إطار البعثات التي تمت في نهاية السبعينات ونهاية الثمانينيات، وبالإضافة إلى ذلك تزايد حاجيات مختلف القطاعات بما فيها قطاع التعليم العالي إلى تنمية طاقاته البشرية، حيث تبرز أهمية الدراسات العليا كونها تدعم البحث العلمي وتدعم المعرفة وهذا من خلال الرسائل التي يقوم بها الطلبة الباحثون من جهة ومن جهة أخرى تكوين الباحثين في مختلف الميادين⁽¹¹⁾.

إن الحديث عن التكوين والبحث العلمي، يدفعنا إلى الحديث عن ركيزة أساسية أخرى في الجامعة، والتي تشكل شقا كبيرا من سير العملية التكوينية والتسيير داخل هذه الأخيرة ألا وهي الإعلام الجامعي، حيث يساهم في بناء مجتمع أكاديمي قائم على المحبة والسلام ويحقق أهدافه في خدمة المجتمع، ويسهم في تأسيس مجال إعلامي يتميز بالاستقرار والوضوح، الذي من شأنه أن يساعد على أداء إعلامي سليم ينتهج البحث العلمي لتعزيز دوره في تكوين الطالب والأستاذ، من خلال إعلام واعي متطور يتناسب وثقافة التكنولوجيا الحديثة، وفاعل لإنجاح العملية التكوينية وتسهيل الإجراءات في كامل المجالات ومسائر للمستجدات في مجال التعليم العالي.

فالإعلام الجامعي أمام تحد كبير لمتابعة هذا التطور والإفادة منه بنحو فاعل، وهذا يتطلب وقفة جادة بغية تحقيق الأداء الكفاء في مجال الإعلام الجامعي، والنهوض بواقعه من خلال اختيار العناصر الجيدة والقادرة على النهوض بالمهام المنوطة به، فضلا عن الإسهام في تحريك الطاقات وبث روح التعاون إعلاميا بين صفوف الطلبة وهيئة التدريس وتدعيم الإعلام الجامعي داخل الجامعة الواحدة وبين الجامعات داخل الوطن وخارجه⁽¹²⁾.

إن الجامعة كأبي نظام تعليمي في المجتمع تشكل فيه الهياكل سواء على المستوى الإداري أو البيداغوجي أو العلمي، في كامل إدارات الجامعة وأقسامها وكلياتها ومعاهدها طرفا مهما، وكذا

الهيكل البيداغوجية بها كالمكتبة، قاعة البحث، قاعة الانترنت، والمخابر، التي تشكل مجالا جد حيويا للجامعة والبحث العلمي، فلا يمكن إغفال دور الهياكل كما وكيفا، من حيث أدائها داخل الجامعة، فهي تعتبر جزءا هاما له دوره الفاعل ويؤثر على سير العملية التكوينية وعلى البحث العلمي، وهما غايتان رئيسيتان تسعى الجامعة لتحقيقهما، من خلال المهام المنوطة بها مما يؤدي بها من خلالهما إلى بلوغ غاية أسمى وهي خدمة الأفراد والمجتمع.

إن النظام التعليمي المتطور في نظامه وخططه وسياسته وأدواته، يسعى إلى تمكين أغلبية أفراده من خوض معركة التغييرات والتحولات، ومواجهة التحديات العالمية المطروحة أمام الجامعة والمجتمع، ومن أجل تحقيق مفهوم المجتمع المتقدم والمتطور فقط أصبح من الضروري إرساء قواعد التعليم الجامعي المتطور والفعال وفق إستراتيجية تطوير مدروسة وفق الأهداف.

إن فن تقييم التعليم العالي كمنظومة، يمكن من إلقاء نظرة شاملة على ما يجري فيها، سواء على مستوى التكوين أو البحث أو النشاط العلمي عموما، على مستوى مؤسسات هذه الأخيرة وبذلك اتخاذ القرارات على ضوء هذا التقييم بالتعديل أو الإبقاء أو الاستبدال الجذري لهذه الوضعية، من هنا استمدت عملية التقييم أهميتها في كل المنظومات، اقتصادية كانت أو اجتماعية أو تربوية وغيرها.

واستنادا لهذا الاعتبار أردنا أن يكون "تقييم منظومة التعليم العالي من قبل الفاعلين فيها" موضوعا لدراستنا، وهذا من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

التساؤل الرئيسي:

- ما هو تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) لمنظومة التعليم العالي- جامعة المسيلة نموذجا -؟

التساؤلات الفرعية:

1- ما هو تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للتكوين في منظومة التعليم العالي- جامعة المسيلة نموذجا -؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للتكوين في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجا -؟

3- ما هو تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للبحث العلمي في منظومة التعليم العالي- جامعة المسيلة نموذجا -؟

- 4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للبحث العلمي في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً -؟
- 5- ما هو تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للإعلام في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً -؟
- 6- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للإعلام في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً -؟
- 7- ما هو تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للهياكل في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً -؟
- 8- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للهياكل في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً -؟

2. فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

- يرى الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) أن منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً - تعاني ضعفاً في عدة جوانب.

الفرضيات الفرعية:

- 1- يرى الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) أن منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً - تعاني ضعفاً على مستوى التكوين.
- 2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للتكوين في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً -.
- 3- يرى الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) أن منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً - تعاني ضعفاً على مستوى البحث العلمي.
- 4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للبحث العلمي في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً -.

- 5- يرى الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) أن منظومة التعليم العالي- جامعة المسيلة نموذجاً - تعاني ضعفاً على مستوى الإعلام.
- 6- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للإعلام في منظومة التعليم العالي- جامعة المسيلة نموذجاً -.
- 7- يرى الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) أن منظومة التعليم العالي- جامعة المسيلة نموذجاً - تعاني ضعفاً على مستوى الهياكل.
- 8- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للهياكل في منظومة التعليم العالي- جامعة المسيلة نموذجاً -.

3. أسباب إختيار موضوع الدراسة:

إن السبب الرئيسي الذي دفعتنا لاختيار موضوع الدراسة هذا دون سواه، هو رغبتنا في مواصلة الدراسة حول هذا الموضوع، وذلك إمتداداً لدراستنا خلال التدرج، وما بعد التدرج الأول، حيث كانت الجامعة ميداناً للدراسة، والتي في كل مرة تفتح أفقاً لا حدود لها لدراسات في هذا الموضوع.

ولأسباب أخرى عديدة نذكر منها:

- المشكلات التي تواجه المتخرجين بعد الحصول على وظيفة وهو ما يطرح إشكالية القطيعة ولو الجزئية بين التكوين والممارسة الميدانية.
- تصاعد وتيرة الانتقادات الموجهة للجامعة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بطرق ومناهج الدراسة وضعف الارتباط بينهما.
- الوعي بأهمية عملية التقييم التي بعيداً عنها لا يمكن أن نجري أي تعديل على مستوى التكوين أو التسيير أو البحث العلمي لأنه من خلالها يمكن الوقوف على الإيجابيات والمساوئ.
- موجة الإصلاح العارم الذي هز التعليم في مختلف مراحلها في الجزائر.
- إختلاف الآراء بين مساندة ومعارض لإصلاحات التعليم العالي وإقتراح الهيكلة الجديدة له.
- شكوى الطلبة والأساتذة من النقائص على مستوى الإعلام خاصة فيما يخص الفرص المتاحة للتكوين والملتقيات والمسابقات.
- العجز على مستوى الهياكل كما ونوعاً وخدمة مما يجعلها قاصرة على تأدية دورها في الجامعة.

- إنطلاق الدراسات الجزائرية المتوفرة التي تناولت الجامعة والتعليم العالي من زوايا مختلفة، فمنها من تناولت كفاءة التدريس، ومنها من تناولت طرق التدريس ووسائل التقويم، وتقويم العملية التكوينية، ودراستنا هذه سنتناول تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي- التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل- دراسة تقييمية ميدانية بوحدة من الجامعات الجزائرية وهي جامعة المسيلة.

4. أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي تتناوله من جهة ومن نوع القضايا التي يطرحها هذا الموضوع للتحقيق والتقصي من جهة أخرى ويمكن حصر أهمية دراستنا في:

- كون الجزائر تعيش مرحلة جدا حرجة، نتيجة الإصلاحات التربوية الشاملة لكل مراحل منظومتها التعليمية، بما فيها التعليم العالي إستجابة للتطلعات لكل ما هو جديد، وهنا تبرز أهمية دراسة الموضوع ودراسة متغيراته، وبالتالي الإهتمام بالتعليم العالي والجامعة الجزائرية.

- كون الدراسة تتناول موضوع بالغ الأهمية في مجتمعنا وهو تقييم النظام الجامعي من طرف الفاعلين فيه.

- كون الدراسة تتناول مؤسسة مهمة من مؤسسات المجتمع ومجال جدا حيوي ومرحلة جدا حساسة في التعليم وهو التعليم العالي.

- الدور الرئيسي للجامعة في تشكيل خطط التنمية الشاملة وتطويرها من أجل مواجهة تحديات الحاضر وتطلعات المستقبل.

- دور عملية التقييم في إتخاذ القرار حول الحلول المناسبة للمشكلات التي يعاني منها قطاع التعليم العالي في بلادنا.

- كون الدراسة ستلقي الضوء على واقع التكوين والبحث العلمي والإعلام والهياكل في إحدى الجامعات الجزائرية.

- كون الدراسة ستبحث عن البدائل للمشكلات الحاصلة على مستوى التكوين والبحث العلمي والإعلام والهياكل في إحدى الجامعات الجزائرية إن وجدت.

- كون الدراسة ستحاول الوقوف على النقائص والإيجابيات بمسائلة الفاعلين في النظام الجامعي حول التكوين والبحث العلمي والإعلام والهياكل وهم الأقدر على إعطاء تقييم لهذه القضايا.

- كون في النهاية ستبنى على نتائج الدراسة إقتراحات لمعالجة وتحسين أداء الجامعة على مستوى التكوين والبحث العلمي والإعلام والهياكل وترسيخ ما هو جيد.

5. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- التعرف على تقييم كل من المسؤولين والأساتذة والطلبة لمنظومة التعليم العالي.
- التعرف على تقييم الفاعلين في منظومة التعليم العالي للتكوين في واحدة من مؤسسات هذه المنظومة.
- معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في منظومة التعليم العالي للتكوين.
- التعرف على تقييم الفاعلين في منظومة التعليم العالي للبحث العلمي في واحدة من مؤسسات هذه المنظومة.
- معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في منظومة التعليم العالي للبحث العلمي.
- التعرف على تقييم الفاعلين في منظومة التعليم العالي للإعلام في واحدة من مؤسسات هذه المنظومة.
- معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في منظومة التعليم العالي للإعلام.
- التعرف على تقييم الفاعلين في منظومة التعليم العالي للهياكل في واحدة من مؤسسات هذه المنظومة.
- معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في منظومة التعليم العالي للهياكل.
- إستغلال نتائج الدراسة واقتراحاتها في إطار دعم التراكم المعرفي للدراسات السابقة، وإستغلالها الإستغلال الأمثل في دراسات مستقبلية، من خلال الأفاق التي تفتحها هذه الدراسة أو دراسات أخرى في نفس المجال.

6. تحديد مصطلحات الدراسة:

إن لكل دراسة مجموعة من المفاهيم تخدم الموضوع بشكل مباشر، وتساعد الباحث على تحديد مسار الدراسة، وحتى يتم تحديد الاستخدام الإجرائي لهذه المفاهيم في هذه الدراسة سيتم تحديد المحورية منها والمتمثلة في:

6-1- التقييم:

يؤكد الكثير من الباحثين أن الأصل اللغوي لكلمة تقييم هو كلمة تقويم، وأنها لا تكتفي بتثمين الشيء وتبيان قيمته بل تتعداه إلى إصدار الحكم على الشيء وإعطاء وصف كمي وكيفي له لتبيان نقاط القوة والضعف فيه وعوامل النجاح والفشل في تحقيق غاياته المنشودة على أحسن وجه ممكن ببيان قيمة هذا الشيء وكذلك تخليصه من الاعوجاج.

يعرفه **لوجندر Legendre** بأنه "حكم وصفي أو كمي حول قيمة شخص أو موضوع أو عملية أو موقف أو منظمة من خلال مقارنة الخصوصيات الملاحظة بمعايير موضوعية انطلاقاً من معايير مصرح بها مسبقاً وذلك لغرض تقديم معطيات مفيدة لاتخاذ القرار في استمرارية هدف معين"⁽¹³⁾. وتسبق عملية التقويم عملية التقييم والذي يعني إصدار الحكم على ما يتم تقييمه ويكون بعد الحصول على النتائج المستمدة من عملية القياس وتنطوي عملية التقييم على مقارنة البيانات الكمية التي نتحصل عليها من إجراء عملية القياس ببيانات معيارية ومعرفة درجة اقترابها أو ابتعادها من تلك البيانات التي تمثل معايير أو أهداف كان من اللازم الوصول إليها وتحقيقها.

حيث يبنى التقييم على ثلاثة مراحل:

- الحصول على معلومات وبيانات على الظاهرة بواسطة القياس.
- تحديد وصياغة الأهداف التي تمثل المحكات لمقارنتها بالمعلومات المتحصل عليها.
- كشف العلاقة بين البيانات والأهداف أو المحكات واتخاذ القرارات اللازمة.

إذن فالتقويم عملية شاملة تستفيد من العمليات التي تسبقها وتهدف إلى تطوير وتعديل ما يتم تقويمه فهي تشمل خطوات لاتخاذ القرارات، تلازمها عملية التقييم وتحمل في كثير من الأحيان معناها.

- **إجرائياً:** التقييم هو الحكم الذي سيصدره الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) حول بعض جوانب منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً - والمتمثلة في التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل، خلال الموسمين الجامعيين 2013-2014 و 2014-2015 بهدف

تطوير وتعديل ما يتم تقييمه بغية إتخاذ القرارات، والوصول إلى نتائج الدراسة الحالية وتقديم إقتراحات لها.

6-2- الفاعلون:

هم الأفراد الذين يصلون إلى الدرجة التي تتحقق من خلالها الأهداف المرسومة لأية مؤسسة سواء كانت تقدم سلعا، أو خدمات، وسواء كانت مخرجاتها مرئية أو غير مرئية من خلال تحويل مدخلاتها بكفاءة إلى مخرجات مرغوب فيها⁽¹⁴⁾.

6-2-1- المسؤولون⁽¹⁵⁾: هم الأفراد الذين توكل إليهم الأعمال في المناصب التي يشغلونها، تقع على عاتقهم مسؤوليات عدة، و يكونون مطالبين بأدائها، ولهم المقدرة على أن يلزموا أنفسهم أولا، والقدرة على أن يفوا بعد ذلك بالتزاماتهم بوساطة جهودهم الخاصة، صالحين للمؤاخذة على أعمالهم وملزمين بتبعاتها المختلفة.

إجرائيا: يقصد بهم في الدراسة أشخاص توكل لهم أعمال رئيسية في المناصب التي يشغلونها بالجامعة، والذين تقع على عاتقهم مسؤوليات كل في مجاله ومنصبه وهم ممن لديهم العلاقة المباشرة بمتغيرات الدراسة: التكوين والبحث العلمي والإعلام والهيكل الجامعية وعادة هم من مارسوا ويمارسون التدريس في أقسام الجامعة رغم المناصب الإدارية التي يشغلونها.

6-2-2- مفهوم الأستاذ الجامعي:

لقد تعرض المفكرين والباحثين لمفهوم الأستاذ الجامعي باعتباره الدعامة التي يقوم عليها التعليم الجامعي لذلك يعرف على أنه " هو كل من يحمل درجة الماجستير والدكتوراه في العلوم والفنون والآداب ويمارس مهنة التعليم في وحدة من مؤسسات التعليم العالي"⁽¹⁶⁾.

وهناك من يعرفه على أنه " الشخص الذي يختص بتنفيذ العملية التربوية من خلال احتكاكه المباشر بالطلبة وهو يعتبر ناقل للمعرفة و مسؤول عن تربية الأجيال وتكوينها"⁽¹⁷⁾.

إجرائيا: الأستاذ الجامعي هو الذي تلقى تكوينا علميا عاليا ذو الكفاءة العلمية والعملية والمتحصل على شهادة تؤهله للقيام بالعمل في مؤسسات التعليم العالي وهو بهذا مسؤول عن نقل المعرفة لطلابه من أجل تنمية قدراتهم العلمية والمعرفية.

6-2-3- مفهوم الطالب الجامعي:

إذا أردنا إعطاء مفهوم للطلبة من الناحية العلمية فيمكن تعريفهم " جماعة أو شريحة من المثقفين في المجتمع بصفة عامة إذ يرتكز المئات بل الآلاف من الشباب في نطاق المؤسسات التعليمية أو هو الذي يتابع المحاضرات في الجامعة أو مراكز التعليم العالي المتخصص"⁽¹⁸⁾.

فالطالب الجامعي من فئة الملتحقين بالتعليم العالي فهو من المثقفين التابعين لمؤسسات تعليمية متخصصة، مستعد للدراسة و يعمل بجد على إعداد نفسه لمهنة ملائمة، بعد انتقاله من مرحلة تعليمية إلى مرحلة أعلى وهو يعتبر أحد العناصر الأساسية والفاعلة في العملية التكوينية.

إجرائيا: الطالب الجامعي هو الشخص الذي ينتمي إلى مرحلة الشباب ويتابع دراسته في الجامعة أو في أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي وذلك لتنمية قدراته المعرفية وتحصيله الدراسي والعلمي وللاستفادة في مجال تخصصه في الميدان المهني.

6-3- النظام الجامعي:

6-3-1- النظام: النظام كلمة تقابلها في الانجليزية عدة مصطلحات "system"، "organisation"، وتعني مجموعة من القواعد لتنظيم شؤون هيئة رسمية.

فالنظام حسب **جودت عزت**: "هو كل مركب من مجموعة من الأجزاء لها وظائف وبينها علاقات منظمة يؤدي هذا الكل نشاطا هادفا، وله سمات تميزه عن غيره وان هذا النظام يقيم علاقات مع البيئة التي تحيط به فالنظام يوجد في زمان ومكان معين، وفي إطار هذه الحدود تنظم الأجزاء في علاقاتها المتداخلة ويغلق هذا الإطار من الخارج أو يحيط به وسط بيئة يعمل فيها النظام تؤثر فيه وهو بدوره يؤثر فيها، والمؤثرات البيئية على النظام تعرف بالمدخلات الخارجية للنظام"⁽¹⁹⁾. إذن فالنظام هو كيان موحد متكامل، يتكون من أجزاء وعناصر تتفاعل مع بعضها البعض، وهذه النظرة تتفق مع النظرة الجشطولتية التي تؤكد أهمية الكل وتميزه عن مجموعة أجزائه.

- **مفهوم النظام في المجال التربوي:** النظام هو مجموعة القواعد والمبادئ والأحكام والتوجيهات العامة المتناسقة، التي تنظم كل العملية التعليمية في كل مرحلة من المراحل التعليمية، فهو مجموعة من النظريات والمفاهيم التربوية، التي تجعل هذا النظام يسير في الطريق المؤدي لتحقيق أهدافه المسطرة.

فالنظام التربوي في أي بلد هو عبارة عن مجموعة القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تتبعها الدولة في تنظيم وتسيير شؤون التربية والتعليم من جميع الجوانب، وهو انعكاس للفلسفة الفكرية والاجتماعية والسياسية السائدة⁽²⁰⁾.

فهو كل مؤلف من أجزاء متكامل وظيفيا وتربويا، وتؤثر وتتأثر ببعضها، سواء كانت مراحل تعليمية أو مستويات خبرة أو مؤسسات، فالنظام التربوي يمثل نظاما مترابط عناصره، من متعلمين ومعلمين وإدارة وتجهيزات ومراحل تعليمية ومناهج مع بعضها البعض، كما ترتبط بمجتمع معين و

جهة إدارية معينة، وثقافة معينة، بحيث يؤدي الكل وظيفته، والهدف في ذلك إعداد المواطن الأكثر فعالية في خدمة نفسه ومجتمعه.

6-3-2- الجامعة: يرى جميل صليبة " أن معنى الجامعة لا يدل على تلك المؤسسة التي تدرس جميع العلوم وحسب بل يدل على جميع مدرسيها وطلابها الذين يؤلفون أسرة واحدة ومن شروطها تتجاوز ذاتها وتسموا للمثل العليا دائما وأن نجعل من مناهجها وسيلة للبحث وأن يكون التدريب المهني فيها متناسب مع البحث التخصصي"⁽²¹⁾.

أما المشرع الجزائري " فقد اعتبر الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم و نشر المعارف وإعدادها وتطويرها وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد "⁽²²⁾.

فالجامعة حسب عبارة عن جماعة من الناس يبذلون جهدا مشتركا في البحث عن الحقيقة واكتساب المعارف.

وبذلك يكون النظام الجامعي كل من القواعد والتنظيمات يتكون من مؤسسة أو مجموعة أشخاص يجمعهم نظام ونسق خاصين، يستعمل وسائل وينسق بين مهام مختلفة للوصول بطريقة ما إلى معرفة عليا، وهو المصدر الأساسي للخبرة والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب والعلوم والفنون، فمن خلال مؤسساته التعليمية والتكوينية، يهدف إلى تغطية البلاد بالإطارات والتقنين كما يعمل على تأهيل الشباب في المضمار المهني لمسايرة التطور العلمي والتكنولوجي بصفة عامة.

6-4- التكوين الجامعي: يعرف التكوين الجامعي على أنه " التعليم التدريجي ويشمل على حجم من المعلومات تدرج في دروس علمية مختلفة يستوعبها الطالب وتهدف مجموع هذه المعلومات إلى إعطائه القدرة للسيطرة الجزئية على قطاع علمي أو تقني محدد وينقسم هذا التكوين عند الضرورة إلى برامج وطرق تعليمية"⁽²³⁾.

نستنتج من خلال هذا التعريف بأن التكوين الجامعي تكوين تدريجي، ويحتوي على حجم من المعلومات، ويكون على شكل دروس علمية يتلقاها الطالب، وينقسم هذا التكوين إلى برامج وطرق تدريسية.

ويعرف التكوين الجامعي كذلك على أنه " أنشطة شاملة لكيفية تنفيذ موقف التدريس في حدود إطار فلسفي معين، طبقا لمبادئ محددة تتصف بقدر من المرونة، ويجعل في الإمكان تعديلها وجعلها أكثر ملائمة للظروف المتغيرة في المواقف التعليمية الحقيقية، على أن يكون المتعلم مشاركا متفاعلا إيجابيا نشطا لتحقيق أهداف مقصودة، عادة ما تكون مرتبطة بالتخصص والمهنة"⁽²⁴⁾.

نستنتج من هذا التعريف أن التكوين الجامعي نشاط شامل لتنفيذ موقف تعليمي طبقا لمبادئ معينة تتصف بقدر من المرونة، وكذلك يجب على المتعلم أن يكون طرفا إيجابيا لتحقيق أهداف مقصودة عادة ما تكون مرتبطة بالتخصص والمهنة.

إجرائيا: هو الذي تؤمنه الجامعات والمعاهد والدراسات العليا والذي يوسع فيه الطالب آفاق معارفه ويعمق فرعاً منها بخاصة، إستعداداً منه لممارسة المهنة مستقبلاً.

5-6- البحث العلمي:

تعددت مفاهيم البحث العلمي تبعا لميول وقناعات كل باحث، وفي هذا الصدد سنورد بعضاً من هذه التعريفات:

وصفه إبراهيم سلامة بأنه: "وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتمثل لمشكلة محددة"⁽²⁵⁾.

بينما يعرفه (بولانسكي) بأنه: "استعمال إجراءات وطرق منظمة متقنة سعياً وراء الحصول على المعرفة"⁽²⁶⁾.

فالبحث العلمي عملية منظمة تهدف إلى التوصل إلى حلول لمشكلات محددة أو إجابة عن تساؤلات معينة باستخدام أساليب علمية محددة يمكن أن تؤدي إلى معرفة علمية جديدة.

البحث العلمي إذن طريقة من طرق التفكير المنظم أو الدراسة الدقيقة التي تعتمد على وسائل موضوعية لجمع البيانات وهي طريقة تؤدي إلى نتائج يمكن التثبت منها في أي وقت من الأوقات.

والبحث العلمي هو دراسة لمشكلة ما تحتوي إمكانية المناقشة والبحث هدفها الوصول إلى إيجاد حل أو عدة حلول عبر اختيارات عميقة أو عدة فروض، وذلك عن طريق استخدام أشمل لمنهج يحقق في جميع الشواهد التي يمكن التحقق منها والتي تقبل في النهاية التعميم.

إجرائيا: هو العملية التي يقوم بها الباحث من تقصي أو فحص دقيق للوصول إلى حلول للمشكلات التي تعوقه معتمداً في ذلك على مجموعة من الأسس العلمية ويكون هذا في مجال تخصصه بإشراف الجامعة التي ينتمي إليها بغية الحصول على درجة علمية أو ترقية خضوعاً للوائح المعمول بها من طرف الوزارة الوصية أو بالتنسيق مع هيئات مجتمعية أخرى.

6-6- الإعلام الجامعي:

6-6-1- تعريف الإعلام: يعد الإعلام كافة أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الأفراد بكل الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات على كل مجريات الأمور بطريقة موضوعية وبدون تحريف مما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى الأفراد المتلقين للرسالة الإعلامية، وهو كما يعرفه **مصطفى المصمودي**: "بأنه المحرك والمعبر عن مقومات النشاط الاجتماعي وهو الذي يعلو بالإنسان عن غريزته إلى المطامح الحضارية والمنبع المشترك الذي ينهل منه الإنسان الآراء والأفكار وهو الرابط بين الموحى إليهم بشعور الانتساب إلى مجتمع واحد والوسيلة لتحويل الأفكار إلى أعمال والأداة التي تعكس الأحاسيس والحاجيات من أبسطها إلى أعلى آيات الكمال"⁽²⁷⁾.

فحاجة الأفراد للإعلام تزداد يوماً بعد يوم، وذلك للتطور السريع وإبراز أهميته في كل المجالات الحياتية، خاصة في التفاعل بين الأفراد، ويعتبر السبيل الأساسي لمواكبة هذا التطور وخاصة في المجال التربوي والتعليمي والتكويني، لأن الأفراد بحاجة لمن يعلمهم بمستجدات الأمور التي تخص دراستهم أو مهنتهم لذلك للإعلام دور كبير في حياة البشرية.

فالإعلام بصفة عامة هو عملية انتقال مجموعة من الأفكار وفق نمطين:

النمط الأول: الانتقال من مراكز الإرسال أو الإصدار .

النمط الثاني: يتسم بصفة التبادل بين المرسل والمستقبل في إطار تفاعل مستمر .

كما أن علم النفس الاجتماعي تناول العملية الإعلامية بوصفها ظاهرة اتصال بالدرجة الأولى تقوم على تقديم ونشر المعلومات الصحيحة، والحقائق الواضحة، والأخبار الصادقة، والموضوعات الدقيقة على أساس المناقشة والحوار والاقتناع بهدف تأثير فعلي في سلوك الفرد والجماعة.

6-6-2- مفهوم الإعلام الجامعي⁽²⁸⁾: ويعرف النشاط الإعلامي الجامعي على أنه نوع من النشاط الرسمي الذي تقوم به الجامعة الذي يستهدف جمهورها بكافة المعلومات المتنوعة الشيء الذي يؤدي إلى خلق درجة كبيرة من المعرفة و الوعي و الإدراك لدى فئات المتلقين، أما بالنسبة إلى الإعلام الجامعي فيرى بعض الباحثين أنه إحدى أنواع الإعلام المتخصص و اعتبره احد فروع الإعلام المؤسساتي و من خصائصه انه يعالج الأحداث و الظواهر و التطورات الجارية في الحياة الجامعية و يتوجه أساسا إلى جمهور نوعي يتكون على الأقل من ثلاث فئات الأساتذة و الطلبة و المستخدمين دون أن يغفل الجمهور العام و يمثل همزة وصل بين الأسرة الجامعية و منبر ل طرح مختلف الانشغالات والأفكار والرؤى الكفيلة بتحقيق الأهداف التي ينتظرها المجتمع من جامعته و فضاء فسيح لنشر الدراسات والبحوث العلمية الأكاديمية.

إجرائيا: هو كافة الجهود الإعلامية الموضوعية المبذولة من الجهات الرسمية الممثلة في الجامعة و التي يتم من خلالها نقل رسالة أو مجموعة من الرسائل بغرض خلق نوع من التواصل بين الجامعة و محيطها أو من أجل نشر الوعي حول قضايا تهتم المجتمع كترسيخ ثقافة التسامح وإشاعة السلام داخل الحرم الجامعي وإشاعة الخبر العلمي وتفعيل نشاط المؤسسات الإعلامية ومنهجية التعاون بين الكليات والمعاهد والأقسام في المؤسسة الجامعية بواسطة وسائل الإعلام المختلفة في مجال التكوين والبحث العلمي وكل المستجدات داخل الجامعة وخارجها.

6-7 - الهياكل:

يقصد بالهياكل في دراستنا هذه الهياكل الإدارية والمتمثلة في مختلف الإدارات الجامعية التي يتوجه إليها الأفراد سواء طلبة أو أساتذة للحصول على خدمات جامعية إدارية في كامل إدارات الجامعة وأقسامها وكلياتها ومعاهدها، وكذلك الهياكل البيداغوجية والعلمية والمتمثلة في المكتبة وقاعة البحث والانترنت والمخابر والمدرجات والمصالح البيداغوجية المكلفة بشؤون الطلبة والأساتذة ...، وتجهيزاتها، والدور الذي تقوم به لسير العملية التكوينية والبحث العلمي، المتوفرة بجامعة المسيلة خلال الفترة التي إمتدت فيها الدراسة الحالية.

7. الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة سند علمي لأي دراسة حالية، ولهذا على الباحث أن يوليها عناية كبيرة، فهي تؤدي مهام كثيرة للباحث أثناء محاولته تقديم ملخصات لمناهجها ونتائجها، ومنها أنه يستفيد من إيجابيات مناهجها ويتجنب سلبياتها⁽²⁹⁾، فمن الدراسات التي تناولت جوانب من موضوع دراستنا والتي تخدم البحث الحالي في بعض جوانبه وجدنا:

7-1- عرض الدراسات السابقة:

1- الدراسة الأولى: دراسة بكر بن عبد الله بن بكر: البحث العلمي في الجامعات⁽³⁰⁾ سنة 1987:

أجريت هذه الدراسة في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

- إشكالية الدراسة: تمحورت إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي:

- ما هو دور البحث العلمي في جامعات دول الخليج؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

- أين تقف الأمة العربية والإسلامية من هذه التغيرات الكبيرة بدول الخليج؟

- ما سبيلها إلى الدخول إلى عالم الرخاء والأمن والاستقرار المعتمدة على البحث العلمي ونتائجها؟

- ما دور الجامعات العربية المعاصرة في اكتشاف المعارف الجديدة وتطويره لصالح المجتمع؟

- **منهج الدراسة:** وقد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على التحليل والتفسير العلمي للمشكلة المدروسة للإحاطة بأهم جوانبها.
- **فرضيات الدراسة:** وقد تم صياغة الفرضيات التالية:
 - وقوف الأمة العربية والإسلامية من هذه التغيرات الكبيرة بدول الخليج.
 - سبيلها إلى الدخول إلى عالم الرخاء والأمن والاستقرار المعتمد على البحث العلمي ونتائجه.
 - دور الجامعات العربية المعاصرة في اكتشاف المعارف الجديدة وتطويرها لصالح المجتمع.
- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:
 - معرفة دور البحث العلمي في جامعات دول الخليج.
 - معرفة أهداف الجامعة المنشودة وتحديد أدوارها الجديدة وتنظيمها وتنظيمها حديثا بما يكفل لها حرية الحركة في الاتجاهات الموصلة للأهداف الجديدة.
 - بناء مؤسسة جديدة تقوم بالأدوار التي لا تستطيع الجامعة العربية المعاصرة القيام بها مع إدخال بعض الإصلاحات الضرورية على الجامعة القائمة التي يصعب إعادة تشكيلها.
 - إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه المؤسسات الحكومية لصناعة المجتمع في محاولة تطبيقاتها للتقنية الحديثة عن طريق القيام بالبحوث التطبيقية واستغلال الموارد الطبيعية وتطويرها وخلق قاعدة صناعية عن طريق القيام بالبحوث التطورية.
- **نتائج الدراسة:** كشفت هذه الدراسة على نتائج أهمها:
 - قصور الرؤية الأساسية لأهداف الجامعة العربية المعاصرة والأدوار المطلوبة منها الذي انتهى عمليا إلى تقليص أهدافها وجهود تنظيماتها.
 - كذلك قلة إمكاناتها وعدم قبول من هم خارج نطاقها بما هو مكتوب في نظامها كذلك أن الجامعة العربية المعاصرة لا تستطيع البحث الجاد في الكثير من الأمور الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
 - بالإضافة لعدم وجود الصلات التعاقدية الوثيقة بينها وبين القطاعات الإنتاجية فهي لا تستطيع متابعة الإنتاج والعمل على تحسينه وتطويره وإبقائه منافسا على المستويات التقنية والاقتصادية.

2- الدراسة الثانية: دراسة عبد الله محمد عبد الرحمان: الجامعة والمجتمع⁽³¹⁾ سنة 1990:

إهتم الباحث في هذه الدراسة بأهمية ودور الجامعة في عمليات التنمية والتحديث بصفة عامة، وقد بنيت الدراسة على إطار نظري تضمن المشكلات التي تواجه الجامعات عموما وجامعات العالم الثالث خاصة، إضافة إلى مداخل نظرية لدور الجامعة في التنمية ومفهوم التعليم العالي والجامعة

كفهومين رئيسيين إضافة إلى مفهوم التنمية لارتباطها بالمفهومين السابقين فلا تعليم دون تنمية ولا تنمية دون تعليم.

- **هدف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى معالجة وتوضيح دور الجامعة والتعليم الجامعي في عمليات التنمية والتحديث في المجتمع العماني ومواكبتها لمسيرة البحث العلمي وذلك بتحليل العلاقة بين التعليم والمجتمع مركزة على الدور الذي تقوم به جامعة السلطان قابوس لتنمية وتحديث المجتمع العماني ومختلف الجوانب التي مازالت موضع تطلع لتحقيقها سواء في الفترة الراهنة أو المستقبلية.

- **تساؤلات الدراسة:** انطلقت الدراسة من التساؤلات التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والصناعية الأخرى؟
- ما هي أوجه التعاون المتبادل بين الجامعة باعتبارها المؤسسة الرئيسية وبين المؤسسات الاجتماعية الأخرى؟

- كما اهتم الباحث بتحليل نواتج ومخرجات العملية التعليمية بالجامعة ومعرفة وجهة نظر عينة من المتخرجين على مستوى الكليات (طلبة السنة النهائية) وما هي أوجه الاستفادة من الحياة الأكاديمية السابقة؟ وما هي نوعية تطلعاتهم المستقبلية وتقييمهم للعملية التعليمية الجامعية في إطار تخصصاتهم الأكاديمية وكذا الإسهام في عملية التنمية في مؤسسات الدولة المختلفة؟

- كما اهتم بمعرفة مدى احتياجات مختلف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والعلاجية وغيرها من نوعية الخريجين وكيفية إعدادهم وتأهيلهم، وأوجه التعاون بين الجامعة وهذه المؤسسات لتسهم سوياً في عمليات التنمية الشاملة.

- **عينة الدراسة:** ركز الباحث على اختيار العينة من مجتمع بحث يتكون من طلبة السنة النهائية والذين هم على وشك التخرج، وتم تحديد عينة الطلبة من كليات التربية، العلوم الإسلامية، الهندسة، العلوم والطب، كما تم اختيار عينة أخرى من المسؤولين في مختلف الوزارات والمؤسسات لسبر آرائهم حول العلاقة المتبادلة بين الجامعة والمجتمع العماني وأوجه التعاون بين الجامعة وقطاعاتهم وتوقعاتهم من مخرجات الجامعة.

- **المنهج والأدوات المستعملة:** كانت الدراسة استطلاعية بصفتها تهدف إلى التعرف على دور الجامعة ومدى إسهامها في عمليات التنمية، واستخدمت دراسة الحالة كإحدى الطرق المنهجية باعتبار الدراسة طبقت على جامعة بعينها لمعرفة واقعية تأثيرها على المجتمع.

وقد استخدم الباحث لجمع البيانات استمارة استبيان موجهة للطلبة وشملت 28 سؤالاً تنوعت حسب متغيرات الدراسة، ودليل مقابلة مفتوحة مع المسؤولين وكذا الإحصائيات كأحد المصادر الهامة.

- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ضرورة تحديث طرق التدريس وتطوير المناهج والاهتمام بسياسات التوجيه والاختيار المهني، إضافة إلى ضرورة الاستفادة من التعليم المتحصل عليه في الجامعة وأن يكون مجال العمل في التخصص نفسه.

- ضرورة تقديم البحوث العلمية والتطبيقية والاستشارات العلمية المتطورة والمساعدات الفنية ونشر العلم وبرامج التدريب المهني سواء بالنسبة للمتخرجين على مستوى الجامعة أو العاملين بالمؤسسات المختلفة.

- تسهم الجامعة في تحقيق أهم مكونات الإنتاج في المؤسسات المختلفة وهو إعداد الكوادر البشرية من القوى العاملة والمدرية تدريباً عملياً وهذا ما يحقق أحد أهداف الجامعة وإستراتيجياتها.

- يجب التنسيق بين الجامعة ومختلف الوزارات والمؤسسات وبيان احتياجاتها من الخريجين في مختلف التخصصات.

3- الدراسة الثالثة: دراسة بوعبد الله لحسن: تقويم العملية التكوينية بالجامعة⁽³²⁾ سنة 1998:

أجريت هذه الدراسة في جامعة سطيف من طرف الأستاذ بوعبد الله لحسن وذلك حول تقويم العملية التكوينية في الجامعة في معاهد الميكانيك، الإلكترونيك، الفيزياء والكيمياء، وعينة من طلبة الماجستير، قسم منهم موجه للتدريس وقسم آخر مهندسون في الميدان.

وقد استخدم الباحث الاستبيان كأداة من أدوات جمع البيانات وشملت العينة 25 طالبا قسم منهم موجه للتدريس والقسم الآخر مهندسون يعملون في مختلف المؤسسات الصناعية المتواجدة بالمنطقة، وقد تم اختيارهم بطريقة عشوائية وبنسبة 50% من طلبة الماجستير أما الوسيلة الإحصائية المستخدمة فهي النسبة المئوية لمعالجة البيانات الإحصائية.

- نتائج الدراسة:

جاءت نتائج الدراسة كما يلي:

1. لم تحقق المعاهد أهدافها في إعداد الإطارات التي تتوفر على المهارات المطلوبة في ميدان العمل ويرجع الطلبة إلى قلة ونقص التدريب الميداني.
2. ضرورة العودة إلى نظام الوحدات (نظام الامتحانات).
3. عدم تحقيق المواد النظرية والعملية التي درسها الطلاب للأهداف التي كانوا يطمحون إليها.

4. ضرورة العمل أكثر على تأمين تلامؤ أفضل بين التكوين الجامعي والقطاع المستخدم.
5. البرامج المخصصة للمعاهد العلمية لم تعط أهمية كبيرة لتعريف الطال بطبيعة العلاقات المهنية والإنسانية رغم أهميتها في ميدان الشغل.
6. ضرورة اعتماد برامج تدريب جديدة سواء من حيث المدة المخصصة لها أو من حيث الكيفية والظروف التي تجرى فيها.
7. وضحت الدراسة أن الطريقة الأكثر استخداما في التدريس هي طريقة المحاضرة وهي لا تساعد على تنمية قدرات الطلبة وشخصياتهم.
8. أكثر الوسائل التعليمية استخداما هي الكتب والمراجع بالدرجة الأولى ثم تليها التصاميم والرسوم والنماذج وغيرها.
9. أساليب التقويم المتبعة بصورة أكثر هي اختبار المقال.

4- الدراسة الرابعة: دراسة عبد الناصر محمد رشاد عبد الناصر: أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقته باستقلالها دراسة مقارنة في جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج⁽³³⁾ سنة 2004:

إنطلقت الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف يمكن تطوير أداء الجامعات المصرية في خدمة مجتمعها بما يتفق واستقلالية الجامعة، وذلك في ضوء خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج، وبما يناسب الأوضاع الثقافية المصرية؟ وقد تفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية وهي:
- ما طبيعة أداء الجامعات المعاصرة في خدمة مجتمعاتها بما يتفق واستقلالية الجامعة؟
 - ما الواقع الراهن لأداء الجامعات المصرية في خدمة مجتمعها، وما مدى اتفاه مع استقلالية الجامعة؟
 - ما واقع أداء جامعات الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج في خدمة مجتمعاتها، وما مدى اتفاه مع استقلالية الجامعة؟
 - ما مدى إمكانية الاستفاده من خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج؟
 - ما التصور المقترح لأداء الجامعات المصرية في خدمة مجتمعها بما يتفق واستقلالية الجامعة؟ وما آليات تنفيذه؟
 - **حدود البحث:** وقد اقتصر البحث على الحدود التالية:
 - فيما يتعلق بمتغير أداء الجامعات في خدمة المجتمع اقتصر البحث على النقاط التالية:
- التطور التاريخي لوظيفة خدمة المجتمع، أهداف وظيفية خدمة المجتمع، تنظيم وظيفية خدمة المجتمع، مجالات خدمة المجتمع.

- فيما يتعلق بمتغير الاستقلال الجامعي اقتصر البحث على النقاط التالية: تطور علاقة الجامعة بالدولة، الاستقلال الإداري للجامعات، الاستقلال المالي للجامعات.

- **أهداف البحث:** سعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على طبيعة أداء الجامعات المعاصرة في خدمة المجتمع ومدى اتفائه مع استقلالية الجامعة.

- الوقوف على الوضع الراهن لأداء الجامعات المصرية في خدمة المجتمع ومدى اتفائه مع استقلالية الجامعة.

- الوقوف على الوضع الراهن لأداء الجامعات الأمريكية والنرويجية في خدمة المجتمع بما يتفق واستقلالها.

- الوصول إلي تصور مقترح لتفعيل أداء الجامعات المصرية في خدمة المجتمع بما يتفق واستقلالية الجامعة.

- **منهج البحث:** في ضوء طبيعة المشكلة وحدودها وأهدافه، فإن البحث الراهن قد اعتمد على المنهج المقارن، وفي سياق ذلك تم تناول أبعاد منهجية البحث التربوي المقارن والمتمثلة في الأبعاد التالية: البعد التاريخي، البعد الوصفي، البعد التحليلي الثقافي، البعد المقارن التفسيري، البعد التنبؤي.

- **النتائج التي توصلت إليها الدراسة:**

- حداثة اهتمام الجامعات المصرية بوظيفة خدمة المجتمع، فقد منذ تأسيسها ولفترة ليست بالقصيرة ركزت على الوظيفة التدريسية والبحثية، في مقابل ضعف الاهتمام بالوظيفة الخدمية، مما أسهم في ضعف التراث الخبيري للجامعات المصرية في هذا المجال.

- على الرغم من وجود هيكل تنظيمي بالجامعات المصرية، يختص بوظيفة خدمة المجتمع، إلا أن ثمة قصورًا ملحوظًا في أداء ذلك القطاع.

- إن المجلس الأعلى للجامعات يلعب دور الهيئة الوسطى بين الجامعات والدولة، غير أنه لا يعمل لحساب تدعيم الاستقلال الجامعي، بل يعمل لمزيد من تهميط العمل الجامعي وإخضاعه لقواعد عامة، ومن ثم التدخل في معظم الأمور المرتبطة بالجامعات المصرية.

- **مقترحات الدراسة:**

- إنشاء مجلس تنسيق أنشطة الوحدات واقتراح البحث أن يتشكل هذا المجلس برئاسة نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وعضوية وكلاء الكليات لشئون خدمة المجتمع، ومديري المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص. وقد اقترح البحث أن ينبثق عن هذا المجلس لجان عدة هي: لجنة تقويم الأداء وإعادة الهيكلة والتوأمة- لجنة اللوائح الفنية والمالية والإدارية- لجنة التعليم المستمر والتدريب - لجنة البحوث التطبيقية والاستشارات -لجنة القوافل- لجنة الإرشاد والتوعية والتنوير -

لجنة الندوات والمؤتمرات والملتقيات - لجنة التسويق - اللجنة الفنية - لجان أخرى قد يرى المجلس المقترح أهمية تأسيسها.

وقد قدم التصور المقترح رؤية حول اختصاصات ذلك المجلس، وكذلك اختصاصات اللجان المنبثقة عنه.

5- الدراسة الخامسة: صالح بن محمد الهندي: المعوقات التنظيمية المؤثرة في أداء الأقسام التربوية بكلية التربية - جامعة أم القرى - بمكة المكرمة⁽³⁴⁾ سنة 2005:

- أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأداء بين الأقسام التربوية - بكلية التربية - بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، بين أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا وإظهار أهميتها، والتعرف على أبرز المعوقات التنظيمية المؤثرة في أداء الأقسام التربوية فيها، وكيفية معالجة المعوقات التنظيمية وتقديم الحلول والمقترحات العلمية لإزالة هذه المعوقات.

- إجراءات الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وقد تم معالجة الإستبيان إحصائياً باستخدام الحزمة الإحصائية للبرامج الاجتماعية (Spss) لتحليل بيانات الدراسة، وتم التحليل باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي.

- أهم النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- عدم قدرة طلاب الدراسات العليا على الاستفادة من المراجع الأجنبية.
- قلة الندوات المتخصصة - اللقاءات العلمية - التي تفيد طلاب الدراسات العليا.
- يعاني أغلب الطلاب من النقص في المعلومات التي تساعدهم على الاستفادة من المكتبة.
- إجراءات منح الدرجة عبر أربعة مجالس يستغرق وقتاً ويشغل المجالس في أمور روتينية.
- هناك عجز في الكتب والمراجع والدوريات الحديثة بالمكتبة المركزية.
- كثرة الإجراءات المطلوبة لإكمال الرسالة العلمية.
- تغير المشرف على الرسالة يؤدي إلى تأخير تخرج الطالب وحصوله على الدرجة العلمية.
- قلة عدد الأساتذة الذين يحق لهم الإشراف على الرسالة.

- أهم التوصيات:

- تكثيف الندوات المتخصصة لتنمية الأداء بين الأقسام الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا.

- تدريب الطلاب على أساليب البحث العلمي من خلال الندوات ودروس العمل المكثفة قبل البدء في الرسالة العلمية.

- تدريب الطلاب على كيفية الاستخدام العلمي الأمثل لتمكينهم من الاستفادة القصوى من الخدمات المكتبية في إعدادهم للبحوث العلمية.

- إدخال تقنية استخدام شبكة المعلومات والإنترنت للخدمات المكتبية لزيادة الربط بين مكاتب الكليات، والمكتبة المركزية، والمكاتب الخارجية لاستفادة الباحثين منها وخصوصاً طلاب الدراسات العليا.

- اختصار إذن الطباعة بين المشرف والقسم.

- اختصار الإجراءات الروتينية: قسم - كلية - عمادة، لاعتماد لجنة المناقشة من مجلس القسم ثم مجلس الدراسات العليا.

6- الدراسة السادسة: دراسة جمال معتوق: قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر⁽³⁵⁾ سنة 2006:

أجريت هذه الدراسة على 56 أستاذ من جامعة البليدة، إعتد فيها الباحث على المنهج الوصفي، وإستعمل الإستبيان كأداة لجمع بياناته.

- نتائج الدراسة:

1. أغلبية المبحوثين غير راضين عن الوضع الحالي الذي تعيش فيه الجامعة، وقد فسروا ذلك بتدهور البرامج وعمل المسؤولين المبرمج على تغيب الجامعة عن المساهمة في عملية التغيير.

2. ضعف كبير في هياكل الاستقبال والوسائل والإمكانات البيداغوجية.

3. نقص كبير في هيئة التدريس ذات الكفاءة العالية.

4. الضعف الشديد في أساليب التسيير والتنظيم والاستغلال الأمثل والعقلاني بما هو موجود من إمكانيات داخل الجامعة.

5. أعداد الطلبة في تزايد بينما هياكل الاستقبال تبقى ثابتة.

7- الدراسة السابعة: دراسة محمد شامل بهاء الدين مصطفى فهمي: قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية⁽³⁶⁾ سنة 2007:

هدف هذا البحث إلى استخدام أحد الأساليب الكمية الحديثة والمسمى بأسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة الداخلية النسبية للجامعات الحكومية حيث يوفر استخدام هذا الأسلوب العديد من المعلومات التفصيلية التي تفيد الإدارة في اتخاذها للعديد من القرارات المتعلقة بالوحدات الإدارية محل التقييم وقد تم استخدام إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس والمخصصات المالية في ميزانية الدولة بالمليون ريال (كمدخلات للنموذج) كما تم استخدام إجمالي عدد الطلاب المسجلين وإجمالي عدد الطلاب خريجي العام السابق (كمخرجات للنموذج).

- **نتائج الدراسة:** وجد أن عدد الجامعات الحكومية السعودية ذات الكفاءة النسبية الداخلية كفاءة تامة 5 جامعات من أصل 11 جامعة محل التقييم، كما وجد أن مستوى العمليات الداخلية لجامعة الملك فيصل على سبيل المثال لكي تحقق الكفاءة التامة 100 % عليها تخفيض المدخلات بنسبة 5.22 % أما إذا كان هدف الجامعة هو المحافظة على المستوى، فعليها لكي تصل إلى الكفاءة التامة أن تزيد من خدماتها بنسبة 3.22 %، وقد تم تحديد نسبة عدم الكفاءة في كل جامعة من الجامعات غير الكفاء، وكذا تحديد الكميات التي يمكن تخفيضها من مدخلات الجامعات غير الكفاء وأيضا التي يمكن زيادتها في مخرجات تلك الجامعات حتى تصل إلى حد الكفاءة، وأخيرا تم تحديد الجامعات المرجعية - لكل جامعة غير الكفاء- التي استطاعت تحقيق الكفاءة النسبية على الرغم من أنها تعمل في نفس الظروف التنافسية للجامعات غير الكفاء.

8- الدراسة الثامنة: دراسة مريم عبد القادر سلامه: الفعالية التنظيمية بجامعة أم القرى والملك عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس⁽³⁷⁾ سنة 2008.

- **أهداف الدراسة:** التعرف على مستوى الفعالية التنظيمية في جامعتين سعوديتين هما: جامعة أم القرى وجامعة الملك عبد العزيز، وذلك بأخذ آراء أعضاء هيئة التدريس فيها.

وقد ضمت الدراسة جزءاً نظرياً تطرق إلى مفهوم الفعالية ونماذج دراستها وأهم مشكلات قياسها، وجزءاً ميدانياً استخدمت الباحثة فيه أداء لجمع المعلومات منبثقة من (أداة كاميرون 1978م) استهدفت التعرف على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس السعوديين حول مستوى الفعالية التنظيمية في الجامعة من خلال تسعة أبعاد هي: رضا الطالب تربوياً، النمو التعليمي للطالب، النمو المهني للطالب، النمو الشخصي للطالب، رضا أعضاء هيئة التدريس، النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس، انفتاح النظام والتفاعل مع المجتمع، القدرة على استقطاب المصادر، الصحة التنظيمية. واستخدمت لتحليل البيانات، المتوسطات الحسابية وتحليل التباين (ف) واختبار (ت) واختبار (شيفيه) وتحليل التمايز والتحليل العاملي.

- **نتائج الدراسة:** أن مستوى الفعالية التنظيمية في جامعتي أم القرى والملك عبد العزيز "متوسط" على جميع أبعاد المقياس التسعة.

- **توصيات الدراسة:** خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات من أجل المساعدة على رفع مستوى الفعالية التنظيمية بالجامعتين. وكانت هذه التوصيات:

- أن تتخذ الترتيبات اللازمة لرفع مستوى الفعالية التنظيمية بالجامعتين بشكل عام وذلك من خلال:

- زيادة الاهتمام بنمو عضو هيئة التدريس وتطويره.

- زيادة الاهتمام بما يختص بتحقيق الرضا لدى الطلاب.

- زيادة الاهتمام بتوفير البيئة التعليمية الحافزة لنمو الطلاب.

7-2- علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية وتوظيفها:

تعتبر هذه الدراسات ذات أهمية كبيرة، حيث ركزت على جوانب مهمة ستؤخذ بعين الاعتبار في دراستنا هذه، واعتمدنا عليها في تطوير الإطار النظري وتحديد جوانب الموضوع وحدوده، حيث نجد دراسة بكر بن عبد الله بن بكر والتي جاءت بعنوان **البحث العلمي في الجامعات محورها الرئيسي** هو البحث العلمي الذي هو أحد الأهداف الرئيسية لأي جامعة، تسعى لتحقيقها من خلال إعداد البحوث والدراسات في كل مجالات الحياة والذي سيتم تناوله كمتغير في دراستنا هذه، فهذه الدراسة اقتصرت على البحث العلمي في جامعات دول الخليج، ونحن نعلم أن ظروف البحث العلمي في الجزائر تختلف عن ظروف البحث العلمي في دول الخليج، سواء في الأهداف أو الإمكانيات أو التأطير والإشراف وحتى في المعوقات.

أما دراسة **عبد الله محمد عبد الرحمان** والتي جاءت بعنوان **الجامعة والمجتمع**، فقد ركزت على دور الجامعة في عمليات التنمية والتحديث بصفة عامة، وقد بنيت الدراسة على إطار نظري تضمن المشكلات التي تواجه الجامعات عموماً، وجامعات العالم الثالث خاصة، إضافة إلى مداخل نظرية لدور الجامعة في التنمية، ومفهوم التعليم العالي والجامعة كمفهومين رئيسيين، إضافة إلى مفهوم التنمية لارتباطها بالمفهومين السابقين، وفي نفس السياق جاءت دراسة **عبد الناصر محمد رشاد عبد الناصر** والتي حملت عنوان **أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقته باستقلاله**، حيث ركزنا كليهما على وظيفة أخرى للجامعة وهي خدمة المجتمع فكانت الجامعات ميداناً للدراستين كما هو الحال في دراستنا الحالية.

أما دراسة **بوعبد الله لحسن** والتي جاءت بعنوان **تقويم العملية التكوينية بالجامعة**، فقد ساهمت هذه الدراسة من خلال منهجها ونتائجها، في توضيح الرؤية نوعاً ما، من حيث أن الدراسة الحالية تركز كذلك على العملية التكوينية وتقييمها، إلى جانب متغيرات أخرى لم تتطرق إليها هذه الدراسة كالبحث العلمي والإعلام الجامعي والهياكل ودورها في منظومة التعليم العالي.

وتطرق **صالح بن محمد الهندي** في دراسة بعنوان **المعوقات التنظيمية المؤثرة في أداء الأقسام التربوية بكلية التربية - جامعة أم القرى** - أي إلى الأداء التنظيمي للهياكل الإدارية وهو شق بدراستنا هذه.

أما دراسة **جمال معتوق** والتي جاءت بعنوان **قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر**، فقد توصلت في نتائجها، إلى عدم رضا الأساتذة عن الوضع الحالي الذي تعيشه الجامعة الجزائرية، حيث أشار من خلال دراسته إلى عدة جوانب تفسر الأزمة التي تعيشها الجامعة الجزائرية والتي من بينها: طرق التدريس والبرامج، وكفاءة الأساتذة وغيرها من متغيرات، وهذا ما نسعى من خلال شق من دراستنا الحالية إلى تأكيده أو نفيه.

حاولت دراسة محمد شامل بهاء الدين مصطفى فهمي والتي جاءت بعنوان قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية قياس الكفاءة الداخلية النسبية للجامعات الحكومية، حيث يوفر الأسلوب الذي استخدمه الباحث العديد من المعلومات التفصيلية، التي تفيد الإدارة في اتخاذها للعديد من القرارات المتعلقة بالوحدات الإدارية محل التقييم، وقد تم استخدام إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس والمخصصات المالية في ميزانية الدولة، بالمليون ريال (كمدخلات للنموذج) كما تم استخدام إجمالي عدد الطلاب المسجلين وإجمالي عدد الطلاب خريجي العام السابق (كمخرجات للنموذج)، وفي نفس هذا السياق تسعى الدراسة الحالية إلى تقييم متغيرات الدراسة وإن اختلف الأسلوب.

وفي الأخير دراسة مريم عبد القادر سلامه والتي جاءت بعنوان الفعالية التنظيمية بجامعتي أم القرى والملك عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس واستهدفت التعرف على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس السعوديين حول مستوى الفعالية التنظيمية في الجامعة من خلال تسعة أبعاد هي: رضا الطالب تربوياً، النمو التعليمي للطالب، النمو المهني للطالب، النمو الشخصي للطالب، رضا أعضاء هيئة التدريس، النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس، انفتاح النظام والتفاعل مع المجتمع، القدرة على استقطاب المصادر، الصحة التنظيمية، فقد قيمت الدراسة كل الجوانب سالفه الذكر ودراستنا الحالية ستستهدف تقييم التكوين والبحث العلمي والإعلام الجامعي والهياكل في الجامعة من قبل الفاعلين فيها، بالإضافة إلى أن الدراستين إتقنا على الجامعة كميدان للدراسة.

وسنحاول توظيف نتائج هذه الدراسات في مواضع مختلفة من هذه الدراسة.

هوامش ومراجع الفصل:

- (1): سلمان الرياشي وآخرون: الأزمة الجزائرية - الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية -، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 401.
- (2): عبد الله محمد عبد الرحمان: دراسات في علم الاجتماع، ط 1، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص ص 29-30.
- (3): حبيب تلوين: التقويم التربوي: تكنولوجيا أم إيديولوجيا؟، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2003، ص ص 67-68.
- (4): عبد الحميد دليمي: التعليم العالي في الجزائر وتحديات العولمة، دفا تر المخبر، العدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سبتمبر 2006، ص 11.
- (5): بن لكحل سمير: مدى فاعلية نموذج فكتور فروم للدافعية في التنبؤ برغبة الطلبة في مزاوله الدراسة لما بعد التدرج، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة الجزائر 2، 2010-2011، ص 8.
- (6): حسن شحاتة: التعليم الجامعي والتقويم الجامعي، ط 1، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 2001، ص 129.
- (7): Léopold Paquay et autres: Former Les Enseignants Professionnels quelles Stratégies quelle Compétence, 3^{eme} ed, Université Québec, 2003, p14.
- (8): بشير معمريه: بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس، مجلة منشورات الحبر، 2007، ص 99.
- (9): Alain Eddington, Nouveaux Sentiers De La Science, Hermann, Paris, 1999, P 48.
- (10): عبد الله بوبطانة: تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الأعمال، دار الفكر للطباعة والنشر، مصر، 2004، ص ص 17-18.
- (11): بن لكحل سمير: مرجع سبق ذكره، ص 5.
- (12): <http://www.univ-medea.dz/forum/viewtopic.php?f=4&t=2080>.

11.06.2010

(13): نقادي محمد: القياس والتقدير والتقويم، ط1 جمعية الإصلاح الاجتماعي والتربوي، باتنة الجزائر 1993، ص ص 5-6.

(14): النجار محمد عدنان: الكفاءة الإنتاجية والمسؤولية الإدارية، مجلة الإدارة العامة، العدد 35، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2000، ص 19.

(15): <http://ejabat.Google.com>. 23.05.2010.

(16): كاظم عبد النور: دور الأستاذ الجامعي في تحفيز الإبداع الفني، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأردن، 1992، ص 144.

(17): المرجع نفسه، ص 120.

(18): محمد علي محمد: الشباب العربي والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1987، ص 22.

(19): جودت عزت عطوي: الإدارة التعليمية والإشراف التربوي، ط1، دار الثقافة للنشر، عمان الأردن، 2001، ص ص 53-45.

(20): عبد الله الرشداني، نعيم جعيني: المدخل إلى التربية والتعليم، ط02، دار الشروق، عمان، 1996، ص 375.

(21): جميل صليبة: مستقبل التربية في البلاد العربية، ط2، منشورات عويدات، لبنان، 1967، ص 328.

(22): الهاشمي لوكيا وآخرون: إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2001، ص 79.

(23): حسن شحاته: التعليم الجامعي والتقويم الجامعي، مكتبة الدار العربية، القاهرة، ص 116.

(24): المرجع نفسه، ص 117.

(25): فاطمة عوض صابر: أسس ومبادئ البحث العلمي، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع، 2002، ص 25.

(26): محمود عبد الحليم منسي: مناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص ص 28-29.

(27): غريب عبد السميع غريب: الاتصال والعلاقات العامة في المجتمع المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996، ص 229.

(28): <http://www.univ-medea.dz/forum/viewtopic.php?f=4&t=2080> .

11.06.2010

(29): إبراهيم التهامي: الدراسات السابقة في البحث العلمي: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص 103.

(30): بكر بن عبد الله بن بكر: البحث العلمي في الجامعات، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 23، السنة الثامنة، 1987، ص 125.

(31): عبد الله محمد بن عبد الرحمان: دراسات في علم الاجتماع، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص 89.

(32): لحسن بو عبد الله: تقويم العملية التكوينية بالجامعة، جمعية الإصلاح الاجتماعي والتربوي، الجزائر، 1998، ص ص 268-271.

(33): عبد الناصر محمد رشاد عبد الناصر: أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقته باستقلالها دراسة مقارنة في جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج، مجلة جامعة أم القرى، المجلد 1، العدد 1، يناير 2009.

(34): صالح بن محمد الهندي: المعوقات التنظيمية المؤثرة في أداء الأقسام التربوية بكلية التربية بجامعة أم القرى، مجلة جامعة أم القرى، المجلد 15، العدد 1، يناير 2006.

(35): جمال معتوق: قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر، دفا تر المخب ر، العدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سبتمبر 2006، ص ص.

(36): محمد شامل بهاء الدين مصطفى فهمي: قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى، المجلد 1، العدد 1، يناير 2009.

(37): مريم عبد القادر سلامة: الفعالية التنظيمية بجامعتي أم القرى والملك عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة أم القرى، المجلد 1، العدد 1، يناير 2009.

الباب الأول

الجانِب النظري

الفصل الثاني: النظام التعليمي

تمهيد

1. نبذة تاريخية عن تطور النظام التعليمي
2. فلسفة النظام التعليمي
3. أسس النظام التعليمي
4. أبعاد النظام التعليمي
5. مكونات النظام التعليمي
6. أنواع النظم التعليمية
7. خصائص النظام التعليمي
8. مهام النظام التعليمي
9. مراحل النظام التعليمي
10. أهم العوامل المؤثرة في النظام التعليمي
11. أنظمة التعليم في دول العالم
12. كفاءة النظام التعليمي
13. معوقات النظام التعليمي
14. أثر النظام التعليمي على المجتمع
15. أثر النظام التعليمي على الإنتاج الفكري والعلمي
16. تطوير النظام التعليمي

خلاصة

هوامش ومراجع الفصل

تمهيد:

إن النظام هو وحدة إجتماعية ذات حدود ثابتة نسبياً، وقابلة للمعاينة يربطها نظام السلطة المهيكّل، وتفاعلات إجتماعية ووظيفية، لتحقيق أهداف البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مكونة من مجموعة من الأفراد، يجتمعون لتحقيق أهداف إنسانية، وبما أنها إختراع موجه لإشباع حاجات الجماعة التي تشكلها وتلبية حاجات ومتطلبات وإنتظارات البيئة الاجتماعية، فإن نجاحها يتوقف على نوعية مناهجها وتخطيط هيكلتها للوصول إلى أهدافها⁽¹⁾.

من أجل ذلك يعتبر النظام التعليمي كوحدة إجتماعية في أي دولة من الدول، أساس تقدمها وازدهارها في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، فهو يعكس فلسفة وتوجهات الدولة من خلال ما يقدمه للأفراد، في محاولة النمو بهم وتحقيق التقدم في كل مجالات الحياة.

فحاجة الإنسان في الحفاظ على الموروث العلمي والثقافي جعلته يستحدث آليات وطرق بحفظ بها هذه الموروث للأجيال القادمة، وأن هذه الطرق والأساليب لا بد لها من مراجعة وتعديل وتكييف وتطوير حتى تضمن نجاحها وإستمراريتها وبقاءها، من أجل ذلك أنشأت كل الدول في العالم نظاماً تعليمية بما يتفق وإمكانيات أبنائها وموروثها العلمي وثوابتها، فحدد ذلك بمراحل تعليمية وسطرت لذلك أهداف وغايات تتحقق بتطبيق نظمها.

وللوقوف على النظام التعليمي كاماهية ضمن مجموعة من النظم الأخرى، حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى عدة عناصر منها: مكونات النظام التعليمي، وأنواع النظم التعليمية وتأثيرها في المجتمع وكل من الإنتاج الفكري والعلمي، بالإضافة إلى خصائص النظام التعليمي، عناصر النظام التعليمي، مراحل النظام التعليمي، وكذا كفاءة النظام التعليمي وكذلك كيفية تطوير النظام التعليمي.

1- نبذة تاريخية عن تطور النظام التعليمي:

لم تكن النظم التعليمية في المجتمعات البدائية بالصورة التي هي عليها اليوم، إنما كانت تقوم على تقليد العادات من طرف الناشئة، معتمدة في ذلك على وسيلة وحيدة هي المجتمع بأسره، وتعود بداية الاهتمام بالتربية كنظام إلى الحضارات العريقة، كالحضارة اليونانية، حيث كانت السياسة التعليمية فيها قائمة على اختيار الصفوة من الأفراد، إذ يرى أفلاطون في جمهوريته أن معظم الأفراد يرثون صفات وخصائص الآباء، وبالتالي يولدون غير متساوين بالفطرة، ومن ثمة يجب أن يوضع كل فرد في المكان أو المهنة التي تلائم كفاءته، فكان التعليم العقلي موجهاً لمن يتوقع منهم أن يكونوا قادة وبالتالي إعدادهم عن طريق إعداد مواد دراسية مناسبة، أما الآخرين فيقدم لهم مجرد نوع من التعليم الذي يمكنهم من التلاؤم مع الوظائف المناسبة لفطرتهم.

أما في العصور الوسطى فكانت النظم التربوية خاضعة لسياسة الكنيسة، حيث كانت قائمة هذه النظم على الترويض الأخلاقي وتدعو إلى صقل الروح وتهذيب الأخلاق، وصار بذلك النظام التربوي نمطاً حياتياً للتحضير لحياة أخرى وكبت الرغبات الطبيعية، فكانت تغطي عليها النظرة الترويضية أي إعداد الفرد بطرق قاسية جسدياً وعقلياً وأخلاقياً لحياة أخرى بعيدة عن الحياة الحاضرة.

في العصر الإسلامي الممتد فيما بين القرنين السابع والثالث عشر، كان النظام فيه قائماً على أساس النظرة الشمولية للإنسان المكون من جسد وروح وعقل، ومن هذه الثلاثية جاء النظام التربوي شاملاً في أهدافه، ومتدرج مع الإنسان حسب مراحل نموه المختلفة، ويشارك في تحقيق أهداف هذا النظام بالإضافة إلى المعاهد والكتاتيب والمساجد المجتمع بأسره، فهو المسئول الأول والأخير في إرساء قواعد الإسلام من خلال النظام التربوي⁽²⁾.

خلال القرن التاسع عشر تم نقل الممارسات التعليمية التقليدية من الصين إلى أوروبا، وبعد ذلك نقلت النماذج التعليمية الإنجليزية والفرنسية والأمريكية والسوفييتية إلى العديد من الدول المستقلة، وبعد سنة 1954 واجهت الحكومات القومية ورجال التربية، الأنظمة التربوية القائمة على التطبيقية في التعليم، ودعا المجددون إلى التخلي عن هذه السياسة والعمل بسياسة التعليم للجميع، وقد قدم هذه الاتجاهات بعض الفرنسيين المؤمنين بالثقافة الموسوعية⁽³⁾.

أما التغيير الجذري في النظم التربوية فكانت بدايته في الولايات المتحدة الأمريكية وأهم التغييرات التي طرأت في النظم التربوية الحديثة هو إعطاء حق التعليم للمرأة وتوازنت بذلك فرص التعليم بالنسبة للذكور والإناث⁽⁴⁾.

2- فلسفة النظام التعليمي (5):

يقصد بها العوامل التي شكلت أهداف النظام التعليمي والأسس التي قام عليها والظروف التي شكلت محتواه، وحددت ما يتصل به من تنظيمات وإجراءات إدارية.

وجدير بالذكر أن فلسفة النظام التعليمي لأي مجتمع تأخذ بعين الاعتبار أربعة عوامل رئيسية هي:

- طبيعة المجتمع وتقاليد وثقافته وتطلعاته.

- الطبيعة الإنسانية.

- مفاهيم العملية التربوية.

- التقاليد التربوية.

3- أسس النظام التعليمي (6):

تستمد المنظومة التعليمية قوتها من اعتمادها على الأسس التالية:

1. الأسس الفلسفية: تستند المنظومة التعليمية إلى فلسفة تربوية تقوم على:

- احترام الذات الإنسانية.

- الثقة بقدرات العاملين التربويين.

- مراعاة الفروق الفردية بين العاملين التربويين ومنحهم الحق في التعبير عن آرائهم بحرية.

2. الأسس الاجتماعية: تشجع على إقامة علاقات ودية مع البيئة الداخلية والبيئة الخارجية المحيطة

بالمؤسسة التربوية لتحديد حاجاتها، وتحسين ما يواجهها من مشكلات بهدف مراعاتها عند بناء المناهج الدراسية، من خلال:

- العمل على تلبية تلك الحاجات.

- المساهمة في إيجاد حلول فاعلة للمشكلات القائمة والمنتظرة.

3. الأسس العلمية: تستخدم المنظومة التعليمية أدوات قياس موضوعية في الحكم على نتائج التعليم،

وتشجع العاملين التربويين على البحث والتجريب، وإجراء الدراسات التربوية التي تسهم في تطوير

أساليب التعليم، فهي بهذا لا تفرض عليهم رأياً أو تسلطه، وإنما تعتمد الطرائق والأساليب العلمية في حل المشكلات التربوية مستفيدة من معطيات العلوم المختلفة في إطار من العلاقات الإنسانية.

4. الأسس التشاركية: تقدر كل من ساهم أو له صلة مباشرة بالعملية التربوية، فتوفر لهم جوا من الحرية لتحديد المشكلات التربوية ، واقتراح الحلول المناسبة لها، كما تعزز العمل الجماعي التشاركي تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً ومتابعة.

5. الأسس الإبداعية: تحث العاملين التربويين على الابتكار والإبداع، بالاعتماد على النفس من خلال جو من الأمن والطمأنينة، فهي لا تفرض عليهم طريقة أو أسلوباً في التعليم لأنها تعترف بقدراتهم وتحترمها.

4- أبعاد النظام التربوي⁽⁷⁾:

1. البعد السياسي: ويهدف إلى غرس القيم والعقائد في نفوس المتعلمين الذين يتحولون إلى مواطنين داخل المجتمع ويؤمنون بالتوجه السياسي.

2. البعد الثقافي: ويهدف إلى إنشاء وتطوير الثقافة المشتركة التي تعزز الروابط الاجتماعية بين فئات المجتمع فتزيد من تضامنهم.

ويدعم هذا الاتجاه (جون ديوي) بالاعتقاد بأن التربية هي إحدى وسائل أو حاصل جمع العمليات والسبل التي ينقل بها مجتمع ما ثقافته المكتسبة وأهدافه بقصد استمرار وجوده ونموه.

3. البعد المهني: ويهدف إلى دعم قضية التوجيه المطبوع بثقافة وإيديولوجية معينة ودفع مكانه العمل. هذا التناسق يحقق مجموعة من النتائج منها العناية بالتعليم ونشره وبناء نظام تربوي يتميز بالتجانس، تعميم المهارات، تحقيق القيم القابلة والتي تدعو إلى العمل، وتبني الإصلاحات الملائمة كقيمة سامية.

5- مكونات النظام التعليمي⁽⁸⁾:

تتلخص مكونات النظام التربوي كتصنيف أكثر شيوفاً في الأهداف التربوية المسطرة من طرف الدولة، المدخلات التربوية، مختلف التجهيزات المساعدة في الوصول للغايات، المخرجات التربوية والتقويم التربوي.

1. الأهداف التربوية: يتضمن تصور التربية في النظام على أنها عملية عقلانية تعتمد على وضوح الأهداف التي تسعا إليها والأهداف التربوية مكونات رئيسية في المنظومة التربوية يتطلب تحديدها تحديداً سلوكياً وإجرائياً .

2. **المدخلات التربوية:** هي مجموعة من البيانات عن الأوضاع الراهنة لسلوك المتعلمين في لحظة معينة وتشمل خبرات التمييز السابقة في التعلم ومستوياته وقدراته ومهاراته واتجاهاته وميوله ودوافعه والمحددات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في التعلم، كما تشكل المدخلات التربوية أيضا خصائص المعلمين والبيئة التي يعيش فيها كل من المعلم والمتعلم، وهذه المدخلات مرتبطة بالأهداف التربوية، فهي من ناحية تعد أحد المصادر الجوهرية لتحقيق هذه الأهداف. ومن ناحية أخرى فإن الأهداف التربوية بعد تحديدها تسعى إلى تنمية هذه المدخلات وتطويرها في صورة نوافذ متوقعة للمتعلم يحدثها التعلم والتعليم ويحكم فيما بعد التقويم التربوي على مدى النجاح أو الفشل في إحداثها.

3. **التجهيز التربوي:** يقصد بهذا المصطلح التنفيذ أو التشغيل ويشمل عمليات التعلم والتعليم والوسائل التعليمية المستخدمة، وهذه العمليات إن تمت على النحو المنشود فإنها تؤدي إلى إحداث التغييرات السلوكية التي تتضمنها الأهداف التربوية.

4. **المخرجات التربوية:** وهي نواتج عمليات التجهيز التربوي أو تنفيذ وتشغيل المنظومة التربوية والتي تتخذ صورة التعليم والتعلم، كما تتمثل في التغييرات التي تطرأ على سلوك المتعلم خاصة.

5. **التقويم التربوي:** يتضمن في جوهره حكما على عملية التربية، والغرض منه في جميع الأحوال تحديد مدى تحقيق الأهداف التربوية، ودراسة الآثار التي تحدثها بعض العوامل في تسهيل الوصول إلى تلك الأهداف، من خلال عمليات التعلم، والتقويم لا يجب أن يكون في خاتمة المطاف دائما كما في التربية التقليدية، إنما يكون في جميع مراحل المنظومة التربوية، وهو على ثلاثة أنواع:

- **تقويم تشخيصي:** يتم فيه أداء المتعلم قبل بداية التعليم أو في بدايته.
- **تقويم تكويني:** تتم فيه مراقبة تقدم التعلم أثناء التعليم.
- **تقويم ختامي:** يتم فيه الحكم على انجاز المتعلم في نهاية التعليم.

فالجامعة كنظام تقوم بتحويل الطلبة كمدخلات، إلى إطارات كمخرجات لها ويمكن تحليل عمليات النظام إلى:

- عمليات تحويل: وهي العمليات التي تحول المدخلات إلى مخرجات فالتدريس عملية نحو الطفل. على الطالب.

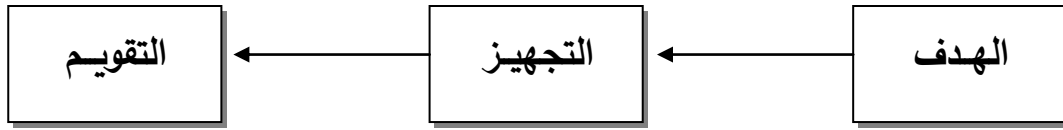
- عمليات الضبط: وتهدف هذه العملية إلى مراقبة النظام وضبطه وتصحيحه حين ينحرف عن أهدافه وتقويمه من أجل الأداء الأفضل واستكمال النقص الذي قد فيه. ويتم الضبط على مستوى العناصر التالية:

- الأهداف والأولويات وهي التي توجه نشاط النظام التعليمي.
- الطلبة والهدف الرئيسي من النظام هو تكوينهم.
- الإدارة التعليمية: وهي التي تنظم وتنسق وتوجه هذا النظام.
- البناء التعليمي.
- المحتوى: وهو خلاصة ما يحصل عليه الطلبة من مناهج.
- الأساتذة: ومهمتهم مساعدة الطلبة على التعلم.
- الوسائل التعليمية.
- الإمكانيات المادية التي تساعد العملية التعليمية وتسهل الأداء.
- التكنولوجيا والتقنيات والأساليب التي تستخدم في الأداء.
- ضوابط التحكم في نوعية التعلم.
- عمليات الصيانة: وهي العمليات التي تساهم في بقاء واستمرار النظام.
- المخرجات: وهي نواتج النظام التي تتخذ وفق أهدافه ووظائفه فإذا كان هدف النظام إعداد طالب مؤهل للدخول للجامعة فالمخرج هو الطالب الحامل للشهادة في إحدى التخصصات.
- وتتوقف جودة المخرجات على عاملين هما:
- نوعية المدخلات.
- مستوى العمليات.
- كما يمكن للمخرجات أن تكون:
- مخرجات ذاتية: يستفيد منها النظام ويشكلها بذاته ولذاته.
- مخرجات نهائية: توجه لنظم أخرى من اجل خدمة قطاعات أنظمة أخرى.
- التغذية الراجعة: تهدف إلى تطوير المخرجات لتكون مناسبة للأهداف فتكون على مستوى العمليات آتية أو بعيدة أو قبلية.

6- أنواع النظم التعليمية⁽⁹⁾:

للنظم التعليمية نوعان: منظومة خطية ومنظومة التحكم الذاتي:

6-1- المنظومة الخطية: ترتبط مكونات النظام التربوي في هذا النوع على نحو خطي حيث تكون العلاقة علاقة تتابعية في المكونات كما في الشكل التالي:



الشكل رقم (01) يمثل: المنظومة التربوية الخطية

ومعنى ذلك أن المنظومة الخطية تنفقد إلى خاصية القدرة على التصحيح الذاتي ويمكن أن يلاحظ هذا النوع في التصور التقليدي للتربية، فالمكونات الأساسية ثلاثة التي تؤلف منظومة التربية تعمل في هذه الحالة تعمل على النحو التالي:

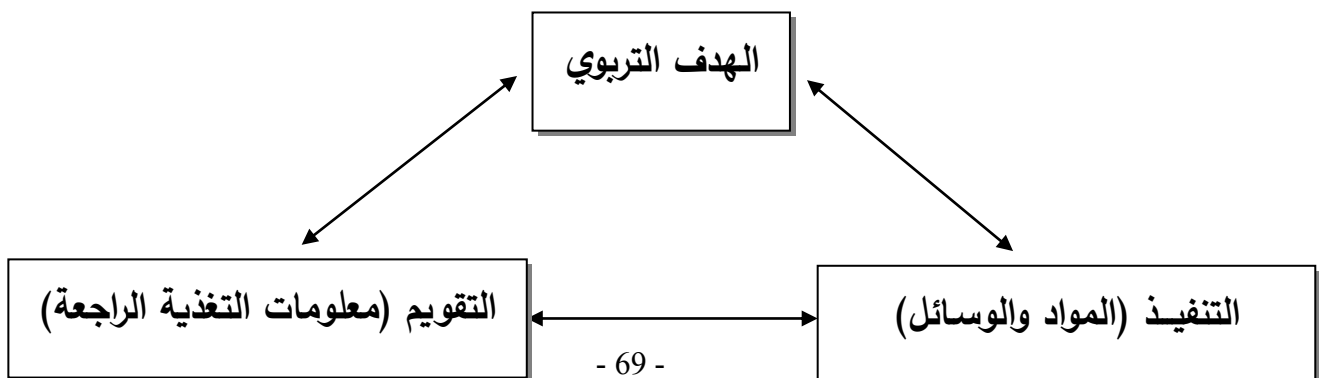
- الأهداف: تتمثل في صورة التعديلات المتوقعة في سلوك المتعلم بعد التعرض للبرنامج التعليمي المسطر.

- تنفيذ العملية التعليمية: تتمثل في المواد الدراسية والوسائل التعليمية وطرق التدريس المستعملة في التنفيذ.

- التقويم: الحكم على مدى نجاح العملية التعليمية وهو لا يتجاوز الحكم على المتعلم بالنجاح أو الفشل في التحصيل.

6-2- منظومة التحكم الذاتي:

لعل أكثر ما يجعل المنظومة السابقة ذات طبيعة خطية هو افتقادها إلى خاصية جوهرية وهي التصحيح الذاتي، فإذا توافر هذا العنصر في المنظومة فإن العلاقة بين مكوناتها تتخذ صورة مختلفة هي التفاعل المتبادل بين مكونات المنظومة التربوية، وفي هذه الحالة تسمى منظومة التحكم الذاتي كما في الشكل المبين:



الشكل رقم (02) يمثل: منظومة التحكم الذاتي

يمكن تلخيص هذه الحالة في تحديد الهدف وتنفيذه وتقويمه، حيث يتم تحديد الهدف المراد الوصول إليه إجرائياً، مع محاولة تنفيذه في ضوء ما يطرأ عليه من تغيرات ناجمة عن الظروف المختلفة سواء داخل المؤسسة التعليمية أو خارجها، وهذا يعني توفر عنصر التكامل بين مؤسسات المجتمع في تحقيق الأهداف التربوية، ويستمر تحقيق هذه الأهداف بالمقارنة المستمرة بين الهدف ومقدار ما تحقق منه، مع اتخاذ قرار في ضوء هذه المقارنة إما بالتوقيف وإما بالمواصلة، وتسمى هذه العملية في هذه المنظومة بالتغذية الراجعة.

7- خصائص النظام التعليمي:

إن للنظام مهما كانت طبيعته خصائص تجعله فاعل، فهو يركز على مهام محددة ولا يقبل التنويع لأنه يعني له التشتت، إن ذلك بمثابة التدمير لقدرة النظام على الأداء، فهو يعتبر أداة، وكما هو الحال بالنسبة لكل أداة كلما كانت متخصصة أصبحت قدرتها على أداء مهامها أفضل، فهدفه يجب أن يكون في منتهى الوضوح والتحديد وإلا سوف تكون مخرجاته تحت المستوى المطلوب كما ونوعاً وفاعلية.

ومن خصائص الأنظمة عموماً ما يلي⁽¹⁰⁾:

- السلطة المركزية.
- حدود واضحة لمراكز السلطة.
- التخصص في المهام.
- تقسيم واضح للعمل.
- قوانين تحكم التنظيم.
- فصل واضح بين الأشخاص وأدوارهم داخل النظام.

ومن خصائص النظام التعليمي بالذات ما يلي⁽¹¹⁾:

- 1- لكل نظام كيان خاص له حدود معينة تميزه عن البيئة التي يوجد فيها، فالنظام التربوي في أي دولة كيان خاص يميزه عن غيره من الأنظمة الموجودة في تلك الدولة.
- 2- عناصر النظام مترابطة ومتكاملة ومتفاعلة فيما بينها ومع غيرها فالنظام التربوي تترابط مؤسساته ومراحله ومستوياته وعناصره، وتتفاعل فيما بينها في قطاع التربية والتعليم مع غيرها من القطاعات.
- 3- النظام يؤثر ويتأثر: فالنظام التربوي يتأثر من خلال المدخلات من المجتمع أو البيئة المحيطة ويؤثر في المخرجات الناتجة عنها.
- 4- للنظام أهداف ووظائف تتحدد من خلال المخرجات.

5- إن عمل النظام التربوي عمل تحويلي من خلال تحويل المدخلات إلى مخرجات عبر هياكله وعناصره وآلياته.

8- مهام النظام التعليمي⁽¹²⁾:

من مهام النظام التعليمي:

- تنمية شخصية الأفراد وإعدادهم للعمل والحياة.
- اكتساب المعارف العامة العلمية والتكنولوجية.
- الاستجابة إلى التطلعات الشعبية إلى العدالة والقيم.
- تنشئة الأجيال على حب الوطن.
- تلقين النشء مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين والشعوب وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز.
- منح تربية تساعد على التفاهم والتعاون بين الشعوب وصياغة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم.
- تنمية تربية تتجاوز مع تفوق الإنسان وحياته.
- نقل وحفظ الثقافة.
- تأهيل الأفراد للقيام بالأدوار حسب ما تحتاج هذه من معرفة ومهارات وأخلاقيات.
- تنمية المعرفة والمهارات وتطويرها بما يتناسب مع التطلعات.

9- مراحل النظام التعليمي⁽¹³⁾:

إن المقصود بالمراحل في النظام التربوي هي الأطوار الأساسية في أي نظام تعليمي في العالم، وتتفق جل الأنظمة التعليمية على التقسيم التالي:

- 1- المرحلة البنائية: (رياض الأطفال): هي مرحلة حساسة وأساسية في بناء شخصية الطفل وتكوينها فتقوى بقوتها وتضعف بضعفها فهي بذلك تسهم في النمو من كل الجوانب أساسا.

ففي اليابان مثلاً اهتمت وزارة التربية بكل مراحل التعليم المختلفة لكن اهتماماتها بتعليم الطفل في رياض الأطفال كان يفوق اهتمامها بكل مراحل التعليم الأخرى، ما جعل الاهتمام النوعي يحقق ما تقتقر إليه الأنظمة التربوية العربية أين يتحقق المخرج الكمي دون النوعي.

2- المرحلة الابتدائية: (تأتي بعد البنائي أو التحضيري) يستقبل أبناء ست سنوات إلى سن 12 سنة في جل الأنظمة، هذه المرحلة تجعل الطفل أكثر قدرة على التعلم والاستيعاب لمل تتميز به من مرونة في تشكيل السلوك والخبرات ونشاط وحركة فيها قابلية كبيرة للصقل والتشكيل.

3- المرحلة المتوسطة: تبدأ بانتهاء المرحلة الابتدائية مباشرة فهي بمثابة مرحلة تكميلية لما قبلها وإعدادية لما بعدها. ولذاك فهي مرحلة بالغة الأهمية إذ تعتبر همزة وصل بين الطفولة ولمراهقة، وما يصاحب الطفل من تغيرات نفسية وانفعالية وجسمية واجتماعية تستوجب المتابعة والرعاية الكافية الكافلة للانتقال لما بعدها.

4- مرحلة التعليم الجامعي: تعتبر هذه المرحلة ارفع مستويات التعليم، ومصدر الاستثمار وتنمية الثروة البشرية وبعث الحضارة وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية الاقتصادية، التي تضمن سيرورة المجتمع بالتكوين والإعداد.

10. أهم العوامل المؤثرة في النظام التعليمي⁽¹⁴⁾:

تتأثر النظم التربوية في العالم بمجموعة من العوامل الرئيسية وهي والعوامل العلمانية والطبيعية والدينية.

10-1- العوامل العلمانية: تقسم العوامل العلمانية إلى مجموعتين هما: مجموعة النظم النمطية ومجموعة النظم التنوعية.

- **مجموعة النظم النمطية:** وتهدف إلى تشكيل نمط موحد من الأفراد بإخضاعهم لمؤثرات تربوية واحدة .

- **مجموعة النظم التنوعية:** تنطلق هذه النظم من الإيمان فكرة التعدد والتنوع على أساس المبادئ الديمقراطية التي تقوم على حرية الاختيار والإيمان بقيمة الفرد في ذاته وتنمية ميوله وقدراته واستعداداته بغض النظر أو الجنس، وخير مثال على هذه النظم النظام في الولايات المتحدة الأمريكية.

10-2- العوامل الدينية: تؤثر العوامل الدينية بصورة مباشرة في النظم التربوية، بل إن فكرة إنشاء المدارس عبر التاريخ أول ما نشأه كانت مرتبطة بالدين، كما في الديانة المسيحية والإسلامية، وتقوم

المدارس الدينية على أساس ديمقراطي قوامه الاعتراف بح كل طائفة في إنشاء المدارس التربوية الخاصة بها .

10-3- العوامل الطبيعية: وتشمل العامل اللغوي وعامل الجنس أو السلالة والعوامل الاقتصادية والجغرافية، وهذه العوامل لها دور في تشكيل النظم التربوية، ذلك أن كل دولة تقيم نظامها على أساس طبيعة أفرادها اللغوية والعرقية والاقتصادية.

كما أن النظام التربوي يتأثر بعوامل تخصه هو كنظام يمكن أن تجعله نظاما ناجحا أو فاشلا منها⁽¹⁵⁾:

10-4- رسم السياسة التربوية الطموحة: تعتبر السياسة التربوية والتعليمية من العوامل الفعالة في النظم التربوية، ذلك أن السياسة التربوية هي بمثابة هندسة للبنا وتظهر في النقاط التالية :

- التخطيط للمراحل التعليمية.
- تحديد الأهداف الواضحة.
- وضع نظام تربوي شامل.
- تحديد الأسس التي تقوم عليها السياسة التربوية.

10-5- إيجاد مناهج متكاملة ومتقدمة: إن المناهج المستعملة في الأنظمة التربوية هي المسئولة عن تقدم المجتمع ولابد أن تتوفر في هذه المناهج المواصفات التالية:

- التكامل بين المقررات في المراحل التعليمية.
- الشمول في أن تشمل المناهج كل العلوم والمعارف.
- أن تكون متنوعة حسب قدرات ومهارات المتعلمين.
- أن تكون مناسبة للمراحل التعليمية.

وهناك تصنيف آخر لهذه العوامل وهو:

1. العوامل الاقتصادية: حيث يؤثر هذا العامل على نظام التعليم في الدولة، فإذا كان البلد زراعيا بصورة كبيرة فيجب أن يزوده نظام التعليم بالعمال القادرين على المشاركة في الإنتاج الزراعي للقطر بصورة جيدة، كما أن تركيب نظام التعليم للقطر يتأثر أيضا بطبيعة وفعالية هذا الاقتصاد.

كما أن نظام التعليم الذي يعتمد على بضاعة واحدة رئيسية في دولة ما مثل: صناعة التعدين أو البترول يجب أن تعلم جزء من تعداد طلابها للإدارة والأعمال في هذه الصناعة، وذلك لكي تضمن اقتصاد جيداً.

أما في الدول المتقدمة صناعياً، مثل تلك الموجودة في أوروبا، واليابان وروسيا والولايات المتحدة، يجب أن يكون التعليم متعدد الطرق، فالنظم في هذه الأقطار تركز على تجهيز المدارس جيداً بالمدرسين الأكفاء، والمناهج الدراسية المتنوعة، بالتطوير الجيد لإمكانيات التعليم الفني والمهني.

كما تؤثر العوامل الاقتصادية على نوعية النظم أيضاً، فسياسة التمويل للدولة تخصص للتعليم نسبة من الدخل الحكومي القومي، ويمكن أن يكون هذا التخصيص مؤشراً على التفوق التعليمي وذلك لتنمية وتوسيع البنية التعليمية التحتية، وكذا للمساعدة على تنمية نظام التعليم.

2. العوامل الجغرافية: يؤثر المناخ على نظام التعليم بأنه يمكن أن يحدد العمر الأكثر ملائمة للمتعلم لكي يبدأ الدراسة، ففي الدول الباردة جداً مثل: الدنمارك وفنلندا يلتحق المتعلمون بالصف الأول بعد سنة أو سنتين من قرائهم في الأجواء الدافئة، وعلى العكس فإن في المناطق الدافئة والمعتدلة يلتحق المتعلمون في سن مبكرة، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا واليونان وإيطاليا، حيث تقبل رياض الأطفال الطفل عند سن ثلاث سنوات، كما يؤثر المناخ على التصميم المهاري في مباني المدارس، كما أن الجغرافية غالباً ما تحدد محتوى هذه النظم والوسائل والأدوات المستخدمة في التعليم وأحياناً شكل الأدوات التعليمية وحتى تمويل التعليم، حيث أن هذا العامل عمل على تحريك الحوافز لإنشاء أشكال مختلفة من المعاهد وذلك مثل ما هو في الفلبين واليابان حتى تم إنشاء معاهد للصيد والعلوم البحرية.

3. العوامل الفلسفية: حيث أنه من البديهي أن الفلسفة تؤثر على التعليم ومنذ أن قدمت الفلسفة نظرية المعرفة فقد أقامت هذه النظرية علاقة سببية باكتساب المهارات: كما أثرت هذه النظرية على النظرية التعليمية والمبادئ وممارسات التعليم.

وقد كان للفلاسفة التأثير الأكبر على النظرية التعليمية والتدريب وذلك من (أفلاطون) حتى (أرسطو) حتى (ديكارت) و(لوك) إلى (كانط) و(شوننهاور).

4. العوامل الثقافية: حيث أن المجتمعات المتجانسة التكوين ثقافياً تكون أقل مشاكل من تلك المتغايرة الخواص الثقافية، حيث أن تعدد الثقافات سينتج بالضرورة تعدد في اللغات ويضيف تعقيد إلى الأنماط اللغوية.

ففي المناطق المتعددة الثقافات لا يستطيع النظام التعليمي حل مشاكل التعليم فمثلا عندما كانت أقطار صحاري إفريقيا تواجه اقتصادا ووضعا اجتماعيا معقدا كان التعليم هو أداة التغيير، ولكن لسوء الحظ كان هناك التفاوت الاجتماعي وتوزيع القوى، وأبعد من ذلك فإن اللغات القبلية التي كانت أحسن وسيلة في التغيير الفطري عن الثقافة الإفريقية فتحل محلها اللغات الأوروبية في العديد من نظم التعليم، ولقد أصبحت الأهداف التعليمية وطرق التدريس مركبة ولا تخفف من المشاكل الثقافية.

وهنا برز مشكل أنه كيف يمكن للأمم النامية أن تخلق فلسفتها التعليمية المنبثقة من داخلها، وكيف لها أن تهرب من الاقتباس التعليمي من الأقطار الأوروبية الأخرى وخاصة غير المتشابهة معها في أوضاعها الاجتماعية وفلسفتها وتركيبها الاجتماعي.

5. العوامل السياسية: تؤثر على سياق التعليم في نظام الحكومة التي تقوم على فلسفة حكمها على الظلم والقمع، فالحكومة تتحكم في التعليم وتوجهه لكي يحقق أهدافها السياسية، وفي نظم الحكم الديمقراطية يأخذ السلطان جزء من التحكم في التعليم أو على الأقل يشاركون الحكومة في هذه المحاولة.

وعلى الرغم من ذلك وحتى في الدول الديمقراطية، فقد نشأت أهداف تعليمية مختلفة وتقرر أن التعليم لا يمكن أن يفصل نفسه عن السياسة، حيث لا يوجد نظام تعليم متمتع بالحكم الذاتي أو حتى متحررا من التأثير السياسي.

6. العوامل الدينية: إن الدين تأثير قوي وطويل على السياسة التعليمية، فإذا كان الدين مثل الإسلام في البلاد العربية والذي تعتنقه كل الأمة، فإنه يصبح وجها حيا للثقافة القومية والتي يجب أن تخلد من خلال التعليم، وإذا ما كانت الديانة منقولة إلى الأمة مثل المسيحية التي انتقلت في العديد من الأقطار الإفريقية فإنها سوف تصبح عاملا في خلق الانقسام الثقافي أو تصبح مضادة للإتحاد الثقافي وإذا ما محيت الديانة المقامة منذ زمن فإن غيابها سوف يجد صدمة نفسية أو ثقافية.

كما أنه في بعض الدول التي تتحكم الحكومة في التعليم تماما فإنها تبعد الجماعات الطائفية أو الدينية، كما في الإتحاد السوفياتي سابقا، فإن دستورها كان يؤكد على السماح بالممارسات الدينية، ولكن تعليم الدين أو الوعظ محرم وذلك لإمكانية تأثير الدين على السياسة.

وهذا الوضع أدى بالدول إلى الانقسام إلى طبقتين، حيث يوجد نظامين منفصلين: نظام تعليمي غير ديني والذي تشرف عليه الدولة، ونظام تعليمي ديني والذي تتحكم فيه الجماعات الدينية.

وبعض الأقطار تتقيد بمبدأ التعاون بين الحكومة والطوائف الدينية في الإشراف على التعليم، وخير مثال لذلك الاتجاه هو المملكة العربية السعودية، حيث تتلقى المدارس الطائفية التمويل من الدولة والذي ساعد على استمرارها.

11- أنظمة التعليم في دول العالم⁽¹⁶⁾:

1. بالنسبة للدول الإفريقية:

- الميزانية المشروعة للتعليم ذات حالات متفاوتة فهي بين الزيادة والنقصان.
- تركيب نظام التعليم حيث يتميز بقلّة الاتساق والانتظام فيختلف السلم التعليمي في نظمه. فيما يختص بالتطور التعليمي نلمس النقاط التالية:
- الاهتمام بالمدارس الفنية والمهنية كما في جمهورية إفريقيا الوسطى.
- استقلال وتوحيد كل مراحل التعليم وتأكيد أهمية التعليم الفني واللامركزية في الإدارات التعليمية، مما يعطي الفرصة لتعديل المناهج.
- استقلال التعليم الجامعي الزائيري واتساق وانسجام المناهج التعليمية المقدمة لكل المستويات بواسطة الحكومة.
- نمو معدل المدارس الابتدائية والثانوية في الطوغو نموا معتدلا.
- إنشاء مراكز الأبحاث في المناهج كما ببتسوانا.
- التأكيد على الاهتمام بالفروق الفردية، والاهتمام بالمهارات، والاتجاه نحو الاهتمام بالكمبيوتر وتعليم الأطفال المعوقين والاهتمام بالتعليم الفني للبنات وتدرّس الكمبيوتر في المرحلة الثانوية.
- نستنتج من كل ذلك أن من أهم اتجاهات التعليم الإفريقي: تنوع السلم التعليمي، زيادة الميزانية للتعليم، الاهتمام بالتعليم الفني والمهني، الاهتمام بتعليم المرأة، ازدياد أعداد الطلبة المسجلين في المدارس، الحملة على الأمية ومحوها، الاهتمام بمتطلبات البيئة الاقتصادية والثقافية.

2. الوطن العربي: هناك نقاط تتشابه منها:

- تشابه في الأهداف والمنطلقات والتوجهات.
- تشابه في السلم التعليمي.

- مجانية التعليم كليا أو جزئيا.
- الزيادة في أعداد المدارس والمدرسين والمتعلمين.
- التعليم إلزامي ست سنوات أو تسع سنوات.
- نمو التعليم المهني والفني.
- اهتمام واضح بتدريب المعلم في جميع الدول.
- ومن أهم التطورات في العالم العربي بالنسبة للنظام التعليمي ما يلي:
- إنشاء هيئة تطوير التعليم الثانوي كما في البحرين.
- اهتمام المدارس بالمتفوقين والمدارس النموذجية كما في مصر.
- المشروعات التعليمية الدقيقة كما في العراق.
- استخدام نظم الإذاعة والتلفزيون تنمية القوى البشرية كما في المغرب.
- التأكيد على التعليم التكنولوجي وإنشاء مناهج تعليمية خارجية كما في قطر.
- الاهتمام بالتعليم الخاص وتعليم الكبار كما في السعودية.
- نشوء فكرة المجلس الأعلى للتعليم في اليمن.
- الاهتمام بتدريب المعلم.

3. آسيا والمحيط الهادي: يلاحظ في أنظمتها ما يلي:

- زيادة في أعداد المتعلمين تصاحبها زيادة في عدد المدرسين.
- زيادة في الميزانية المخصصة للتعليم وأحيانا نقص فيها.
- ظهور مراكز التعليم خارج المدرسة كمراكز تعليم الشباب والكبار والسيدات.
- السلم التعليمي يختلف من دولة لأخرى.
- التعليم يتفاوت من المركزية إلى اللامركزية.
- ومن أهم التطورات في نظم التعليم الآسيوية ما يلي:

- الربط بين التعليم والاقتصاد كما في أستراليا.
- التأكيد على العلم والتكنولوجيا.
- الاهتمام بالتعليم الإسلامي كما في البنغلاديش.
- إدخال أقسام جديدة في المجالات التعليمية وتنفيذ عمل المرشد التعليمي لتقوية المحتويات العلمية كما في كوريا الشمالية.
- التأكيد على المناهج المهنية كما في إيران.
- الاهتمام بالتعليم الاجتماعي كما في اليابان.
- الاهتمام بالتعليم عن طريق الراديو ونشر الوسائل الإخبارية المجانية كما في جزر المالديف.
- 4. نظم التعليم في أوروبا وشمال أمريكا:** بدون شك هي الأكثر تفوقاً منذ زمن طويل، حيث يتسم التعليم في تلك الدول بالملامح التالية:
 - التعليم إجباري لما بعد الابتدائية.
 - ميزانية التعليم تأخذ قسطاً وافراً من ميزانية الدولة.
 - ازدهار التعليم ما قبل الابتدائي.
 - الافتقار إلى التجانس في السلم التعليمي.
 - وجود الدراسات الدينية في المستوى الابتدائي في دول مثل: الدنمارك، النرويج.
- ومن أهم التطورات في نظم التعليم في تلك الدول ما يلي:
 - التطوير والتعقيد في الأنظمة البديلة للتعليم المهني والتدريب.
 - الاهتمام بتعليم الكبار.
 - الاهتمام بتكنولوجيا الكمبيوتر.
 - التأكيد على تعليم المعاقين.
 - التأكيد على برامج التجديد والاهتمام بتدريب المعلم.

- قابلية المناهج الدراسية للقياس بغرض تحديد نسبة إنجاز المتعلم.
- تحقيق الترابط المنطقي للطرق التدريسية المختلفة.
- تنمية المكتبات الشعبية.
- الاهتمام بملكة الإبداع والتميز والتفكير المستقل كما في كندا.
- الاهتمام بإنشاء مراكز الميكروإلكترونية كما في إيرلندا.
- 5. التعليم في أمريكا اللاتينية: يتسم بالملامح التالية:

- زيادة الميزانية التعليمية.
- زيادة في أعداد المتعلمين المسجلين.
- زيادة في أعداد المدرسين.
- انتشار التعليم بصورة كبيرة.
- وجود المدارس المهنية.
- مجانية وإجبارية التعليم في بعض الدول كما في البرازيل.

12- كفاءة النظام التعليمي⁽¹⁷⁾:

اتجهت أنظمة التعليم المعاصرة إلى استخدام المفاهيم الاقتصادية التي برزت حول ما يسمى بتحليل النظم الدراسية المعاصرة، وهكذا اكتسب نظام التعليم مفهوم الكفاءة الإنتاجية، الذي أصبح مبدأ من مبادئ الاستثمار في أنظمة التعليم، والذي يطالب بقياس مدى إنتاجية النظام وفقاً لمنظور الكلفة والعائد، وتحدد معايير كفاءة التعليم وفق:

- الكفاءة الإنتاجية لنظام التعليم وتظم: كفاءة خارجية و كفاءة داخلية وكفاءة كمية وكفاءة نوعية.
- ويقصد بكفاءة النظام التعليمي مدى قدرته على تحقيق الأهداف المحددة في المناحي الأربع السابقة، أما نقص الكفاءة في هذه المناحي فيؤثر عليها مؤشران هاما هما:

- الرسوب
- التسرب

أما زيادة الكفاءة فتحقق بارتفاع درجات مؤشر المناحي الأربعة للكفاءة:

- مؤشرات الكفاءة الكمية: معدل النمو في النظام، معدل الاستيعاب (الظاهري- الحقيقي)، معدل القبول، معدل النجاح، معدل الرسوب والإعادة.
- مؤشرات الكفاءة الكيفية: كثافة الفصل، نصيب المعلم من الزمن، نصيب المعلم من عدد التلاميذ.
- أما الكفاءة الداخلية والخارجية فتقدر بمعدلات القدرة على تحقيق التغذية الداخلية والخارجية.

13- معوقات النظام التعليمي⁽¹⁸⁾:

1. معوقات إدارية:

- قلة الدورات التدريبية التي تعقد لتدريب المنظمين.
- كثرة الأعباء الإدارية التي يكلف بها المنظمين التربويين سلبا على أدائه وعطائه.
- تدمير بعض المديرين من التحاق المعلمين بالدورات التدريبية في أثناء الخدمة.
- معظم المدربين لا يقومون بأعمالهم الفنية والسبب كثرة الأعباء الإدارية.
- يدرس بعض المعلمين مواد من غير تخصصهم فيؤثر هذا سلبا على عمليتي التعليم والتعلم.
- نظام الحوافز المادية والمعنوية، تنقصه الموضوعية سبب الشللية والمحسوبية.
- زيادة عدد المعلمين عن النصاب المقرر للمشرف التربوي.
- قلة توافر التسهيلات المادية اللازمة لعمل المنظم.

2. معوقات فنية:

- عزوف بعض المعلمين عن تنفيذ التوجيهات.
- ضعف بعض المنظمين التربويين في كفاءاتهم الأكاديمية والمهنية يسبب لهم إشكالات مع المعلمين والمديرين، ويؤدي إلى تدن في إنتاجهم.
- عدم ممارسة المنظمين التربويين للإلقاء القبلي ولالإلقاء البعدي، فتجعله ناقص.
- افتقار بعض أدوات التقويم التربوي التي يوظفها المنظم التربوي إلى الدقة والمصدقية.

- لا ينوع المنظمين التربويين في وسائلهم وأساليبهم التنظيمية.

- قلة الدراية في توظيف الأجهزة التكنولوجية والأفلام التربوية.

3. المعوقات الشخصية: وتشمل عدة معوقات منها:

- وجود إشكالات شخصية بين المنظم التربوي، وبعض العاملين التربويين قد ترمي بظلالها على مناخ العمل في المؤسسة التعليمية.

- ضعف العلاقات الإنسانية بين المنظم التربوي والعاملين التربويين تؤثر على الإنتاجية.

- نوع النمط القيادي الذي يتبناه المنظم التربوي له تأثير فعال على المرؤوسين.

4. المعوقات الاقتصادية: وتشمل:

- قلة عدد المختبرات والغرف المتعددة الأغراض والمكتبات المتوفرة في المدارس، تكون حائلا دون تقديم أفضل الخدمات للتنظيمات الإشرافية.

- عدم توافر الساحات والملاعب والمساح في بعض المدارس يؤثر سلبا عليها.

- قلة توافر الحوافز المادية للمنظمين التربويين، تبطل عامل التنافس.

14- أثر النظام التربوي على المجتمع⁽¹⁹⁾:

إن تقدم المجتمع وتخلفه مرتبط بنظامه التعليمي، ذلك أننا عندما ننتبع تاريخ النهوض والانتكاس في المجتمعات السالفة والحاضرة نجد وراء ذلك نظاما تربويا ناجحا أو فاشلا، وسبب ذلك أن هذا النظام بمؤسساته يعد الأجيال فإذا كان إعداد الأجيال جيدا قامت الحضارة والعكس صحيح، ويظهر تأثير النظام التربوي في المجتمع في تحقيق النمو في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية.

15- أثر النظام التربوي على الإنتاج الفكري والعلمي⁽²⁰⁾:

يظهر تأثيره في نوعية تفكير الأجيال وأساليبها إزاء تطور الأوضاع أو إزاء مواجهة المشكلات وإيجاد حلول لها، فالعلاقة بين النظام والتفكير علاقة مطردة، فبعض النظم مع مناهجها تكون عقيمة لا تثمر، ويظهر ذلك في النظم التي تهتم بالكم من المعلومات، وخير مثال على هذا ما نلاحظه في أنظمة البلدان المتخلفة، في حين نرى بعض الأنظمة تخرج رجال خياليين يبنون أفكار ونظريات تساهم في بناء المجتمع. أما في المجال العلمي يظهر أثر النظام التربوي في:

- التوجيهات العلمية السديدة الخاصة بالمعلمين والمتعلمين والباحثين.
- طرق استثمار الأوقات والسرعة في التعليم والتعلم والتدريبات الخاصة بذلك.
- وضع منهجية واضحة ودقيقة بالنسبة للمربين والباحثين في المجال التربوي لتحقيق الأهداف المعلم عنها.
- توجيه الأفراد إلى أساليب بناء الذات من أجل تقوية شخصيتهم العلمية، وذلك بالتربية الذاتية.

16- تطوير النظام التعليمي (21):

- وفي هذا السياق يقترح بعض رجال التربية والاجتماع مجموعة من الأعمال أو الخطوات التي تدفع إلى زيادة الفائدة التي ترجى من الأنظمة التربوية منها:
- تغيير المناهج الدراسية المتبعة والتي أصبحت لا تتماشى والمرحلة مع إدخال تكنولوجيا المعلومات كوسائط تربوية جديدة، وتحسين كفاءة المدرس وإعادة بعث حماسه وتمكينه من الإطلاع على المتغيرات الجديدة في التعليم.
 - تحسين كفاءة المدرس وإدخال النظريات الجديدة والطرائق المبتكرة في برامج التكوين، وبعث حماس المعلم وتمكينه من الإطلاع على المتغيرات الجديدة في التعليم.
 - تقديم تدريس وتعليم تكنولوجيا المعلومات إلى صدر العملية التعليمية.
 - خلق بيئة تعليمية مناسبة للتوجيه وفعالية التدريس والتعليم.

خلاصة:

رغم الاختلاف في وجهات النظر، حول الحركة المتطورة في مجالات التربية وتكنولوجيا التعليم، وعلم النفس التربوي، الناجمة عن الدراسات والأبحاث والممارسات التربوية الميدانية فإنها سعت ومازالت تسعى إلى تطوير النظام التعليمي ورفع كفايته للارتقاء كفاءات العاملين التربويين، ولمساعدتهم على زيادة فاعلية أدائهم وممارساتهم من أجل رفع مستوى إنتاجيتهم، ولكن مهما اختلفت النظرة إلى المنظومة التعليمية، فإن الجميع متفقون على أن هدفها الرئيسي يكمن في تحسين عملية التعليم والتعلم، وإن اختلفوا في الأساليب والطرائق الواجب إتباعها لتحقيق هذه الغاية.

فالنظم التعليمية في أي دولة من الدول تعتبر النقطة التي يتحول بها البلد من بلد متخلف إلى بلد متقدم، وما تطور الدول المتقدمة اليوم إلا نتيجة حتمية لتطور نظمها التربوية واهتمامها بها والعمل باستمرار على تطوير هذه النظم لتحقيق أهداف وغايات السياسة التربوية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية في هذه البلدان، وحرى بالدول النامية التي نراها تركز على المجالات السياسية والاقتصادية أن تولي اهتمامها أولاً بنظمها التعليمية ليتسنى لها الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، فالنظم التعليمية تلعب دوراً بارزاً في نقل المورث العلمي والثقافي وتحقيق الأهداف والغايات المسطرة للدول، من خلال الخصائص التي تميزها عن غيرها من النظم.

هوامش ومراجع الفصل:

- (1): لوكيا الهاشمي: نظريات المنظمة، دار الهدى للطباعة والتوزيع والنشر، الجزائر، ص 9.
- (2): عبد الله الرشداني، نعيم جعيني: المدخل إلى التربية والتعليم، ط02، دار الشروق، عمان، 1996، ص 135.
- (3): المرجع نفسه، ص 139.
- (4): شبل بدران: تكافؤ الفرص في نظم التعليم، ط01، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2002، ص 87.
- (5): شبل بدران: نظم التعليم في الوطن العربي، ط01، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2002، ص 206.
- (6): محمود محمد أبو عابد: الإشراف التربوي والعملية الإشرافية، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2005، ص 16.
- (7): علي بوعناق، بلقاسم سلاطينية: علم الاجتماع التربوي، الجزائر، ص ص 53-54..
- (8): شبل بدران: تكافؤ الفرص في نظم التعليم، مرجع سبق ذكره، ص 91.
- (9): أمال صادق، فؤاد أبو حطب: علم النفس التربوي، ط05، القاهرة، مكتبة الأنجلومصرية، 1996، ص ص 16-17.
- (10): لوكية الهاشمي: مرجع سبق ذكره، ص ص 13-15.
- (11): أمال صادق، فؤاد أبو حطب: مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6.
- (12): ابراهيم عثمان: مقدمة في علم الاجتماع، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 253.
- (13): جودت عزت عطوي: الإدارة التعليمية والإشراف التربوي، ط1، دار الثقافة للنشر، عمان، 2001، ص ص 54-55.
- (14): تركي رايح: أصول التربية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص ص 142-147.
- (15): عبد الله الرشداني، نعيم جعيني: مرجع سبق ذكره، ص ص 357-359.

(16): عبد اللطيف بن حسين فرج: نظم التربية والتعليم في العالم، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2005، الأردن، ص ص 131-156.

(17): مقداد يالجن: العوامل الفعالة في النظم التربوية وآثارها على المجتمع والإنتاج الفكري والعلمي ووجوه الاستفادة منها في تربيتنا، ط01، دار عالم الكتب، الرياض، 1994، ص 49.

(18): محمود محمد عابد: مرجع سبق ذكره، ص 21.

(19): عبد الله الرشداني، نعيم جعيني: مرجع سبق ذكره، ص 13.

(20): المرجع نفسه، ص ص 31-32.

(21): علي بوغناقه، بلقاسم سلاطنية: مرجع سبق ذكره، ص 180.

الفصل الثالث: المؤسسة الجامعية

تمهيد

- 1- الجامعة عبر التاريخ
- 2- عناصر المؤسسة الجامعية
- 3- أهداف المؤسسة الجامعية
- 4- وظائف المؤسسة الجامعة
- 5- العوامل المؤثرة من الداخل في الجامعة
- 6- العوامل المؤثرة من الخارج في الجامعة
- 7- الجامعة الجزائرية
- 8- خصائص الجامعة الجيدة
- 9- الجامعة ومستقبل المجتمع

خلاصة

هوامش ومراجع الفصل

تمهيد:

تأخذ الجامعات منذ قديم العصور، مكان الصدارة في المجتمع، فهي مركز إشعاع لكل جديد من الفكر والمعرفة والإختراعات، والمنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين والعلماء والفلاسفة ورواد الإصلاح والتطوير.

فالجامعة تعتبر في مختلف الأنظمة الإجتماعية، المصدر الأساسي للخبرة، والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب والعلوم والفنون، فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته فإن المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائما هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية، وتهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أي تنمية حقيقية في الميادين الأخرى.

ومما لا شك فيه إن هذه الأخيرة تلعب دورا مصيريا وقياديا في حياة الدول، في بنائها وتطورها، لكننا لا نستطيع أن نتحدث عن الجامعة دون أن نأخذ بعين الاعتبار تطور المجتمع كله، لأن الترابط وثيق بين مختلف قطاعات المجتمع، حيث لا يمكن أن نجد جامعات في ذروة التطور داخل مجتمع مازال في طور النمو، لكن هذا لا ينفي أن تكون المؤسسة الجامعية هي التي تحمل مشعل التقدم العلمي والحضاري باستمرار، وان تنظم عملها وتحدد مهامها لتعكس بصورة واضحة طموحات وتطور المجتمعات.

1- الجامعة عبر التاريخ (1):

1-1- الجامعة في العصور القديمة:

يقول الدكتور محمد الهادي عفيفي أن " الجامعة من الخصائص الرئيسية للمجتمعات القديمة ومن أهم مؤسساتها " وذلك ما نجده في الصين وبابل ومصر، وأيام الحضارات القديمة، كما نجد أكاديمية أفلاطون وأرسطو وزينون، حيث كانت بمثابة أولى الجامعات وحيث كانت لكل مؤسسة من هذه المؤسسات رسالة تؤديها ومعلم يقوم على التدريس فيها، مما شجع المؤرخ " ولدن Wolden " الأمريكي على إخراج كتاب بعنوان " جامعات اليونان القديمة".

1-2- الجامعة في العصور الوسطى:

إن التتبع التاريخي للجامعة يقودنا إلى عصور النهضة الثقافية الإسلامية، التي إنبثق عنها النظامية وبيت الحكمة في العراق والقيروان في تونس، والأزهر الشريف في مصر، وأنطاكية في بلاد الشام، بإعتبار أن ثمار هذه المؤسسات في العلوم والرياضيات والفلك وغيرها كانت أقوى روافد الجامعات الأوربية إلى حد ما بدلالة أن الجامعات الأوربية لازالت تحتفظ بالمخطوطات العربية لابن رشيد وابن الهيثم وابن سينا وابن خلدون إلى يومنا هذا".

ثم تطورت فكرة الجامعة في العصر الإسلامي، وظهرت المدرسة في القرن 5 هجري وتمثلت فيها مقومات كثيرة من مقومات الجامعة، حيث يصفها الدكتور (عفيفي) " مركز حركة تطوير، تتفتح على مصادر المعرفة، وتعمل على تطوير الفكر عن طريق المناقشة والحوار والتفسير والترجمة والبحث والإبتكار.

ولقد جاء في الموسوعة البريطانية " أن الجامعات الحديثة، قد تطورت عن مدارس العصور الوسطى التي كانت تسمى **s'tudia caveralia** ومفردها **s'tudium Générale** أي المدرسة العامة بمعنى المكان الذي يستقبل طلاب العلم الوافدين من جميع الجهات" وقد تطورت الجامعات في أوروبا كثيرا من ملامحها من إسم وموقع مركزي وأساتذة، وطلبة ونظام ومظاهرات بل حتى الكيان الإداري فنجد جامعة بولونا في القانون وباريس في اللاهوت والفلسفة وغيرها إلى غاية ظهور ونشأت جامعة 'هارفارد' عام 1636 في أمريكا، ومع نهاية القرن 18 كانت معظم الجامعات الأوربية تبدو جامدة صارمة في مادتها معادية إلى حد كبير لحركة الإصلاح إلى غاية الحدث المثير في ألمانيا بإقامة جامعة برلين على يد " هامبولدت" عام 1809 كمؤسسة وهبت نفسها للبحث العلمي بالمفهوم الواسع للعلم وفي بريطانيا طورت جامعة " أكسفورد وكمبريدج".

1-3- في العصر الحاضر:

عصر توسع الجامعة إذا أدخل عليها تطور العلوم والصناعة والاقتصاد والإيديولوجيا وأنشئت المعاهد ومراكز البحوث فصارت جامعات اليوم تنظر إلى أغوار الماضي، كما تنظر إلى آفاق

المستقبل وأدى توسعها إلى إنقسام كلياتها وتعددت إلى جامعات ليلية، الجامعات الشعبية، مما أدى إلى التأكيد على أن مفهوم الجامعة قد أصبح في هذه الأيام غير واضح، مما يستدعي الإتفاق على تعريف محدد لها.

2- عناصر المؤسسة الجامعية(2):

تمثل المؤسسة أكبر توظيف للطاقة البشرية يقوم به المجتمع، فهي أهم مصادر القوة السياسية والاقتصادية تهئ رجالا يستطيعون مواصلة تعلمهم الذاتي وإتقانه والتأثير في البيئة بواسطة التوصيل الجيد للثقافة وتبسيطها لتنتشر بين كافة الناس.

في حين يتوقف أداء المؤسسة الجامعية على ثلاث أصناف رئيسة هي الأستاذ، والطالب، والهيكل التنظيمي الذي يحتويها.

2-1- الهيكل الإداري التنظيمي والبيداغوجي:

إن أكبر خطر يهدد المؤسسة الجامعية يتمثل في اتجاهها نحو التسيير البيروقراطي النمطي الذي يجعل الإدارة غاية في حد ذاتها فبدل أن تكون مجالس الأقسام والمعاهد تنظيمات تستهدف تنشيط البحث العلمي، والمتابعة التربوية، تحولت إلى مكاتب للشكاوى والإمضاءات فبعدت الشقة بين الأساتذة فيما بينهم وبين الطالب، واختلطت المراكز والأدوار.

إن من أهم عوامل نجاح مؤسساتنا الجامعية، هو تكوين الإطار الإداري المتخصص وبناء الهيكل التنظيمي المرن، وهذا يعني تقسيما للعمل لا يخل بوحده العضوية، فقد حذر (باركينسون) parkinson، من الإنهاك البيروقراطي للجهاز التعليمي، الذي يهدد بتحويل الجامعة إلى مركز خدمات أولية أشبه بإدارة للبريد أو بآلة تدور حول نفسها.

ولدعم الجهاز التنظيمي يجب دعمه بإداريين يتميزون بالخصائص التالية:

- الإلمام بشؤون التسيير ومعرفة طبيعة العمل في المعاهد والكليات والخبرة الفنية في مل ما يتعلق بالجوانب المالية التنظيمية.

- إن تجديد الجهاز الإداري وتدعيمه وتدريبه وإعطاءه مجالاً للمبادرة أصبح أمراً ضرورياً لأن الإدارة تميل بطبيعتها إلى التجمد والنمطية في أداء عملها، فإن لم تحركها الحوافز والجزاءات، عجزت عن أداء وظيفتها.

- أن يعمل الإداريون الخاصون بالتعليم العالي، وفق نظام يصلهم مباشرة بالأجهزة الأخرى المشتركة في العملية التعليمية.

وبالتمييز بين العمل الإداري والتربوي يستطيع المسؤولون عن التنظيم العلمي (رؤساء الأقسام والمعاهد والكليات) أن يوجهوا جهودهم إلى ميادين أخرى نذكر منها:

- تحديد الأهداف التي يسعى إليها البرنامج التعليمي، ومناقشة الأولويات التي تقتضيها مخططات التنمية.

- بعث روح نقدية شجاعة لفحص المحتوى التعليمي وطرح المشكلات الناجمة عن البرامج والمناهج التي لا تتجاوب مع التغيرات الجديدة.

- المساهمة الجماعية في وضع الأسس الصحيحة لتربية جامعية ووضع كل ذلك في منظور متطور.

والجامعة عموماً تشمل نوعين من الهياكل⁽³⁾:

الأولى/ الهياكل الإدارية: تشمل:

- رئاسة الجامعة والمتمثلة في شخص مدير الجامعة والذي يساعده في تأدية مهامه:
- نائب مدير الجامعة المكلف بالمسائل المتعلقة بالتخطيط والتوجيه والإعلام.
- نائب مدير الجامعة المكلف بالمسائل البيداغوجية وتحسين المستوى وتجديد المعارف.
- نائب مدير الجامعة المكلف بالمسائل المتعلقة بالتنشيط والترقية العلمية والعلاقات الخارجية.
- أمين عام مكلف بالمسائل الإدارية.
- عمداء الكليات ورؤساء الأقسام.
- مسؤول المكتبة المركزية.
- الأمانة العامة يسيرها أمين عام مكلف بمتابعة الموظفين والميزانية ومصالح الصيانة وبالتالي فهو يشرف على:

- المديرية الفرعية للمستخدمين.
- المديرية الفرعية للمالية والوسائل.
- المديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والرياضية.

الثانية/ الهياكل البيداغوجية:

- مركز الحسابات.
- قاعات للأعمال الموجهة.
- مدرجات.
- قاعات الانترنت.
- المكتبة المركزية والمكتبات الفرعية.
- قاعات للمطالعة.
- المصالح التقنية.
- الوثائق السمعية والبصرية.

2-2- هيئة التدريس:

إذا كانت المؤسسة الجامعية تحتاج لأداء وظيفتها، إلى خلفية تربوية وتنظيمية تتميز بالمرونة والقابلية للتطور، ومراعاة البعد الإنساني في العلاقة الإجتماعية، فإن الطرف الأكثر أهمية هو بدون شك هيئة التدريس فالأستاذ هو ذلك الذي يدرّب طلابه على إستخدام الآلة العلمية وليس الذي يتعلم بالنيابة عنهم وهو الذي يشترك مع طلابه في تحقيق نمو ذاتي يصل إلى أعماق الشخصية ويمتد إلى أسلوب الحياة.

لذا يجب إعادة النظر في المقاييس والمعايير التي تستخدم لإنتقاء وترقية الخبرات الوطنية في الجامعة مثل الترتيب الوظيفي تطبيق طرق مناسبة في مجال الحوافز والجزاءات المادية والمعنوية. وبما أن الاتجاه الآن هو تخطيط نظام جامعي مستقبلي، فإنه يجب أن تركز الاهتمامات من أجل تنمية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة فبتطوير الأساتذة بتطور الطالب.

فإذا أردنا أن تكون المؤسسة الجامعية بنك الخبرة الذي يتجدد رصيده وينمو، فإن السبيل إلى ذلك هو الوصول بتلك المؤسسة إلى درجة تستطيع فيها الإعتماد على نفسها في تكوين باحثيها ومدرسيها حيث لا تكون الخبرة الأجنبية سوى تكملة في التعرف على ما وصلت إليه المعرفة العلمية.

2-3- الجماعة الطلابية:

تأكد من مطلع الستينات أكثر من أي فترة، أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الطلاب في توجيه مسار الجامعة وتشكيل مستقبلها " فجنود معظم المشكلات والقضايا الحالية داخل الحرم الجامعي تعود أساسا إلى الصراع بين خصائص شباب اليوم والنظام الإجتماعي المحيط⁽⁴⁾.

ومن هنا بات من الضروري التصدي للكشف عن حقيقة خصائص طلاب الجامعة واحتياجاتهم، لتحديد أزمة هذا الطالب ورسم الطرق المختلفة التي تعمل على تقادي هذه الأزمة، فالطالب الذي يترشح إلى الجامعة، ينبغي أن يجد في المؤسسة الجامعية كل ما يعمل على تفتح شخصيته وينمي خبراته حيث أن هناك ارتباط وثيق بين معيار العمل أي مردود الطالب وقدرته على تمثيل المعلومات واستخدامها بدقة وبين قدرته على اجتياز السنة الأولى بنجاح، ولذلك فهو يقترح أن يحاط الطلاب وهم على أعتاب الجامعة برعاية أكثر الأساتذة تجربة دراية⁽⁵⁾.

إن نظامنا التعليمي الجامعي القائم على الطبقة يعتبر من أهم أسباب أزمة طلاب الجامعة فيكون التعليم أداة للإمتصاص التام لوقت الطالب ومكانه فلا يترك للطالب حقه في تقرير اهتماماته البحثية فالمقررات قد تناسب طالب معين في حين لا تناسب طالب آخر، ويكون من الضروري في هذه الحالة رعاية الاهتمامات المبدئية للطلاب متى تولدت في صورتها التمهيديّة، مما يخلق اندماجا بالفاعل بين هيئة التدريس والطلاب، فالجامعة لا تولد بل تصنع، والطلاب أهم الأعمدة الرئيسية في صنعها⁽⁶⁾.

3- أهداف المؤسسة الجامعية:

لقد أقر نيومان Newmon 1959 في كتابه "فكرة الجامعة" أن الجامعة مجتمع يتألف أعضائه من المدرسين والطلبة، وأنها مكان لتدريس المعرفة الشاملة واستبعاد البحث من فكرة الجامعة لاستحالة الجمع بينه وبين التدريس الجيد، أما فبلن Veblen 1968 فيقول إن على الجامعة أن تضطلع بأمرين مختلفين وإن كانا مرتبطين هما البحث العلمي والتدريس للطلبة " وهو بذلك يجعل البحث الوظيفية الأساسية للجامعة، واستبعاد وظيفة التدريس من الجامعة وجعلها لاحقة على البحث في الأهمية.

وتقترب فكرة الجامعة عند فلكنسر 1968 Flecnser من فكرة الجامعة عند فبلن فيقول " ينبغي أن تغنى الجامعة بتقديم المعرفة وتدريب الباحثين " أي المحافظة على المعرفة والفكر والبحث عن الحقيقة فالجامعة عنده هي أن تعنى بالبحث .

للجامعة ثلاثة مجموعات من الأهداف لخصها عبد السلام الغفار " في (7):

- أ- أهداف معرفية وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا وتطورا.
 - ب- أهداف اجتماعية من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتماسكه.
 - ج- أهداف اقتصادية والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خدمات بشرية، وتنمية مهاراته وقيمه الاقتصادية.
- هناك اتفاق جماعي على طبيعة الجامعة بأنها تمثل مجتمعا علميا، يهتم بالبحث عن الحقيقة وأن وظائفها الأساسية تتمثل في التعليم و الأبحاث وخدمة المجتمع.
- ومن أهداف الجامعات في البلاد العربية:

- إجراء البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب وتقديم العلوم والفنون.
- العناية بالتعليم العالي وبنشر المعرفة بين جمهور الشعب.
- تزويد البلاد بالاختصاصيين والخبراء والفنيين في الفروع المختلفة.
- المساهمة في خدمة المجتمع وأهدافه.
- بعث الحضارة العربية.
- توثيق الروابط الثقافية بين الجامعات العربية من جهة والأجنبية من جهة أخرى.

فالأهداف تكون تبعا لمتغيرات المراحل الحضارية التي تمر بها البلاد من بنية طبيعية وتكنولوجيا وسكان ونظام اجتماعي وقيم (8).

- وتظهر أهداف الجامعات العربية أنها تشترك بصفة عامة في هدفين:
- تزويد البلاد بالقوى البشرية المؤهلة في الميادين العلمية الأساسية والتطبيقية والعلوم الاجتماعية.

- القيام بالبحث العلمي وتطبيقه وتضيف إليها بعض الجامعات أهداف مثل نشر المعرفة والثقافة وتقديم خدمات للمجتمع⁽⁹⁾.

ويمكن حوصلة أهداف الجامعة عموماً في:

- محاربة التخلف.

- النهوض والتقدم.

- تكوين الثروة العلمية والبشرية.

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- وظائف الجامعة:

إن وظائف الجامعة لا تخرج عن الوظائف الثلاث⁽¹⁰⁾:

أ- نقل المعرفة ونشر الوعي الثقافي.

ب- إعداد المهنيين والاختصاصيين.

ج- البحث العلمي وتدريب الباحثين.

ويقول جيسبرس "Jaspers" هناك ثلاثة أمور تطلب من الجامعة وهي: التدريب على المهنة، البحث العلمي والثقافة العامة لأن الجامعة هي المدرسة المهنية ومعهد البحث والمركز الثقافي في آن واحد. وتوجد فلسفتان في تحديد وظيفة الجامعة هي⁽¹¹⁾ :

الأولى: تركز على الجانب المعرفي، وترى أن الوظيفة الأساسية للجامعة علمية معرفية بحتة وأن العلم هدف في حد ذاته بغض النظر عن فوائده وتطبيقاته.

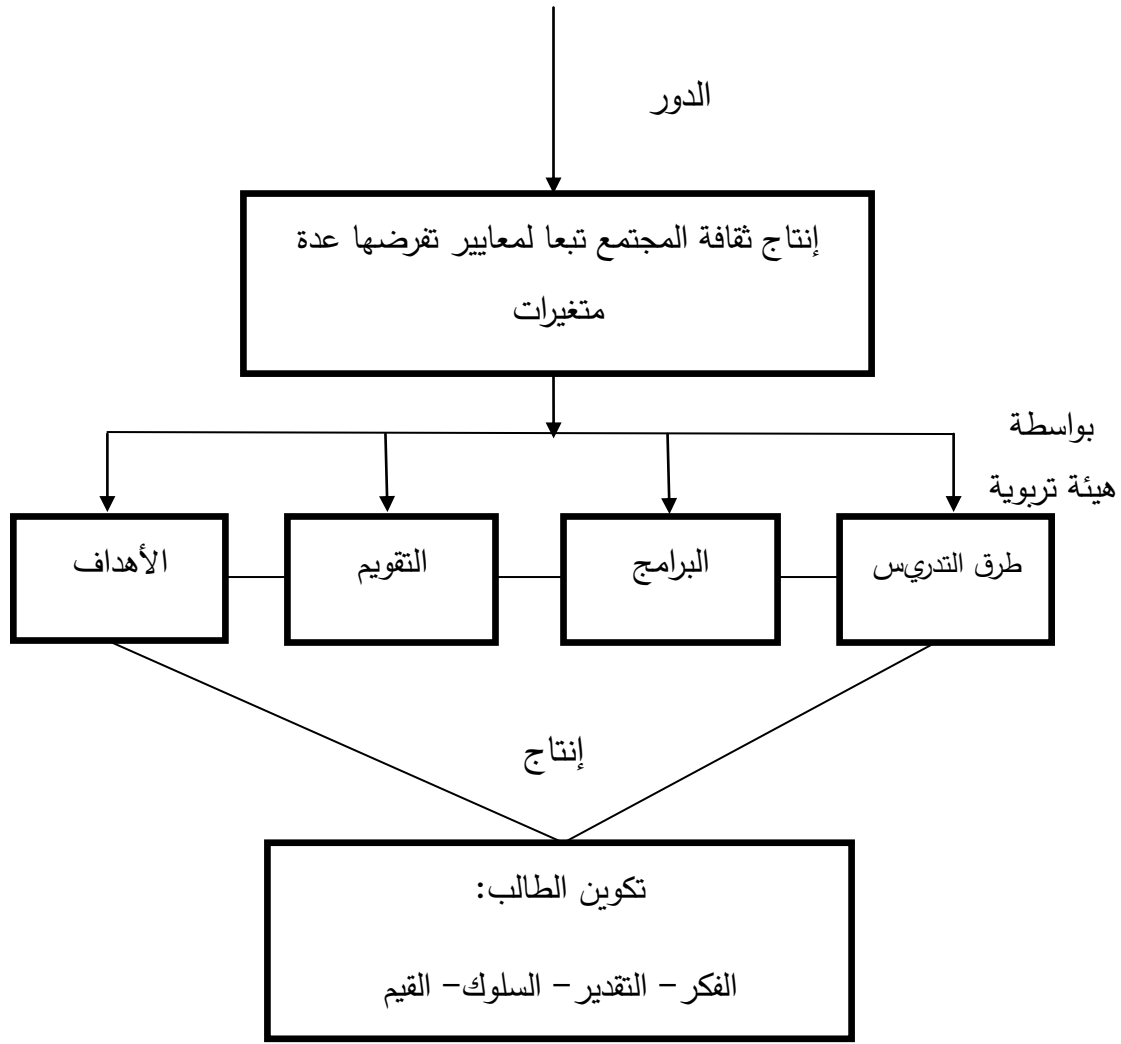
وتؤكد الثانية على الجانب الاجتماعي إذ ترى أن وظيفة الجامعة اجتماعية سياسية وأن الجامعة هي المكان الذي يدرس أوضاع المجتمع ومشكلاته ويعمل على إيجاد الحلول لها ومن ثم توظيف الدراسة والبحث لمعالجة المشكلات الاجتماعية، وتعتبرها إعداداً للعمل.

أما فيما يتصل بإعداد الطالب الجامعي، لأن يكون مهياً وعضواً في حياة مهنية فهذا أمر تقتضيه المجتمعات التي تتطلب أن يكون للفرد في المجتمع دوراً في التقسيم العام للعمل، ولقد تصدت الجامعة لهذه المهمة وأعدت الطالب المهني على أن يكون ذا بصيرة واعية فيما يتصل بمواجهة المشكلات الميدانية التي تعترضه في أثناء ممارسته لمهنته⁽¹²⁾.

وعموماً الجامعة تلعب دوراً هاماً في إنتاج النظام الاجتماعي والشكل التالي يبين هذا الدور:

المؤسسة الجامعية

هياكل - قوانين - إجراءات



الشكل رقم (03) يمثل: دور الجامعة في إنتاج النظام الاجتماعي

5- العوامل المؤثرة من الدخل في الجامعة:

تواجه الجامعة وهي تضطلع بأداء الأدوار التي أنيطت بها بالعديد من التحديات الداخلية والخارجية، ومن أهم هذه العوامل المؤثرة في أداء الجامعة نجد⁽¹³⁾:

- تزايد أعداد الطلاب ونموهم المستمر، وقدرة الجامعة على استيعاب ذلك الكم المتزايد السريع في تلك الأعداد.

- قدرة الجامعة على التفاعل والتواءم مع مجموعة المتغيرات وما ينتج عنها مثل التغيرات التكنولوجية سريعة الحدوث والتغيرات التي تحدث في طبقة المهن المختلفة، ومشاكل كل من التمويل ومحدودية الموارد والتغيرات السياسية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع وما يتطلبه ذلك من تغيير.

- قدرة الجامعة على إحداث نوع معين من التوازن بين متطلبات الفرد ومتطلبات المجتمع وكذلك التوازن بين وظائف الجامعة المختلفة، حيث التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهي وظائف متداخلة وتتطلب جهدا كبيرا من القائمين عليها.

6- العوامل المؤثرة من الخارج في الجامعة⁽¹⁴⁾:

- الانتقال من مجمع صناعي إلى مجتمع معلوماتي.
- الانتقال من التكنولوجيا المعقدة إلى التقنية العالمية: أي الانتقال من الصناعات التقليدية والكهرو ميكانيكية كأسس النشاط الاقتصادي إلى صناعات المعلومات والخدمات، ومن العمالة التقليدية إلى العمالة العقلية، وتزايد أهمية العامل والمستهلك أي الإهتمام بالعنصر البشري.
- الانتقال من اقتصاد قومي إلى اقتصاد عالمي: وتعاظم الاتجاه إلى حرية التجارة.
- الانتقال من المدى القصير إلى الرؤية الشاملة أي التحول من التخطيط قصير المدى إلى ضرورة رؤية مستقبلية تتبع منها الإستراتيجيات والخطط وهذا يفرض على كل مؤسسة أن تعيد اكتشاف نفسها.

- الانتقال من المركزية إلى اللامركزية: أي التحول من المركزية الصالحة للمجتمع الصناعي إلى اللامركزية التي لا غنى عنها في ظل تسارع المعلومات وتدفق التغيرات ومن العمل من أعلى إلى العمل من أسفل وإلى الديمقراطية حيث يكون للإنسان جغرافية خاصة.
إن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه جامعات العالم بوجه عام والجامعات العربية بوجه خاص تحتم عليها أن لا تكون جامعة تقليدية تمارس مهام الجامعات التقليدية كالتدريس والبحث وخدمة المجتمع فقط بل تنتقل إلى آفاق جديدة وتكون رائدة مجددة في توجهاتها
كما يجب عليها إقامة مشاريع مشتركة مع الجامعات والمؤسسات المختلفة وإنشاء تجارب جديدة في إدارة الأعمال وإقامة مراكز بحوث وملتقيات فكرية وإقامة مراكز علمية متميزة، ومراكز نقل التكنولوجيا، ومراكز تعاون بين الجامعة والصناعة، وتبني أنماط جديدة مبتكرة في المناهج والتعليم المستمر.

إنشاء أنظمة مدعمة ومساعدة للزيادة والتجديد مثل نظم دراسات الجدوى ودراسات السوق ودعم مشاريع أعضاء هيئة التدريس وإقامة المرافق الجامعية وتجديد معلومات أعضاء هيئة التدريس وتنمية مهاراتهم، إن نموذج الجامعة الفاعلة يرتبط بنموذج الجامعة الرائدة ، وهو مفهوم بدأ يتردد في السنوات الأخيرة في وثائق المنظمات الدولية مثل اليونسكو كأسلوب لتجديد التعليم العالي في العالم ، وتقع على الجامعات مسؤوليات التصدي لتلك التحديات ومسؤوليات المساهمة في وضع الحلول باعتبارها المؤسسات العليا في المجتمع. التي تمتلك القدرات العلمية والفكرية القادرة على التعامل مع هذه العوامل والمتغيرات سواء حاضرا أو مستقبلا.

7- الجامعة الجزائرية⁽¹⁵⁾:

من خلال التسلسل التاريخي نستطيع القول أن بذور الجامعة كانت موجودة في الجزائر قبل وجود الاستعمار الفرنسي، وتمثل ذلك في مراكز الإشعاع العلمي والثقافي، والحضاري والفكري، والتي كانت موجودة في الجزائر منذ عهد الرستميين والموحدين الذين جعلوا من التعليم إجباريا في جميع مراحلها بينما كانت الدول الأوروبية لم تفكر بعد في إجبارية التعليم .

وساهم المغرب العربي بعطاءاته الحضارية والثقافية ، والتي مثلها بروز مجموعة من المفكرين والعلماء الذين نالوا شهرة عالمية مثل ابن رشد وابن طفيل وابن ماجة في عهد الموحدين، والعلامة ابن خلدون في عهد الزيانيين، والذين استفادت منهم الجامعات الأوروبية، ونمت أفكارهم وعلمهم من أجل بناء الحضارة العربية إلا أن مراكز الإشعاع العلمي والفكري في المغرب لم تكن تتمتع بالمفهوم الحديث للجامعة، ولم تظهر بمفهومها الحديث في عهد الاستعمار الفرنسي.

تعتبر الجامعة الجزائرية من أقدم الجامعات في الوطن العربي، ويرجع تاريخ تأسيسها إلى سنة 1909 م أما جذورها فترجع إلى سنة 1877 م، حيث تميزت كل مرحلة في تطورها بخصائص تميزها عن الأخرى.

1-7- الجامعة الجزائرية في العهد الاستعماري :

وكانت الجامعة منذ تأسيسها تابعة إلى وزارة التربية الوطنية الفرنسية، وخاضعة لقوانين التعليم العالي الفرنسي، أي أنها كانت فرنسية المنشأ والنمط وكان لها هدفان أنشأت من أجلها فالهدف الأول هو تثقيفي، وتعليم أبناء الفرنسيين والمعمرين المتواجدين، والهدف الثاني تكوين نخبة من المثقفين المزيين الجزائريين مقطوعة الصلة عن الجماهير الشعبية، من أجل استعمالهم كمحاولة بالاستعانة بهم في تنفيذ سياستها الاستعمارية وهذا ما عبر عنه أحد الفرنسيين المتخصصين في النظريات الخاصة بالتعليم الاستعماري ، حيث يقول "إن أحسن وسيلة لتغيير الشعوب البدائية في مستعمراتها جعلهم أكثر ولاء وإخلاصا في خدمتهم لمشاعرنا ، هو أن نقوم بتثنية أولاد الأهالي منذ الطفولة وأن نتيح لهم الفرصة لمعاشرتنا باستمرار وبذلك يتأثرون بعاداتنا وتقاليدينا فالمقصود باختصار هو أن نفتح لهم المدارس لكي تتكيف فيها عقولهم حسب ما نريد وباعتراف الكثير من المفكرين الفرنسيين بما ارتكبه ضد الجزائريين فإن السائد كان حرمان الجزائريين من التعليم إلا في أضيق الحدود ونذكر على سبيل المثال الزيارة التي قام بها وفد فرنسي سنة 1954 يتكون من عدة شخصيات في عالم السياسة والصحافة وعلم الدين إلى الجزائر لدراسة واستطلاع الأحوال بها، وعندما عاد الوفد من الجزائر إلى فرنسا أعلن رئيسه إلى رجال الصحافة قائلا " رأينا الجزائريين لا يشاركون في التعليم المتوسط إلا بنسبة 10% فقط، وليس لهم في التعليم العالي إلا نحو 300 طالب، ورأينا الأبواب موصدة في وجه الجزائريين وخرجنا على ذلك بنتيجة عظيمة هي :

إذا كنا في فرنسا نجهل معنى العنصرية، فإن العنصرية في القطر الجزائري هي القانون المعمول به".

الجدول رقم (01) : يوضح وضعية تعليم الجزائريين والأوروبيين

| الكلية | الطلبة الأوروبيين | الطلبة الجزائريين | المجموع | النسبة المئوية % |
|---------|-------------------|-------------------|---------|------------------|
| الحقوق | 1534 | 179 | 1713 | 11.66% |
| الطب | 714 | 110 | 824 | 15.40% |
| الصيدلة | 393 | 34 | 427 | 8.65% |
| الأدب | 1175 | 127 | 1347 | 14.63% |
| العلوم | 1375 | 62 | 1437 | 4.50% |
| المجموع | 4589 | 557 | 5146 | 100% |

يوضح هذا الجدول ويؤكد سياسة الحد من تعليم الجزائريين، وأنهم كانوا لا يمثلون إلا نسبة 10 % بالنسبة للطلبة الأوروبيين، وقد حصر رابح تركي في كتابه "التعليم القومي والشخصية الجزائرية" سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر وتنفيذ خطتها على اللغة والمنهج والاتجاه العام تمثلت في النقاط التالية:

- حصر تعليم الجزائريين في أضيق الحدود .
 - التقليل من إقامة المدارس الخاصة في مختلف مراحل التعليم .
 - تحديد عدد التلاميذ الجزائريين في كل مراحل التعليم .
 - خفض ميزانية تعليم الجزائريين إلى أقل حد ممكن .
 - الاهتمام بالتعليم النظري على حساب التعليم الفني والمهني .
 - تصعيب الامتحانات أمام الطلبة الجزائريين ووضع شروط قاسية ها .
 - فرض مصاريف تعليمية باهظة بعد المرحلة الابتدائية تعوق إمكانيات معظم الجزائريين .
- وفضلا عن ضآلة عدد الطلبة الجزائريين في الجامعة فإنهم يعاملون معاملة عنصرية قاسية من طرف الإدارة والأساتذة ومن طرف زملائهم الطلبة الأوروبيين وكانوا مبعدين عن الحياة الجامعية إبعادا كاملا فاتبعته بذلك فرنسا سياسة التجهيل حتى يسهل عليها السيطرة على شعوب هذه المنطقة من الشمال الإفريقي " الجزائر".

7-2- الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال :

تميزت هذه المرحلة بارتفاع عدد الطلبة من 50 طالب سنة 1962 إلى 14315 طالب سنة 1970 بالتمسك بمجموع الهياكل الوظيفية الموروثة من عهد الاستعماري ، فكانت تميل لرضاها الذاتي أكثر من الميل لتقديم الإطارات ذات المستوى العالي والضرورية للتنمية الوطنية عدة سنوات بعد الاستقلال والجامعة الجزائرية لم تتغير ، حيث أنه لم يكن هناك ارتباط وثيق بينهم وما تصبوا إليه البلاد ولم تكن هناك وزارة خاصة بالتكوين العالي حتى سنة 1970 ، حيث تم تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

7-3- مشروع التسيير الاشتراكي للمؤسسات في الجامعة :

أعلن عن تطبيق هذا المشروع في شهر جويلية 1971 حيث قدم للجنة الوطنية للتسيير الاشتراكي للمؤسسات، والذي ناقشه سنة 1973 ، وفي سنة 1978 تمت مراجعة النصوص لإثرائه أكثر وقدم للمؤتمر الوطني لتطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات في الجامعة ، وكان هذا أول تجمع وطني للأسرة الجزائرية حيث جمع أكثر من ألف شخص من مسؤولين، إطارات ،أساتذة ، عمال، طلبة، وإثر مناقشة هذا المشروع للمؤتمر استخلصت الأسرة الجزائرية والسلطات عدة نتائج منها :

- حل المشاكل الاجتماعية والبيداغوجية والإدارية للجامعة .

- تنشيط القطاعات النقابية .

- تأسيس مجالس متخصصة لتقديم العمل الفكري .

- انتخاب مجالس إدارة المعاهد في طرف الأساتذة .

- ديوان المطبوعات الجامعية يحدده القانون الأساسي كمؤسسة تجارية .

بعد هذا المشروع ظهر تحولات عديدة بالجامعة الجزائرية في خضم الإصلاحات المتتالية في نصوص تشريعية خاصة بالتنظيم البيداغوجي حول الامتحانات تقليص أو زيادة سنوات الدراسة في بعض التخصصات وتدريس اللغات الحية في كل الاختصاصات، كما أن عدد الطلبة ارتفع من 66064 طالب سنة 1980 - 1981 إلى 9700 طالب سنة 1983-1984 ، وعدد الأساتذة من (9145) أستاذ في 1980-1981 إلى (12509) أستاذا سنة 1983-1984 من بينهم (10113) أستاذا جزائريا .

إن هذه التحولات أحدثت تغيير فيها يخص القانون الأساسي للجامعة وللمعاهد والمدارس الوطنية للتعليم العالي، وكان هذا في إطار الندوة الوطنية المنعقدة في يوم 24/09/1983 من طرف الوزارة الوصية.

7-4 - الندوة الوطنية حول القانون الأساسي للجامعة 1983 م:

تم في هذه الندوة إصدار قرار القانون الأساسي تحت رقم 544 / 83 المؤرخ في 1983/09/24 حيث ركزت نصوصه على المهام الأساسية للجامعة والتنظيم الإداري والعلمي لها.

7-5- ملتقى حول تسيير المؤسسات للجامعة سنة 1986 م.

كان هدفه خلق فرصة للإلتقاء بالمسيرين والأخصائيين في التسيير حتى يتمكن من تبادل الأفكار والتجارب، وذلك بدراسة العوامل الرئيسية للتسيير.

وقد شارك فيه مسؤولي المؤسسات الجامعية، أساتذة، باحثين ورؤساء المؤسسات. أعطيت الأهمية في هذا الملتقى لجانب التسيير في المؤسسات الجامعية وفعالية التسيير في أي مؤسسة كان له التأثير الكبير في مردوديتها، فإذا أخذنا مصنعا لا يشتغل جيدا فإنتاجه سيكون رديئا وهنا يمكن معالجة المشكل لكن إذا حدث هذا في مؤسسة تعليمية، لا يمكننا معالجة الإطارات المتخرج منها وهذا يوضح المسؤولية الكبرى المنوطة بمسيري المؤسسات الجامعية .

8 - خصائص الجامعة الجيدة⁽¹⁶⁾:

- هناك مجموعة من الخصائص تتميز بها الجامعة الجيدة عن باقي الجامعات الأخرى:
- الاهتمام بالنوعية الممتازة في التدريس والتدريب بحيث يتمكن الطلبة من التعامل بكفاءة وفعالية مع مجموعة واسعة عريضة ومتنوعة من الوظائف والأنشطة المدنية والمهنية.
 - التركيز على توافر الكفاءة والجدارة لكل من الطلبة والعاملين وتوافر الرغبة لدى من يريد أن يسهم بنشاط في برامج الجامعة، مع أخذ العدالة الإجتماعية بعين الاعتبار.
 - الأخذ يتوجه يتمثل في أن تكون الجامعة مجتمعا ينهمك أعضاؤه بجدية في البحث من خلق ونشر المعرفة وتقدم العلوم والمساهمة في تطوير التجديدات والإبداعات التكنولوجية.
 - إيجاد مركز تعلم يقوم على التوعية والمعرفة اللتين تعمقان لدى الطلبة إلتزاما بالتعليم المستمر والشعور بالمسؤولية تجاه التنمية الإجتماعية.
 - الإهتمام بأن يكون الجامعة مركزا يعود إليه الخريجون وترتاده فئات من المجتمع لتحديث معارفهم وتنمية مهاراتهم ويكون هذا التوجيه جزءا من فلسفة الجامعة وممارستها.
 - التركيز على أن تكون الجامعة مركز يتم فيه التعاون بين قطاعات الإنتاج والخدمات من أجل تنمية إقتصادية للمجتمعات المحلية والوطن.
 - الإهتمام بأن تكون الجامعة ملتقى تبحث فيه القضايا المحلية والإقليمية والوطنية والدولية وتوجد لها الحلول، ويتم ذلك كله بروح النقد العالمة البناءة، ويشجع فيه المواطنون على المشاركة في النقاش والحوار.

ي- التشديد على أن تكون الجامعة مركزا تستقي منه الحكومات والمؤسسات العامة المعلومات الدقيقة الصحيحة التي تشتد الحاجة إليها في اتخاذ القرارات الرشيدة على جميع المستويات.

9- الجامعة ومستقبل المجتمع⁽¹⁷⁾:

إن فكرة الجامعة لم تولد من فراغ بل كانت تلبية لحاجات المجتمع من القيادات والخبرات وأنها كانت مطلباً للشعب لمواجهة التحديات التي كانت قادمة في ذلك الوقت، من ذلك نجد أن الهدف الأساسي من إنشاء تلك المؤسسة كان تنمية الأمة وتلبية حاجات الشعب الأكثر إلحاحاً.

ولقد أصبحت الجامعة في عصرنا الراهن أحد المقومات الأساسية للدولة العصرية وإليها ترجع مهمة نقل المجتمع من مرحلة التخلف إلى مرحلة متقدمة من النمو وذلك لما يتوافر لديها من كوادر مؤهلة تأهيلاً عالياً على التعامل مع المشكلات والتحديات الآتية فقط بل إمتد إلى الإستشراف والتنبؤ بتلك التحديات في المستقبل واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتصدي لها قبل وقوعها. وذلك أثناء تطبيق خطط التنمية وبرامجها وإسداء النصح بخصوص كيفية تقادي هذه المشكلات.

إلا أن السياسات الحالية المتبعة للقبول في الجامعات تؤدي إلى ظاهرة الفائض في الخريجين وإلى ظاهرة تضخم عدد الطلاب المسجلين بهذه الجامعات، وهذا له أثر سلبي على الجوانب النوعية للتعليم العالي فقد يؤدي إلى انخفاض المستويات التعليمية التي انعكست نتائجها على الأطر البشرية التي تخرجها هذه المؤسسات وقدراتها وهذا بدوره يؤثر تأثيراً سلبياً على المجتمع ليس فقط في مواجهة التحديات الحالية فحسب بل والمستقبلية وليس معنى هذا الحد من إنشاء الجامعات والتوسع فيها بل إن هذا معناه وجوب إعادة النظر في سياسات القبول والمناهج وتقويمها بما يتناسب مع الواقع المعاصر ومتطلبات المرحلة القادمة وحتى لا يتقلص دور الجامعة نتيجة لما يواجهها من تحديات ومتغيرات.

خلاصة:

إن الجامعة كمؤسسة تعليمية مسؤولة عن إستمرار وتواصل التطور الحضاري للمجتمع، وذلك من خلال المعلومات التي يولدها أعضاء هيئة التدريس والطلاب كنتيجة لبحوثهم من أجل إكتشاف

المزيد من قوانين الطبيعة، والتطور الإجتماعي والثقافي، وكذلك تحويل هذه القوانين والنظريات إلى إبتكارات تكنولوجية، فضلا عن قيام هذه الجامعات بنشر نتائج هذا الجهد، ليحدث تفاعله في رفع مستوى الحياة بصفة عامة، والمستوى الثقافي للمجتمع بصفة خاصة، ومنه فإن على الجامعة بإعتبارها أحد مؤسسات هذا الأخير الذي أوجدها لخدمته، عليها أن تسعى لتثمين المعرفة من خلال ما يجري داخلها من بحوث، وتوظيف نتائج هذه البحوث للقيام بدورها على أكمل وجه، وتلعب دورا فاعلا في نقل المجتمعات إلى مستويات أحسن اجتماعيا ثقافيا واقتصاديا.

فالجامعة إضافة لكونها مؤسسة من المؤسسات التعليمية والتكوينية، فهي تعمل على تنشئة الأفراد وبالتالي فهي مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وتشارك مع المؤسسات الأخرى في ربط أجيال المجتمع ببعضها البعض، وتنقل التراث الاجتماعي من السلف إلى الخلف، لذلك يجب أن تعطى الاهتمام الأمثل من طرف الهيئات المسؤولة عليها، والرقى بها لأنها أساس رقي المجتمع، لما تسهم به من طاقات بشرية في جميع المجالات والتخصصات، والتي تتحول بدورها أثناء أدائها لمهامها إلى طاقات مادية عظيمة.

هوامش ومراجع الفصل:

(1): سامي سلطي عريفج: الجامعة والتعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص ص 17-21.

- (2): محمد العربي ولد خليفة: المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص ص 186-200.
- (3): وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: دليل الطالب الجامعي، 2004، ص 10.
- (4): بربارا ماتيرو: الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي، ترجمة: حسين عبد اللطيف بعاة، ط1، دار الشروق، الأردن، 2002، ص 110.
- (5): محمد العربي ولد خليفة: مرجع سبق ذكره، ص 191.
- (6): بربارا ماتيرو: مرجع سبق ذكره، ص 227.
- (7): المرجع نفسه: ص 229.
- (8): سامي سلطي عريفج: مرجع سبق ذكره، ص 41.
- (9): فاروق عبده فليح: أستاذ الجامعة، زهرة الشرق، القاهرة، 1997، ص 48.
- (10): سامي سلطي عريفج: مرجع سبق ذكره، ص 35.
- (11): فاروق عبده فليح: مرجع سبق ذكره، ص 47.
- (12): سامي سلطي عريفج: مرجع سبق ذكره، ص 36.
- (13): فاروق عبده فليح: مرجع سبق ذكره، ص ص 38-39.
- (14): علي أحمد مذكور: التعليم العالي في الوطن العربي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص 192.
- (15): تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، 1981، ص ص 43-56.
- (16): علي أحمد مذكور: مرجع سبق ذكره، ص ص 193-194.
- (17): فاروق عبده فليح: مرجع سبق ذكره، ص 37.

الفصل الرابع: التعليم العالي

تمهيد

1. مفهوم التعليم العالي
2. مقومات التعليم العالي
3. أهمية التعليم العالي
4. أهداف التعليم العالي
5. وظائف التعليم العالي
6. خصائص التعليم العالي
7. أنواع التعليم العالي
8. الدور التربوي والتنموي للتعليم العالي
9. كفاءة وفاعلية التعليم العالي
10. مشكلات التعليم العالي
11. مظاهر الأزمة في التعليم العالي
12. التغيرات اللازمة في بنية التعليم العالي
13. إعادة التوازن للتعليم العالي
14. أسس تطوير التعليم العالي

خلاصة

هوامش ومراجع الفصل

تمهيد:

يعد التعليم العالي آخر مرحلة من مراحل التعليم وأرقاها درجة، حيث يحظى بأهمية كبيرة لدى معظم دول المعمورة لما له من أهمية ودور مهم في إعداد المتخرجين لسوق العمل بهدف دعم التنمية

البشرية والاجتماعية والاقتصادية، حيث يلتحق بها المتعلم بعد اجتاز دراسته الثانوية بنجاح، وهو مجال هام يضم شريحة كبيرة من أفراد المجتمع، يسعى لتحقيق جملة من الأهداف و يبنى على مقومات أساسية وعلمية، كما إن له أنواع كغيره من المجالات تتوافق وتطوره الاجتماعي والثقافي والتمموي خدمة لأدواره التربوية والاقتصادية، من اجل تحقيق الكفاءة والفاعلية لتحسين وترقية مختلف مؤسساته وإعطاء الصورة الحقيقية الحسنة عن الجامعة.

وانطلاقاً من تلك الأهمية الخاصة بالتعليم العالي حظيت الجامعة والجامعيون أساتذة وطلبة بمكانة مرموقة في المجتمع، جعلت منهم مطالبون أكثر من أي وقت مضى السعي وراء تحقيق أهداف التعليم العالي، فهذا الأخير بحكم رسالته وما يهدف إليه من توعية الطالب وتكوين اتجاهاته في جميع مجالات الحياة والمجال المهني على الخصوص باعتباره مرحلة أساسية ينتقل إليها الطالب بعد تخرجه من الجامعة جعله يستمد كل تلك الأهمية في المجتمع من تلك الرسالة الراقية التي عليه تبليغها.

1- مفهوم التعليم العالي:

التعليم العالي هو التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية بعد النجاح، وتتراوح مدة الدراسة به حسب التخصص المدروس، يتم في جامعات تمثل مؤسسات علمية ذات هيكل تنظيمي منسق، وأنظمة

وأعراف وتقاليد جامعية معينة، والتي بدورها تتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة⁽¹⁾.

فالتعليم العالي يمتد إلى ما بعد التكوين في التدرج إلى التكوين ما بعد التدرج الأول والثاني والذي يعد نمطاً للتكوين والبحث العلمي يقدم على مستوى مؤسسات معتمدة من طرف الدولة وتتكون من مؤسسات التعليم العالي الجامعات والمراكز الجامعية والمعاهد والمدارس العليا.

2- مقومات التعليم الجامعي:

إن المقومات هي العماد الرئيسي الذي يبني ويقوم عليها التعليم الجامعي ويتوقف نجاحه في تحقيق أهدافه والوصول إلى تكوين فكر الطالب القادر الكفاء الذي يساهم في تنمية المعرفة ويعمل على تنفيذ البرامج لخدمة المجتمع على الانطلاق والارتكاز على هذه المقومات وأهمها مايلي⁽²⁾:

2-1- أنماط التعليم الجامعي ونظمه:

تشير دراسة (عبد الفتاح جلال) في هذا المجال إلى أربع أنماط للتجديد في التعليم الجامعي وتمثل في:

- تقسيم الجامعات إلى جامعات صغيرة كما حدث في جامعة السربون بفرنسا.

- الأخذ بفكرة الجامعة التخصصية كما يحدث في اليابان .

- الإبقاء على النمط الحالي مع إحداث تغييرات جذرية في طرائق وأساليب التدريس كما يحدث في الجامعات المفتوحة في كثير من البلدان.

- إدخال تغييرات في النظم الدراسية وحيث لا تقتصر على الطالب النظامي مثل الدراسات المسائية والدراسة لبعض الوقت والدراسة من الخارج كما يحدث في جامعة لندن بالمملكة المتحدة وجامعة كوينك في كندا.

2-2- سياسة القبول:

تؤكد دراسات عديدة على أهمية انفتاح أبواب التعليم الجامعي لكل الراغبين في الحصول على خدماته بما في ذلك فتح المجال للكبار الراغبين في استكمال دراستهم وعدم الاقتصار على الطالب النظامي وقد تتطلب هذه السياسة إنشاء مؤسسات أو معاهد أو برامج قصيرة أو متوسطة المدى كالمعاهد الفنية وكلليات خدمة للمجتمع.

2-3- الوظائف والأهداف:

يستطيع التعليم الجامعي من خلال الوظائف الأساسية تحقيق العديد من الأهداف المناسبة ومن أهم الأهداف المستقبلية للتعليم الجامعي ما أشارت إليه الدراسات على النحو الآتي:

في التعليم الجامعي هذا فضلا عن استخدام أساليب التعليم التقليدية لبعض التكنولوجيات الجديدة ويؤكد (عبد الفتاح جلال) في هذا المجال على أهمية وجود وحدة متخصصة في تقنيات التدريس، تقدم جميع التخصصات ويوجد بها فريق من الخبراء مع أهمية تكامل هذه الوحدة مع وحدة أخرى بمصادر التعليم لتوجيه الطلاب وإمدادهم بالأدوات المختلفة.

2-4- التقييم:

لكي يكتمل النجاح للبرامج التعليمية لا بد إن تحتوي على العنصر التقييمي وتشير الدراسات إلى مجموعة من الأساسيات لتطوير التقييم في التعليم الجامعي على النحو التالي:

- أن تشمل أساليب التقييم للمتعلم الجوانب المختلفة المعرفية و الوجدانية والنفس الحركية
- استمرارية عملية التقييم منذ بداية العملية إلى نهايتها.
- أن تسهم عملية التقييم في تحقيق التغذية الراجعة من اجل التطوير والتوجيه للفعل المستقبلي تنوع أساليب التقييم ،ومن أهم الأساليب في هذا المجال ،المقالات وعرض المشكلات والتجارب العلمية والمناقشات وجهود خدمة البيئة والأنشطة الطلابية والأبحاث العلمية والاختبارات الشفهية، والتحريرية ومقاييس الاتجاهات.
- التعاون مع الجمعيات الإقليمية والدولية في مجالات القياس والتقييم والإفادة من خبراتها في هذا المجال ،ومن أمثلة هذه الجمعيات الرابطة الدولية التقييم الإنجاز التعليمي.

2-5- أعضاء هيئة التدريس وأدوارهم واحتياجهم:

- إن عضو هيئة التدريس دعامة رئيسية لبناء تعليم عال يستطيع أن يواجه التحديات المستقبلية المختلفة ،ومن ثم يجب أن توفر له الدولة ما يمكنه من ممارسة أدواره المختلفة مثل التمتع بالحرية وتوفير المراجع والمصادر العلمية و الإمكانيات التقنية الحديثة وتهيئة السبل لتنمية معارفه من خلال المهام العلمية والمؤتمرات والندوات والدورات التدريبية كما تؤكد الدراسات على ضرورة تقييم أداء عضو هيئة التدريس بصفة مستمرة وتطوير هذا الأداء وفق معايير موضوعية، ومن أهم أدوارهم هي:
- تعليم الطلاب كيفية التعلم الذاتي وإكسابهم الرغبة في الاستمرار في التعلم.

- تنمية قدرة الأفراد على المشاركة في تحقيق تنمية المجتمع والشعور بالمسؤولية اتجاه خدمة متطلبات المجتمع.

- تنمية المهارات اللازمة للتعامل مع تحديات المستقبل كإتقان الأساليب الرياضية والإحصائية وإتقان إحدى اللغات الأجنبية العالمية على الأقل، و المهارات اللازمة للتعامل مع الحاسوب في مجال استخدام البرامج والوصول إليها ومعالجة الكلمات وطباعة الرسائل وحفظ الملفات.

- تكوين شخصية الطالب وتنميتها من خلال الأنشطة التربوية.

- تنمية القدرة على الإبداع والابتكار.

2-6- البرامج والمناهج والمقررات:

- التأكيد على الرؤية المستقبلية للبرامج والمناهج بما في ذلك دراسة علوم المستقبل والمرتبطة بتحدياته.

- ضرورة وجود مقررات غير تخصصية أو اقل تخصصية يحتاجها الطالب بعد تخرجه وفي مجالات الحياة.

- اشتمال المنهج على مكونات نظرية وعلمية مع زيادة الاهتمام بالجانب العملي والميداني ويرى البعض بضرورة تخصيص 40 % من الخطة الدراسية لهذا الجانب.

- مرونة المناهج بما يتناسب مع التطور ومع السماح بوجود مجال لحرية الطالب في اختيار المناهج.

- ضرورة ارتباط المناهج بالبيئة المحيطة والمجتمع.

2-7- طرائق التدريس:

تشير الدراسات إلى الحاجة لاستخدام طرائق تدريسية تتناسب مع المستقبل وتحدياته ومن أهم معالم هذه الطرائق ما يلي:

- أن تقوم على إحلال مفهوم التعلم بدلا من نقل المعرفة والفهم بدلا من التلقين.

- أن تكون إبداعية بحيث تنمي القدرة على الاكتشاف والاستنتاج.

- أن تكون مرنة ومتنوعة وتستخدم أدوات ومواد مبتكرة وتكنولوجيا عالية المستوى.

- تربط النظرية بالتطبيق.

- تهتم بالتعليم الذاتي و الاعتماد على النفس.

2-8- إدارة التعليم الجامعي:

تؤكد الدراسات على ضرورة تحديث إدارة التعليم الجامعي من اجل النهوض بوظائف جميع الآليات و التنظيمات داخل التعليم الجامعي ويجعلها قادرة على التعامل مع المستقبل وتحدياته ويتضمن ذلك النهوض بكل وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه وإشراف ورقابة وتقييم ومتابعة وتأديتها بإتقان وإحكام ومن بين أهم المقترحات لتطوير الإدارة التعليم الجامعي مايلي:

- يتعين على مديري التعليم الجامعي إرساء مناخ أخلاقي في مؤسساتهم مع إظهار التزامهم بالمستويات الأخلاقية العليا قولاً وفعلاً.

- العمل بروح الفريق والجهود المشتركة والجماعية.

- ممارسة أساليب القيادة الرقابية لتحديد المسؤوليات التعليمية والوصول إلى معدلات قياسية في الإنجاز.

- استيعاب و إدراك التأثيرات العالمية لدور التعليم الجامعي في الأمور المديرية كالحرب والسلام والاقتصاد.

- استيعاب المتغيرات التكنولوجية في التعليم والسيطرة على عملية التفاعل بينها ومجالات التعليم والبحث والتطوير للمهام الإدارية.

إن هذه المقومات تعتبر الركيزة الأساسية للعملية التعليمية التعلمية فإذا انتهابها التعليم الجامعي واتبعتها تمكن من القيام بوظائفه على أتم وجه وتحقيق أهدافه كاملة.

3- أهمية التعليم العالي:

للتعليم الجامعي أهمية بالغة وكبرى في كل المجتمعات وتكمن أهميته في ما يخصص له من موارد مالية ضخمة في كل بلدان العالم المتقدمة منها والمتأخرة وكذلك في القيمة التي تولى له .والتي تتضح من خلال الدراسات والبحوث العلمية الحرة والأكاديمية المستغلة أو الملتزمة، وكذلك الملتقيات التقييمية أو التقويمية و الإستشرافية التي تقام لدراسة قضاياها ومشكلاته ويرجع هذا كله إلى عوامل عديدة لعل من أبرزها:(3)

1- تعتبر مرحلة التعليم الجامعي التتويج الكلي لكل المراحل التعليمية ومعنى هذا أن الطلبة الذين يلتحقون بها إنما يمثلون خيرة أبناء المجتمع العلمي كما يمثلون هؤلاء الطلبة الناتج ما قبل النهائي من ضمن المخرجات التنسيق التعليمي عامة.

2- تساعد مرحلة التعليم الجامعي الطلبة على خوض غمار الحياة المهنية والعملية وهي التي تحدد المناصب الإستراتيجية في البلاد، في مختلف الميادين الإجتماعية ومن هنا تبرز أهمية في كونه هو المرحلة الحاسمة التي تسهم في النهوض بالمجتمع أو تقهقره من خلال السمات الكيفية لخريجي مؤسسات التعليم الجامعي عامة والتعليم الجامعات خاصة.

3- ضرورة تعميم التعليم الجامعي لأن التطور المعرفي والتكنولوجي عم جميع المجالات وأصبح شرطاً أساسياً لإندماج الفرد في عالم الشغل وهذا ما أدى إلى التنوع في الجامعات مثل: جامعة التكوين المتواصل والجامعات الافتراضية أو الجامعات بدون جدران.

4- التزايد الكمي والطلب الإجتماعي على هذا القطاع أدى إلى إستقبال الجامعة إلى أضعاف مضاعفة من الطلبة مقارنة لما كانت عليه مما أدى إلى إرتفاع تكاليف قطاع التعليم الجامعي، وارتفاع الميزانية إرتقاعاً تعجيزياً أحياناً.

وفي الأخير إن للتعليم الجامعي أهمية قصوى فهو آخر مرحلة من المسار للتعليم بالإضافة إلى مساهمته في إدماج الطالب بعالم الشغل وبالتالي خدمة المجتمع في كل المجالات المعرفية والتكنولوجية والإقتصادية والإجتماعية عامة.

4- أهداف التعليم العالي⁽⁴⁾:

للتعليم الجامعي أهداف متعددة بقدر التنوع والتعدد المتوافرين في المجتمعات التي توجد فيها هذه الجامعات ولعل أهم هذه الأهداف ما يلي:

4-1 - إتاحة الفرص التعليمية للطلاب وتوفير بيئة تعليمية مناسبة لمساعدتهم على النمو والتكيف:

إن من أهم المسؤوليات الأساسية للجامعة هي توفير الفرص والبيئة التعليمية المناسبة للطلاب، ليتمكنوا من فهم المجتمع الذي يعيشون فيه، وإكتساب الكفاية الفنية والأكاديمية في المجال المهني الذي يختارونه لمساعدتهم على النمو المتطور الكلي.

4-2 - تطوير وتنمية المعرفة وقابليات وقدرات الأفراد في المجتمع:

ومن المسؤوليات الكبيرة للتعليم الجامعي تطوير وتسيير الأفكار الجديدة وتطوير وتعزيز قابليات وقدرات الأفراد في المجتمع من أجل تقدم الفكر والمعرفة.

4-3- توفير العدالة في فرص التعليم الجامعي لجميع الطلاب الذين أتموا التعليم الثانوي:

ويقصد بتوفير العدالة في فرص التعليم الجامعي أن تتوفر المساواة لجميع الطلاب وأن تتوفر مقاعد دراسية لجميع الطلبة المؤهلين للإلتحاق بالتعليم الجامعي والراغبين، فيه وأن تتوفر المساعدات المادية للطلبة.

4-4- دعم وتعزيز عمليات الإبداع العقلي والفني:

إن من أبرز الأهداف التي يسعى إليها التعلم الجامعي توفير بيئة ثقافية غنية تعمل على إستيعاب المواهب القادرة، وتيسر لها فرص ممارسة النشاطات الخلاقة والمبدعة في المجالات العقلية والفنية.

4-5- تقويم المجتمع بهدف تجديده من خلال تنمية الفكر الناقد عند الطلاب:

إن من أهم أهداف التعليم الجامعي هو تنمية وتطوير الفكر الناقد عند طلابها وأساتذتها لكي يتمكنوا من تأدية الدور الذي يجب أن يقوموا به في المجتمع.

هذه الأهداف هي في شموليتها وتنوعها تكاد تغطي كل ما تحاول جامعات العصر الحديث تحقيقه.

أما فيما يخص تقرير (اليونسكو) فإنه يؤكد على مجموعة من الأهداف العامة للتعليم الجامعي والهامة منها بالإضافة إلى تطوير المعرفة والبحث والتجديد والتدريس والتدريب والتربية المستمرة وهي:

1- تربية قادة الفكر والسياسة ورؤساء الشركات والقادرين على إثراء الثقافة وتطوير رؤية المجتمع للكون والإنسان والحياة.

2- إصلاح التعليم وتجويده وإعداد المعلمين وتدريبهم.

3- أن يصير التعليم الجامعي مكانا للتعلم ومصدرا للمعرفة والتعلم المستمر.

4- فهم التكنولوجيا الجديدة ومتطلباتها ومتغيرات سوق العمل.

5- أن يمثل التعليم الجامعي المستودع الحي للتراث والثقافة وخلق المجتمع المتعلم للمعلم.

6- أن يعمل التعليم الجامعي على سد الفجوة بين الشعوب والثقافات والحد من الهجرة من البلاد الفقيرة إلى البلاد الغنية.

7- أن تعتبر الجامعات مكانا لتحسين التعاون الدولي وتنمية العلاقات والإرتباطات بين الدول المتقدمة والدول النامية.

8- فتقرير "اليونسكو يرى أنه على التعليم الجامعي أن يواجه متغيرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأن يخرج القادرين على إختيار المعارف وإعادة صياغتها وإبتكار أفكار جديدة وأن يصبح مصدر للمعرفة والتعلم.

وخلص القول فإن أهم ما يهدف إليه التعليم الجامعي هو خدمة المجتمع، والارتقاء به حضاريا، وترقية الفكر، وتقديم العلم، وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة، والقيم الرفيعة، للمساهمة في بناء مجتمع ناجح، وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسان ولذلك كانت هذه الأهداف نقطة البداية الطبيعية التي يجب أن نحيط بها وأن نثبتها هنا.

5- وظائف التعليم العالي:

إن الهدف الرئيسي لأي جامعة في أي وقت من الأوقات هو دائما نقل المعرفة وتطويرها بشكل يساعد في تهذيب الفكر والسلوك الإنساني⁽⁵⁾.

ولهذا كان التعليم بالجامعة يقوم على ثلاث وظائف جوهرية، هي أولا التدريس أو تهيئة الشباب للقيام بأدوارهم العملية بعد التخرج، وثانيا البحث العلمي، وثالثا خدمة البلاد من خلال التواصل بين مؤسسات التعليم الجامعي والمجتمع المحلي⁽⁶⁾.

ذلك أن التعليم الجامعي يكون عادة خاصا بالطلبة الذين يمتازون بالفطنة والذكاء، وذلك بالنظر إلى أعباءه الثقيلة التي لا يقوى على القيام بها سوى أصحاب المواهب الممتازة، وهم في العادة قلة في كل مجتمع، وتأكيدا على الوظائف السابقة فإن من أهم وظائفه هي نشر العلم وترقية العلم وتعليم المهن الرفيعة وهي⁽⁷⁾:

5-1- نشر العلم: يهدف التعليم الجامعي إلى تعليم ونشر العلم بين الطلبة بقصد إعدادهم لخدمة البلاد في ميادين مختلفة والغرض الأول من التعليم الجامعي هو إعداد الأفراد في مختلف مجالات الحياة لكي يسيروا بالبلاد نحو الأمام ويرتكز إعداد الطلاب للقيادة في المجتمع على دعامتين:

1- التثقيف العام.

2- التثقيف المهني.

ويقصد بالثقافة العام العمل على تنشيط عقول الطلبة وتربية نفوسهم وتهذيبها لكي يدركوا الأسس التي يبني ويقوم عليها مجتمعهم.

وقد حلل بعض المربين الثقافة العامة التي ينبغي أن يتزود بها طلبة التعليم الجامعي إلى خمسة عناصر هي:

1. أن يشعر الطالب بالمسؤولية إتجاه الرقي الإجتماعي للأمة.
2. أن يكون له من العلم والخبرة ما يمكنه من العمل على هذا الرقي.
3. أن يكون قادرا على الفكر الثابت والحكم الصائب.
4. أن يكون له من قوة المبادرة ما يقيه شر الكسل واللامبالاة.
5. أن يكون قادرا على العمل بما يعلم (أو قادرا على تطبيق النظريات في مجال الواقع).

أما الثقافة المهنية الخاصة تهدف إلى إعداد الطالب إلى مهنة من المهن الراقية (طب-صيدلة-قانون- أساتذة الجامعة...الخ)، لأن الإعداد المهني قديم منذ نشأة الجامعات إلى يومنا هذا وإلى المستقبل القادم يبقى هدفها الإعداد للمهن المختلفة لخدمة البلاد.

5-2- ترقية العلم:

والتعليم الجامعي لا يقتصر على نشر العلم وإنما أيضا يهدف إلى ترقية والنهوض به بين طلابه، وذلك يكون عن طريق البحوث والدراسات العلمية التي يجريها الأساتذة وطلبة الدراسات العليا في الماجستير والدكتوراه في مختلف المجالات والأساتذة الجامعيين يقومون برسالتين في وقت واحد.

- الرسالة الأولى وهي التدريس لطلبة الجامعات في مختلف مراحل التعليم الجامعي.

- الرسالة الثانية وهي القيام بالبحوث العلمية من أجل تقدم العلم وترقيته ومن ناحية أخرى ينبغي ألا ينشغل الأساتذة بشؤون البحث والتأليف عن شؤون التدريس، ومنه فإن الأستاذ الجامعي الكامل هو الذي يجمع بين وظيفة البحث العلمي والتأليف ووظيفة التدريس في وقت واحد.

5-3- تعليم المهن الرفيعة:

والوظيفة الأخيرة للتعليم الجامعي هي تعلم المهن الرفيعة لنخبة ممتازة لكي يكون قادة وإطارات عليا للبلاد وذلك مثل مهن الطب، الصيدلة، المحاماة، الأستاذية الجامعية، الهندسة، إلى غير ذلك عن بقية المهن الرفيعة الأخرى ذات المسؤولية القيادية علميا وثقافيا وسياسيا وتكنولوجيا.

ومنه فإن وظائف التعليم الجامعي دائما تسعى إلى توصيل وتوسيع معرفة الطالب لترقية البحث العلمي وتطويره لتوفير المهن المناسبة للنجاح فيها وخدمة البلاد.

6- خصائص التعليم الجامعي⁽⁸⁾.

لعل شعار التعليم الجامعي للجميع يكاد يلخص ويحدد مسارات وإتجاهات التعليم الجامعي في العصر الحديث وبالتالي يرسم صورة مميزات هذا التعليم وسنحاول أن نتطرق بإختصار لمميزات وخصائص التعليم الجامعي في هذا العنصر كما يلي:

6-1- التنوع: وهو خاصية من أكثر العناصر قوة للتعليم الجامعي ومن المصادر الرئيسية لديناميكيته وتظهر هذه الخاصية من خلال التنوع في مؤسسات التعليم الجامعي هذا الأخير يحتم أن تحدد كل مؤسسة أهدافا خاصة بها وأن تعمل على تحقيقها بدلا من أن تحاول تتطابق في أهدافها مع مؤسسات أخرى، والحاجة إلى المزيد من التنوع في مؤسسات التعليم الجامعي تنبع من حقائق أساسية نذكر منها ما يلي:

1-الإختلاف في الظروف الإجتماعية والثقافية لطلاب الذين يلتحقون بالتعليم الجامعي والتنوع في ميولهم واهتماماتهم.

2-الإختلاف في المهن الجديدة التي تظهر في المجتمع وما تستلزمه من تدريب للطلاب لإتقانها.

3-التركيز على نوعية الحياة والإختيار الحر لأسلوب الحياة عند الأفراد في المجتمع إذا التنوع يجب أن يكون معلما أساسيا من معالم التعليم الجامعي وهاديا لجميع مؤسسات هذا التعليم

6-2- تعدد الإختيارات: لقد حدث تحول في فلسفة التعليم الجامعي الحديث بحيث أصبح يرتكز على مفهوم أطلق عليه «إسم الخبرة التعليمية العريضة» ويعتمد هذا المفهوم على تقديم مادة تخصصية، يتعمق فيها الطالب الجامعي في أحد حقول المعرفة، ومن خلال هذه الخبرة التعليمية العريضة تتاح الفرصة للطالب لأن يتبع ميوله.

والأهم هو أنه يستوعب تخصصا رئيسا في إحدى ثقافات العلم والفكر الإنساني، والفرصة لمعرفة أوسع مما يتجه نحو مادة التخصص وذلك ليتمكن من معالجة القضايا الكبيرة المتعلقة بالحصول على المعرفة.

6-3- المنهاج المناسب: ويعني تقديم مناهج مختلفة للطلاب، ويمكن تعريفه أيضا بأنه مجموعة من المسافات الدراسية التي ترتبط بشكل مباشر بالإهتمامات والميول الشخصية للطلاب، وبالمشكلات الإجتماعية المعاصرة حيث يتضمن المنهاج المناسب برامج ذات علاقة باهتمامات وميول الطلاب بالأكاديمية والمهنية، ومساقات تتركز حول مشكلات معينة، بدلا من المساقات التي تتركز حول مواد دراسية، ويتم التركيز في المناهج على التصورات الجديدة المتعلقة بالمقارنات الثقافية

والأحداث الإنسانية العالمية، وعلى فهم الطالب لنفسه ولمكانته في المجتمع، وعلى الأهداف المتعلقة بالكفايات التي سينقنها في النهاية وعلى رغبته في فهم مجتمعه.

6-4-التدريس: أصبح إهتمام مؤسسات التعليم الجامعي يرتكز على عملية التدريس الجامعي، بدلا من إهتمامه بإجراء الأبحاث العلمية، والتركيز على نوعية التدريس يحدده مدى الأهمية المرتبطة بالتدريس عند إجراء عملية تقويم التعليم الجامعي، ويقرره مدى إعتقاد الكفاية المهنية للأستاذ الجامعي للحكم على نوعية وفعالية التعليم الجامعي، ومع أنه من الصعب تقويم الأستاذ الجامعي، على إعتبار أن بعضهم لا يزال ينظر إلى التدريس على أنه فن أكثر منه علم إلا أن هناك إقتراحات تساعد على أن يحتل التدريس الجامعي مكانته بحيث يصبح أحد المقومات التي من خلالها يمكن الحكم على نوعية وفعالية التعليم الجامعي.

1. إشراك الطلاب في عملية تقويم الكفاية التعليمية للمدرس في الجامعة.
2. إعتقاد سياسة مرنة فيما يتعلق برواتب أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.
3. توفير دعم مالي بتطوير عمليات التدريس الجامعي موازي للدعم المالي المتوافر لدعم الأبحاث العلمية.

6-5- المكتبة كمركز للتعليم: الميزة الخامسة للتعليم الجامعي تتمثل في وجود مكتبة في كل مؤسسة من مؤسساته، كما يوجد هناك جهاز فني يعمل في المكتبة يمكنه القيام بالإشراف على مشاريع الدراسة الذاتية للطلاب، وقيادة الحلقات الدراسية وتدريب مساقات البحث العلمي وطرقه ويمكن أن تكون مركزا للإستخدام التكنولوجي الحديثة مثل:

التعليم بواسطة الحاسوب الإلكتروني، وأشرطة الفيديو، والتعليم الذاتي كما يمكنها أن تستخدم كمركز لتوزيع المعلومات ضف إلى ذلك الدور التقليدي المتعلق بحفظ وصيانة الكتب.

وفي الأخير نخلص إلى أن للتعليم الجامعي خصائص وميزات، تشمل كل ما يتعلق بتدريس و التنوع وتعدد الإختيارات إلى غير ذلك، من أجل المساهمة في تنمية مهارات الطالب ومساعدة الأستاذ على أن يكون في المكان المناسب لمستواه، لخدمة الجامعة وللمساهمة في تخريج إطارات ذات كفاءة عالية تخدم المجتمع وتنميه.

7- أنواع التعليم العالي:

يمكن بصفة عامة أن نصنف معاهد التعليم الجامعي أو مؤسساته في أمريكا إلى أربع أنواع رئيسية⁽⁹⁾:

7-1- كليات صغرى: أو كليات المجتمع، مدة الدراسة بها سنتان وتؤدي الدراسة بها إلى الإلتحاق بنوع من أنواع المعاهد الثلاثة الأخرى، وهي أكثر معاهد التعليم الجامعي إنتشارا، وتضم حسب

إحصاءات 1990 ما يقارب 40 % من مجموع الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي، وما يقارب من ثلث هذه الكليات عامة، والباقي كليات خاصة، وقد عمل إنشاء هذه الكليات على نشر التعليم نظراً لإنخفاض نفقاتها وقرب مواقعها من المراكز السكانية ومرونة مناهجها الدراسية التي تفي بإحتياجات الطلاب غير المتفرغين، والمقررات التي يسعى الطالب دراستها في الكليات الدنيا تؤهله للإلتحاق بالكليات الكبرى ذات الأربع سنوات، ومواصلة الدراسة بها للحصول على درجة الليسانس.

7-2- المعاهد الفنية: وهي معاهد عامة أو خاصة وهدفها الرئيسي إعداد الطالب للمهن الفنية، ومدتها تتراوح بين سنة إلى ثلاث سنوات زمنية حسب نوع التخصص، والحصول على شهادات من هذه المعاهد يؤهل للعمل بالحكومة ومختلف الأعمال في الصناعة وإدارة الأعمال.

7-3- كليات الفنون الحرة: والكليات الحكومية أو العامة والمعاهد المهنية المستقلة التي تشمل كليات المعلمين والمعاهد التكنولوجية، وتؤدي الدراسة بهذا النوع من الكليات والمعاهد إلى الحصول على الدرجة الجامعية الأولى الليسانس أو البكالوريوس، وقد تمنح في بعض الأحيان درجة الماجستير والدكتوراه.

7-4- الجامعات: وهي تنتشر في كل الولايات، والدراسة بها مدتها أربع سنوات وتقوم على نظام الساعات المعتمدة أو المكتسبة، وتمنح درجة الليسانس أو البكالوريوس بصفة عامة بعد إكمال 120 ساعة مكتسبة، مع متطلبات خاصة تتعلق بالمقررات الرئيسية والفرعية، وتعتبر الدرجة الجامعية الأولى التي تمنحها هذه الجامعات والمعاهد درجة قبل مهنية، أي لا تؤهل في الدخول إلى المهنة مباشرة، وهناك دراسات أخرى تؤهل للحصول على درجة مهنية في ميادين مثل القانون والطب وطب الأسنان وفي كل ولاية توجد كلية على الأقل أو جامعة تسمى كلية الأرض الممنوحة، أنشئت أساساً لإعداد المهندسين والفنيين في مجال كل العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية المختلفة، وتقدم الجامعات من خلال كلياتها مقررات تؤدي إلى الحصول على الدرجة الجامعية الأولى، كما أن المدارس أو المعاهد العليا التابعة للجامعات تقدم مقررات تؤهل للحصول على الدرجات الجامعية الأعلى كالليسانس أو البكالوريوس وكذلك الماجستير والدكتوراه.

هذه الأنواع الأربعة من مؤسسات التعليم الجامعي تنقسم بدورها إلى نوعين كبيرين من حيث الطابع العام لها: نوع منها حكومي أو عام تموله الحكومة والولايات المختلفة، ونوع آخر خاص يضم معاهد دينية معينة ويمول من أموال خاصة مع مساعدة محدودة من الولايات.

وللتأكد من مستوى التعليم ونوعيته في المعاهد العالية والجامعات، يوجد نظام التصديق أو الإعتراف، وبموجبه يعترف بالبرامج والشهادات التي تمنحها المعاهد والجامعات إذا كانت على المستوى المناسب

الذي يحدده هذا النظام، وهناك منظمات خاصة بهذا النظام تديرها الجامعات نفسها كما أن كثير منها يتبع مختلف أنواع المهن.

هذه الأنواع التي تتعلق بالتعليم الجامعي بأمريكا بإعتبارها أكبر دول العالم المنتهجة الطريقة العلمية والتكنولوجية المعاصرة في مختلف مجالات التعليم عندها.

8- الدور التنموي والتربوي للتعليم العالي:

8-1- الدور التربوي: ينطلق الدور التربوي للجامعة من أنها قيمة وأداة أساسية تسهم في تكوين شخصية الطالب وبلورة ملامحه الخاصة من الناحية الفكرية والعامية بإعتباره فردا منتجا في مجتمعه (10).

كما يرى البعض أن الجامعة مكانا لمجتمع بشري لا يعد للحياة، بل هو الحياة نفسها، فالجامعة ليست موضوعية الأهداف، قاصرة المقصد بل هي مجتمع تربوي متكامل، يعكس صفات المجتمع البشري وديناميته، وهي المكان الذي تتابع فيه الخطوات التدريجية التربوية والتعليمية، وتتعاون لتكون حياة البشر وهي ليست عددا من الطلاب والأساتذة والعاملين يجمع بينهم المكان فقط بل تتفاعل الحركات بين هؤلاء لتهدب للتعليم الجامعي النشاط والحركة والإندماج والعطاء⁽¹¹⁾.

ومن هذا القول يظهر لنا أن الدور التربوي للجامعة يتكامل مع دور التعليم بها، ويتداخل معه ولذلك فالأسس التربوية التي تسند إليها في بناء وتحديد منطلقاتها التربوية وأدوارها، هي العوامل الثقافية التي تشكل المجتمع فالدين، المناخ، الموقع الجغرافي، الخلفية السياسية، الحالة الإقتصادية، النسيج الإجتماعي، النسق القيمي، والعادات والتقاليد والأعراف، كلها تمثل معيارا لتلك الأدوار التربوية.

8-2- الدور التنموي: لكي يصبح التعليم الجامعي أداة فعالة في وضع المستقبل لابد أن تتوفر فيه بعض الضمانات وأن تتوفر له بعض الشروط ولعل أهم هذه الضمانات⁽¹²⁾:

1- الإستقلال: الذي كان من أقدم التقاليد الجامعية تمسكت الجامعات به ودافعت عنه ويعني الإستقلال سيطرة الأساتذة على مجريات الأصول في الجامعة نظام الدراسة ومناهج التعليم القبول والإمتحانات، تعيينات أعضاء هيئة التدريس، موضوعات الدراسة والبحث، ومن الثابت أن إستقلال بعض الجامعات، كان له أحيانا بعض النتائج الضارة مثل اللامبالاة، التعصب، المحافظة وعدم قبول التغيير وإن إستقلال الجامعات لم يكن في معظم الحالات مطلقا أو كاملا.

وهذا ما يبين لنا أن إستقلال الجامعة مفيد للمجتمع بقدر ما هو مفيد للجامعة فالجامعة بهذا الإستقلال تمثل قوة في المجتمع فهي عنصر ضبط وعقلا مفكرا.

2- الإنفاق المادي: إن للدولة الدور الكبير في الإنفاق المادي على التعليم الجامعي، وبذلك فهي التي تسهم في تقدمه وتحقيق أهدافه، ومن المعروف أن جامعتنا ومراكز البحوث فيها وخارجها بصفة عامة، تشكو من قلة الإمكانيات وضعف التمويل على نحو يعوق أدائها لعملها على نحو سليم، وإن الدور التنموي للجامعة يسهم بشكل كبير وفعال في التعليم الجامعي للبلاد، وذلك من خلال تزويد المجتمع بكثير من الخبرات والمهارات الفنية والإدارية لدفع عجلة التنمية الإقتصادية وتنشيط خططها والقيام بالبحوث والدراسات التي تستهدف إيجاد حلول لمختلف المشكلات التي تقف في سبيل النمو الإقتصادي والإجتماعي.

ومن هنا نخلص إلى أن الدور التربوي والتنموي للجامعة يسهم في الدور التربوي والتنموي للتعليم بها، التي تعد الأداة الأساسية والمهمة فيه هي الطالب والأستاذ والدولة من خلال ما تموله ماديا لخدمة المجتمع المحلي بصفة خاصة لمسايرة المجتمع العالمي بصفة عامة.

9- كفاءة وفاعلية التعليم العالي⁽¹³⁾:

9-1- كفاءة التعليم العالي:

إن الكفاءة في الأداء الجامعي تعد شرطا مهما في أغلب الأوقات، للحصول على موارد مالية إضافية من القطاعين الخاص والعام والجهات المهمة بتمويل التعليم الجامعي، في إستعمال الموارد المقدمة للجامعة بكفاءة، وتوفير خدمات تعليمية ذات جودة عالية، يقنع أهالي الطلبة بدفع كامل الرسوم والأقساط الجامعية بدون تردد أو معارضة، يضاف إلى ذلك أن إستعمال المواقف والإمكانات المتوافرة للجامعة، سيمكن الجامعة من التخلص من الوحدات التعليمية غير الإقتصادية وغير المتاحة وتعتمد كفاءة أي مؤسسة تعليمية على ما يلي:

1. تطوير نظم المعلومات والبيانات المتوافرة للجامعة في دوائر التخطيط والتسجيل والشؤون الأكاديمية.

2. إستخدام طرق متقدمة في تحليل المعلومات والبيانات الإحصائية.

3. إدخال إصلاحات على نظم الحوافز المادية والمعنوية السائدة في المؤسسات الجامعية.

4. التأهيل المستمر للجهاز الأكاديمي والإداري للجامعة.

ولتقويم كفاءة وفاعلية الأداء الإداري والأكاديمي فإن هناك عددا من المعايير التي يمكن استخدامها لتحقيق ذلك منها:

1. نسبة عدد الطلبة الخريجين إلى عدد الطلبة الكلي في الجامعة فكلما زادت هذه النسبة من سنة إلى أخرى كان أداء الجامعة في تقدم وتحسن.
2. معدلات توظيف الخريجين.
3. الإستخدام الأمثل لمرافق وموارد الجامعة من حيث عدد مرات إستخدام الوحدات الدراسية يوميا وأسبوعيا، العبء الدراسي لعضو هيئة التدريس، عدد الأبحاث السنوية التي يجريها عضو هيئة التدريس.
4. إنخفاض نسبة التكاليف الإدارية وغير المباشر إلى التكاليف الكلية.
5. تأثير مخرجات الجامعة في إستثمارات القطاعات الإقتصادية كالصناعة، الزراعة، والصحة، الطاقة والنقل.

9-2- فاعلية التعليم الجامعي:

تعرف فاعلية نظام التعليم الجامعي على تحقيق أهداف المجتمع الذي أوجده من أجل خدمته، ومن بين هذه الأهداف الوفاء باحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة بالكم والكيف المناسبين لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وهناك بعض من المؤشرات التي يمكن إستعمالها من أجل قياس فاعلية التعليم الجامعي، ومنها معدل البطالة بين الخريجين، الهجرة الخارجية لخريجي الجامعات، التراكم التكنولوجي المحلي، ومدى قدرة الخريج على القيام بواجباته عند إندماجه في سوق العمل.

وتكمن أهمية المؤشرات السابقة في قياسها لمدى العلاقة التبادلية بين مؤسسات التعليم الجامعي والمجتمع، حيث كلما إنخفضت نسبة البطالة بين الخريجين إزدادت مساهمتهم في بناء المجتمع وتطويره، ونقص معدل الهجرة وازداد التراكم التكنولوجي المحلي الأمر الذي يبقى آثارا إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي، وكلما كانت البرامج الأكاديمية التي تطرحها الجامعات مناسبة لأهداف المجتمع تضاعفت وترسخت أهمية التعليم الجامعي لتنميته الإقتصادية وهذه النتيجة تشير إلى الإستعمال الأنسب للموارد في مجال التعليم الجامعي، والإستفادة المثلى من الموارد البشرية التي ينتجها التعليم الجامعي، فإن التوازن بين الطاقة البشرية والتعليم الجامعي أصبح لازما لإدارة كلا العنصرين وتوجيههما نحو التنمية.

إن كفاءة وفاعلية أي نظام تعليمي، تنبع من تحقيق أهداف المجتمع الذي قام النظام من أجل خدمته وتنميته إقتصاديا وإجتماعيا لمواكبة التطور الحاصل في بلدان العالم.

10- مشكلات التعليم الجامعي⁽¹⁴⁾:

تعاني مؤسسات التعليم الجامعي في الوطن العربي من عدة إشكاليات، ويأتي في مقدمة هذه المشكلات ضعف الإمكانيات ونقص الموارد، لمسايرة المستجدات في مجال تطوير المعامل وتحديث الأجهزة المخبرية، والعجز على الإنفاق على دعم البحث العلمي دعماً شاملاً وواقعياً، إضافة إلى عدم ملائمة المناهج في عدد من مؤسسات التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل، التي تقتض إيلاء أكبر إهتمام للتعليم التقني والمهني في مختلف مستوياته، بما يلبي إحتياجات التنمية الإقتصادية.

أيضاً هناك صعوبات تواجه التعليم الجامعي ومن بينها نقص التمويل، والذي أثر على تراجع نصيب التعليم الجامعي، وكذلك قلة الدراسات التقييمية للتعليم الجامعي في الوطن العربي، فالمؤشرات المتوافرة توضح بأن التعليم الجامعي في البلدان العربية يتسم بالقصور والتقصير عن متطلبات النهضة، في مدى إنتشاره ومن حيث نوعيته والمساهمة في رقي المعرفة وتوظيفها، خدمة للتنمية بل الأخطر أن إستمرار الإتجاهات الراهنة في ميدان التعليم الجامعي، ينذر بازدياد نخبوته وتكريس تردّي نوعيته، ومن ثم فقد صار ملحا أن يقدم العرب على إصلاح جذري للتعليم الجامعي، في سياق نهضة تعليمية عامة أمست ضرورية لمستقبل أفضل في الوطن العربي.

وعلى هذا فإن مسألة تحديث أنظمة التعليم الجامعي، أصبحت ضرورة ملحة وينبغي أن تبحث وتدرس على مستويات عدة، لأن الهدف الذي تسعى إليه كل بلدان العالم اليوم، هو خلق تعليم عالي جماهيري بأقل تكلفة يحافظ على النوعية، وقادر على التكيف مع التطورات الإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية السريعة.

11- مظاهر أزمة التعليم العالي⁽¹⁵⁾:

يقصد بأزمة التعليم العالي الأزمة على مستوى البنى والوظائف والأهداف، وأزمة معرفية أيضاً، من حيث ما يسود المناهج التعليمية من تخلف وركود لا تساير تلك المناهج والمستجدات على الساحة المعرفية أو التقدم العلمي والتكنولوجي، فغالبية المناهج ولاسيما في جانبها النظري تعود إلي عقود مضت، ونذكر من بين أهم الجوانب التي أجيبت بأزمة منها:

1-11- أزمة البنى:

يمثل التعليم العالي والجامعي بنى طبقية، تحتل الجامعة القمة فيه، وهي محكومة بما دونها من مستويات، من خلال تنظيمها ووظائفها، وأول النتائج السلبية المرتبطة بهذه الخاصية البنوية تتمثل في التحول التدريجي للممارسات الجامعية إلى ممارسات مدرسية، لها ما للأخيرة من خصائص (تلقي، استظهار آلي للمعلومات، حفظ، سلبية المتعلمين، تجاهل الواقع والاكتفاء بالكتاب الجامعي

والمذكرات...)، إلى جانب كل ذلك من الخصائص التي تسلب عملية التعليم كل قيمة ومعنى، لا يحقق الفائدة المرجوة منه من نمو وتطور وتقدم.

والنتيجة السلبية الثانية: تتمثل في العزلة التي تعيشها المؤسسات داخل مجتمعاتها مما يحرم الجامعة من التفاعل الإيجابي مع قطاعات العمل والإنتاج، ويفقد الجامعة قدرتها في توجيه النشاط داخل مجالات العمل والإنتاج، مكتفية بطرح العديد من الشباب الخرجين إلى سوق العمل، دونما مراعاة للاحتياجات الفعلية للسوق، في ظل سياسة اقتصادية تسعى إلى الخصخصة، وتحرر الاقتصاد.

11-2- أزمة الوظائف:

تتمثل وظائف التعليم الجامعي في التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع المحلي وتطويره من خلال خلق قنوات اتصال بين مؤسسات الجامعة والمجتمع الخارجي، ونتيجة للفصل بين التعليم والعمل الذي أدى بدوره إلى عزلة بين الإعداد الجامعي ومجالات العمل، وأول ما ترتب على هذه العزلة هو حرمان الطالب من أهم مقومات الإعداد المتميز وهي الخبرات العملية التي تسمح بممارسة العمل بإكسابها، وعدم قدرة خريجي الجامعات من الالتحاق بالعمل بسبب قلة المعلومات والخبرات، كما أدت من ناحية ثالثة إلى جمود وتخلف محتوى الإعداد الجامعي في مواجهة متطلبات سوق العمل الذي لا يتوقف عن التطوير والتجديد فتظل الجامعة حبيسة نظريات لم يعد لها القدرة على تفسير واحتواء ما يجري داخل هذا السوق، أما التدريس الذي يعتمد على التلقين كطريقة تقليدية، فيبقى الطالب مجرد متلقي للخبرات والمعلومات دون إتاحة الفرص للمناقشة، كما تؤكد ذلك إحدى الدراسات أن الجامعات العربية تجمدت عند المستويين الأولين من مستويات المعرفة، التحليل والاستنتاج، أما النقد والاجتهاد والإبداع فمازالت جامعاتنا بعيدة عنهما، ويدعم هذا النمط من التدريس الأحادي الاتجاه والمنطوي على معرفة غير قابلة للتفاعل مع الواقع، أو تجديد ذلك الواقع وتغييره الكم المتزايد من إعداد الطلبة.

11-3- أحادية التوجه الكمي:

أو إتباع إستراتيجية النمو الكمي للتعليم الجامعي وهي إستراتيجية لم تقف بحاجات التعليم الكمية، ولم تيق على نوعية التعليم وجودته السابقة، فعلى الرغم من الزيادة في إعداد الجامعات والطلاب والكتب والأدوات والمعدات، وفي ميزانية التعليم ونفقاته إلا أن هذا النوع من التعليم لم يستطع الوصول إلا ما هو مرسوم له.

إن ما تعيشه الجزائر من إصلاحات جديدة للتعليم العالي حاليا، هو محاولة منها لمجابهة هذه الأزمة، وهذا يجعلنا نتساءل في القريب العاجل عن إن كانت هذه الإصلاحات حلول لهذه الأزمة أم هي توليد لأزمة أخرى من نوع آخر؟

12 - التغيرات اللازمة في بنية التعليم الجامعي⁽¹⁶⁾:

إن الجامعات بخبرتها ومواردها وإمكاناتها، مؤهلة لأن تقوم بالدور الأكبر في تشكيل وبلورة المجتمع المعلم والمتعلم، الذي يتعلم فيه الأفراد مدى الحياة، وذلك من خلال توسيع الطاقات الاستيعابية للحاجات، وتسخير مواردها وخدماتها ومراكزها.

12-1- التغير في الإطار الفلسفي للجامعة:

- انتهاج سياسة الباب المفتوح لقبول الدارسين، فالتعليم الجامعي لم يعد قاصرا على الصفوة بل مفتوحا لعدد كبير من الأفراد وصار حقا مكتسبا.

- إن الجامعة أو مؤسسات التعليم العالي لم تعد مؤسسات حكومية فقط، أو من مسؤولية الدولة، وإنما ظهرت الجامعات الخاصة في محاولة لمقابلة زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي.

- لم تعد الجامعة قاصرة في أهدافها على إعداد الخريجين وإجراء البحوث وإنما تجاوزت ذلك إلى الاهتمام بالتعليم المستمر، وتقديم خدماتها للمجتمع والقيام ببعض النشاطات الإنتاجية التي تعزز العملية التعليمية، وتزيد من معرفة طلبتها بخواص ومتطلبات العمل الميداني.

12-2- التغير في أهداف التعليم الجامعي:

أولا/- فيما يتعلق بالتعليم:

- تعليم الطالب كيفية التعلم الذاتي والتقويم الذاتي.

- إكتساب الطالب الإستقلالية الإبتكارية والقدرة على الإبداع.

- إكتساب الطالب القدرة على التحكم في التغيير.

ثانيا/- فيما يتعلق بخدمة المجتمع والتعليم المستمر:

- معاونة مؤسسات المجتمع المختلفة في حل ما تواجه من مشكلات من خلال الدراسات والبحوث العلمية.

- الإنفتاح على الثقافات الإنسانية عند الشعوب الأخرى، بما يسهم في تشجيع التعاون الدولي وتدعيم فرص السلام بينهم.

- إتاحة الفرص أمام الراغبين في مواصلة الدراسة الجامعية في تحقيق أهدافهم.

ثالثاً/- فيما يتعلق بالبحث العلمي:

- المساهمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والإضافة إليها.

- الربط بين نوعية البحوث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.

- التعاون العلمي بين الجامعات العربية والأجنبية.

- إجراء البحوث البينية التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة من خلال أكثر من تخصص.

- تدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على طرائق البحث وأساليبه الحديثة.

12-3- التغيير في أنماط التعليم وبنيته:

إن التجديد في فلسفة التعليم الجامعي وأهدافه، فرضت ضرورة العمل على تجديد بنيته وأنماطه، من خلال العمل على تطوير الأنماط السائدة، أو إقتراح أنماط جديدة تتفق والأهداف الجيدة له، وتتمثل أهم هذه التجديدات فيما يلي:

1- تقسيم الجامعات الكبيرة كثيرة العدد إلى جامعات صغيرة أو متوسطة.

2- الأخذ بفكرة الجامعة التخصصية، بحيث تتحول الجامعة الأم إلى عدد من الجامعات فتصبح إحداها جامعة طبية، وأخرى هندسية ...

3- إنشاء مراكز وكليات للدراسات العليا يختص كل مركز بمجال تخصص معين.

4- إنشاء جامعة للدراسات العليا، تكون قادرة على تقوية الأسس العلمية والتكنولوجية في مجالات البحث والتطوير.

5- التوسع في التعليم العالي عن بعد، والذي يستثمر وبشكل موسع التقنيات التربوية الحديثة مثل الراديو والتلفزيون والأقمار الصناعية وغيرها في تعديل الطرائق التقليدية في التعليم.

6- إدخال تغييرات في نظم الدراسة، بحيث لا تقتصر على الطالب النظام، وإنما تتيح الفرص المسائية والتعليم المتناوب والدراسات من الخارج.

12-4- التغيير في أعضاء هيئة التدريس:

لا يستطيع التعليم الجامعي أن يجانب التحديات الآنية والمستقبلية، إلا بتنمية أعضاء هيئة التدريس على نحو يعينهم على أداء أدوارهم من خلال:

1- الإعداد التربوي وجعله شرطا للإلتحاق بالعمل الجامعي.

2- الإهتمام بالنمو العلمي والمهني للأستاذ الجامعي.

3- البحث عن صيغ لتقويم أداء عضو هيئة التدريس، بما يتناسب مع تنوع جوانب هذا الأداء.

4- العمل على توفير الجو الملائم لأداء عضو هيئة التدريس لرسالة.

12-5- التغيير في مجال تقويم الأداء الجامعي:

تحتاج الجامعة دوما إلى أداة أو مقاييس للحكم على مستوى أدائها، وتتمثل أهم التجديدات في مجال تقويم الأداء الجامعي فيما يلي:

1- السعي نحو توفير أو إعداد قائمة أو أداة تتضمن المعايير التي يمكن على أساسها تقويم الأداء الجامعي.

2- إنشاء إدارة أو مركز بكل جامعة تضم عددا من الأساتذة الأكفاء، لتولى تقويم أداء كل مجال من مجالات العمل الجامعي.

3- الأخذ بإستراتيجيات الكفاية وهي العلاقة بين المخرجات والمدخلات، والفاعلية هي العلاقة بين المخرجات والأهداف، والتقويم المستمر في تقويم الأداء الجامعي.

13- إعادة التوازن للتعليم الجامعي⁽¹⁷⁾:

إن مهمة التعليم الجامعي الأساسية هي تأهيل القوى البشرية العليا، أو رفيدة المستوى لكي تقوم بالتدريس، والبحث العلمي وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة وتنظيم وإدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

لكن الشكوى في هذا المجال هي أن خريجي الجامعات بل العاملين بالتدريس فيها، إنتاجيتهم متدنية مقارنة بنظرائهم في مناطق كثيرة من العالم، وبالتالي فهم يمثلون عبئا اقتصاديا كبيرا دون عائد مناسب، إذ لا بد من إعادة التوازن لمؤسسات التعليم العالي في ضوء متطلبات الحياة، وهذا يقتضي إعادة النظر في:

13-1- إختيار الطلاب وتزايد نسبة المقبولين منهم:

لا بد من إعادة النظر في سياسة القبول الحالية لطلاب التعليم، بحيث لا تقتصر على مجرد تنسيق درجات الطلاب الحاصلين على البكالوريا، بل لا بد من إختيار تكميلي لكل جامعة أو كلية أو تخصص، بناء على إختبارات مقننة على أن يؤخذ بعين الإعتبار أن يكون في إستطاعة خريج المدرسة الثانوية أن يتقدم للإلتحاق بكلية التي يريد، ويجرى هذا الإختبار بعد التخرج مباشرة أو بعد فترة زمنية.

13-2- إعادة النظر في المناهج الجامعية وما بعدها:

إن التعليم العالي في العال شهد الإنطلاق في القرن الحادي والعشرين، بحيث أصبح تعليم شامل ومتخصص في نفس الوقت، لذلك لابد لكل طالب أن يكتسب معارف ومهارات عامة، تكون في مجموعها ما لا يقل عن ثلث مواد الدراسة الجامعية، وهذه المعارف والمهارات العامة هي إمتداد أرقى لما تلقاه في المدرسة الثانوية المتكاملة، وتشمل مجموعات الإنسانيات، والعلوم الإجتماعية، والعلوم الطبيعية، ومناهج التفكير العلمي، وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وبهذه الخلفية يتحقق له الحد الأدنى من الشمولية المعرفية والمهارية العامة والتي يكتشف من خلالها الترابط الوثيق بين فروع المعرفة.

أما الجانب التخصصي فيكون ثلثي مواد الدراسة الجامعية في الفرع المرغوب، وحتى هنا لابد من إقتران مضمون التعليم التخصصي بمهارات التعليم الذاتي المستمر، وبمنهجيات التطبيق في حل المشكلات، مما يتوجب أن يكون مضمون التعليم مرنا بحيث يكون سريع الإستجابة للتخصصات الجديدة و المطلوبة، وبحيث يسمح بإعادة تأهيل خريج الجامعة في تخصص جديد أو مغاير لتخصصه الأصلي خلال فترة زمنية قصيرة لا تتعدى سنة أو سنتين.

13-3- إعادة النظر في الأستاذ الجامعي:

إن عملية التكوين الجامعة تظل مرهونة بقيمة هيئات التدريس بها وكفاءتها العلمية والملاحظ لأوضاع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات خاصة العربية منها، تتسم بعدم الإستقرار من حيث المعاملة والمرتبات التي يتقاضونها، والضغط من جانب الأعداد الوفيرة من الطلاب، وضعف التقدير المادي والمعنوي للأستاذ فالمسألة مسألة تنظيم، من حيث تنظيم العمل وتقسيمه حسب التخصص، وفق إهتمامات الأستاذ وقدراته، ولإعادة التوازن كذلك يجب إحداث التوازن بين عنصرين الكفاية الأكاديمية للبحث والتدريس وهو عبء الفعل الأكاديمي وظروفه، فمتى كان حجم العمل معتدلا غير مرهق وظروفه المادية والنفسية متيسرة، كان من المحتمل أن يهتم الأستاذ بعمله وبالبحث، فتطوير

نوعية التعليم في مؤسساتنا مرهون بتطور مستوى المدرسين الذين يعملون في تلك المؤسسات، على الرغم من أهمية بعض العوامل مثل القيادة الإدارية، وظروف العمل، بإعتبارها عوامل لها أهميتها بالنسبة إلى الطلاب الذين ينتظمون في قاعات الدرس إلا أن هذه العوامل لا تقارن بأثر المدرس ودوره في العملية التعليمية.

14- أسس تطوير التعليم الجامعي:

بهدف تطوير التعليم الجامعي هناك إقتراحات وتوصيات تساعد على تطوير وإحداث التغيير:

- ضرورة الإهتمام بدراسة أوضاع الجامعات خاصة الإقليمية ولاسيما الحديثة والناشئة لمعالجة وتحليل مشاكلها الإدارية والعلمية، بغية الوصول إلى معالجة المشكلات.

- التعليم الجامعي بوضعه الحالي بحاجة إلى تخطيط علمي أو مراجعة لأوضاعه الحالية بحيث يتواءم إنشاء الجامعات مع البيانات الإقتصادية والإمكانات العلمية للمجتمع.

- في تطوير التعليم الجامعي ينبغي الأخذ بالمنهج الشمولي الذي يتضمن عناصر ومقومات الجامعة كافة، ومن ثم فإن إدخال التغيرات الجذرية في إدارة الجامعات ونظمها لا يمكن أن يتحقق من خلال إجراء إصلاحات أو تحسينات جزئية إنما من خلال إطار منهجي شامل يتم تنفيذه على مراحل تتوافق مع الإمكانيات المتاحة⁽¹⁸⁾.

فإصلاح التعليم العالي يعتمد إلى حد كبير على مخرجات التعليم الجامعي، أي على ما ينتجه هذا التعليم من علماء ومتخصصين، ومن أبحاث وكتابات، توفر الفكر والرؤى اللازمة لإعادة صياغة مراحل ما قبل التعليم الجامعي، حتى يحقق أهدافه وإصلاح قمة الهرم التعليمي هو السبيل الميسر لكي تأخذ هذه على عاتقها إصلاح القاعدة وتتمكن من تنفيذ هذا الإصلاح ودعمه وتطويره.

خلاصة:

في ظل التغيرات والتحولات العالمية المتسارعة، يمثل التعليم العالي أهمية كبيرة على صعيد تقدم المجتمعات ونموها وثمة اتفاق عام سائد في الأدبيات المرتبطة بالتعليم الجامعي - محليًا وعالميًا - على أن التعليم العالي منوط به عدة وظائف رئيسية، هي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، ففي هذا الفصل تعرضنا إلى مفهوم التعليم العالي ومقوماته، أهميته وأهدافه، وظائفه وخصائصه وأنواعه، والدور التربوي والتنموي الذي يلعبه في المجتمع، كفاءته وفاعليته، ومظاهر الأزمة والتغيرات اللازمة في بنيته وإعادة التوازن للتعليم العالي، وأسس تطوير التعليم العالي.

فهذا الأخير هو السعي وراء اكتساب الحياة الفاضلة للأفراد والمجتمعات، من خلال تحقيق أهداف تتعلق بالتعليم وتنمية شخصية الطالب، وأهداف أخرى تتعلق بخدمة المجتمع والتعليم المستمر، وأخيرا أهداف تتعلق بالبحث العلمي لتطوير مجالات العلم والتكنولوجيا والحياة عموما.

هوامش ومراجع الفصل:

- (1): أحمد حسين الصغير: التعليم الجامعي بالوطن العربي، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص 21.
- (2): سعيد طه محمود: قضايا التعليم العالي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2002، ص ص 403-414.
- (3): ايت عيسى حسين: إنعكاسات تدهور الظروف المعيشية على التحصيل العلمي للطلبة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، علم الاجتماع، الجزائر، 2004، ص 154.
- (4): أحمد الخطيب: الجامعات المفتوحة، ط1، دار الكندي للنشر، الأردن، 1999، ص ص 30-33.

- (5): سامي سلطي عريفج: الجامعة والتعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 13.
- (6): شبل بدران: التجديد في التعليم الجامعي، دار القباء للطباعة، القاهرة، 2001، ص 38.
- (7): تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، 1981، ص ص 70-77.
- (8): أحمد الخطيب: مرجع سبق ذكره، ص ص 33-36.
- (9): محمد منير مرسي: الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2002، ص ص 218-220.
- (10): وفاء البرعي: دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 338.
- (11): المرجع نفسه، ص 339.
- (12): المرجع نفسه، ص 348.
- (13): علي أحمد مذکور: التعليم العالي في الوطن العربي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص ص 197-198.
- (14): عبد العزيز عبد الله شبل: التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن 21، دار المريخ، القاهرة، ص ص 195-197.
- (15): شبل بدران، جمال الدهشان: التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة، القاهرة، 2001، ص ص 47-48.
- (16): المرجع نفسه: ص ص 71-76.
- (17): علي أحمد مذکور: مرجع سبق ذكره، ص ص 188-189.
- (18): حافظ فرج أحمد: التعليم الجامعي، الصدر لخدمات الطباعة، مصر، 1987، ص 33.

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

تمهيد

1. إصلاح التعليم العالي في الجزائر
2. مبادئ السياسة التعليمية في الجزائر
3. أهداف الإصلاح الجامعي في الجزائر

4. مهام التعليم الجامعي في الجزائر
5. توجهات التعليم الجامعي في الجزائر
6. التوجيه والتقويم للتعليم الجامعي في الجزائر
7. مشاكل التعليم الجامعي بالجزائر
8. الوضعية الحالية للتعليم الجامعي في الجزائر
9. الهيكلة الجديدة للتعليم الجامعي في الجزائر نظام LMD

خلاصة

هوامش ومراجع الفصل

تمهيد:

كان التعليم الفرنسي في الجزائر يرمي إلى تعليم كل أوروبي، وتجهيل أكثر ما يمكن تجهيله من الجزائريين، وقد إنعكست سياسة الحد من تعليم الجزائريين في الجامعة، على نقص الإطارات بعد الاستقلال، وذلك في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة لهذا العجز اضطرت إلى الاستعانة بالإطارات الأجنبية، لسد الفراغ والنقص الموجود في الإطارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما جعل الجزائر تولي أهمية كبيرة للتعليم منذ الاستقلال.

فأرت في الجامعة الطريق الأنجع للخروج من دائرة التخلف والتبعية الفكرية والثقافية، ومن ثم إثبات الوجود القومي والهوية الوطنية، وتحقيق التطور في شتى المجالات، في ظل هذه الظروف ورثت الجزائر وضعا صعبا، فحاولت التطوير وإصلاح قطاع التربية والتعليم، خاصة قطاع التعليم الجامعي

من اجل تحقيق سياسة التوازن الجهوي في التنمية الشاملة، وقد واجهت الجامعة منذ البداية صراعا كبيرا لفك الحصار الذي ضربه عليها الاستعمار، محاولة تغيير العقلية التي كانت تعمل على إبقاء الجامعة ملحقا هامشيا يسير من وراء البحار، لهذا عمدت الجزائر على إصلاح تعليمها الجامعي إصلاحا جذريا حتى يتماشى مع المعطيات الجديدة في الوطن، تلبية منها للمهام الجديدة التي أقيمت على عاتق الجامعة الجزائرية.

وسوف نتعرض في هذا الفصل لمختلف الإصلاحات التي مر بها التعليم العالي في الجزائر.

1- إصلاح التعليم العالي في الجزائر:

نظراً لمعانات الجامعة من مخلفات الاستعمار، التي جعلتها لا تتماشى و المتطلبات المتزايدة من الإطارات، فإن إصلاح 1971 والذي جاء به وزير التعليم الجامعي والبحث العلمي (محمد الصديق بن يحي) ولذا فإن هذا إصلاح قد انصب على مجابهة العراقيل التي عانت منها الجامعة الجزائرية.

قبل سنة "1971 كانت الجامعة الجزائرية تقليدية أي تعمل بنظام المعاهد وتعتمد على المنهج السنوي ضمن ما يسمى بالكليات⁽¹⁾.

وأول شيء قام به الإصلاح كان إلغاء نظام المعهد، والمعهد يشمل أحياناً تخصصات كثيرة فمثلاً معهد العلوم الإجتماعية يضم تخصصات التاريخ، الأثار، الفلسفة، علم النفس، علوم التربية، وعلم الاجتماع، وحدث تغييراً آخر جديد بحيث أصبحت هذه التخصصات معاهد قائمة بذاتها، كذلك فيما يخص نظام الشهادات الذي مسه التغيير، كما ألغيت السنة الإعدادية في جميع قطاعات التعليم الجامعي، واستحدث نظام المراقبة المستمرة بحيث يؤدي الطالب إمتحاناً كل شهر لتقييم المعلومات، أتاح الإصلاح أيضاً للطالب أن ينتقل إلى الفصل الثاني حتى ولو لم ينجح في كافة المواد، وأصبح التركيز على التطبيق أكثر من الدراسة النظرية، وعدل نظام الطب إلى 06 سنوات بدل سبعة، أما الليسانس فأصبح خاص بالتعليم ومدته 03 سنوات، و04 سنوات في بعض التخصصات، وفي الهندسة أصبح الطالب مخيراً بين أن يدرس 5 سنوات ليتخرج مهندس أو سنتين كمساعد مهندس.

أما بالنسبة للدراسات العليا فقد ألغى الإصلاح دبلوم الدراسات العليا، وحل محله دبلوم الدراسات المعمقة، واستمر نظام شهادات الدكتوراه من الدرجة الثالثة ودكتوراه الدولة، ومن حيث المناهج تغيرت جذرياً، وأدخلت مناهج ومواد كثيرة لم تكن تدرس في السابق منها على سبيل المثال علم الاجتماع الحضري علم الاجتماع الأسري، علم النفس الصناعي، والتوجيه المدرسي⁽²⁾.

1-1- معطيات كمية حول تطور التعليم الجامعي⁽³⁾:

- تطور عدد الطلبة في مرحلة التدرج:

لقد بلغ عدد الطلبة المسجلين ما بين سنتي (1979-1986) ما يقارب 28.4% أي عدد يقدر بحوالي 100.000 طالباً إضافياً، وفي (1986-1987) بلغ 146.200 طالباً، كما تطور عدد الطلبة الحاملين للشهادات بين (1963-1986) إلى 104024 حامل للشهادة أي بنسبة 64.9%.

- تطور عدد الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج:

- عدد الطلبة المسجلين:

1978-1979 بلغ 2334

1986-1987 بلغ 9043

- عدد الأطروحات:

1976-1982 بلغ 195 أطروحة و 1531 شهادة دراسات متخصصة.

1985-1986 بلغ 509 أطروحة و 450 شهادة دراسات متخصصة.

- التأطير:

- تطور الأعداد الإجمالية:

1976-1980 بلغ 7900 أستاذاً

1980-1986 بلغ 12000 أستاذاً

- الهياكل :

من حيث قدرة الإستيعاب: توسيع الشبكة الجامعية لتغطي 25 مدينة أي توسيع ما بين 1979-

1986 شمل 15 مدينة جديدة وتجسدت هذه الهياكل في:

- جامعتين (العلوم الإسلامية بقسنطينة - وجامعة العلوم التكنولوجية).

- مدرسة عليا (المعهد العالي للعلوم الطبية الجزائر).

- 03 مدارس عليا للأساتذة.

- مدرستين تقنيتين للأساتذة.

- 22 معهد وطني للتعليم العالي.

- معهد للدراسات العلمية.

- 04 أجنحة حيوية طبية.

وقد سمحت هذه الإنجازات إلى تشكيل شبكة جامعية ما بين 1986 - 1987 بلغت 87 مؤسسة تقدم ما يزيد عن 100 فرعاً وتخصصاً علمياً.

- من خلال إصلاح 1971 والتعديلات التي طرأت على المناهج، وتطور الأعداد الطلبة والتأطير، فإن التوجه الذي كان قائماً آنذاك يهدف لتكوين الحد الأقصى من الإطارات التكنولوجية أي أنه كان توجهاً تكنولوجياً لهذا ظهرت إصلاحات أخرى.

1-2 - تعديلات 1983 - 1993 المرحلة التكميلية لإصلاحات 1971:

لقد أدى النظام التعليم الموازي للتعليم الجامعي، إلى تشعب مختلف القطاعات لذا فقد بدء التفكير في دمج المؤسسات التي تم خلقها ضمن قطاع التعليم الجامعي ولذا فقد ظهرت ما يسمى ب(4):

- الوصاية البيداغوجية:

إن إصلاح 1983 قد نص على دمج المؤسسات في إطار التعليم الجامعي، هذا الدمج الذي كان من الناحية البيداغوجية، وبالتالي فقد أصبحت هذه المؤسسات تابعة لوزارة التعليم الجامعي من حيث البرامج ومناهج التدريس، في حين تبقى هذه المؤسسات تابعة إدارياً إلى قطاعاتها هذا في مرحلة أولى.

- أما في المرحلة الثانية فقد تم الاندماج الكلي لهذه المؤسسات داخل إطار التعليم الجامعي (الاندماج البيداغوجي والإداري معاً).

وفي هذا الإطار قد تم التخلي عن النظام السداسي، وتبنى النظام السنوي الذي يعتمد على المقاصة بين مختلف المقاييس، كما أن التوجه قد أصبح منصّباً على تكوين إطارات في العلوم الإنسانية والاجتماعية بدل التكنولوجيا.

وللإشارة فإن التوجه إلى التخصص كان يتم بطريقة مباشرة، أي أن الطالب يدرس التخصص الذي إختاره دون المرور بالجذع المشترك، وفي سنة 1988-1989 تم اعتماد نظام المسابقة بعد الحصول على البكالوريا للإلتحاق مباشرة بالتخصص الذي يريده الطالب.

كان الغرض من إصلاح 1983 دمج المؤسسات من الناحية البيداغوجية أي تكون تابعة لوزارة التعليم الجامعي من حيث المناهج والبرامج، وكذلك التوجيه حسب رغبة الطالب.

1-3- تعديلات 1993:

لقد خلق التوجه إلى التخصص مباشرة بعض المشاكل، وذلك بسبب عدم وجود مواد ومقاييس مشتركة يدرسها جميع الطلبة، لذا فإن هذه التعديلات تعلقت بهذا الجانب بالخصوص، فبعد أن أظهر التوجه المباشر إلى التخصص بعد الحصول على البكالوريا سلبياته، فقد بات لزاما وضع مجموعة من المقاييس تدرس في السنة الأولى جامعي من طرف جميع الطلبة، ثم التوجه بعد ذلك إلى التخصص الذي يريده كل طالب، إنه إذن ما يسمى «الجذع المشترك» وتضم هذه السنة المقاييس التي تعتبر القاعدة والأساس الذي يجب أن ينطلق منها الطالب فهي معارف لا بد من الحصول عليها كمرحلة أولية، يليها بعد ذلك التخصص في الميدان الذي يرغب فيه⁽⁵⁾.

إن أهم تغيير في تعديل 1993 هو إدماج سياسة الجذع المشترك في السنة الأولى والثانية.

2- مبادئ السياسة التعليمية في الجزائر:

من بين المبادئ التي تركز عليها السياسة التعليمية في الجزائر مايلي:

2-1- ديمقراطية التعليم العالي: إستطاعت الجامعة خلال السنوات الستة (06) التي عقبها الإصلاح، مضاعفة عدد طلابها فبعد أن كان هذا العدد في مستهل السنة الدراسية 1971-1972 (36005) أصبح في سنة 1976-1977 بلغ (63915) أي ما بين 85% إلى 90% من خريجي البكالوريا يسجلون فعلا في معاهد التعليم الجامعي، يضاف إلى ذلك خريجوا مراكز الإعداد للجامعة بواسطة الامتحان الخاص، الذي أصبح يقتصر منذ 1974 على الإعدادية في العلوم والكفاءة في الحقوق (7000) سنة 1978، أما المنح فشملت 70% من الطلاب في مرحلة الليسانس وما بعد التدرج داخل الجزائر وخارجها.

وقد تقرر هذا النمط من الديمقراطية بتطبيق اللامركزية، وإنتشار عدد من مؤسسات التعليم الجامعي داخل الوطن، بالإضافة إلى الجامعات الثلاث في العاصمة وهران وقسنطينة، حيث أنشئت المراكز الجامعية بتلمسان و تيزي وزو و باتنة، وسطيف... الخ⁽⁶⁾.

ومن خلال ديمقراطية التعليم كان الهدف تحقيق الأمور التالية⁽⁷⁾:

- 1- إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين كل حسب كفاءته التعليمية.
- 2- ربط القطر الجزائري بشبكة واسعة من الجامعات والمعاهد.
- 3- توفير الرعاية الاجتماعية والإقتصادية وذلك حتى يتمكنوا من الإستفادة من فرص التعليم الجامعي.

الجدول (02) يمثل: عدد الخريجين ونسبهم منذ تطبيق الإصلاح.

| المجموع | | 77-76 | | 76 -75 | | 75 -74 | | 74 -73 | |
|---------|-------|-------|-------|--------|-------|--------|-------|--------|-------|
| % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد |
| 21 | 4428 | 18 | 948 | 16.2 | 756 | 17.2 | 524 | 17.3 | 375 |
| 22 | 4535 | 23.5 | 1239 | 17.2 | 820 | 31.6 | 964 | 22.7 | 494 |
| 11.24 | 2247 | 7.7 | 415 | 9.5 | 444 | 14.10 | 430 | 14 | 324 |
| 22.3 | 4599 | 24.9 | 1336 | 27 | 1257 | 17 | 515 | 19 | 415 |
| 23.46 | 4838 | 25 | 1340 | 28.7 | 1384 | 20.10 | 613 | 27 | 560 |
| 100 | 20647 | 100 | 5278 | 100 | 4661 | 100 | 3046 | 100 | 2168 |

فإذا قارنا نسبة التزايد في عدد الطلاب وعدد الخريجين حملة الدبلومات، وجدنا أنها لا تتجاوز الخمس في أغلب الأحيان، أي أن حوالي أربعة أخماس الطلاب إما يغادرون مقاعد الدراسة خلال السنة أولى والثانية، وإما أنهم يقضون مدة أطول مما هو مقدر للتخرج نتيجة صعوبة الحصول على الوحدات كلها في نهاية كل مراقبة سداسية أو ثلاثية، فإذا أخذنا على سبيل المثال جامعة العلوم والتقنيات (باب الزوار) وهي إحدى الجامعات النموذجية التي نشأت مع الإصلاح لوجدنا من خلال السنة الجامعية 1976-1977 مايلي⁽⁸⁾.

- 27% من الطلاب أتموا الدراسة بدين (أي أنهم لم يتموا الدراسة في الوقت المحدد).

- 21% تركوا الدراسة نهائيا.

- 29% من حملة البكالوريا العلمية، والمنتظمين فعلا في الدراسة، نجحوا في وحدة واحدة على الأقل وتم توجيههم إلى إختصاصات أخرى.

- 40% أخفقوا بعد سنة واحدة من الدراسة.

- 65% حصلوا على الأقل على ثلاث وحدات.

- 77.6% من الطلاب مدينون بوحدة إلى خمس وحدات.

2-2 - جزأة الهياكل والمناهج والإطارات:

يعتبر الإصلاح خطوة حاسمة لوضع الجامعة في مسارها الطبيعي، خدمة للتنمية الوطنية، فقد كان الإصلاح ضرورة ملحة لإخراج الجامعة من عزلتها وتجديد هياكلها التي طمسها المستعمر وتمثلت الهيكلة الجديدة في إلغاء نظام الشهادات والسنة التحضيرية⁽⁹⁾.

والجزارة تعتبر من أشد المهام إستعجالا وعليها يتوقف تشكيل الجامعة الجزائرية، وفي وقت واحد تحرير البلاد من التبعية الثقافية والتكنولوجية وتعني الجزائر بالإضافة إلى ما تقدم أمور كثيرة منها⁽¹⁰⁾:

1- جزارة النظام التعليمي الجامعي وخطته ومناهجه والبعد بقدر الإمكان عن الإستعارة من المجتمعات الأخرى.

2- جزارة الإطار بصورة مستمرة غايتها إعتاد البلاد على أبنائها من أجل الإختصاص والكفاءة لتحقيق أهدافها العلمية في التربية والتكوين.

3- إختيار التعليم الجامعي وقيمه ومتطلباته في ضوء واقع الجزائر وتطلعاتها بما تحقق تنميتها الشاملة وإزدهار شخصيتها الوطنية بكل مقوماتها الأساسية

2-3- التعريب:

كانت الجامعة تقتصر على استخدام لغة واحدة وهي الفرنسية في جميع الاختصاصات، بإستثناء الآداب العربية، وبعض الاختصاصات في العلوم الاجتماعية، وقد شهدت الجامعة الجزائرية بعد الإصلاح تحولا كبيرا في الاتجاه نحو التعريب⁽¹¹⁾.

وبشروع تطبيق إصلاح التعليم الجامعي، صدر القرار الوزاري المؤرخ في 25/08/1971 في التعليم الجامعي بتعريبه⁽¹²⁾، وقد فتحت أقسام أخرى باللغة العربية في السنة الدراسية 1971-1972 وما بعدها في كل الفروع الآتية⁽¹³⁾:

الجدول (03) يمثل: الفروع التي تم فتحها باللغة العربية في السنة الدراسية 1971 - 1972

وبعدها.

| سنة الافتتاح | الفروع |
|--------------|----------------|
| 1971 | علم الاجتماع |
| 1971 | علوم التربية |
| 1971 | العلوم الدقيقة |

| | |
|------|-------------------------|
| 1972 | العلوم الطبيعية والحياة |
| 1972 | العلوم الاقتصادية |
| 1973 | علم النفس |
| 1974 | العلوم السياسية |

والتعريب يأتي بعد الجزارة كونه يحقق مقومات الشخصية الوطنية وهو إستعادة اللغة الوطنية ويعتمد التعريب على مايلي:

- 1- تشكل اللغة العربية أداة من الأدوات الأساسية التي كونت الشخصية الوطنية وبالتالي لغة التربية والتعليم في الجزائر.
- 2- يشكل توحيد التكوين باللغة الوطنية هدفاً أساسياً في مختلف المواد ومختلف المراحل (المدرسة الأساسية - الثانوي - التعليم العالي)
- 3- إن اللغة العربية تعتبر عنصراً أساسياً للهوية الثقافية للشعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة العربية التي تعبر عنها، ولهذا فإن تعميم استعمال اللغة العربية وإتقانها كوسيلة عملية يشكلان إحدى المهام الأساسية للمجتمع.

2-4- الإتجاه العلمي والتقني في التعليم الجامعي:

إنه الإتجاه نحو العلوم والتكنولوجيا، والغرض من هذا المبدأ هو المساهمة في التقدم العلمي والتكنولوجي وإمتلاك الميراث العلمي الحديث، وإكتساب قيم الإتجاه العلمي والتقني، وهذا يعني العناية بمايلي⁽¹⁴⁾:

- 1- الإهتمام بالتعليم التكنولوجي والتوسع فيه وتشجيع الدارسين على الإلتحاق بمدارسه ومعاهده العليا.
- 2- المزج بين الدراسة النظرية والعلمية في التعليم الجامعي بحيث يكون الطالب قادراً على تطبيق النظريات العلمية في المجالات التطبيقية.

إن هذه المبادئ من ديمقراطية التعليم وجزأرتة وتعريبه مع التفتح الضروري على اللغات الأجنبية هي من المنطلقات التي تركز عليهما سياسته التعليم في الجزائر أثناء إصلاح 1971.

3. أهداف إصلاح التعليم الجامعي:

جاء الإصلاح من أجل تحقيق أهداف أساسية لكي يساعد الجامعة الجزائرية على الخروج من الوضعية التي عاشتها ويمكن تلخيص الأهداف فيما يلي⁽¹⁵⁾:

1- تكوين الإطارات التي تحتاج إليها البلاد، وأن إنعدام الإطارات في الحالة الراهنة يشكل ضغطاً أولياً في مجهود التنمية، ويتعين على الجامعة أن تجهز كافة طاقتها لتكوين الإطارات التي لا بد لها من المساهمة في عملية التنمية، كما يجب أن تستخدم مختلف الطرق في التكوين لتلبية إحتياجات كافة القطاعات، أي لا بد أن تلبى جميع الطلبات المقدمة من الهيئات المستخدمة للإطارات.

2- لا بد على الجامعة أن تكون الحد الأقصى من الإطارات بأقل تكلفة كانت أي الإستفادة من الإستثمارات الهامة المقررة على مستوى التكوين، للتماشي مع مقتضيات التنمية والتطور.

3- لا يمكن الاقتصار فقط على هذا الأمر بل لا بد أن تضمن نوعية التكوين الذي تتحصل عليه الإطارات التي تحتاج إليها البلاد.

ولتجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع لا بد من إتخاذ بعض التدابير المرافقة التي تخص العديد من المجالات:

1- في ميدان تكوين الإطارات المطابقة لوظائف العمل التي تحتاج إليها البلاد: ويشمل

- إعادة تحويل التعليم والشهادات بحيث يؤدي ذلك في جميع الأحوال التي لا يطابق فيها التعليم ووظائف العمل إلى مختلف قطاعات النشاط الخاص بالبلاد وإن إعادة التحويل هذه تؤدي إلى تكامل التعليم وشهادات الدبلوم المقررة له.

- إحداث جميع الجوانب الضرورية لتنمية البلاد بناءً على طلب الهيئات المستخدمة.

2- في ميدان الانجاز لهدف تكوين أقصى بكلفة أقل: لقد تم إتخاذ التدابير التالية:

- إلغاء السنة الإعدادية في جميع قطاعات التكوين.

- زيادة مدة السنة الجامعية وتقليص في مدة العمل.

- إلغاء المنهج السنوي الذي يقسم فيه الدروس على أساس السنة.

- تأسيس منهج نصف سنوي وربيع سنوي.

- التنظيم البيداغوجي أي تجديد محتوى التعليم والبرامج.

- نظام التكوين المتكامل.

- التجديد البيداغوجي من المحتوى والمناهج التعليم.

ولكن وبعد مرور فترة معينة سنة (1974)، إتضح بان إصلاح 1971 لا يلبي المتطلبات من الناحية النوعية، لذا فقد تم خلق التعليم الموازي للتعليم الجامعي، هذا النظام الذي يقوم على خلق كل وزارة لمؤسسات تابعة لها تكوّن لها الإطارات التي هي في حاجة إليها وعلى سبيل المثال نجد⁽¹⁶⁾:

- المدرسة الوطنية للإدارة : هي مؤسسة خاصة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

- المدرسة العليا للتجارة: هي مؤسسة تابعة لوزارة التجارة.

- المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء: مؤسسة تابعة لوزارة التخطيط.

- المعهد الوطني لأشغال العمومية: مؤسسة تابعة لوزارة الأشغال العمومية.

4- مهام التعليم العالي في الجزائر:

لقد ألقى على كاهل الجامعة الجزائرية تحقيق المهام التالية⁽¹⁷⁾:

- 1) العمل على إقامة نظام جامعي جديد قادر على أن يقدم في أسرع وقت للقطاع الإقتصادي ما يحتاج إليه من الإطارات الضرورية من حيث الكم والكيف.
- 2) العمل على إقامة نظام جامعي جديد مع مراعاة الوضعية السائدة في البلاد.
- 3) العمل على إقامة نظام يلبي في أسرع وقت متطلبات التنمية في البلاد مع مراعاة المعايير المتعارف عليها في البلدان المتقدمة علمياً وتقنياً.
- 4) تكوين إطارات تضاهي في كفاءتها التقنية إطارات الدول التقنية وكيف يمكن أن تجعلها تواجه مشاكل التخلف.
- 5) وجوب تقادي تسرب الطلبة في مختلف الشعب والفروع العلمية في المدارس العليا والمعاهد المختلفة.
- 6) العمل على أن تجني البلاد الثمار المبتغاة من الأموال التي أنفقت في ميدان التعليم علماً بأنها تخوض المعركة في ميادين أخرى مثل الصناعة والزراعة والخدمات.
- 7) توسيع التعليم الجامعي وتوفيره لكل الراغبين في الدراسة من اجل توفير الإطارات العليا للبلاد في مختلف التخصصات.

(8) ربط التعليم الجامعي بالحقائق الوطنية عن طريق معالجة المشكلات الوطنية وتوجيه التعليم الجامعي نحو الفروع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

(9) إعطاء التعليم الجامعي بعده التقني والعلمي بالإضافة إلى إعطائه بعهدته الوطني وخاصة في مجال اللغة الوطنية (اللغة العربية).

وهكذا أصبح مطلوباً من الجامعات أن تحدث تغييراً عميقاً وشاملاً في أهدافها ورسالتها حتى تتمكن من الانسجام والواقع والقيام بمهامها المطلوبة.

5- توجهات التعليم الجامعي في الجزائر (18):

سعت الجامعة الجزائرية إلى جعل نفسها في خدمة مجتمعها عندما تبنت أهدافاً ضمن الرسالة التي تؤديها أية جامعة في العصر الحديث، وتتلخص أهدافها في مهمتين رئيسيتين:

- 1- البحث العلمي الهادف إلى إغناء الحقيقة العلمية أي العلم للعلم.
- 2- البحث العلمي الهادف إلى تطوير المجتمعات وتقديم النتائج العلمية لخدمة المجتمع أي العلم للمجتمع.

صحيح أن الجامعة لم تركز على واحدة من هاتين المهمتين على حساب الأخرى، لكن الملاحظ أن التأكيد على جعل الجامعة في خدمة المجتمع هو الأكثر انتشاراً في الوقت الحاضر، رغم أن سياسة إصلاح التعلم الجامعي، قد استهدف تقويم الإعوجاج الذي عرفته الجامعة الجزائرية خلال مدة لا تقل عن ثماني سنوات بعد الاستقلال، عن طريق سلسلة من الإجراءات العلمية والتشريعية، إلا أن بعض الملاحظين يرون أنها لا تستجيب لاحتياجات المجتمع الجزائري، أي أن الجامعة الجزائرية عاجزة عن تطوير إطاراتها من حيث الكم والكيف، فالأغلبية الساحقة تفضل العمل في قطاعات أخرى غير جامعية، وبين (1982-1983) أصبحت البلاد تتوفر على 1930104 من الإطارات العليا والتقنيين السامين وعمال التحكم والمؤهلين أدى ذلك إلى زيادة اليد العاملة بـ 9655 عامل سنوياً، وبالنسبة للجامعة الجزائرية فقد ساهمت في تزويد البلاد بالإطارات العليا، وفي عام 1971 منحت الجامعات والمدارس العليا للبلاد 1260 إطار والجدول التالي يبين عدد الإطارات المتخرجين في الجامعات والمدارس العليا في السنة الدراسية 1970 - 1971:

الجدول رقم (04) يمثل: الإطارات المتخرجة

| الكليات | عدد المتخرجين |
|-----------------------|---------------|
| كلية العلوم الإنسانية | 760 |

| | |
|------|-----------------------|
| 91 | مهندسون |
| 22 | مهندسون زراعيون |
| 23 | مهندسون معماريون |
| 91 | أطباء |
| 21 | مختصون كيميائيون |
| 70 | أطباء أسنان |
| 34 | صيادلة |
| 141 | حاملوا شهادات اللسانس |
| 1253 | المجموع |

ومع مرور السنوات إرتفع عدد الخريجين من التعليم الجامعي بفضل ديمقراطية التعليم، وبين سنة 1985 إلى غاية 1999 تخرج من الجامعة 359750 إطار في مختلف التخصصات، وفيما يتعلق بالتقنين السامين فإن الجامعة الجزائرية مازالت عاجزة عن تغطية حاجات البلاد التنموية على المدى المتوسط.

هذا بإختصار توجهات الجامعة الجزائرية أنها ترمي إلى تحقيق نوع من التكامل بين برامجها وتوجهاتها وتوجهات التنمية في البلاد، ورغم الصعوبات التي تعاني منها إلى أنها قامت بالمهمة الملقاة على عاتقها بشكل مقبول رغم المشكلات التي تواجهها.

6- التوجيه والتقويم في التعليم الجامعي في الجزائر:

6-1- نظام التوجيه: يقصد بسياسة التوجيه الجامعي، وضع إجراءات تهدف إلى توجيه الطلبة نحو مجالات التكوين، بهدف تموين وتزويد سوق العمل بموارد بشرية تعمل على تسيير وتنظيم وتطوير الاقتصاد الوطني.

قبل عملية الإصلاح كانت عملية الانتقال تتم بصورة متواصلة بإمتحان الانتقال من البكالوريا إلى الدراسات العليا والمقسمة إلى جزئين: سنة تحضيرية مهمتها الرئيسية انتقاء نخبة لتوجيهها نحو

تخصصات مختلفة في الجامعة وكانت هذه السنة التحضيرية منظمة على شكل شهادات، ومدة الدراسة الجامعية خلال مرحلة التدرج بين 03 سنوات (اليسانس) إلى 07 سنوات (علوم طبية) ولأجل الحصول على شهادة الليسانس، على الطلبة التسجيل بعد السنة التحضيرية كل حسب قدراته، وتسلسل المعارف في مختلف التخصصات التي يختارها ضمن قائمة وضعتها المصالح البيداغوجية (19).

وابتداءً بتطبيق الإصلاح الشامل شرع في التوجيه على أساس طبيعة البكالوريا، فبكالوريا الآدب تفضى إلى تخصصات العلوم الإجتماعية والإنسانية والقانونية، أما بكالوريا علوم الرياضيات والعلوم تفضي إلى فروع علوم الدقيقة والتكنولوجيا وعلوم الأحياء والطب، وهكذا تم وضع نظام جد مرن للتوجيه في الجامعة يعتمد على نوع البكالوريا المحصلة فقط⁽²⁰⁾.

إن التوجيه في الجامعة يساعد الطلبة على إختيار شعب حسب مؤهلاتهم ونتائجهم وتعتمد سياسة التوجيه الجامعي على ركيزتين هما⁽²¹⁾:

- 1- تنظيم ملائم للتعليم الثانوي الذي يمد الجامعة بالطلاب فإذا كان من الضروري تكوين عدد من المهندسين يجب إعادة النظر في التدريس الثانوي لكي يسمح بإعداد عدد من الطلاب للدخول في هذا الإختصاص.
- 2- تطبيق إجراءات تيسر أو تعيق الإلتحاق بتلك التخصصات وهذا على مستوى الإمتحانات وعدد المرشحين والمقاعد البيداغوجية.

والجامعة كغيرها تعاني وتواجه صعوبات في أداء وظيفتها البيداغوجية رغم الإصلاحات التي أدخلت عليها والمجهودات التي تبذل في سبيل تطويرها ويعود ذلك إلى:

- كثرة عدد الطلبة أمام نقص الهياكل البيداغوجية.

- إختلال التوازن بين التخصصات وعدم تطابقها وحاجيات البلاد الراهنة والمستقبلية.

2-6- نظام التقويم⁽²²⁾: طرق التقويم الحالية تعد ثقيلة فهي تأخذ جزء من الزمن المخصص للتعليم، وعليه فإنه من اللازم الرجوع إلى إحترام القاعدة التي تنص على أن مراقبة المعارف يجب أن تدرج ضمن المسارات البيداغوجية وتبقى تحت مسؤولية الأساتذة المعنيين، ومن جهة أخرى هذه الإمتحانات يجب أن تحسن من وجهة نظر الملائمة والفاعلية البيداغوجية، وأن لا تركز على الذاكرة فقط.

7- مشاكل التعليم الجامعي في الجزائر:

يمكن القول بأن التعليم الجامعي قد عرف منذ أكثر من عشرين سنة أزمة عميقة أدت إلى تدهور نوعية ونجاعة ومردودية أو فعالية التعليم الجامعي ويرجع ذلك إلى عوامل منها⁽²³⁾:

1. النمو السريع للطلبة.

2. البحوث العلمية فمعظم الجامعات لا تجد ميزانيات كافية لتمويل البحث العلمي فتضافر هذه العوامل أدى إلى بروز عدة ظواهر لها تأثير سلبي وهي:

- تدهور ظروف الخدمات ونوعية المستخدمين والأكاديميين والبحث.

- هجرة الأدمغة إلى الخارج.

- ضعف البحث العلمي سواء من الناحية الكمية أو الكيفية.

- إفتقار الجامعات إلى الوسائل البيداغوجية والبحثية الضرورية.

- تدنى الفعالية الداخلية والخارجية للجامعة.

- بطالة حاملي الشهادات.

أما فيما يخص الجزائر في التأطير فهذه العملية أيضا لم تستكمل في عدد من المعاهد، لعدم وجود سياسة واضحة داخل المؤسسات الجامعية لتكوين المكونين وترقيتهم علمياً وتدريبهم بيداغوجياً.

أما بالنسبة للتوجيه الجامعي هو الأخير يمثل مظهر آخر لفشل الإصلاح في مستوى التعليم الجامعي، وذلك نظراً لعدم التمييز بين التنظيم الإداري والتنظيم العلمي، مما جعل الأساتذة وطلبة الدراسات العليا عاجزين عن المبادرة في أكثر الميادين التصاقاً بمهمتهم في الجامعة، وعدم توفير مجالس البحث العلمي، وكذلك إنعدام المعايير إلى تقييم على أساسها الأطروحات، والى غاية اليوم لا تزال الجامعة الجزائرية تتخبط في المشاكل مع إختلاف في المظاهر.

ورغم أن الجامعة الجزائرية قد حققت فعلا درجة كبيرة من التوجهات السياسية الكبرى التي أسندت إليها، ولكن هذا النجاح تم على حساب المستوى العلمي الذي عرف تدهوراً تدريجياً، فقد طبق الإصلاح بدون توفر شروط فعاليته الكاملة، وبدون دراسة معمقة ودقيقة لإمكانيات التي يتطلبها نجاحه، والدليل على ذلك فيما يخص التعريب الذي شهدته الجامعة الجزائرية، فقد بقي هذا النوع من التعليم على هامش المنهاج التعليمي، ويرجع إلى عدم وجود فرق بين الطلاب في المستوى اللغوي فيها يسمى حالياً بالمعربين والمزدوجين، الأمر الذي لا يعكس بالنسبة للغة مستوى التحصيل الحقيقي

بل يفتقر إلى لغة التعليم في العلوم والرياضيات، وقد يرجع كذلك إنعدام التنسيق مع المدرسين بالغة الوطنية في نفس الإختصاص وكذلك عدم المشاركة في وضع برامج التعليم ومضمونه من طرف أساتذة الاختصاص، وعدم إختيار الأساتذة المكونين بيداغوجياً.

فمنذ الثمانينات تقريباً الموارد المالية أصبحت غير كافية لسد احتياجات الطلب الإجتماعي، مما أدى بضرورة التقليل في حجم الإنفاق، لذلك فإن عدم كفاية المورد المالية يعد من مشاكل التعليم الجامعي في الجزائر.

8- الوضعية الحالية للتعليم الجامعي في الجزائر⁽²⁴⁾:

شهد النظام الحالي عدة إختلالات على أصعدة مختلفة أهمها:

1- في مجال هيكلية التعليم الجامعي وتسييره:

تتميز هذه الهيكلية بكون الجامعة الجزائرية تسمح بالحصول على شهادات كثيرة وعديدة ولكن من ناحية أخرى، فإن مدة التكوين طويلة جداً بحيث أننا لا نحصل على شهادة الدراسات التطبيقية إلى بعد 03 سنوات و11 سنة أو أكثر للحصول على الدكتوراه، هذا بالإضافة إلى أن الغايات العملية لبعض الشهادات غير واضحة كشهادة الدراسات العليا وشهادة الدراسات التطبيقية، وهذه الهيكلية تتميز بما يلي⁽²⁵⁾:

- هيكلية أحادية النمط.

- مسارات تكوين مغلقة لا توفر المعابر.

- تسيير غير عقلاني للزمن البيداغوجي بسبب الحجم الساعي المثقل، ودورات الإمتحانات المضاعفة التي تعيق الطالب على العمل الفردي، وتقليل ساعات التدريس بسبب الأوقات الضائعة.

2- في مجال الشهادات والتأطير والتأهيل المهني: يلاحظ مايلي⁽²⁶⁾:

- نسبة التأطير غير كافية نجمت عنها مردودية ضعيفة للتكوين فيما بعد التدرج، بسبب التسرب المعتبر وهجرة الأساتذة الباحثين.

- التكوين قصير المدى غير مرغوب، لا يجلب اهتمام الطلبة وهو لا يحقق الأهداف التي أنشئ من أجلها (تكوين الإطارات المتوسطة).

- لم تسمح التكوينات الأحادية الاختصاص الحصول على ثقافة عامة وتكوين متنوع، رغم أنها ضمان كل تفتح فكري وقابلية للتكيف مع الظروف المهنية.

3- في مجال الاستقبال والتوجيه وإنتقال الطلبة: يلاحظ مايلي:

- يعتمد الالتحاق بالجامعة على نظام توجيه مركزي، عرفت محدوديته وتسبب في إشكالات تجسدت في النسبة العالية للراسبين وإقامة مطولة للطلبة.

- نمط إنتقال سنوي يفتقر إلى المرونة، أدى إلى تسريبات معتبرة زادت من حدتها الآثار السلبية لإعادة التوجيه التي تنتهي عادة بالرسوب، أي غير مجدي عدم الحصول على مقياس على الأكثر يسبب في إعادة السنة.

- توفر تكوين في السنوات الأولى من الجامعة لا يتلائم ومختلف شعب البكالوريا.

9- الهيكلة الجديدة للتعليم الجامعي بالجزائر " نظام LMD ":

نظرا إلى الوضعية الحالية التي يعيشها النظام الجامعي الجزائري، والتي تتميز بوجود العديد من التغيرات على مختلف الأصعدة، وخاصة منها البيداغوجية، ونظرا إلى الأهداف التي يصبوا القطاع إلى تحقيقها على أرض الواقع من تماشي مع المتغيرات الدولية، فإنه كان لزاما وضع إصلاح شامل وعميق يمس جميع مجالات التعليم الجامعي، وخاصة منها الجانب البيداغوجي، وذلك لما لهذا الأخير من أهمية في إخراج جيل جديد من الإطارات، متشبع بمختلف المعارف وقادر على مجابهة المشاكل التي تعترض المجتمع والبلاد معا.

لذا فإن إصلاح التعليم الجامعي والبحث العلمي القائم على الهيكلة الجديدة للتعليم وتحديث البرامج، يكتسي حاليا ونظريا أهمية لا حدود لها في مجال النهوض بالقطاع واللاحق بالركب، وتطبيقا ستثبت السنوات القادمة مدى نجاعته كنظام، وسنوضح في مايلي الأهداف التي يصبوا التعليم الجامعي في الجزائر إلى تحقيقها من خلال هذه الهيكلة الجديدة، وإلى المبادئ العامة التي تقوم عليها، وكذلك التعرف على مضمون هذا الإصلاح ومحتواه، وما هي مميزاته والرؤية الجديدة التي أتى بها والإجراءات المرافقة له.

أي إعطاء نظرة شاملة حول الهيكلة الجديدة للتعليم الجامعي النظام الجديد (ليسانس، ماستر، دكتوراه) "LMD".

1.9- مبادئ وأهداف الإصلاح:

إن هذا الإصلاح ليس غاية في حد ذاته، بل هو استجابة لما ينتظره المجتمع ويطمح إليه، وعليه فإنه من شأنه أن يدعم طابع المرفق العام للمؤسسة الجامعية، يحفظ ديمقراطية التعليم الجامعي،

ويسمح للجامعة بضمان تكوين نوعي يستجيب للمقاييس الدولية، ويسهل اندماج مؤسسات التعليم الجامعي في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، ويؤسس لتكوين متواصل لتمكين خريجي التعليم الجامعي من التكيف مع التطورات المستمرة للحرف، وتطوير الآليات التي تعين على التكوين الذاتي⁽²⁷⁾.

- ومنه يمكن تلخيص أهم أهداف هذا الإصلاح في النقاط التالية⁽²⁸⁾:

1- تقديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن.

2- التكوين للجميع وعلى مدى الحياة.

3- استقلالية المؤسسات الجامعية.

4- انفتاح الجامعة على العالم.

ويمكننا أن نستنتج من كل هذا أن من أهم مرامي مشروع الإصلاح الذي يضع الطالب قلب اهتمامه، هو رفع حظوظ النجاح إلى أعلى مستوياتها بناء على قدراته الفردية وإمكاناته، وتمكينه من التفتح الكامل لشخصيته.

فبعد التعرف على الأهداف التي يصبو التعليم الجامعي في الجزائر إلى تحقيقها وعلى المبادئ العامة التي يقوم عليها هذا الأخير، فإنه لا بد من التعرف على مضمون هذا الإصلاح ومحتواه، ويكون هذا من خلال إعطاء نظرة شاملة حول الهيكلة الجديدة للتعليم الجامعي، النظام الجديد: "ليسانس، ماستر، دكتوراه" (LMD).

2.9- لمحة عامة عن النظام الجديد "ليسانس، ماستر، دكتوراه":

نشأ نظام ل.م.د (LMD) في البلدان الأنجلوساكسونية استجابة لدواعي تحسين نوعية التعليم الجامعي، وهو نظام معتمد منذ زمن طويل في جامعات أمريكا الشمالية والجامعات البريطانية، ودخل هذا النظام حيز التنفيذ في أوروبا في السنوات الأخيرة، كما شرعت بعض البلدان المغاربية في اعتماده، مثل المغرب وتونس وبعض البلدان العربية⁽²⁹⁾.

وبموجب اللقاءات التي جمعت وزراء التعليم الجامعي لمختلف دول أوروبا: (لقاء السوربون 1998، لقاء براغ 2001)، فإنه تم استخلاص ضرورة بناء الفضاء الأوروبي للتعليم الجامعي هذا الأخير الذي لا يقصد حصر التنوع التاريخي لشهادات التعليم الجامعي الموجودة لدى البلدان الأوروبية ووضعها في قالب واحد، وإنما يقصد إيجاد هيكلة مشتركة للتعليم الجامعي لجعل الأنظمة الوطنية الخاصة قابلة للقراءة والمقارنة، هذه البنية التي تم الاتفاق عليها هي تلك المتداولة أكثر في العالم⁽³⁰⁾.

وقد أبرزت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، في تقريرها النهائي نقائص نظامنا التعليمي وأصدرت مجموعة من التوصيات التي ينبغي أخذها في الحسبان لتمكين الجامعة من أن تؤدي الدور الذي ينبغي أن يكون لها في عملية التنمية التي تخوضها بلادنا، وأن تكيف نظامها التكويني مع متطلباته، وصادق مجلس الوزراء المنعقد يوم 30 أبريل 2002 على مخطط لوضع توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية موضع التنفيذ⁽³¹⁾.

وبناء على هذا أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المنشور رقم 06 المؤرخ في 29 صفر 1426 هـ الموافق لـ 09 أبريل سنة 2005 الذي يهدف إلى تحديد القواعد العامة المطبقة في مجال توجيه وتسجيل حاملي شهادة البكالوريا للسنة الجامعية 2005-2006 في النظام الجديد للتعليم الجامعي (ليسانس، ماستر، دكتوراه).

3.9- هيكل النظام الجديد:

يعتمد هذا النظام في هيكلته على ثلاث مراحل تكوينية تتوج كل واحدة منها بشهادة جامعية⁽³²⁾:

- مرحلة أولى: ويقصد بها شهادة البكالوريا +3 سنوات وتتوج بشهادة الليسانس.

- مرحلة ثانية: ويقصد بها شهادة البكالوريا +5 سنوات وتتوج بشهادة الماستر.

- مرحلة ثالثة: ويقصد بها شهادة البكالوريا +8 سنوات وتتوج بشهادة الدكتوراه.

وهنا نجد: المدى القصير: بكالوريا +3 سنوات.

المدى المتوسط: بكالوريا +5 سنوات.

المدى الطويل: بكالوريا +8 سنوات.

- تنظم الدراسة في كل مرحلة من هذه المراحل في سداسيات، بحيث يكون الانتقال سداسيا.

- تهدف كل من شهادة الليسانس والماستر أساسا إلى إكساب معارف ومهارات لازمة تسمح

للطالب بأن يكون مؤهلا لمهنة ما وبحوزته تكوين مزدوج.

يضع هذا النظام مخططا عاما يسمح بتوجيه تدريجي للطالب من خلال تنظيم محكم للتعليم

الجامعي.

- الفقرة الأولى: شهادة الليسانس:

حسب المرسوم رقم 04-371 المؤرخ في 12 نوفمبر 2004 والذي يتضمن إحداث شهادة الليسانس " نظام جديد " وحسب القرار الوزاري المؤرخ في 23 جانفي 2005 والذي يحدد تنظيم التعليم وضبط الكيفيات ومراقبة المعارف والكفاءات والانتقال في دراسات الليسانس " نظام جديد": فإن التكوين الذي تم فيه الحصول على شهادة الليسانس، يتوزع على 06 سداسيات في مجالات تكوين تضم مجموعة من الفروع والتخصصات والشعب، وهو يمكن من وضع معابر.

وتهيكل مسالك التكوين في 03 أطوار:

- الطور الأول الذي يمتد إلى سداسي على الأكثر، هو طور للتعرف على الحياة الجامعية والتكيف معها واكتشاف التخصصات.

- الطور الثاني الذي يمتد لسداسيين على الأقل، هو طور لتعميق المعارف والتوجيه التدريجي.

- الطور الثالث وهو طور للتخصص يمكن الطالب من اكتساب المعارف والكفاءات في التخصص المختار.

ويمكن تلخيص ذلك في أن الطور الأول والثاني يشكلان تكوين قاعديا أوليا مدته من سداسي واحد إلى أربع سداسيات، تخصص للحصول على المبادئ الأولية للتخصصات المعنية بالشهادة وكذا معرفة مبادئ منهجية الحياة الجامعية.

أما الطور الثالث وهو طور التخصص، فإنه يتميز بتكوين متخصص ينقسم إلى:

1- الفرع الأكاديمي: ويتوج بشهادة " ليسانس " تسمح لصاحبها بمواصلة دراسات جامعية مباشرة أكثر طولا وتخصصا، ويسمح بذلك بحسب المؤهلات المكتسبة والنتائج المحصل عليها وشروط الالتحاق.

2- الفرع المهني: وهو يتوج بشهادة ليسانس تسمح لصاحبها بالاندماج المباشر في عالم الشغل وتحدد برامجها بالتشاور الوطني مع القطاع المشغل.

ويتطلب هذا الفرع أنواعا مختلفة من شهادات الليسانس المهنية لضمان فعاليته، وضرورة تحديد التخصص الذي له صلة بالحرفة، ويكون لذلك أثر مزدوج من جهة تثمين هذا النوع من الشهادة في سوق العمل، ومن جهة أخرى يفتح المجال أمام الطلبة الذين يصعب عليهم إيجاد موقع يساعدهم في النظام (بكالوريا +5 سنوات).

ولقد تم تقسيم الدراسة في شهادة الليسانس كالتالي:

1- جذع مشترك لمدة سنتين.

2- تخصص لمدة سنة واحدة: تكون إما سنة أساسية أو قاعدية تسمح بالانتقال نحو المدى المتوسط، أو سنة مخصصة تضم تكوينا تطبيقيا يسمح بالانتقال إلى عالم الشغل، وهذا يتم التنسيق مع الجهة المستخدمة والقطاع المشغل (الصحة، التعليم، الصناعة...) وهذا بهدف معرفة الاحتياجات الحقيقية لعالم الشغل.

لقد تم اعتماد شهادة الليسانس، في الجزائر ابتداء من الدخول الجامعي 2004 - 2005 وهو تاريخ بداية أول سنة دراسية جامعية في النظام الجديد والذي تبنته 10 مؤسسات جامعية من بينها جامعات ومراكز جامعية: جامعة تلمسان، جامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران، جامعة مستغانم، جامعة قسنطينة، جامعة عنابة، المركز الجامعي أم البواقي، المركز الجامعي برج بوعرييج، جامعة بومرداس، جامعة بجاية، جامعة البليدة.

- الفقرة الثانية: شهادة الماستر:

تدوم هذه المرحلة التكوينية سنتين 02 بعد الليسانس أو 05 سنوات بعد البكالوريا، وهي شهادة تسمح بالتعمق في التخصص الذي اختاره الطالب، ويسمح بها لكل طالب حاصل على شهادة " ليسانس أكاديمية " والذي تتوفر فيه شروط الالتحاق، كما أنها لا تقصي من المشاركة الحائزين على شهادة ليسانس ذات أبعاد مهنية، الذين بإمكانهم العودة إلى الجامعة بعد فترة قصيرة يقضونها في عالم الشغل.

ويحضر هذا التكوين إلى اختصاصين مختلفين:

1- **تخصص مهني:** يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال التخصص المهني، مما يؤهل صاحبه إلى مستويات أعلى من الأداء، ويبقى توجيه هذا المسار دائما مهنيا (ماستر مهني).

2- **تخصص في البحث:** يمتاز بتحضير المعني إلى البحث العلمي، ويؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الاقتصادي (ماستر بحث).

- الفقرة الثالثة : شهادة الدكتوراه:

على شهادة الدكتوراه أن تضمن في ظل الزخم الهائل للتطور التكنولوجي والمعلومات والتخصصات التي تزداد دقة يوما بعد يوم والطابع التطبيقي للبحث ما يلي:

1- تعميق المعارف في الاختصاص.

2- أن تضمن كذلك تكويننا يعتمد على البحث ويكون مخصصا من أجله في آن واحد، تعتبر شهادة الدكتوراه آخر طور في نظام (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، وهي موجهة إلى الحائزين على الماستر في البحث والراغبين في القيام ببحوث والتكوين فيما بعد لمهنة أستاذ باحث، وهي تحضر بعد الماستر خلال ثلاث 03 سنوات على الأقل من البحث في مركز أو مخبر، ويتحصل عليها الباحث بعد تحضير رسالة بحث.

4.9- المميزات العامة للنظام الجديد (ليسانس، ماستر، دكتوراه)⁽³³⁾:

تدور الأهداف المحددة من طرف الهيكل الجديدة للتعليم الجامعي، حول إيجاد السبل الكفيلة بتوطيد العلاقة بين الجامعة ومحيط العمل، وهذا بهدف إخراج الجامعة الجزائرية من العزلة التي تعيشها ومنعها من أن تكون على هامش المجتمع.

ومن خلال هذا العنصر فإننا سنتطرق إلى أهم مميزات النظام الجديد باعتباره ينصب على الناحية البيداغوجية من التعليم الجامعي.

9-4-1- مميزات النظام من حيث المحتوى:

زيادة على الفوائد التي توفرها هيكله التكوينية كونها بسيطة وواضحة القراءة وتقتصر على ثلاث 03 شهادات فقط: ليسانس، ماستر، دكتوراه، فإن النظام الجديد يركز على رؤية أكثر انسجاما ووضوحا بخصوص توفير التكوينات، وهذا بهدف تحقيق الاحتياجات المتزايدة للمجتمع والتماشى مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

تكون عروض التكوين هذه على شكل مجالات وتنظم في شكل مسارات نموذجية.

1- مجالات أو ميادين التكوين:

ينظم العرض الجديد للتكوين داخل مجالات للتكوين أو ميادين كبيرة، ويعرف المجال أو الميدان بأنه عبارة عن اجتماع عدة تخصصات داخل مجموعة واحدة أو عائلة واحدة منسجمة سواء من الناحية الأكاديمية أو من ناحية المنافذ أو المعابر التي تؤدي إليها.

- كما يعرف الميدان بأنه تجمع عدة مواد تمكن من الحصول على شهادات من نفس العائلة، وهو يسمح بقراءة واضحة للشهادات التي تؤدي إلى الالتحاق بميدان العمل.

ومن أهم مجالات أو ميادين التكوين نجد:

- العلوم الإنسانية والاجتماعية.

- العلوم الاقتصادية، التجارية، المالية والتسيير .
 - العلوم الدقيقة والتكنولوجيا، الرياضيات.
 - علوم الصحة (الطب ، الصيدلية، البيطرة الخ).
 - الحقوق، الاقتصاد، العلوم السياسية.
- ويضم كل مجال عددا من المسارات النموذجية:

2- المسارات النموذجية:

يعرف المسار النموذجي المتوج بشهادة على أنه مجموع متكامل، أو ترتيب منسجم لوحدات التعليم الجامعي، وذلك وفق الكيفيات والطرق المحددة من طرف الفرق البيداغوجية على أساس هدف معين، ويتم اعتماده من طرف الوصاية.

وبإمكان مختلف المسارات المعروضة أن توجه الطالب توجيهها تدريجيا حسب مشروعه الأكاديمي أو المهني، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار تعدد وتنوع حاجيات المجتمع، كما أنه يسمح بإعادة توجيه الطالب في مرحلة التكوين، كما يسهل من حركية الطلبة محليا أي بين مختلف المؤسسات أو دوليا، فهو يفتح العديد من المعابر.

- كما يتميز هذا المسار بأنه قابل للقراءة أي أنه يسمح بمعادلة الشهادات الوطنية مقارنة مع البلدان الأخرى، ومنه تسهيل قبولها في ميدان العمل.
- كما أن الدروس في هذا النظام تنظم على شكل وحدات تعليم.

3- وحدات التعليم:

وحدات التعليم هي عبارة عن مجموعات للتعليم (مقررات ومواد) منظمة بطريقة بيداغوجية منسجمة بهدف الحصول على كفاءات ملموسة، وتقدم هذه الوحدات في مدة قدرها سداسي واحد.

هي أيضا جملة من النشاطات البيداغوجية (دروس، أعمال موجهة، أعمال تطبيقية، ملتقيات، تربية... الخ) يمكن أن تتشكل من مقاييس متجانسة بيداغوجيا، فهي تتكون من مادة أو أكثر تقدم في أي شكل من أشكال التعليم، وتنقسم وحدات التعليم إلى عدة أنواع هي:

- وحدة التعليم الأساسية: وتشمل مواد التعليم الأساسية الضرورية لمواصلة الدراسة في شعبة معينة.
- وحدة التعليم المنهجية: وتحتوي على مواد أقل ضرورة من وحدات التعليم الأساسية.

- وحدة التعليم الخاصة بالاكشاف: وتشمل مواد التعليم التي تمكن من توسيع الأفق المعرفي للطالب وتفتح له منافذ ومعايير أخرى في حالة إعادة توجيهه.

- وحدة التعليم الأفقية: وهي تجمع مواد التعليم التي توفر أدوات ضرورية لاكتساب ثقافة عامة، وتقنيات منهجية تسهل الاندماج والتكيف المهنيين مع محيط يتغير باستمرار، وتتمثل هذه المواد عادة في: اللغات الحية، الإعلام الآلي، تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

مثال:

- وحدة التعليم الأساسية: كيمياء.
 - وحدة التعليم المنهجية: أعمال موجهة - كيمياء.
 - وحدة التعليم الإكتشافية: تاريخ العلوم.
 - وحدة التعليم الأفقية: إعلام آلي.
- كما نجد أن كل وحدة تعليم هي عبارة عن أرصدة ممنوحة، ويتعلق نظام الأرصدة بجميع النشاطات التعليمية بما فيها التبرصات، البحوث، المذكرات، المشاريع... الخ.

4- الأرصدة:

- يعتبر الرصيد وحدة لقياس التعليم المحصل عليه، فقيمة كل وحدة تعليم محددة بعدد من الأرصدة القابلة للاحتفاظ.

وتحدد قيمة الرصيد من خلال العمل الذي ينجزه الطالب والذي يدوم من 15 إلى 20 ساعة (الدروس، العمل الفردي، المذكرة، التبرص... الخ)، وتحدد المحاصيل النهائية التي تخص المعارف والأداء كي تحسب على شكل أرصدة، ويعد الرصيد بمثابة الوحدة التقييمية في السلم المرجعي الخاص بكل المؤسسات الجامعية.

ويقدر السداسي الواحد بثلاثين (30) رصيда، لذا فإن قيمة مجمل الشهادات تحدد على شكل أرصدة بالرجوع إلى القيمة المشتركة التي تخص كل الشهادات.

شهادة ليسانس، 06 سداسيات - السداسي يضم 30 رصيда: 180 رصيـد.

شهادة الماستر: 04 سداسيات - السداسي يضم 30 رصيـدا: 120 رصيـد.

9-4-2- مميزات النظام من حيث سياسة التكوين:

يفرض التطور السريع للعلوم و التكنولوجيا تجديدا مستمرا للمعارف والأداء اللذان لا يمكن توفيرهما إلا من خلال نظام مرن ومتفتح، كما يتيح النظام الجديد (ليسانس، ماستر، دكتوراه) للجميع وفي كل أطوال الحياة، مهما تنوعت المستويات والمواضع المعبر عنها، الفرصة للشروع في تكوين ما أو إتمامه إن شاء أو بعد فترة مقدرة في عالم الشغل، إذن فيمكن القول أن هذا التكوين هو تكوين على مدى الحياة.

- ويقدم النظام الجديدة رؤية جديدة للتكوين الجامعي تركز على⁽³⁴⁾:
- استقلالية الجامعة واعتماد تسيير أنجع.
- إعداد مشروع جامعة يشمل الانشغالات المحلية والجهوية والوطنية على المستوى. الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والثقافي.
- عروض تكوين متنوعة ومنظمة بالتشاور مع القطاع الاقتصادي.
- بيداغوجية نشطة يشرف فيها الطالب على تكوينه، وتكون الفرقة البيداغوجية بمثابة دعم له يرافقه طيلة مساره التكويني.
- تقييم مستمر ودائم لمؤسسات التعليم وبرامجها.
- تعبئة وإلتحام الأسرة الجامعية بأكملها.
- وهذا كله من أجل إنشاء جامعة تتسم بالحيوية و العصرية متكيفة مع محيطها ومتفتحة على العالم.

5.9- التسميات المستعملة في نظام (LMD)⁽³⁵⁾:

1/ الميدان:

هو مادة أو مجموعة مواد تؤدي إلى الحصول على شهادات من نفس العائلة ويسمح بقراءة واضحة للشهادات التي تؤدي إلى سوق العمل، وهو يتفرع إلى المشوار.

2/ المشوار:

هو مجموعة متكاملة لوحدات التعليم، يسمح بالتوجيه التدريجي للطالب وفقا لمشروعه المهني، وهو يتفرع إلى تخصصات.

3/ التخصصات:

التخصص هو توجيه معين تابع لمشوار أحد الميادين.

مثال:

- الميدان: علوم المادة .

- المشوار: الرياضيات.

- التخصص: الرياضيات الأساسية.

ويكون التخصص عادة في آخر المشوار (السداسي السادس بالنسبة لليسانس)

4/ وحدة التعليم:

هي جملة النشاطات البيداغوجية (دروس، أعمال موجهة أعمال تطبيقية، ملتقيات، مشروع، تريض ...) يمكن أن تتشكل من مقاييس متجانسة بيداغوجيا، كل وحدة تعليم تتأثر بقيمة من القروض وهي تقيم بنقطة، هذه الأخيرة تستعمل في التقييم، والقروض يستعمل في حساب وحدة التعليم.

5/ القروض:

يعادل السداسي الواحد 30 قرضا وتقدر السنة ب 60 قرضا، ومدة الليسانس 03 سنوات أي 180 قرضا، والقروض بمفهومه هذا يسمح بحركية الطلبة من مؤسسة لأخرى، فوحدات التعليم تتم بأنها قابلة للحساب والتحويل.

القروض محدد بوحدة التعليم وهذا بالاعتماد على الحجم الإجمالي للنشاطات المحققة من طرف الطالب، إضافة إلى الحجم الحضورى والعمل الشخصي.

6/ الانتقال:

- يكون التقييم سداسيا أما الانتقال فيكون سنويا.
- كل وحدة تعليم محصل عليها تؤدي إلى حساب عدد القروض المناسبة لها.
- الحصول على سداسي يعادل 30 قرضا.
- بإمكان الطالب الانتقال من سداسي إلى آخر شريطة ألا يجمع أكثر من 30 قرضا كدين.

7/ الحركية:

يمكن للطلاب تغيير المؤسسة، وتبعاً لذلك تحول الوحدات المحصل عليها معه.

8/ القابلية للمعادلة:

هذا النمط يسمح بمعادلة الشهادات الوطنية بشهادات الدول الأخرى، وبالتالي سهولة أكثر لقبول هذه الشهادات في سوق العمل.

9/ المعابر:

مفهوم ضروري في الهيكل الجديدة، وهو يسمح للطلاب بتصحيح اختياره وذلك باختيار مسلك آخر خلال دراسته،

هذه هي أهم المصطلحات والتعابير المستعملة في النظام الجديد.

9-6- سير الدراسات من خلال النظام الجديد⁽³⁶⁾:

تقسم الدراسات من خلال النظام الجديد (ليسانس، ماستر، دكتوراه) إلى:

1/ الأسبوع الدراسي:

إن عدد ساعات الدراسة في الأسبوع لا بد أن لا يتجاوز 25 ساعة، بحيث يجب تقسيمها بطريقة تعطي الوقت للطالب للقيام بالبحث الوثائقي، البحث على الانترنت، النشاطات البيداغوجية.

2/ السداسي الدراسي:

يقدر عدد أسابيع الدراسة في السداسي الواحد بين 13 و 15 أسبوعا ويحدد كل سداسي بـ 30 رصيда، فإذا حدد كل رصيда بـ 15 ساعة، فإن عدد ساعات الدراسة في كل سداسي لن يتجاوز 15 أسبوعا أي 450 ساعة كحد أقصى للدراسة في كل سداسي.

باختصار: الرصيда = 15 ساعة، السداسي = 30 رصيда، الأسبوع الدراسي = 25 ساعة، السداسي الدراسي = 15 أسبوعا.

7.9- طرق التقييم والانتقال⁽³⁷⁾:

يتم الحصول على الشهادات النهائية كالاتي:

- إما بالحصول على كل وحدة تعليم: ويكون ذلك إذا كان معدل مجموع العلامات المحصلة في المواد المكونة لوحدة التعليم والمزودة بمعاملاتها يساوي أو يفوق 20/10.

- أو بتطبيق كفايات التعويضات بين مختلف وحدات التعليم.

- يتم تقييم الكفاءات واكتساب المعارف المتعلقة بكل وحدة من وحدات التعليم سداسيا، إما عن طريق المراقبة المستمرة والمنظمة، أو عن طريق الامتحان النهائي، أو بالتوفيق بين النمطين.

- تنظم دورتان لكل سداسي تعليمي لمراقبة المعارف والكفاءات.

- يحصل الطالب على السداسي إذا ما تحصل على كل وحدات التعليم المكونة للسداسي، كما يمكنه الحصول على السداسي أيضا من خلال المقاصة بين مختلف وحدات التعليم بالطريقة التالية:

- المعدل العام يحسب على أساس المعدلات المحصلة في وحدات التعليم والمكونة للسداسي والمرجحة بمعاملاتها.

- ويعتبر السداسي محصلا إذا كان هذا المعدل العام يساوي أو يفوق 20/10.

- وفي حالة الإخفاق في الدورة الأولى، يتقدم الطالب إلى الدورة الثانية لإقامة الاختبارات المتعلقة بوحدات التعليم غير المحصلة، ويحتفظ بمواد وحدة التعليم التي تحصل فيها على معدل يساوي أو يفوق 20/10.

- ويحسب المعدل العام لكل مادة أثناء الدورة الثانية على أساس:

- العلامة المحصل عليها في امتحان هذه الدورة.

- علامات المراقبة المستمرة غير القابلة للتعديل المحصلة أثناء السداسي.

- يسمح بالانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية، لكل طالب متحصل على 30 وحدة قياسية على الأقل، وذلك بعد دراسة نتائجه من طرف فريق التكوين.

- يعد الانتقال من السنة الثانية إلى السنة الثالثة حقا للطلاب المتحصل على السداسيات الأربع الأولى من مسار التكوين وعلى وحدات التعليم الأساسية في المسلك المتبع، وذلك بعد دراسة نتائج الطالب من طرف فريق التكوين.

بهذه الطريقة يتم التقييم والانتقال في هذا النظام الجديد.

ولإشارة فإن تسيير المسار التكويني للطلاب يكون من خلال الهيئات التالية:

1- فرق التأطير:

- فرقة التكوين: تكون هذه الفرقة تحت مسؤولية رئيس القسم وتضطلع بالمهام التالية:

- استقبال وتوجيه طلبة الجذع المشترك وتزويدهم بالمعلومات اللازمة.
- تنظيم المساعدة البيداغوجية.
- التنسيق البيداغوجي والهيكلية بين التعليم والأساتذة.
- تنظيم الأسس المعتمد عليها في عملية التقييم ومراقبة المعارف.
- التنسيق مع الفرق البيداغوجية.
- وضع تقرير سنوي لنشاطاتها.
- وتتكون هذه الفرقة من:

1- رئيس القسم: رئيسا.

2- مسؤولو الوحدات التعليمية.

3- رئيس اللجنة العلمية.

4- ممثل الإدارة البيداغوجية.

حيث تجتمع هذه الفرقة لجنة التقييم في آخر السنة.

- **الفرقة البيداغوجية:** تقوم هذه الفرقة بمهمة أساسية تتمثل في تسيير وحدات التعليم، وهي مسيرة من قبل أستاذ يعينه رئيس القسم، ونقصد بهذا التسيير ما يلي:
- متابعة الدراسات (محاضرات، أعمال موجهة، أعمال تطبيقية...الخ)
- مراقبة حضور الطلبة.
- تنظيم مراقبة المعارف.
- الاجتماع باللجنة البيداغوجية.
- تحويل أوراق الامتحانات والنقاط إلى القسم.
- وضع تقرير سنوي.
- وتتكون هذه الفرقة من:

1- مسؤول الوحدة التعليمية: رئيسا.

2- أساتذة الوحدة التعليمية.

3- أساتذة الدراسات التطبيقية.

تجتمع هذه اللجنة لجنة التقييم في آخر سداسي.

2- المجلس البيداغوجي:

يوضع هذا المجلس سنويا على مستوى كل وحدة تعليم، وهو يجتمع تحت سلطة مسؤول الوحدة التعليمية مرة واحدة على الأقل قبل كل دورة امتحان، أو بطلب من الطلبة إذا استدعت الحاجة إلى ذلك، ويتكون من:

1- مسؤول الوحدة التعليمية: رئيسا.

2- أستاذ الوحدة التعليمية.

3- أستاذ الدراسات التطبيقية.

4- طالبين اثنين 02.

3- الوصاية:

وتضطلع هذه الوصاية بالمهام التالية:

1- المساعدة على تنظيم العمل الفردي.

2- التحكم في منهجية العمل.

3- المساعدة على توجيه وتوضيح المشروع المهني للطلاب.

ونجد عدة أنواع للوصاية:

1- وصي الاستقبال والمعلومات: ويوضع عند كل دخول جامعي.

2- الوصي المرافق: ويقوم بتقديم المساعدة للطلبة طوال السداسي الجامعي.

3- وصي المكتبة: يعطي للطلبة أحسن الطرق لاستغلال الوثائق.

4- وصي الإعلام الآلي: ويساعد الطلبة في مجال الإعلام الآلي، الانترنت... الخ.

هذه هي الهيئات المتكفلة بتسيير المسار التكويني للطلاب خلال دراسته.

8-9- الإجراءات المرافقة للهيكلة الجديدة للتعليم الجامعي⁽³⁸⁾:

الإجراءات التي تم اتخاذها مست كل من مجال: الموارد البشرية، الهياكل البيداغوجية، وتسيير المؤسسات الجامعية والتعاون الدولي.

هذه الإجراءات التي اقترنت بالهيكلية الجديدة للتعليم الجامعي، مهمة جدا، فأصلاح التعليم الجامعي من الناحية البيداغوجية لا يمكن أن يتم إلا من خلال إصلاح تابع أو مرافق له، يشمل الميادين المذكورة سابقا.

1- الإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية:

بهدف التكفل بما يقارب المليون طالب جامعي إبتداءا من سنة 2008 فإن النظام الجديد (ليسانس، ماستر، دكتوراه) قد استلزم تقوية جانب الموارد البشرية عن طريق:

- وضع مخططات تكوين المكونين الذي يشمل إعادة تنشيط البحث.
- تشجيع التكوين " على مدى الحياة " وفي أحسن الظروف للأساتذة والباحثين.
- تعبئة الإمكانيات الضرورية للاستجابة لأهداف التأطير، وذلك بهدف التحضير لإستقبال مليون طالب إبتداءا من سنة 2008.
- مساهمة الأساتذة الباحثين المقيمين بالخارج عن طريق إدخال الإجراءات التحفيزية وتخفيف الإجراءات.
- السهر على تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بتشغيل المدرسين والباحثين الأجانب والقيام بتوظيفهم وتسيير مسارهم.
- تقوية مشاركة إطارات القطاعات غير الأكاديمية خاصة لتنشيط الأعمال الموجهة والتطبيقية والملتقيات والتربصات المهنية.
- ترقية وتطوير طرق التعليم العصرية خاصة بتعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال المستعملة في التعليم (شبكة الانترنت، التعليم عبر الانترنت)
- المساهمة في إعداد سياسة عامة لتوظيف المدرسين والباحثين وتعيينهم وتسييرهم.

2 - الإجراءات المتعلقة بالهيكل البيداغوجية وتسيير المؤسسات الجامعية:

يستلزم إنشاء النظام الجديد (ليسانس، ماستر، دكتوراه) إعادة النظر في الخريطة الجامعية التي يجب أن تتطور حتى تشمل مفهوم شبكات التكوين مع كل ما ينتج عنها، فعلى الخريطة الجامعية أن تسمح بالجمع بين التكوين وقدرات مختلف المؤسسات الجامعية والخريطة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وفي تطبيق الإصلاحات فإنه من الواجب انتهاز سياسة الاستعمال العقلاني للمرافق القاعدية المخصصة للبيداغوجيا (مدرجات، قاعات الأعمال الموجهة، المخابر، الأعمال التطبيقية وتلك المخصصة للبحث (المخابر)، وبالتالي يجب وضع هيكل مكلف بـ:

- استقبال وتوجيه الطلبة.

- تنظيم ومتابعة التريصات في الوسط المهني.

- تقييم برامج التعليم.

وفيما يتعلق بتسيير المؤسسات الجامعية، فإن عملية الشروع في الإصلاحات لا بد أن تتزامن مع الانتقال من نمط تسيير ذي طابع إداري إلى نمط يركز على المبادئ التي تحكم التسيير الحسن بهدف:

- تحسين قدرات مسؤولي المؤسسات في ميدان التسيير.

- إدخال أدوات وطرق تسيير عصرية.

- إتمام قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة التي تحدد المسؤوليات والحقوق والواجبات لمختلف مكونات الأسرة الجامعية.

- تقوية روح التشاور والنقاش على كل المستويات.

- إنشاء وتنظيم الهيئات المكلفة بالمهام والدراسة والفحص تضم جامعيين ومهنيين.

- توجيه الجامعة تدريجيا نحو استقلالية حقيقية.

3- الإجراءات المتعلقة بالتعاون الدولي⁽³⁹⁾:

لكي تصل الجامعة الجزائرية إلى تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، عليها أن تهتم بجانب لا يقل أهمية عن الجوانب الداخلية، ألا وهو التعاون الدولي، هذا الأخير الذي يتم في إطار للشراكة خاصة في مجال تكوين المكونين وإعداد برامج جديدة وتنشيط البحث العلمي، وهذا لا يتم إلا من خلال:

1- التشاور مع الشريك الأجنبي حول إنشاء جامعات مختلطة تهدف إلى ترقية التعاون وهذا ما سيساهم في تقوية القدرات الوطنية المكلفة بالتأطير وتثمين الشهادات الممنوحة.

2- إنشاء مدارس للدكتوراه التي ستسمح بتحسين نوعية التكوين لما بعد التدرج وتزيد من نجاعته، ولقد أنشئت إلى حد الآن ثلاث 03 مدارس وذلك بهدف تكوين المكونين عن طريق جلب وإدماج أساتذة أجانب ذوي خبرات ومستويات عالية.

3- إنشاء مخابر دولية قائمة على الشراكة.

4- استعمال فرص التعاون المتعدد الأطراف خاصة مع المجموعة الأوروبية وفي هذا

المجال نجد:

1- التعاون المباشر بين الجامعات:

حيث وقعت عدة جامعات جزائرية اتفاقيات مع جامعات أجنبية (أوروبية، عربية) تطبق النظام الجديد (ليسانس، ماستر، دكتوراه) وذلك قصد تبادل الخبرات.

وعلى سبيل المثال: جامعة باجي مختار بعنابة: التي وقعت عدة اتفاقيات تعاون مع جامعات أجنبية أوروبية وعربية.

وفي 09 جوان 2004 تم توقيع اتفاقيات تعاون مع الجامعات في الأردن ويهدف هذا الاتفاق إلى خلق نظام تعاون بين الجامعات من أجل:

1- تطوير التكوين في مستوى الدكتوراه بصورتها الجديدة.

2- تكوين وترقية مستوى الأساتذة الباحثين عن طريق تحضير الدكتوراه، أو القيام بتربصات ما بعد الدكتوراه.

3- تبادل المعلومات والتوثيق المتخصص والمنشورات الأكاديمية وكذا التكليف بمهام عملية، خاصة بالتعليم والبحث لتدعيم التكوين وتطوير النشاطات العلمية المشتركة.

2- الاتفاقيات الحكومية:

وهي تلك التي وقعت بين الجزائر ودول أخرى في مجال التعليم الجامعي والبحث العلمي والتي تنص في بعض بنودها على التعاون في مجال النظام الجديد، ومن أهم هذه الاتفاقيات نجد :

اتفاق التعاون بين الحكومة الجزائرية وحكومة جمهورية جنوب إفريقيا بتاريخ 06 أكتوبر 2004 تم بين ممثلين بوزارتي التعليم الجامعي والبحث العلمي لكليهما، وينص الاتفاق على: تبادل المعلومات، التعاون ما بين مؤسسات التعليم الجامعي، التعاون متعدد الأطراف (تبادل الأساتذة الجامعيين والطلبة)، تبادل الخبراء، الاعتراف بالشهادات وتقييمها، المشاركة في الندوات... الخ.

- الدورة السادسة للجنة الجزائرية - السعودية المشتركة بتاريخ: 21-22 ديسمبر 2004، حيث تم:

- وضع مذكرة التعاون العلمي والتعليمي بين البلدين.

- تبادل المنح في مجال الدراسات الجامعية والعليا.

- وضع آلية للتوصل إلى الاعتراف المتبادل بمعادلة الشهادات الجامعية العليا الصادرة عن جامعات البلدين.

- البرنامج التنفيذي في مجال التعليم الجامعي والبحث العلمي، بين وزارة التعليم الجامعي للجامعة، ووزارة التعليم الجامعي لجمهورية مصر العربية الممتدة لسنوات 2005-2006-2007 والموقع بالقاهرة بتاريخ 12 جانفي 2005 والذي ينص على:

- تبادل الخبرات والاطلاع على مناهج التعليم وبرامج الدراسة في جامعات البلدين.

- التعاون في مجال دراسة وتقييم الشهادات العلمية والدراسية والدرجات العلمية.

- الاتفاق على ضرورة اعتماد الإشراف المزدوج لإعداد أطروحات الدكتوراه بمؤسسات التعليم الجامعي.

4 - الإجراءات المتعلقة بتلاؤم المنظومة التربوية⁽⁴⁰⁾:

لا يمكن للإصلاحات أن تبلغ الهدف المنتظر منها إلا إذا تمكنت المنظومة التربوية ومختلف فروعها من الاندماج كلية، في رؤية شاملة تعبر عن سياسة وطنية للتكوين، التي بإمكانها التحرك وبطريقة منسجمة ومكاملة وتخضع للقوانين البيداغوجية في كل مراحل التدريب، يتطلب هذا كله تنسيقاً ممثلاً بهيئات وطنية دائمة ومستمرة بين كل القطاعات المكلفة بالتكوين قصد:

- خلق تلاؤم بين البرامج.

- توضيح الشهادات وخاصة شعب البكالوريا.

- تنظيم التدفقات وعقلنة التوجيه.

- وأخيراً تقليص التسرب بواسطة مسارات تكوينية أنجع، من الابتدائي إلى الجامعي.

5- الإجراءات المتعلقة بالتنظيم:

يتعلق الأمر بإعادة النظر في النصوص التنظيمية والقانونية بهدف إدخال الأحكام الجديدة التي ينص عليها النظام " ل م د "، وخاصة تلك المتعلقة بتصنيف الشهادات الجديدة، وبالرغم من وجود بعض المشاريع المشتركة بين بعض الجامعات العربية، وعلى الخصوص تلك التي تتم في إطار الاتفاقيات ثنائية الأطراف لا يزال العمل العربي المشترك في مجال التعليم الجامعي هامشياً، وذلك لعدة مشاكل أهمها⁽⁴¹⁾:

- عدم توفر الدعم المادي.

- عدم التنظيم والتكتل في مؤسسات قومية.
 - تخلف بنياته التحتية على المستوى القطري.
- وهذا يرجع إلى عدم وجود إستراتيجية عربية واضحة تحدد أولويات هذا القطاع وارتباطه بقضايا التنمية القومية الشاملة.

خلاصة:

تمثل الجامعة الجزائرية إحدى القطاعات التي تعكس بصورة أفضل طموحات وتطورات ونتائج عملية التنمية في البلاد، ولقد كان النظام الجامعي قبل إسترجاع الاستقلال من النوع الاستعماري والذي يقوم على سياسة التجهيل، وقد عرف التعليم الجامعي عدة عراقيل ومشاكل، وبعد حصول البلاد على الاستقلال كانت الجامعة الجزائرية قائمة على نظام الشهادات، والذي إتسم بأنه نظام إنتقائي بحت، وهذا النظام جعل الجامعة تفتقر إلى تكوين الإطارات الاقتصادية، والاجتماعية، والمتطلبات المتزايدة من الشهادات، هذا ما أدى بإطارات التعليم إلى البحث عن السبل الكفيلة بتجاوز هذه العراقيل، وذلك من خلال إصلاح شامل للنظام سنة 1971، وكان الهدف منه تكوين الإطارات من أجل تحقيق تنمية البلاد، ورغم هذا الإصلاح بقيت الجامعة الجزائرية تعاني مشاكل عدة هذا ما جعلها تعيد النظر في نظامها السابق والعمل على هيكلة جديدة للتعليم العالي.

لقد قامت الهيكلة الجديدة للتعليم الجامعي بتحديث البرامج البيداغوجية المعتمدة والمدرسة في جامعاتنا، هذه العملية التي قامت بها مختلف لجان إصلاح التعليم الجامعي وذلك بهدف الاستجابة للتحديات التي تفرضها عولمة المعلومات اليوم، ولقد تم تنظيم الدراسات في هذا المجال في شكل وحدات تعليم سداسية تساعد الطالب في الحصول على مجموعة من المعارف القاعدية والأساسية التي هو بحاجة إليها، ولتطبيق هذه الهيكلة الجديدة على أرض الواقع، فإن الأمر قد استلزم إتباعها بالعديد من الإجراءات في مجالات مختلفة، وذلك قصد النهوض بقطاع التعليم الجامعي وتطويره باعتباره قطاعا لا يقل أهمية عن القطاعات الأخرى التي تقوم عليها البلاد.

إذن فإن إصلاح التعليم الجامعي من الناحية البيداغوجية لا يمكن أن يتم إلا من خلال إصلاحات موازية للمجالات الأخرى، وهذا كله من أجل إنشاء جامعة جديدة تتسم بالحيوية والعصرنة متكيفة مع متطلبات محيطها ومتفتحة على العالم.

هوامش ومراجع الفصل:

- (1): محمد العربي ولد خليفة: المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 60.
- (2): العقبي حبة: الجامعة والتنمية، حوليات الجامعة الجزائرية رقم 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986-1987، ص ص 157-158.
- (3): وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: معطيات حول التعليم العالي في الجزائر بين 1979 و1986، ص ص 1-48.
- (4): دردار بسمة: إصلاح التعليم العالي في الجزائر الهيكلة الجديدة للتعليم العالي، مذكرة تطبيقية، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2005، ص 9.
- (5): المرجع نفسه، ص 10.
- (6): محمد العربي ولد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 209-210.
- (7): تركي رابح، مرجع سبق ذكره، ص 159.
- (8): محمد العربي ولد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 212-213.
- (9): المرجع نفسه، ص 213.
- (10): تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، 1981، ص 160.
- (11): محمد العربي ولد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 20.
- (12): وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: إصلاح التعليم العالي: مبادئ ونظام الشهادات الجامعية، ص 7.
- (13): بومالي محمد: التعريب في الجزائر، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، معهد علم الاجتماع، الجزائر، 1981، ص 83.
- (14): تركي رابح، مرجع سبق ذكره، ص 160.
- (15): وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: إصلاح التعليم العالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-21.
- (16): دردار بسمة: مرجع سبق ذكره، ص 8.

- (17): تركي رابح: مرجع سبق ذكره، ص ص 154-155 .
- (18): محمد العربي ولد خليفة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 77-79.
- (19): وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: نحو رؤية جديدة للتعليم العالي، تقرير دولي، جويلية 1999، ص 33.
- (20): المرجع نفسه، ص 34.
- (21): منصورى مصطفى: أخطاء التوجيه الجامعي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 2001، ص 234.
- (22): وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: نحو رؤية جديدة للتعليم العالي، مرجع سبق ذكره، ص 38.
- (23): محمد مصطفى قصير: دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية المجتمع، ط1، دار الثقافة للطباعة والنشر، قطر، 2001، ص ص 140-141.
- (24): دردار بسمة: مرجع سبق ذكره، ص 12.
- (25): وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: إصلاح التعليم العالي، مرجع سبق ذكره، ص 4.
- (26): المرجع نفسه، ص ص 4-5.
- (27): وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: مذكرة توجيهية متعلقة بكيفية تطبيق إصلاح التعليم العالي، ص 2.
- (28): دردار بسمة: مرجع سبق ذكره، ص 17.
- (29): وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: دليل الحائز الجديد على البكالوريا، 2005-2006، ص 7.
- (30): دردار بسمة: مرجع سبق ذكره، ص 20.
- (31): وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: مذكرة توجيهية متعلقة بكيفية تطبيق إصلاح التعليم العالي، ص 1.
- (32): دردار بسمة: مرجع سبق ذكره، ص ص 22-26.

(33): وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: إصلاح التعليم العالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 9-11.

(34): دردار بسمة: مرجع سبق ذكره، ص 36.

(35): المرجع نفسه، ص ص 37-38.

(36): المرجع نفسه، ص 32.

(37): وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: إصلاح التعليم العالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-22.

(38): المرجع نفسه، ص ص 14-16.

(39): دردار بسمة: مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46.

(40): وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: إصلاح التعليم العالي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(41): زكي حنوش: التعاون والتكامل بين الجامعات العربية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، المؤتمر العربي الأول حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير، الجزائر، 21-23 ماي 2000، ص 17.

الفصل السادس: التكوين الجامعي

تمهيد

1. تطور منهاج التكوين
2. التكوين الأكاديمي
3. أسس ومبادئ التكوين
4. أهداف التكوين ووظائفه
5. أنواع التكوين
6. مظاهر عملية التكوين
7. مكونات عملية التكوين
8. نماذج عملية التكوين
9. مشاكل التكوين

خلاصة

هوامش ومراجع الفصل

تمهيد:

تأتي الجامعة في أعلى هرم النظام التربوي، لتتوج المجهود الوطني في مجال التربية والتكوين في شكل مخرجات كمية وكيفية، يفترض أن تدخل الدورة الإنمائية الوطنية بكفاءة وفعالية، لذلك فقد أسندت لها مهمة تكوين الأفراد الذين ينتمون إليها في كل المجالات والتخصصات، من خلال تعليم عالي يتماشى مع أهداف السياسة التعليمية المتبناة، وإحتياجات البلد من إطارات آخذة بعين الإعتبار إحتياجات التنمية فيه.

من أجل ذلك كان على الجامعة الجزائرية منذ نشأتها توفير تكوين جامعي يتماشى والأهداف التي تتوخاها الجامعة لتتواصل مع مجتمعا ومحيطها، بالصفة التي تجعلها قائدة للتنمية العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال تكوين جامعي فاعل، يساهم في إعداد النخبة في كل ميادين الحياة الإجتماعية، فعلمية التكوين بالنسبة للطالب أو حتى للأستاذ من خلال الملتقيات والتربصات، تفتح أفق واسعة للتكوين تجعلها يسايران التقدم التكنولوجي وكل ما هو جديد على مستوى مهنتهما، حاضرا بالنسبة للأستاذ ومستقبلا بالنسبة للطالب الجامعي.

1. تطور مناهج التكوين⁽¹⁾:

يمكن التعرض لتطور مناهج التكوين وفق مدخلين بيداغوجيين متباينين، أحدهما تقليدي والآخر حديث كما يلي:

1.1. النموذج التقليدي للتكوين المتمركز حول تبليغ المعرفة:

يتسم هذا النموذج من التكوين، بكونه متمركزا حول تبليغ المعرفة، على مستوى أهدافه ووسائله اليداكتيكية وأساليب تقييمه، وهذا ما سنبينه من خلال إبراز خصائصه وهي:

1.1.1. على مستوى الأهداف: غالبا ما يهدف هذا النمط من التكوين إلى تحقيق ما يلي:

- تهذيب سلوك المتعلم بجعله يتمثل القيم الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع، ويخضع لسلطة الواجب والحق.

- تلقين نماذج جاهزة من المعارف تنتمي غالبا إلى الماضي.

- تحصيل أكبر قدر من المعلومات والمعارف.

وعندما تترجم هذه الأهداف العامة إلى أهداف خاصة، فإن معظم هذه الأخيرة تلتقي عند المعرفة والتذكر والتحصيل والاستظهار.

2.1.1. على مستوى الوسائل اليداكتيكية: بالنظر إلى الأهداف السالفة الذكر، فإن الوسائل

اليداكتيكية التي تعتمد وفق هذا النموذج من التكوين تلتقي عند الخصائص التالية:

- **المحتويات:** تتصف بكونها متمركزة حول المادة، مجزأة إلى أقسام وفروع، تتخذ صبغة تراكمية وذات طبيعة يقينية غير قابلة للتعديل والتغيير.

- **العلاقة البيداغوجية:** سلطوية تفرض خضوع المتعلم للمعلم الذي يمارس وحده وظائف التخطيط والتنظيم والتسيير والإنجاز والضبط والتقييم.

- **طرائق التعليم والتعلم:** تعتمد بالأساس على أساليب تبليغ المادة إلى المتعلم إما عن طريق الإلقاء أو عن طريق الحوار الموجه (سؤال/جواب)، وغالبا ما تنحصر وظيفة المعينات البيداغوجية في أدوات التبليغ والوصف والإيضاح.

3.1.1. على مستوى وضعيات التقييم: يهدف التقييم في الغالب إلى قياس تحصيل التلميذ ولما لقن له، ولذلك فإنه تقييم للمنتج النهائي.

وإذا تأملنا جيدا الخصائص السابقة للنموذج التقليدي للعملية التكوينية، سوف نستخلص أن كل معالمه تتسم بالغموض، الأمر الذي جعله يقلص من فرص استجابته لمتطلبات واحتياجات التنمية في مجتمع ما، فهذا النوع من التكوين عبارة عن تلقين قوالب جاهزة من المعارف التي يتم نقلها إلى المتعلم بواسطة المدرس الذي يعتبر في هذا النموذج محور النشاط والحركة في العملية التعليمية، حيث يقوم بتلقين معارفه ونقل خبراته إلى المتعلمين التي تتراكم بمرور الزمن لتصبح غير قابلة للتعديل أو التغيير، والمبدأ الذي يستند إليه المعلم في هذا النموذج ويبرر دوره المهيمن هو السلطة، أي القدرة على جعل الآخرين يخضعون له، ومن ناحية أخرى يعتبر هذا النموذج الإنسان ذو طبيعة ثابتة، فليست هناك اختلافات وفروق بين الأفراد.

ولذا فإن للتكوين بدوره خاصية ثابتة، إنه ينظر إلى الإنسان من حيث هو كائن مجرد ولا يعير اهتماما لحوافزه واستعداداته الذاتية، إنه تكوين يتم بمعزل عن حياة الفرد بأبعادها المختلفة النفسية والاجتماعية والاقتصادية لأنه في الغالب يشغل نماذج جاهزة من المعرفة تجاوزها الزمن بتحولاته وتغييراته، مما سبق يتضح لنا أن هذا النموذج من التكوين يفتقد إلى وضوح الرؤية البيداغوجية نظرا لكونه يتحرك من منطلقات غير واضحة بسبب عدم تناوله لجميع العناصر التي يجب أن تتضمنها العملية التكوينية (من تحديد الاحتياجات والأهداف والطرق والوسائل والتقييم ... الخ) الأمر الذي أدى إلى استهلاك للوقت واستنزاف للجهود وإهدار للأموال في ظل هذا النظام دون الوصول إلى المقابل بتحقيق التكوين الناجح والفعال القادر على حل المشاكل على مستوى الإنتاج والأفراد.

2.1. النموذج الحديث للتكوين المتمركز حول تعديل السلوك:

يتميز هذا النموذج من التكوين بكونه يتجه في تنظيم فعل التعليم والتعلم إلى إحداث تغيير في سلوك المتعلم، فتنظيم هذا الفعل عملية تخطيط وبرمجة تمكن من تحديد السلوكيات المراد تغييرها لدى المتعلم والعمل من خلال أنشطة ديداكتيكية على إحداث ذلك التغيير.

كما هو معروف فإن المجتمعات الإنسانية عرفت تطورات سريعة أفرزت واقعا جديدا عجز النموذج التقليدي للتكوين على التعامل معه في ظل هذه الظروف، ظهر اتجاه جديد يدعو إلى التنظيم المعقلن للفعل التربوي الذي بدأ مع أبحاث (R.Tyler, 1934) وبعده (Bloom ومساعديه، 1956) الذين وضعوا صنافا للأهداف العقلية، والتي شكلت فيما بعد منطلق الاهتمام بنماذج التدريس بواسطة الأهداف، والتي أثمرت نموذجا جديدا للتكوين يستهدف تنظيم العملية التعليمية بغية إحداث تغيير في

سلوك المتعلم، ولقد شكل هذا التحول في تطور مفهوم التكوين منطلقا جديدا للاهتمام بنماذج التعليم المرتكزة على تحديد الأهداف الداعية لتجزئة الفعل التعليمي إلى سلوكات قابلة للقياس والتحديد.

ولقد لخصت خصائص هذا النموذج فيما يلي:

1.2.1. على مستوى الأهداف: معظم أهداف هذا النموذج تتمثل فيما يلي:

- تنمية مواقف الفردانية والمنافسة والنفعية.
- تدعيم قيم الإنتاجية والمردودية لدى الفرد.
- تأهيل الفرد للتمكن من الحقول العلمية المختصة والتحكم في التكنولوجيا.

2.2.1. على مستوى الوسائل الديدائية:

- المحتويات: تكون مصوغة على شكل سلوكات وإنجازات يقوم بها المتعلم في وضعيات دقيقة.
- العلاقة البيداغوجية: مبنية على مبدأ العقد والتعاقد البيداغوجي، فالمدرس يخطط وينظم الفعل التربوي ثم يعلم للمتعلمين عن الأهداف أو يشركهم فيها، والكل يعمل على تنفيذ العقد (بلوغ الأهداف المسطرة).
- طرق التعليم والتعلم: تعتمد بالأساس على احترام الإيقاع الخاص للمتعلم في العملية التعليمية والتدخل لتصحيح مساره (بيداغوجية الأهداف، التعليم المبرمج)، كما تستند إلى تكنولوجيا التعليم (تخطيط، برمجة...).

3.2.1. على مستوى وضعيات التقييم: يهدف التقييم في هذا النموذج إلى تصحيح الفارق بين الهدف المنشود والهدف الحقيقي الذي يبلغه المتعلم، والتدخل المستمر للدعم والتقوية قصد تقليص هذا الفارق (بيداغوجية التحكم، بيداغوجية الدعم).

إن المتأمل في هذه الخصائص المميزة لهذا التوجه الجديد في التكوين يمكن أن يصل إلى خلاصة رئيسية مفادها أن هذه الخصائص تلتقي عند غاية قصوى هي إعداد إطار ذي كفاءة عالية. ولخلق هذا النوع من المتعلمين يراعى في هذا النموذج عند بناء وتخطيط المناهج التعليمية في الجامعة مردودية التكوين ومدى استجابته لمختلف احتياجات المجتمع الاقتصادية... الخ، ويصبح بهذا المعنى التكوين في الجامعة في ظل هذا الاتجاه عملية استثمارية هامة يجب قياس نتائجها الإيجابية ولمسها في الميدان.

من هذا المنطلق لا يكون منهاج التكوين بالمعنى السابق نسقا مغلقا، ولكن يأخذ من محيطه معطيات وطاقت تتفاعل داخله مثل المادة التعليمية والعناصر الفاعلة من أستاذ وطالب، كما أن النموذج من التكوين يمد المحيط بمنتوج يفترض أنه خضع للسيرورة من التحولات وفق الهدف المتوخى من التكوين، فالطالب الذي تم تكوينه وفق منهج تكويني معين يفترض أنه قد حصل على تكوين يجعله قادرا على ممارسة مهام وأدوار منتظرة عند نهاية تكوينه.

ولبلوغ التعليم العالي هذا النوع من التكوين المتمثل في إعداد إطار ذي كفاءة عالية في الميدان، يجب على الجامعة إقامة علاقة وطيدة بينها وبين المحيط الاقتصادي والاجتماعي المتمثل في (سوق العمل) وذلك من أجل الوصول إلى إيجاد الصيغة المناسبة لضمان مطابقة التكوين الجامعي مع التشغيل استنادا إلى مبدأ تحقيق التفاعل بين الجامعة والمحيط الذي يجسد الخدمة الحقيقية وينقل المعارف من إطارها النظري العام إلى إطارها العملي التطبيقي.

إن المتتبع للتطور الذي شهده مجتمعنا وخاصة المتعلق بالتحولات العميقة التي مست عالم الشغل نتيجة التغيرات السياسية والاجتماعية المتمثلة في دخول بلادنا في اقتصاد السوق، ليلاحظ جليا أن هذا التغيير لم يصاحبه تطور في مناهج التكوين (أهداف، محتويات، وسائل تعليمية، تقويم،... الخ) مما أدى إلى عجز التكوين الجامعي في بلادنا من تخريج الطالب الذي يستطيع مواجهة متطلبات الحياة العملية بصورة صحيحة، الأمر الذي دفع اليوم الباحثين المهتمين بقضايا التكوين في التعليم العالي إلى الإلحاح على ضرورة تقويم العملية التعليمية بالجامعة في جميع مراحلها الدراسية وخاصة تقويم الطلبة الذين هم على مشارف التخرج والمتزودين بالخبرات العلمية والمهنية لمعرفة مدى ملائمة تكوينهم هذا للواقع الذي سيعملون فيه.

2. التكوين الأكاديمي:

إن الحديث عن التكوين الأكاديمي يجرنا إلى التطرق لمسألة التخصص، ذلك أن هذه الأخيرة أصبحت ذات طابع نسبي، لأنه لم يعد يجدي في عصرنا التركيز على مادة أو أخرى، وحتى على مستوى جامعي واحد، وإنما لا بد من أن يضمن التكوين الأكاديمي بالإضافة إلى مادة التخصص، التفتح على ميادين علمية أخرى ويساهم هذا التكوين بطريقته في تفتح شخصية الطالب، إذا أردنا أن تدخل تعددية الاختصاصات إلى تعليمنا، فإنه من الضروري أن يكون التكوين الأكاديمي لطلبة العلم مستقبلا مستعملا لطرق التعددية في الاختصاص⁽²⁾.

هذا لا يعني بأي حال تكوين الفرد بثقافة عامة سطحية تسمح له بالحديث دون إمكانيات وكفاءات في كل المجالات، إن الثقافة العامة كما نراها تتبع من تكوين أكاديمي صلب، يسمح في آن

واحد للفرد بامتلاك أفكار محددة في بعض ميادين النشاطات الإنسانية، وبالقدرة على تحويل المواقف الفكرية المكتسبة إلى ميادين أخرى من الفكر الإنساني، وأن يعرف حدوده ومحدودية علمه، وذلك يعني على وجه الخصوص استيعاب جيد للعلم من جهة، وتنمية المواقف النقدية من جهة أخرى.

إن الجميع يعلم بأنه من البديهي أن لا يستطيع الإنسان مهما كان نابغا أن يحيط بكل ما يوجد حتى في مجال تخصصه، إلا أنه من الضروري أن تكون المعارف مكتسبة بشكل جيد وأن تكون بالنظر إلى مجموعة من الاهتمامات بما فيها المواقف الفكرية التي تسمح بتحويل المعارف على ميادين أخرى، وإمكانية مواصلة الفرد التوغل والبحث والاستفادة من ذلك العلم، وخصوصا اكتساب طرق عمل.

إن طلاب العلم أساتذة وطلبة، لا يمكنهم اليوم أن يعرفوا العلم كله والمعارف كلها مع سرعة تغيرها وتجديدها، ولكنهم لا بد أن يكونوا قادرين من خلال تكوينهم الأكاديمي على خوض غمار المهنة التي سيمتهنوها مستقبلا، إذن لا بد أن يكون التكوين الأكاديمي أحد الدوائر الدائمة للتعليم، وأن يتوجه دائما نحو المستقبل لكي يستطيع الإطار المكون في هذه الألفية الجديدة أن يلعب دور فاعل في المجتمع.

3. أسس ومبادئ التكوين⁽³⁾:

تتلخص أهم هذه المبادئ فيما يلي:

- دراسة الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية في ضوء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهدافها والبيانات المتحصل عليها من سوق العمل (الطلب/العرض).

- تنظيم التكوين بالتعاون والتنسيق مع أصحاب العمل، وأن يقترن التكوين بمسؤوليات ومهام فعلية يتقلدها المتكون في المجال العملي بالقطاعات المستخدمة، حيث تتحدد على أساس هذا التنسيق الأهداف التكوينية والمهارات والمعارف المطلوب من المتكون اكتسابها عند انتهاء البرنامج التكويني ومباشرة العمل.

- مراعاة الفروق الفردية للأفراد واختلافهم من حيث البنية الجسمية والاستعدادات الفطرية للتعلم والاستيعاب واكتساب المعارف والمهارات المتضمنة في البرامج التكوينية.

- اختيار المكونين في ضوء مفردات البرنامج التكويني والمادة التعليمية من أهل الخبرة والاختصاص لمساعدة المتكون على اكتساب مهارات التعليم الذاتي والبحث عن المعلومات واستقائها من مصادرها، وتوظيف هذه المعلومات وتحليلها ونقدها وانتهاجها.

- التدرج في العملية التكوينية وتوزيعها على مراحل، حيث يتعلم الفرد ويتدرب على جزء من البرنامج ثم ينتقل إلى جزء آخر وإذا كان العمل معقدا استوجب تجزئته إلى مراحل لكي يسهل استيعابه.
- احتواء البرامج على الممارسة العملية لكي يكون التكوين مفيدا ولكي تتحقق عملية اكتساب المعارف والمهارات الجديدة لا بد من الممارسة الفعلية ومحاولة تطبيق المهارات بشكل عملي بأماكن مخصصة لذلك تضم كافة الوسائل اللازمة، ويفضل أن تكون هذه الأماكن مشابهة لمواقع العمل الحقيقية من حيث بيئة العمل والظروف المحيطة.
- ضرورة ربط التكوين بتقديم حوافز للمتكونين إذ توفر الحافز والرغبة لدى المتكون يجعله يستفيد من تكوينه ويتعلم برامجه بسرعة، خصوصا إذا كانت التكوينات تخضع لمعايير وشروط تجعل من التفوق عاملا أساسيا للترشح للمراتب الأفضل.
- متابعة المتكون بعد التكوين فبالإضافة إلى قيام المشرف بمعالجة نقاط الضعف لدى المتكون بعد إتمامه للبرنامج التكويني لا بد من اعتماد المتابعة المبرمجة والمنظمة لرصد التغيرات التي تطرأ على المتكون وأثر التكوين على طريقة الأداء عند مباشرة المتكون للعمل.

4. أهداف التكوين(4):

وتتمثل فيما يلي:

- إعداد الفرد مهنيا وتدريبه على مهنة معينة قصد رفع كفايته الإنتاجية وإكسابه معارف ومهارات جديدة وتمكينه من حسن استغلالها واستثمارها في مواقع عملية مختلفة وفي أقل وقت ممكن مع مساعدة الفرد على إدراك وفهم العلاقة بين عمله وعمل الآخرين من جهة وهدف المؤسسة المستخدمة له من جهة أخرى.
- رفع الروح المعنوية للفرد لأن معرفته بكيفية إنجاز عمله مع إجادته وإتقانه يعتبر ميزة نفسية وبالتالي زيادة الاهتمام بالعمل والتقليل من معدلات الغياب.
- إتاحة الفرص للفرد المتكون للتقدم سواء في شكل أجر مرتفع ومنصب وظيفي أفضل.
- تقليل الحاجة إلى الإشراف بتخفيض العبء على المشرفين والمدرسين لأن تكوين الفرد يؤدي إلى صقل قدراته وتعميق معلوماته وتكثيف مهاراته وتعزيز اتجاهاته الإيجابية نحو العمل والزملاء وبالتالي التقليل من حاجته للإشراف والمتابعة المستمرة.

- النهوض بالإنتاج من حيث الكم والكيف فالقدرات والمهارات العالية تؤدي إلى زيادة الإنتاج كما وكيفا مع تخفيض نسب الضياع.

5. أنواع التكوين⁽⁵⁾:

1.5. حسب المدة الزمنية المخصصة للتكوين:

1.1.5. التكوين قصير المدى: ويستهدف تنمية كفاءة العاملين وتبلغ مدة التكوين كأقصى حد ستة أشهر.

2.1.5. التكوين المتوسط المدى: ومدة الدراسة فيه من سنتين إلى ثلاث سنوات ويشمل فروع التكوين الصناعي والزراعي والخدمي.

3.1.5. التكوين طويل المدى: ومدة الدراسة فيه أربع سنوات فما فوق بحسب التخصص.

2.5. حسب المستوى المراد إحرازه:

1.2.5. التكوين المهني: ويتم في مراكز التكوين المهني لإعداد فئة العمال المهنيين والمهرة والذين يمتلكون المهارات اللازمة لمهنة معينة بشكل متكامل، ويتضمن الجانب العملي والمعلومات الفنية والنظرية ذات العلاقة ويمكن هذا التكوين صاحبه من شغل منصب عامل مهني أو عامل ماهر في مؤسسات مختلفة ذات نشاطات متنوعة.

2.2.5. التكوين الفني (التقني): ويطلق عليه أحيانا التكوين المتوسط ويتم في المعاهد التكنولوجية والإدارية المتخصصة، ويختص بإعداد الفنيين والتقنيين السامين في مختلف الاختصاصات، ويوفر هذا التكوين لصاحبه مهارات فنية علمية وإدارية ويضمن له شغل منصب تقني أو تقني سامي في المؤسسات المستخدمة.

3.2.5. التكوين التخصصي (العالي): ويتم في المعاهد والمدارس العليا والجامعات ويوفر لصاحبه قدرا عاليا من المهارات العلمية والفنية والإدارية، ويتحصل بموجبه المتكون على شهادات عليا كشهادة مهندس، محاسب، طبيب... الخ، ويضمن له شغل منصب عامل مختص في المؤسسات المستخدمة.

6. مظاهر عملية التكوين⁽⁶⁾:

هناك ثلاثة مظاهر أساسية تتميز بها عملية التكوين يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1.6. المظهر الوظيفي: يحقق التكوين أهدافا مهنية وعليه أن يستجيب للمتطلبات المهنية وخلالها ينبغي كذلك إعادة استثمار المعارف والمهارات في التكوين والسلوك وفي تحليل المواقف البيداغوجية.

2.6. المظهر التنظيمي: يجب أن يكون التكوين ممنهجا ومنظما ويدل كذلك على مجموع العمليات التي تسمح للفرد بممارسة نشاط مهني وعليه فالتكوين هذا لا يقتصر على المعرفة، وعلى المهارة بل يتجاوز ذلك ليشرك شخصية الفرد نفسها. وهذا يعني أن التكوين من جهة يمس أشكال التفكير والإدراك والشعور والسلوك ومن جهة ثانية فإنه يوظف المعارف والمهارات.

3.6. المظهر الاستمراري: يرتبط هذا المعنى باستمرارية التكوين، إذ يعتبر التكوين الأساسي مرحلة من مراحل التكوين المستمر.

إن هذه المظاهر الثلاثة الأساسية للتكوين والتي يمكن أنها تشكل أسس التكوين الملائم.

7. مكونات عملية التكوين⁽⁷⁾:

إن كل منهاج تعليمي يتشكل من أهداف وبرامج وطرائق تكوين وتقييم، وعلى هذا الأساس سنتعرض إلى هذه العناصر كالتالي:

1.7. الأهداف التربوية: يرى شبشوب (1991) أن تعريف الأهداف التربوية يعتبر عملية أساسية إذا نحن اعتبرنا أن التربية ترشيد للعملية التعليمية، ذلك أن كل عمل رشيد يحتاج إلى ضبط مسبق للأعمال التي ينوي الفرد الوصول إليها.

ويرى (Gané, 1946) أن وضع الأهداف يشكل الخطوة الأولى في أية عملية تعليمية ويعتبرها الموجه الرئيسي للمعلم والمتعلم على حد سواء، فعلى المدرس أن يعرف ماذا يريد طلابه أن يستعملوا، وكيف أن يسلكوا بعد التعليم، وكما يجب على المدرس أن يعرف الأداء الذي يترتب عليه القيام به بعد التعليم.

نستخلص مما سبق أن تعريف الأهداف وتحديدها بدقة ووضوح يمثل الأساس السليم لكل نشاط تعليمي هادف، والمصدر الدقيق لتوجيه العمل التعليمي والتربوي نحو ما ينبغي تحقيقه من نتائج للتعليم المرغوب فيه.

- كما نختار على أساس هذه الأهداف محتوى البرامج الدراسية المناسبة أو تعديل البرامج القديمة بما يتفق والواقع المعيش.

- كما تمثل الأهداف معايير دقيقة يمكن استخدامها لاختيار طرائق التدريس المطلوبة والوسائل التعليمية المناسبة.

- كما تساعد الأهداف على تقويم العملية التعليمية.

من هذا المنطلق يمكن اعتبار الأهداف التربوية تمثل أهم مكونات المنهج التعليمي وذلك نظرا لأن جميع العناصر المتبقية الأخرى تعتمد عليها، حيث يتم اختيار المحتوى والخبرات التعليمية وتنظيم كل منهما في ضوء أهداف المنهج نفسه، كما يعمل عنصر التقويم على التأكد من تحقيق الأهداف أو عدم تحقيقها، كما أن العلاقة بين مكونات المنهج التعليمي، وكذلك أثر وعلاقة الأهداف ببقية العناصر علاقة وثيقة ففي أغلب الأحيان يحكم المختصون البيداغوجيون على نجاح المنهج التعليمي أو عدم نجاحه على مدى دقة الأهداف الموضوعه له.

وعلى هذا الأساس لا بد أن يكون لكل منهج تعليمي فعال أو برنامج تربوي شامل مجموعة من الأهداف التربوية الواضحة، حتى تكون الممارسات التربوية لهذا البرنامج محددة ودقيقة وتؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأغراض المرسومة لها، ويقدر ما يكون لهذا المنهج أو لذلك البرنامج من أهداف واضحة يقدر ما يسهل على القائمين عليه التخطيط للأساليب أو الطرق التي تعمل على تحقيق تلك الأهداف، ووضع الاختبارات المناسبة للتقييم.

2.7. البرامج التعليمية: إن مفهوم مناهج التدريس اليوم أصبح له معنى مغاير للمفاهيم السائدة حول المقررات أو البرامج سابقا، ولتوضيح نقاط الالتقاء والاختلاف بين المقرر أو البرنامج والمنهاج نقدم المقارنات التالية:

- البرنامج أو المقرر جزء من المنهاج فالمنهاج يتضمن مجموعة من البرامج والمقررات، فمنهاج التكوين بمؤسسة تربوية يتضمن جزء مشتركاً بين مواد مختلفة وبرامج لكل مادة دراسية وكذلك يمكن أن نتحدث عن منهاج التدريس بسلك أو بشعبة تتضمن مواداً مختلفة (الشعبة العلمية، رياضيات، فيزياء، كيمياء، ... الخ).

- المنهاج أشمل من البرنامج من حيث أنه يتضمن أهدافاً عامة وطرقاً شاملة وتوزيعاً للوقت وتحديداً لمبادئ التكوين، وأحيانا يتضمن كذلك السير الإداري وتوزيع أوقات العمل ومثال ذلك منهاج التعليم الأساسي.

- البرنامج أو المقرر لا يعني المفهوم التقليدي الذي يكتفي بتحديد المحتوى بل أن البرنامج الدراسي يلتقي مع المنهاج في كونه يتضمن أهدافا خاصة بمادة معينة أو سنة دراسية وكذلك الوسائل والطرق وأدوات التقييم.

وتستعمل للإشارة إلى البرامج والمقررات مصطلحات مختلفة مثلا تسمية برنامج (Programme) التي تعني برنامجا دراسيا، وكلمة منهاج (Curriculum) وهي تسمية مستمدة من اللاتينية وترجمتها هي خطة دراسية (Plan d'étude)، وهناك تحديدات مختلفة لمفهوم منهاج التدريس (Curriculum) ولكنها جميعها تلتقي عند مفاهيم مبادئ متماثلة يمكن أن نحددها على النحو التالي:

- منهاج التدريس هو تخطيط لعملية التعليم والتعلم يتضمن الأهداف والمحتويات والأنشطة ووسائل التقييم.

- منهاج التدريس هو مفهوم شامل لا يقتصر على محتوى المادة الدراسية بل ينطلق من أهداف لتحديد الطرق والأنشطة والوسائل.

- منهاج التدريس هو بناء منطقي لعناصر المحتوى على شكل وحدات، بحيث أن التحكم في وحدة يتطلب التحكم في الوحدات السابقة.

- منهاج التدريس هو تنظيم لجملة من العناصر والمكونات بشكل يمكن من بلوغ الغايات والأهداف المتوخاة من فعل التعليم والتعلم.

من هذا المنطلق فإن مشكل المقررات والبرامج يطرح جوانب تتعدد أبعادها، وتختلف مظاهرها، منها ما هو داخلي يتعلق بالعناصر المكونة لها، ومنها ما هو خارجي يرتبط بوظيفتها العامة في علاقتها بالمحيط، فالطالب الذي تلقى تعليما لمدة معينة في الجامعة يفترض أنه قد حصل على تكوين يجعله قادرا على ممارسة أدوار منتظرة منه عند نهاية تكوينه، بمعنى آخر أن الطالب الذي أنهى تكوينه يجب أن يستجيب لمتطلبات العمل الميداني.

3.7. طرائق التدريس: تعتبر طريقة التدريس ركنا من الأركان الهامة في عملية التكوين وهي تؤثر في الأركان الأخرى وتتأثر بها، كما تؤثر أيضا في شخصية الطالب ونفسيته فسمات الشخصية لا تكون ناجمة عن العوامل الوراثية والتربية الأسرية فقط، ولكن تساهم في تكوينها طرائق التدريس التي يتعلم بها الفرد، وقد بين غياث (1994) أن أهم سمات الشخصية التي تتأثر بطرائق التدريس هي التحكم في عملية التعلم مقابل الاعتماد على الأستاذ، والاستقلالية مقابل التبعية، والثقة بالنفس مقابل

عدم الثقة بها، وروح المبادرة مقابل السلبية، والميل إلى الإبداع مقابل الميل إلى التقليد، ولا يمكن للتكوين أن يحقق أهدافه إذا كان اختيار طريقة التدريس المستخدمة من طرف الأستاذ غير سليم.

لقد بين كثير من الباحثين أن الأستاذ الجامعي يحتاج إلى التدريب في مجال طرائق التدريس، ذلك أن الفروق الفردية بين الطلبة شاسعة ومن الضروري أن يلم الأستاذ الجامعي بها، حتى يتمكن من إنجاح التعليم، كما أن الأستاذ الجامعي مطالب بالتدريس في أماكن مختلفة كالمدرجات، وقاعات التدريس، والمخابر، وفي الميدان (مصنع، مزرعة، مؤسسة خدماتية...)، وللأعداد ضخمة من الطلاب مرة ولأعداد صغيرة مرة أخرى، وعليه فإن الأستاذ الجامعي يجب أن يكون مدربا للتدريب الكافي، كما يكون مزودا بالمعلومات الوفيرة حول طرائق التدريس، ومزايا وعيوب كل منها والطريقة المناسبة لكل موقف من المواقف، وذلك حتى يتمكن من المساهمة في إنجاح عملية التدريس.

والأستاذ الجامعي الناجح هو ذلك الأستاذ الذي يتلقى المعلومات الكافية حول طرائق التدريس والتدريب الكامل لا على استخدامها فحسب ولكن على معرفة الموقف المناسب لكل طريقة من الطرائق، والذي يكون قادرا على أن يمزج تلك المعلومات وما تلقاه من تدريب مع خبرته الخاصة وتجربته في التدريس، وفي التعامل مع الطلبة ليصل إلى أسلوب خاص في التدريس يمكنه من إنجاح التكوين وتحقيقه لأهدافه.

من خصائص الجامعة أن موادها متنوعة، فمنها ما يحتاج إلى الحفظ والاستظهار ومنها ما يحتاج إلى قدرات الخلق والإبداع، ومنها ما يحتاج إلى الممارسة العملية والتجربة الميدانية، وبالتالي فإن طرائق التدريس تتعدد وتتنوع، وفعلا فإن هناك طرائق تدريس متنوعة ولكل منها مزايا وعيوب وكل منها يلاءم بصورة مثلى موقفا معينا دون المواقف الأخرى، وقد حاول كثير من الباحثين تصنيف طرائق التدريس في تصانيف عدة فقد صنفتها مثلا جبرائيل بشارة (1983) في مدخلين هما:

- مدخل التعليم التقليدي ومما يتضمنه الطرائق الكلامية والطرائق الإيضاحية والطرائق العلمية.

- مدخل التعليم الحديث ومما يتضمنه التعليم القائم على المشروعات والتعليم القائم على حل المشكلات والتعليم المبرمج.

4.7. أساليب التقييم: التقييم التربوي ركن من أركان التكوين الجامعي إلى جانب الأهداف التربوية والبرامج وطرائق التدريس، وهو يؤثر في الأركان الأخرى ويتأثر بها، والعملية التربوية لا توتي ثمارها بدونها فهو يقوم بدور أساسي فيها والعمل على تطويرها وتحسينها، ويستفيد منه كل من الأستاذ والطالب معا، فالأستاذ يزوده بمعلومات حول درجة تحقق الأهداف التربوية التي يسعى التعليم العالي إلى بلوغها، كما يفيد في تحديد التقنيات وأساليب التدريس الملائمة باعتبار أن هذه الأخيرة تختلف

باختلاف الأهداف المنشودة والمقررات المحددة، أما الطالب الجامعي فإن التقويم التربوي يزوده بالتغذية الراجعة (Feedback) التي تساعد في تطوير عملية التعلم والتحصيل والإنجاز، كما يفيد في تعريفه بالأهداف التربوية التي يسعى النظام الجامعي إلى تحقيقها.

يبين هاستنجز وآخرون (1983) أن التقويم الفعال هو الذي:

- يكون وسيلة لمعرفة ما يحدث من تحسن في عملية التدريس.
 - يتضمن أساليب متعددة غير مقتصرة على امتحانات المقال المعتادة.
 - يكون وسيلة لتوضيح الأهداف التربوية ومدى ما يتحقق منها.
 - يكون وسيلة لتوضيح مواطن القصور في العملية التربوية ولتحديد طبيعة التدخل الملائم.
 - يكون وسيلة لتحديد الإجراءات الفعالة في تحقيق الأهداف التعليمية.
- كما قد أورد سرحان الدمرداش (1979) الصفات والخصائص التالية للتقويم الجيد:
- أن يكون هادفاً إلى معرفة مدى نجاح المقرر من حيث أهدافه ومحتواه وطرائق التدريس والوسائل المستخدمة فيها.
 - أن يستمر طوال الفصل الدراسي.
 - أن يشمل جوانب المقرر جميعها.
 - أن تكون أدواته موضوعية وصادقة وثابتة على الرغم من أنه في بعض الأحيان تكون الامتحانات المقالية أهم من الاختبارات الموضوعية.
 - أن يكون قادراً على التمييز بين الطالب القوي والضعيف في التحصيل.
 - أن يكون اقتصادياً وغير مكلف.
 - أن يكون قادراً على قياس المستويات المختلفة لأهداف المقرر وهي:
 - الأهداف المعرفية: تذكر، فهم، تطبيق، تحليل، استنتاج، تركيب، تقويم ...
 - الأهداف العملية: تشغيل الأجهزة وإنتاج المواد المختلفة ...
 - الأهداف الوجدانية: معرفة مدى حماس الطالب في التعلم والتعاون مع الزملاء ...

مما ساهم في زيادة موضوعية التقويم التربوي هو ظهور اختبارات التحصيل الموضوعية، التي أصبحت واسعة الاستخدام لا في المجال التربوي فقط ولكن في مجالات الحياة كلها فهي تعرف بأنها: "وسائل مصممة لقياس ما اكتسبه فرد ما من معلومات أو ما أتقنه من مهارات بعد تكوين معين".

تعتبر هذه الوسائل موضوعية مقارنة بامتحانات المقال لأن تصحيحها لا يتأثر بعوامل مهارة التعبير وحسن الخط والبلاغة اللفظية، كما أن تصحيحها سريع ويمكن القيام به آليا وفي حالة ما إذا قام بتصحيحها أكثر من مصحح واحد فإن نسبة الاتفاق بين المصححين عادة ما تكون عالية زيادة على كل هذا فإن مفرداتها (أسئلتها) تكون عينة ممثلة للمقرر تمثيلا جيدا.

بنيت اختبارات التحصيل الموضوعية لتحل محل وسائل التقويم التقليدية، خاصة اختبارات المقال والامتحانات الإنشائية، ذلك أن ما تتسم به هذه الأخيرة هو كونها غير موضوعية لأن تصحيحها يكون عرضة للتأثر بعوامل الخط الجيد والتعبير البليغ وسلاسة الجمل كما أن مفرداتها عادة لا تمثل موضوعات البرامج المقررة كلها.

وفي الجامعات العربية فإن نظام التقويم لا زال يعتمد على (امتحانات المقال) التي تسيء لكل من الطالب والأستاذ الجامعي فهي بسبب الوقت الطويل الذي يستغرقه تصحيحها تقلق الطلبة القوي منهم والضعيف، وهي من جهة ثانية تثقل كاهل الأستاذ الجامعي وتتعبه وتأخذ من وقته ولا تترك له الفرصة في الراحة لقضاء المصالح الشخصية.

لهذا فمن الواجب وتقاديا لكل مشاكل هذا النوع من الامتحانات استخدام الاختبارات الموضوعية في نظام التقويم الجامعي على الأقل في آخر العام أو السداسي الجامعيين.

غير أن الجامعة في عدد من البلدان لازالت تفتقر إلى هذا النوع من الاختبارات الموضوعية، كما أن الأساتذة فيها لم يدربوا في إطار الإعداد البيداغوجي للمهنة على بنائها وتكييفها، ولهذا فمن الواجب ولتطوير نظام التقويم في الجامعات العربية العمل في آن واحد أولا على بناء اختبارات التحصيل الموضوعية، وثانيا على تطوير أساليب التقويم التقليدية وفي هذا الإطار فقد اقترح التربويون مجموعة من الإجراءات لزيادة مستوى الموضوعية في امتحانات المقال وهي أن:

- يقرر المصحح مقدما ما هي الخاصية التي يرغب في قياسها وإذا كان يرغب في قياس أكثر من خاصية فإنه يعمل لكل منها تقديرا مستقلا.

- يعد مقدما نموذجا للإجابة يبين النقاط الهامة ثم يخصص درجة لكل منها حسب أهميتها حتى يتمكن من وضع تقديراته على هذا السؤال، على أساس موحد ثم ينتقل إلى سؤال آخر وهكذا.

- يراجع المصحح أوراق الإجابة في ضوء تلك التي حصلت على المتوسط، ويجري التعديلات اللازمة عليها بالزيادة أو النقصان.

8. نماذج التكوين⁽⁸⁾:

1.8. النموذج الجامعي: إن غاية هذا النموذج هي إيصال المعارف بحيث يكون كلا من المتكون والمكون في إنتاج مباشر للمعرفة عن طريق البحوث التي يقوم بها والنتائج التي يتوصل إليها، ويكون المتكون في هذا النموذج حر الاختيار للجوانب التي يرغب في تنميتها وتطويرها حسب اهتماماته وحاجياته وحسب العروض المتوفرة في مجال التكوين، لذا فعملية التكوين حسب هذا النموذج تتميز بالاستقلالية والحرية بحيث تكون الجامعة مفتوحة على المتكونين وتقدم لهم المتوفر لديها من الباحثين والإنتاج العلمي، ويكون المتكون حرا في اختيار ما يحتاجه من تكوين في مجال تجديد وتحديث المعرفة أو تعميقها وتدقيقها.

2.8. النموذج المدرسي: في إطار هذا النموذج يكون المكون مقيدا ببرنامج وأهداف المؤسسة المستخدمة له أو التي تطلب التكوين، فالتدريس والمضامين والمحتويات منظمة من قبل السلطة الوصية وخارجة عن نطاق صلاحيات المكون، وهذا الأخير مثله مثل المتكون يكون خاضع لهذه السلطة وبرمجتها، وقد تكون هذه التربية والتكون أو غيرها مطلوبة من مجموعة من المؤسسات مثل: البلديات، المجموعات المحلية والتي تقوم بتحديد محتوى المعارف الواجب على المتكونين نقلها، وهذا النموذج يتميز بالطابع الإلزامي للتكوين كما هو الحال في بلادنا بحيث يكون التكوين المستمر واجب يلزم تأديته من طرف المكون والمتكون بحيث يكون المضمون والزمن محددان من طرف الهيئات التربوية المسؤولة.

3.8. نموذج التكوين التعاقدية: يقوم هذا النموذج على أساس عقد مبرم بين المكون والمتكون أو طرف ثالث كشريك، مثل المؤسسات العامة أو الخاصة وقد يكون هذا العقد متعدد الأطراف كأن يكون التعاقد بين جهاز التكوين الموظف للمكون والزبون عند ذلك الجهاز، أو بين الجهاز التكويني ومؤسسة ما أو يكون العقد بين المتكون والمنظمة التي تشغله وتستخدمه ليتكون على حساب وقت عمله، وما يميز هذا النوع أو النموذج من التكوين الإتفاق بخصوص جميع الجوانب التقنية والمادية في عملية التكوين كالبرمجة المقترحة والأنماط البيداغوجية للتكوين وكذا الملح الذي يكون عليه المتكون بعد الانتهاء من عملية التكوين.

4.8. النموذج التفاعلي التحليلي: يهدف هذا النموذج من التكوين إلى إيجاد الحلول الآنية والكفيلة بتسهيل وتذليل العقبات في أرض الواقع، وذلك بالتعاون مع المتكويين ومحيط العمل، ويتعلق الأمر بالتكوين الميداني ولكن في أوقات وأماكن مختلفة عن تلك التي تخصص لبناء المعارف القاعدية، ويكون هذا التكوين الميداني مصحوبا بنشاطات نظرية وتحليلية ويتميز هذا النوع من التكوين بشكله التعاقدى كالنوع السابق إلا أن تدخل الجهة المكونة يكون اخف منه في الشكل التعاقدى، كما أن هذا النوع يتميز كذلك بالكفاءة بحيث يلجأ إليه من أجل حل المشاكل الواقعية الراهنة والملموسة ولا يقتصر على مجرد النقل والتواصل النظري، كما أنه في هذا النموذج يكون بناء جماعي للمعارف بالنسبة للمكون والمتكون لأن الحادثة طارئة ويستفيد منها كل طرف.

9 . مشاكل التكوين⁽⁹⁾: من المشكلات التي تواجه عملية التكوين عموما:

- غياب استراتيجيات وطنية لتنمية الموارد البشرية وارتباطها بهياكل إدارية لا تملك صلاحيات اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها.
- قلة البيانات والإحصائيات المتعلقة بأسواق العمل خاصة ما يتعلق منها بجوانب الطلب على القوى العاملة وجوانب العرض سواء في القطاع العام أو الخاص، وهذا ما انعكس سلبا على التخطيط ورسم السياسات ووضع الاستراتيجيات لتنمية الموارد البشرية عموما وتطوير نظم التكوين والتعليم خاصة.
- عجز مراكز التكوين بما في ذلك المعاهد والمدارس العليا عن التكيف والتوافق مع الشروط المتغيرة لسوق العمل، وهذا راجع لتقادم مضامين البرامج والمناهج وتخلفها عن مواكبة التطورات التقنية في أساليب العمل والإنتاج نظرا للانفجار المعرفي والتكنولوجي في كافة مجالات العمل.
- قلة مشاركة أصحاب العمل في رسم السياسات وكذا في تنفيذ البرامج وتوفير التكوين في مواقع العمل.
- غياب البحوث والدراسات واعتمادها كموجه للتجديد والإصلاح.
- سياسات القبول التي تتميز بقبول المتفوقين أكاديميا في التعليم الثانوي والعام والتكوين الجامعي، وغلق الباب أمام هؤلاء عند محاولتهم اختيار التكوين المهني والتقني هذا الأخير الذي يلتحق به عادة ذوي التحصيل المتوسط والضعيف نظرا لضعف منظومة الإرشاد والتوجيه لمساعدة الملتحقين بالتكوينات المختلفة في تقرير الخيار النهائي، وقلة مراعاة الميول والقدرات الفردية وحاجات المجتمع.
- غياب الحوافز لتشجيع المتكويين في كل الإختصاصات والمجالات بما فيها الجامعية أيضا.

- عندما يكون المتكون أعلى مستوى من المكون عندها يفقد المتكون ثقته في المكون مما يقلل رغبته في التكوين والشعور بعدم الرضا.

خلاصة:

تشهد الجامعة الجزائرية اليوم محاولة جديدة لبناء علاقات وطيدة مع المحيط المهني والإجتماعي، فمؤسسات المجتمع الإقتصادية منها والإجتماعية والتعليمية والسياسية وغيرها، بحاجة إلى أن تتوفر لها أفرادا متكونين تكوينا جيدا، قادرين على التسيير والصمود في وجه المنافسة والأزمات المحلية والعالمية، لذلك كان على الجامعة والهيئات الرسمية المشرفة عليها، أن تولي العملية التكوينية في مؤسسات التعليم العالي الإهتمام الكبير، من خلال العناية بالأستاذ الجامعي بإعتباره الوسيط بين المعرفة والطالب، وتحديث المناهج الدراسية، والإهتمام بتوفير الوسائل التعليمية الحديثة لتسهيل القيام بالتدريس بالنسبة للأستاذ والإستعاب بالنسبة للطالب، وتيسير عملية الإطلاع على كيفية سير العملية التكوينية بالجامعات الرائدة في العالم، لمسايرة طرق التدريس المعتمدة وكذا أساليب التقويم، للإستفادة من خبراتها في هذه المجالات، وحتى الإطلاع على طرق التوجيه والتسيير الإداري والبيداغوجي بهذه الجامعات الذي يؤثر بدوره على سير عملية التكوين.

هوامش ومراجع الفصل:

- (1): لحسن بو عبد الله، محمد مقداد: تقويم العملية التكوينية في الجامعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص ص 12-16.
- (2): محمد الهادي عفيفي: قراءات في التربية المعاصرة، منشورات جامعة عين شمس، مصر، ص 71.
- (3): أحمد مصطفى: مخرجات التدريب المهني وسوق العمل في الأقطار العربية، ط1، نشر المركز العربي للتدريب المهني، ليبيا، 2001، ص ص 51-58.
- (4): خالد عبد الرحيم الهيني: التنظيم الصناعي - المبادئ العمليات والتجارب، ط2، دار الحامد، عمان، 1999، ص ص 404-407.
- (5): أحمد مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص ص 265-266.
- (6): لحسن بو عبد الله، محمد مقداد: مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.
- (7): المرجع نفسه، ص ص 17-45.
- (8): Lise Demailly: Modèles De Formation Continue Des Enseignants Et Rapports Aux Savoirs professionnels, Numéro Spécial Du Recherche Et Formation, INRP, N 10, Paris, 1991, PP 26-27.
- (9): عبد الهادي الجوهري: علم إجتماع الإدارة مفاهيم وقضايا، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص ص 189-192.

الفصل السابع: البحث العلمي

تمهيد

1. تطور البحث العلمي
2. البحث العلمي كنظام
3. البحث العلمي في الجامعات
4. أهمية البحث العلمي
5. أهمية ربط البحث العلمي في الجامعة بالأبحاث خارجها
6. أهداف البحث العلمي
7. الباحث العلمي
8. مقومات البحث العلمي
9. العوامل المؤثرة على صلاحية البحث العلمي
10. مؤشرات قياس الإنجاز في البحث العلمي
11. المجالات الأساسية للبحث العلمي
12. تخطيط البحث العلمي في الجامعة
13. أزمة البحث العلمي الجامعي
14. العوامل المساعدة في حل أزمة البحث العلمي الجامعي
15. تفعيل آليات البحث العلمي بالجامعة
16. العقبات التي تعوق البحث العلمي في الجامعة

خلاصة

هوامش ومراجع الفصل

تمهيد:

إذا كانت الجامعة من أهم مؤسسات المجتمع، فقد أنيط بها مهمة البحث العلمي وذلك لاعتبارها البيئة العلمية المناسبة لإعداد البحوث، فهي امتداد لمراحل تعليمية سابقة يتخرج منها الباحثون، والتي تؤهلهم ملكاتهم العلمية للنهوض بالمستوى الفكري للمجتمعات والارتقاء بالفكر العلمي، ومن ثم تجديد العلوم والمعارف، بالإضافة إلى الاكتشافات الجديدة ونشرها.

إن البحث العلمي هو الحضارة ومفتاح التنمية وسبيل الرفعة ووسيلة لتقدم المجتمعات، فهو صانع رفاهية الشعوب وسعادتها، وتزداد أهمية البحث العلمي بزيادة تعقد الحياة و زيادة مشكلاتها في كل المجالات وعلى كافة المستويات الناتجة عن النمو السكاني، وكذا ازدياد الحاجات خاصة بالتطور التكنولوجي وما صاحبه من مشاكل خاصة البيئية وفي المجال الاجتماعي والاقتصادي وكل مجالات الحياة، ونظرا لأهمية هذه البحوث العلمية وما تقدمه من خدمات أدى ذلك بالشعوب إلى إعادة النظر في السياسات المنتهجة في تطوير كل أنواع البحوث العلمية، فالبحث العلمي لم يصبح جزء من نسيج الحكم والتسيير الاقتصادي، وموجه لنشاط المؤسسات الاجتماعية بمختلف أنواعها و مهيمن على مقدرات الأفراد والأمم إلا في الفترة الأخيرة، وذلك إنسجاما مع تلك التغيرات الحاصلة، حيث نجد أن النمو الملحوظ في التكنولوجيا وفي جميع عناصر الحضارة المعاصرة يمكن أن يعزى إلى حد كبير إلى استخدام البحث العلمي في هذه المجالات.

1- تطور البحث العلمي:

من خلال النظرة على تاريخ البحث العلمي تبين أنه قديم يرتبط وجوده بوجود الإنسان المفكر، وأن الاهتمام به قد زاد يوماً عن يوم حتى أصبحنا في عصر المجتمع العلمي، وقد اتصفت الأوضاع التي اجتازها البحث العلمي في تطوره بما يلي⁽¹⁾:

1-1- من حيث الطريقة والمنهج:

اجتاز البحث العلمي الخطوات التالية: المحاولة والخطأ أو المعرفة الحسية و الخبرة الذاتية الاعتماد على مصادر الثقة والتقاليد أو المعرفة النقلية، التأمل العقلي والحوار أو المعرفة الفلسفية وأخيراً التليل الاستقرائي أو المعرفة العلمية.

1-2- من حيث الجهة المهمة بالبحث:

ابتدأ البحث العلمي كجهد فردي ومبادرات شخصية، ثم تولته مؤسسات بحثية من ضمنها الأكاديميات والجامعات، وأخذت الحكومة تدعمه وتكثر من مراكزه وتعزز العمل عليه كفريق وتحدد مواصفاته في السياسة العلمية العامة للدولة.

1-3- من حيث أغراضه:

ابتدأ البحث العلمي يخدم أغراض عملية محدودة أحياناً وأحياناً أخرى يتبع هدفاً نظرياً خالصاً ومرت به فترات بدا وكأنه يتطلع إلى الجمع بين الناحيتين النظرية و العملية، وفي العصر الحالي ينظر إليه باعتباره استثمار في خدمة المجتمع يكون بعيد المدى إذا كان البحث أساسياً، و أنياً إذا كان البحث تطبيقياً.

2- البحث العلمي كنظام⁽²⁾:

يتكون النظام من عدد من الأجزاء المتداخلة والمترابطة فيما بينها، تعمل معا لتحقيق أهداف النظام الأصلي لأن هذه الأجزاء لا تستطيع تحقيق أهداف النظام منفردة، ويؤكد " محمد عبد الوهاب" على أن النظام (هو ذلك الكيان أو التركيب الذي يتألف من مجموعة متداخلة مع بعضها بعلاقة تأثير مستمرة ويؤدي كل جزء منها وظيفة محددة لازمة للنظام بأكمله).

1-2- مكونات نظام البحث العلمي:

1- مدخلات البحث العلمي:

من أهم مدخلات نظام البحث العلمي ما يلي:

- الباحث وقدراته البحثية والعلمية.
- المشكلات المطلوب بحثها وإيجاد حلول لها.
- التجهيزات والإمكانات المادية والبشرية اللازمة لإجراء البحث.
- التطورات الحادثة في المجتمع.
- كيفية تمويل البحث.
- الأساليب المستخدمة لتحقيق أهداف هذه البحوث العلمية.

2- عمليات البحث العلمي:

تتكون عمليات البحث العلمي من:

- منهج أو مناهج بحث المشكلة أو إجراءات وخطوات لحلها للوصول إلى النتائج المقصودة.
- تشتمل العمليات على الأدوات والعينات.
- تشتمل أساليب التحليل والتفسير المناسبة.
- طرق البحث العلمي والأنظمة واللوائح التي تسير بموجبها البحوث العلمية.

3- مخرجات البحث العلمي:

تتكون مخرجات البحث العلمي مما يلي:

- تطوير الأنشطة العلمية.
- تطوير الدراسات العليا والقطاعات التعليمية.
- حل المشكلات المجتمعية.
- الإسهام في تحقيق التنمية.
- إضافة جديدة للعلم.

4- التغذية المرتدة: Feedback

تعد التغذية المرتدة أحد أهم مكونات تحليل النظم، لأنه بواسطتها يمكن التعرف على مدى استفادة الجهات المعنية من البحث العلمي ومن ثم تتحقق الموازنة بين مخرجات البحث العلمي كنظام وبيبين احتياجات المجتمع.

3- البحث العلمي في الجامعات ونوعيته:

يعتبر البحث العلمي أحد الأهداف الرئيسية لأي جامعة، فهو يأتي في تسلسل لأهميته في المقام الثاني بعد التعليم الأكاديمي، رغم الترابط العضوي بينهما إلا أن التمييز بينهما أمر غير وارد، ذلك أن التعليم يعتمد على الأستاذ، فالأستاذ الجامعي لا يمكن أن يقوم بدوره التعليمي ما لم يبق حيا في حقل تخصصه، وهذا يتم عن طريق البحث العلمي الذي يعتمد على الباحث ومن يسانده من مؤهلين تعليميا وتربويا.

فالبحث العلمي أصبح من الضروريات التي تحتتمها ظروف الحياة في العصر الحالي، فقد دلت نتائج البحوث العلمية والتقنية والمهارات المتعلقة بها وإنتاج الصناعات القائمة عليها، على اختلاف أوجه الحياة في المجتمعات المعاصرة، كما أن تقدم المعرفة المستمر أدى إلى مزيد من الثروة والاستهلاك والانفتاح والاتصال وتبادل المنافع بل وتبادل المعتقدات والأفكار والقيم والعادات والأنماط السلوكية والتأثير المتبادل، وإلى الهيمنة العسكرية والثقافية والاقتصادية وإلى مختلف أنواع السيطرة والتحكم الذي تم في مدة وجيزة لا تتجاوز الواحد بالمائة من تاريخ البشرية المعروف.

والمثير أن البحوث العلمية ونتائج تطبيقها في العصر الحديث، هو تناميها المضطرد وتقدمها السريع والفجوة الرهيبة المتفاقمة بين من يملك أدوات البحث العلمي ويجني نتائجه وبين من لا يملكها، والتي تشير إلى حتمية انقسام سكان الأرض إلى فئات تتراوح مستويات حياتها بين التقدم والرخاء أو الفقر والقهر والتلاشي في الحضارات الأخرى، فالعامل الحاسم للتمييز بين حياة أمة ومستقبلها بين الحدين السابقين هو مدى تقدمها العلمي والتقني والمبني على البحث العلمي خاصة وأننا نقف على مشارف عصر وثبة كبيرة⁽³⁾.

وكما هو معروف اليوم يزداد الإنفاق على البحث العلمي وتزداد مؤسساته وميادينه بصورة لم يسبق لها مثيل، بعد أن كان البحث العلمي يقوم على نشاط أفراد وهبوا أنفسهم للعلم والبحث عن الحقيقة، وبات البحث العلمي حديثا وجهدا تعاونيا منظما تتولاه الدولة أو مؤسسات علمية أو صناعية للبحث العلمي والتي تحدد الأهداف والمواد المطلوبة لتحقيقها، كما تهيئ الفرص للتنسيق بين الأبحاث والبرامج للباحثين وتجهيز مؤسسات البحث وتمويلها⁽⁴⁾.

اختلفت وجهات النظر في نوعية الأبحاث العلمية التي يمكن للجامعة أن تتصدى للقيام بها فهي تزيد من قدرة الإنسان على توسيع نطاق معرفته وفهمه، وآلة المعرفة والفهم هي البحث العلمي في أوسع معانيه المتعلق بالأصول والنواحي البحتة والأساسية، غير أن الذين يعلمون هذه الفكرة يجدون أن ذلك يؤدي إلى عزلة الباحثين، وإلى جعل البحث في الجامعة وثيق الصلة بالحياة والواقع فإنهم يستدركون الموقف ويرون أنه لا يوجد ما يمنع الجامعة من أن تتجاوز البحث الأساسي إلى الأبحاث التطبيقية.

غير أن فكرة قيادة الجامعات للأبحاث الأساسية بصورة خاصة قد أخذت مبرراتها تضعف، حيث أصبحت معاهد ومختبرات ومراكز البحوث العلمية المتخصصة معدة لأن تقوم بهذا النوع من البحث جنباً إلى جنب مع الجامعات، لاسيما وأن نجاح البحث العلمي وفاعليته في تحقيق التقدم العلمي والفني والاجتماعي والاقتصادي يتوقف إلى حد كبير على التفاعل الوثيق بين البحث الأساسي والتطبيقي، وعلى هذا يمكن للجامعة أن تعمل بنجاح في البحث التطبيقي.

إلا أن البعض يرون أن زيادة الإقبال على التعليم الجامعي والعالي قد زادت من عدد المشتغلين بالبحث في الجامعة، فلا يمكن لكل من طلبة الدراسات العليا وأساتذتهم أن يتفرعوا لنوع واحد من البحث هو البحث الأساسي، إلا أن نوعية البحث ليست هي المهمة بمقدار ما تحتل قضية تماشي البحث مع الأهداف العامة للجامعة وإطارها التعليمي من أهمية، ففي الجامعات التي تقوم سياستها على المزج بين التعليم والبحث لا بد وأن يتصف البحث الجامعي بالصفات التالية:

- إفادة الطلبة في تدريباتهم وتعليمهم خاصة في مرحلة الدراسات العليا وتنمية قدراتهم على البحث والإبداع.

- تقديم المعرفة والعلوم البحثية والتطبيقية.

- استقطاب الأساتذة الأكفاء لرفع من سمعة ومكانة الجامعة.

- أن يكون نافعا متفاعلا مع البيئة المحلية الموجودة فيها الجامعة ومتماشيا مع المصلحة القومية⁽⁵⁾.

4- أهمية البحث العلمي⁽⁶⁾:

البحث العلمي طريقة أو محاولة منظمة يمكن أن توجه إلى حل مشكلات الإنسان في مجالات متعددة فهو لا يوجه نحو مشكلة معينة متخصصة بل نحو مشكلات متنوعة والبحث العلمي ليس تفكير العلماء إنه تفكير يحتاج إليه كل الناس سواء كونوا مدرسين أو طلاب أو مهندسين أو عمال أو تجار أو مزارعين أو أطباء، والإنسان العادي يحتاج إلى البحث العلمي في مواجهة مشكلاته لأنه

يعيش بين عشرات المواقف التي تتطلب بحثاً علمياً، فهو يحتاج إلى معلومات تساعده على تحسين أساليب حياته وزيادة دخله وتنظيم أمور أسرته، ويمكن تلخيص أهمية البحث العلمي في النقاط التالية:

- الرغبة في حب الاستطلاع والتعرف على الجديد واكتشاف المجهول.
- يعتبر طريقة علمية منظمة في مواجهة مشكلاتنا اليومية والعامة.
- يزودنا بالوسائل العلمية الضرورية لتحسين أساليب حياتنا وتحسين أساليب عملنا وتطوير أنفسنا.
- رفع كفاءة الفرد وبالتالي تقليل العمال المطلوبين لإنجاز عمل معين.
- تحقيق طموحات المجتمع المادية والتعليمية والثقافية.
- يجلب الكثير من المنافع التي تعود بالخير على البشر كافة لأن العلم والتكنولوجيا اللذان يرتبطان بالبحث العلمي يمثلان ملكية عامة لكل الشعوب والأفراد.
- يجمع الناس معا من مختلف المناطق والأمم والثقافات في تفاهم واحترام متبادل عن طريق البحوث التعاونية.
- يساعد على قبول أو رفض التغيير وآثاره البعيدة في المجتمعات.
- الرغبة في مواجهة التحدي لحل المسائل العلمية.
- تستخدم البحوث عند الشك في نتائج البحوث والدراسات السابقة وكذلك عند الرغبة في اكتشاف مدى جدية هذه الدراسات والأبحاث.
- تستخدم نتائج البحوث في التوجيه والاختيار المهني، بحيث يتم وفق ميول الفرد وقدراته واستعداداته وإمكانات العمل بعد التخرج ومعرفة ظروف العمل ... الخ.
- تساعد نتائج البحوث على إتقان العمل وزيادة الكفاءة وبالتالي زيادة الإنتاج من السلع والخدمات.
- الرغبة في الحصول على درجة علمية أو أكاديمية (ماجستير أو دكتوراه).
- مساعدة الدارس على تنمية قدراته على:

1. فهم أنواع البحوث.

2. الإلمام بالمفاهيم والأسس والأساليب التي يقوم عليها البحث العلمي.

3. الاختيار السليم لمشكلة البحث.
4. تحديد وصياغة الفروض التي تساعدنا على حل المشكلات.
5. تحديد الإجراءات اللازمة لاختبار الفروض وبالوصول إلى حل المشكلات.
6. تزويد الدارس بالخبرات التي تمكنه من القراءة التحليلية الناقدة للبحوث وملخصاتها وتقييم نتائجها والحكم على ما إذا كانت الأساليب المستخدمة في هذه البحوث تدفع إلى الثقة في نتائجها.

5- أهمية ربط البحث في الجامعة بالأبحاث خارجها⁽⁷⁾:

إن الجامعات هي أحد العوامل الرئيسية في عملية التطوير الاجتماعي، وحتى تقوم الجامعة بدورها في عملية التطوير الاجتماعي والاقتصادي تصبح هناك ضرورة لربط التخطيط الاجتماعي والاقتصادي بالتخطيط التربوي.

فعلى سبيل المثال تعتبر الجامعة أكبر ممول للمؤسسات العلمية والبحثية بالعنصر البشري المؤهل القادر على العمل العلمي، وهذا بالتالي يتطلب سياسة علمية تجعل الجامعة على بينة من احتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، كذلك يتطلب أيضا تنسيق الأعمال العلمية التي تتم في داخل الجامعة مع تلك الأعمال التي تتم في خارجها منعا للازدواجية وإهدار الطاقة التي تجعل الجامعة في خدمة المجتمع أكثر ولتوثيق الصلة بين البحث والجامعة كانت هناك اقتراحات في الولايات المتحدة من إحدى الجامعات المقترنة بها، من مكاتب وزملاء لتبادل الأحاديث وطلبة خريجين لتدريبهم في أوروبا الشرقية من أجل منع الازدواجية في البحث داخل الجامعة مع خطة الأبحاث العامة في الدولة مما يجعل البحث متكاملًا في الجامعة وخارجها من جهة ومن جهة أخرى عملا ذا نفع مباشر في تطوير إمكانات الدولة.

وللنهوض بالبحث العلمي في الجامعة والإفادة منه في المجتمع يرى البعض ضرورة اكتشاف الموهوبين من الطلبة وتجنيدهم في خدمة البحث لزيادة القوى البشرية الفعالة في هذا الميدان، لذلك اقترح (بورسلاف) عدة محاولات أهمها:

- حلقات بحث تناقش فيها الأمور الأساسية الخاصة بنظرية البحث العلمي وطرائقه.
- جماعات دراسة أو عمل تحت إدارة أستاذ مشرف تبحث بعض المشاكل.
- مجلة للجامعة ينشر فيها الطلبة أبحاثهم.
- استخدام الطلبة الممتازين كمساعدين في البحث.

أما على مستوى الجامعة ككل كانت هناك اقتراحات أهمها:

- تكوين هيئات للبحث العلمي في كل مجال وتنمية هذه الهيئات على المدى الطويل.
- إجراء بحوث مشتركة بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وأعضاء هيئة البحوث في مراكز البحوث التطبيقية.
- التعاون بين الجامعات من أجل رفع كفاية تجهيزات البحث.
- القيام بجمع بيانات من أعضاء هيئة التدريس وتخصصاتهم وطاقتهم وتعريفهم لدى المؤسسات التي تستفيد من خبراتهم.
- القيام بتنظيم المؤتمرات العلمية والحلقات الدراسية المتخصصة.

6- أهداف البحث العلمي⁽⁸⁾:

- 6-1- الوصف: ويتمثل في رصد وتسجيل ما نلاحظه من الأشياء والوقائع والظواهر وما ندركه بينها من علاقات ومعرفة خصائصها.
- 6-2- التفسير: وهو محاولة الكشف عن أسباب وقوع الحوادث أو بالأصح الظروف والشروط التي لابد من توافرها حتى تقع الحوادث.
- 6-3- الوصول إلى معارف وحقائق جديدة.
- 6-4- التنبؤ: يرتبط التنبؤ ارتباطاً جوهرياً بمدى ثبات الظاهرة موضوع الدراسة ويقصد بالثبات عدم التغير وهو صفة من صفات أدوات القياس الجيد.
- 6-5- الفهم: يشتمل الفهم على معرفة الأسباب والعوامل المؤثرة في حدوث الظاهرة والفهم يسبق التنبؤ ويؤدي إليه فيزداد الفهم بعد حدوث الظاهرة ، ويؤدي إلى تنبؤ أدق يعقبه فهم أعمق، ولذلك فمستوى الفهم يرتبط بمستوى التنبؤ.
- 6-6- التحكم: ويقصد به إيجاد الظروف والشروط المحددة التي تتحقق فيها ظاهرة معينة، وهذا قصد الحصول على الظاهرة في الوقت الذي نريد والمكان الذي تختار أو منع حدوث هذه الظاهرة بمنع توافر ظروف حدوثها.
- 6-7- التطبيق العلمي: ويقصد به البحث والتنقيب قصد الوصول من معارف وقوانين علمية على مبتكرات ومخترعات وآلات تعمل على تسهيل حياة الإنسان وزيادة رفاهيته.

6-8- حل المشاكل الإنسانية: ويقصد بذلك حل المشاكل الإنسانية والعلمية التي قد تعترض التقدم البشري والاقتصادي والعلمي، هذه المشاكل قد تنشأ عن ظروف البيئة مثلاً، أو عن زيادة نسبة الإجرام في المدن أو عن التطور العلمي والتكنولوجي.

6-9- تيسير الحصول على المعلومات العلمية: ويكون ذلك بلم المعلومات المتعلقة بهذه المسألة والمتناثرة في بطون الكتب قصد جمعها في بحث يسهل الرجوع إليه عندما تقتضي الحاجة ذلك.

7- الباحث العلمي:

إن الباحث العلمي شخص يبحث عن الحقيقة وهو في رحلته هذه تقابله العديد من الصعوبات التي تعترضه ولذلك يجب أن تتوفر فيه صفات معينة تعينه على تحمل ما يقابله من مشكلات وصعوبات في سبيل الوصول إلى الحقائق التي يبحث عنها، باعتباره المخطط والمنظم والموجه لمختلف مراحل البحث العلمي وصولاً إلى النتائج العلمية والمنطقية⁽⁹⁾.

7-1- خصائص الباحث العلمي⁽¹⁰⁾:

أ- الإعداد (formation): ويشمل التدريب الفكري و الفني واكتساب خبرة العمل، فعلى الباحث المتدرب أن يدرس عدداً من العلوم المحددة كي يتمكن من العمل على النحو المناسب كباحث علمي ولا يمكن أن يعتبر تدريبه مكتملاً حتى يكتسب قدراً من المهارات في عدد من التقنيات كالقدرة على معالجة العلاقات القائمة بين الأشياء وتعميم التجارب في صورة تقضي إلى نتائج هامة متميزة وغيرها وأن يكون الباحث العلمي قادراً على التعبير عن نفسه بطلاقة وشكل جذاب بواسطة الكتابة في المقام الأول ويضاف إلى ذلك أن المعرفة الجديدة لا يمكن أن توجد على نحو مقالي ما لم تصبح بواسطة النشر جزءاً من الذخيرة المعرفية المشتركة والمتاحة للجميع.

ب- الصفات الشخصية:

- الخيال والأصالة: عنصران لا غنى عنهما للإبداع فقد حدد علماء المنهجية وظيفية الأصالة والخيال والإبداع في العملية العلمية كما يلي "كل اكتشاف وكل توسع في الفهم يبدأ كتصور خيالي قبلي لما قد تكون عليه الحقيقة ينشأ كتخمين مهم يصدر من داخل النفس".

- حب العلم: فهو الزاد الأساسي الذي يعين الباحث على التقدم في بحثه والوصول إلى نتائج

سليمة.

- الأخلاقية: وأهمها الحياد الفكري والأمانة في الاقتباس والاعتراف بفضل العلماء السابقين والمعاصرين.

- سعة الأفق والتفتح العقلي والتفكير الواعي والمنظم.

- مرونة التفكير وعدم التحيز لآرائه الشخصية، لأن الحقيقة المطلقة بعيدة مما يدعو الباحث إلى الحوار والنقاش وأن تكون الفكرة التي يطرحها مما يقبله العقل.

- الموضوعية في التعامل مع البيانات التي تم جمعها.

2-7 - خصائص تفكير الباحث:

من خصائص تفكير الباحث مايلي⁽¹¹⁾:

- استخدام التكوينات الفرضية **Conceptuel Schèmes** والفروض **Hypothèses** والنظريات العلمية **Théories**، في دراسة المشكلات والأحداث والظواهر المختلفة.

- تكون لديه القدرة على اختبار فرض بحثه بدقة ويستخدم في سبيل ذلك الطرق العملية والميدانية.

- أن تكون لديه القدرة على ضبط متغيرات البحث.

ما ذكر من صفات ليست نادرة ولا تقتصر على المشتغلين بالبحث العلمي، لكن استخدامها على نحو فعال يطلب أكثر ما يطلب في البحوث العلمية وهو أمر ثابت تاريخيا كما لاحظ "جارفيلد" أيضا انه ما حدث من تقدم في الطب والعلوم إنما جاء نتيجة لجهود الباحثين الذين جمعوا العقلية العلمية والتي تجمع بين التدريب وحب الاستطلاع، وبين الخبرة والحدس، وبين الموضوعية المجردة من الهوى والاهتمام وبين المنطق الإستنتاجي والتجريب الإحصائي، وبين النظرة الديناميكية المتطورة التي تهدف إلى ما هو أمثل وأصلح وأكمل⁽¹²⁾.

3-7 - كفايات الباحث العلمي⁽¹³⁾:

أ- الكفايات الشخصية للباحث: هي كفايات تتعلق بالباحث نفسه وشخصيته والفضائل التي يجب أن يتحلى بها كقدرته على متابعة عمله والتحلي بالصبر وتقصي الأمور واستطلاعها ومعرفته للغات الأجنبية لتكون عوناً في زيادة معرفته.

ب- الكفايات العلمية للباحث: ونعني بها الأطر النظرية والتطبيقية للبحث العلمي والتي هي بالضرورة مبعث بصيرة الباحث الذي يميز بها مشكلاته كما أنها تشكل بالنسبة للباحث القاعدة الأساسية لسلوكه المتخصص.

ج- الكفايات المنطقية للباحث: وهي توازي شعور الباحث بالمشكلة وتقرير معالجتها بناء على أسس منطقية مقنعة وتبدوا لدى الباحث على شكل قدرات فردية يتمكن بها من كشف طبيعة المشكلة وتحليل ظروفها المختلفة.

د- الكفايات التخطيطية: تمثل قدرة الباحث على تحليل الإمكانيات المتوفرة لبحث المشكلة وتطوير الخطط المناسبة المدروسة لمعالجة المشكلة وتحديد النتائج.

هـ- الكفايات الإجرائية: تعبر عن قدرة الباحث على تنفيذ الخطط الموضوعية لبحث مشكلته بما تشمل عليه من إدارة البحث و جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى الحلول.

و- الكفايات الفنية والتقييمية: التي تجسد مخرجات وضوابط نظام البحث العلمي وتمثل قدرة الباحث على مسح ما قام به من بحث ومراجعته والوصول إلى نتائجه لكشف صلاحياتها للمشكلة المدروسة وفعاليتها في التغلب على سلبياتها الملاحظة ومن ثم كتابة التقرير المناسب وإخراجه للنشر أو لاستخدامه من الجهات المعنية.

8- مقومات البحث العلمي:

في الوقت الحاضر أصبح البحث العلمي يركز إلى مقومات معينة لا ينهض ولا يثمر إذا لم تؤخذ هذه المقومات بعين الاعتبار، و هذه المقومات هي:

8-1- وجود سياسة علمية تسيير تنظيم عمل أجهزة البحث العلمي:

السياسة العلمية تبعا لتعريف منظمة "اليونسكو" (هي جملة التوجيهات العامة والتدابير والترتيبات التنظيمية التي يستعين بها بلد ما لتحقيق تقدم علمي ينسجم مع ظروفه الثقافية والسياسية والاقتصادية) فالسياسة العلمية ترتبط بالمنهج الإجتماعي الاقتصادي الذي إختاره البلد.

ففي بلاد الاقتصاد الموجه تظهر هذه السياسة من خلال وجود هيئة عليا توجه العمل في البحث العلمي أما في بلاد الاقتصاد الحر حيث لا توجد هيئة مشرفة إشرافا مباشرا على البحث العلمي، تظهر هذه السياسة من خلال العلاقات القائمة بين مؤسسات البحث من جهة وبين المؤسسات الاقتصادية والإجتماعية من جهة أخرى⁽¹⁴⁾.

8-2- وجود مؤسسات البحث العلمي:

إن البحث لا ينمو ولا يزدهر إذا لم تتوفر له مؤسسات تقوم على تنفيذ الأبحاث منها مراكز البحث الحكومي ومراكز البحث التابعة للصناعة، و منها الجامعات والمعاهد إلى غير ذلك، فإذا توفرت بشكل كافي ، فإنه يتوقع أن تنمو في هذه المؤسسات هيئات وأجيال من العلماء القادرة على ممارسة البحث العلمي ، كما أنها تقوم بجذب العلمين وفي هذا سبيل للحد من هجرة الأدمغة والتي من أسبابها كما أشارت الأبحاث " عدم وجود مؤسسات يعمل فيها العلميون خصوصا في البلدان النامية " (15).

8-3- توفر الباحثين والمساعدین في أعمال البحث:

أول ما يقوم عليه البحث العلمي هو الباحث الصالح، حيث يقوم البحث في مؤسساته بجهود علماء باحثين، والحصول على العناصر البشرية اللازمة للبحث العلمي مهمة ليست يسيرة وذلك لأن "القدرة على البحث تقوم بالدرجة الأولى على أساس من نكاه في شخص الباحث " وقد وصف (فرنسيس بيكون) الباحث بقوله " عقل توفرت له الرغبة في البحث، و الصبر على الشك، و التوق إلى التأمل، والتبصر قبل التأكيد، والاستعداد لإعادة النظر، والحذر الشديد في التصنيف والترتيب".

إن أي تهاون في دعم المؤسسات البحثية بالعنصر البشري (الباحث)، أو المساعد في أعمال البحث يؤدي إلى ضعف مؤسسات البحث نفسها وشلها لأن الباحثين هم عصب البحث العلمي الهام.

8-4- المناخ العلمي:

من متطلبات البحث العملي في البلاد المتقدمة ضمانا لنمو مؤسساته بسرعة على أسس سليمة تكفل جدوى الإنتاج، وجود تقاليد للعمل العلمي تأصلت لدى القائمين به والمنتمين إلى مؤسساته، وهي تقاليد تتأصل بعامل القدوة، وتتمثل هذه القدوة في العلماء والمؤسسات بل إن المجتمعات المتقدمة نفسها تشكل الأرض الخصبة التي يمكن للعلم والبحث أن يزدهرا فيها.

ولكي تكوّن اتجاهات إيجابية نحو العلم والبحث العلمي يتطلب أن يكون للعلم وجود في التربية القومية، وذلك بمحاربة الأمية بين الأميين ومحاربة الأمية بين المتعلمين أنفسهم بالتجديد العلمي المستمر (16).

8-5- التمويل:

يحتاج البحث العلمي في العصر الحاضر إلى موارد مالية كبيرة، نظرا لتعدد هيئاته ومؤسساته والأشخاص العالمين فيه، والأدوات والأجهزة والتي يستخدمها، لاسيما وأن هذه الأدوات والأجهزة تتجدد باستمرار وتكلفتها كبيرة، وفي دراسة قام بها (رايموند يول) أثبتت وجود علاقة بين التنمية والبحث، جعلت الدول تتسابق في الإنفاق على البحث العلمي، وتتهمك في إنماء مؤسساته، وإعداد الباحثين بل وحتى اجتذابهم من الخارج.

وقضية تمويل الأبحاث في البلدان العربية قضية معقدة، خاصة في البلدان محدودة الموارد لأن القضية التي تواجهها في هذه الحالة هي قضية الأولويات فأى نوع من الأبحاث تمول؟ وهل تمول الأبحاث التطبيقية وتهمل الأبحاث الأساسية؟

8-6- توفر الأدوات والأجهزة:

من شأنها أن تزيد من إمكانيات الباحث فتضاعف قدرته على الرؤية أو السماع أو الملاحظة الدقيقة، فنجد المكتبات، ووسائل التوثيق والنشر العلمي، والدوريات وبالمجلات العلمية، وغيره مما يكفل زيادة البحث وتعزيز جهود الباحثين⁽¹⁷⁾.

9- العوامل المؤثرة على صلاحية البحث العلمي:

مهما اختلفت أهداف البحث العلمي ومجالاته الأكاديمية أو الجماعية أو السلوكية فهناك عوامل عديدة مؤثرة على صلاحيته وفعالية نتائجه من أهمها⁽¹⁸⁾:

1- الأهلية العلمية للباحث: فعلى الباحث أن يتمتع بكفايات محددة تؤهله للقيام بالبحث ولا بد من المعرفة النظرية والتطبيقية لمفاهيم البحث العلمي ومبادئه وطرقه وأدواته وتخطيطه وتنفيذه وتلعب ميول الباحث وأخلاقياته نحو البحث دورا هاما في دقة البحث ودقة نتائجه.

2- الأهلية البيئية التي يجرى فيها أو بوساطتها البحث: ويشمل هذا المفهوم على الإمكانيات المتاحة للبحث والعينات والتسهيلات والقوى العاملة المرتبطة إداريا بالبحث.

3- تعقيدات الظاهرة الاجتماعية في البيئة التي يجري فيها البحث وتغيرها.

4- فقدان التجانس في الظواهر الاجتماعية، فمعظمها لها طابع التفرد والتميز.

5- أساليب التعامل مع عينات البحث.

6- تفاعل عاملين أو أكثر من العوامل السابقة معاً، مما ينتج عنه عامل جديد من العوامل المؤثرة على صلاحية البحث العلمي.

10- مؤشرات قياس الإنجاز في البحث العلمي الجامعي:

عادة يقاس الإنجاز في مجال البحث العلمي على المستوى العلمي في ضوء المؤشرات الثلاثة التالية⁽¹⁹⁾:

1- الموارد المخصصة لأنشطة البحث والتطوير، وتتمثل في الإنفاق على هذه الأنشطة وإعداد الهيئة العلمية المرتبطة.

2- الإنتاج العلمي من خلال النشر، أو ما يتم نشره من بحوث علمية اعتماداً على قاعدة علمية من الدوريات الدولية.

3- الإنتاج العلمي من خلال حقوق الاختراع أي عدد الاختراعات المسجلة، والتي تشير إلى مستوى الخلق والإبداعات التكنولوجية للأغراض الصناعية.

إن وضع المجتمعات العربية يعد متواضعاً على مستوى العالم بالنسبة لنسب الإنفاق، إذا ما قيس بمؤشر القوى البشرية العلمية في ضوء العلاقة الواهبة بين البحث العلمي في الجامعات العربية والنشاط الإنتاجي في المجتمع، بجانب النظر إلى نصيب البحث العلمي المتواضع من ميزانية التعليم العالي (4%) للبحث العلمي مقابل (90%) للتدريس بالجامعات عام 1992، فيمكن اعتبار التدريس هو الوظيفة الرئيسية للجامعات، أما البحث العلمي فيتركز في بحوث هيئة التدريس التي لا بد منها كشرط للترقي للدرجة الأكاديمية الأعلى، بما أدى بالجامعة إلى حصر دورها في إعداد الباحثين لممارسة البحث، وعجزها في تقديم خدمات بحثية لقطاعات النشاط الاقتصادي.

11- المجالات الأساسية للبحث الجامعي:

ظهرت مجالات ثلاثة أساسية للبحث العلمي الجامعي كاستجابة لتغيير مخطط نحو اجتماعية المعرفة وهي⁽²⁰⁾:

- المجال الأول: الاستشارات البحثية لإسهام البحث العلمي الجامعي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- المجال الثاني: تسويق الأبحاث الجامعية لتأكيد الوظيفة الاجتماعية للبحث العلمي وهو ما يعني ظهور صيغة جديدة للجامعة كمشروع استثماري يشمل المشاركة في تسويق الأنشطة البحثية، ومنهجها

أكثر تدعيماً للتنمية الاقتصادية، وأكثر قدرة على حل المشكلات التي تصطنعها آليات السوق في عصر المعلوماتية.

- **المجال الثالث:** التعاقدات البحثية الأكاديمية من أجل تطوير منتجات المؤسسات الصناعية والمجتمعية، الأمر الذي يؤكد على توجيه الجامعات نحو الاستجابة لمشكلات المجتمع والاضطلاع بمسؤولياتها في حل مشكلاته.

إن هذه المجالات الثلاثة للبحث العلمي في الجامعة تستجيب لمقولة أساسية ورؤى معرفية جديدة هي أن " وظيفة الجامعة هي فتح الطريق نحو تنمية القدرة على التفكير وإثراء المعرفة البشرية، والتطبيق الإبتكاري لهذه المعارف " .

12- تخطيط البحث العلمي في الجامعة:

إن عمليات التعلم والتعليم والبحث العلمي في الجامعة تحتاج إلى تخطيط لتطورها الكمي والكيفي ولا بد لهذا التخطيط أن يستند إلى اتجاهات التطور الاجتماعي والاقتصادي في موطن الجامعة، كذلك التطور العلمي والتكنولوجي، لأن ذلك يساعد الجامعة على معرفة الأمور الدينامية المتصلة بفروع المعرفة وحقوق الاختصاص، ونوع الخريجين الذين تحتاج إليهم البلاد، كذلك نوع الأبحاث العلمية.

وبما أن نمو مؤسسات البحث العلمي، والدراسات العلمية في الجامعات قد أخذ يتزايد بنمو أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، ونمو الدراسات العليا فقد أصبحت هناك حاجة ماسة إلى تخطيط خاص بالبحث العلمي في الجامعة، وقياس فعالية الأبحاث، ومن هنا فإن هناك أمور يجب أخذها بعين الاعتبار عند تخطيط البحث العلمي في الجامعة وهي⁽²¹⁾:

- دور البحث العلمي في الجامعة.
- نوع العلاقة القائمة بين التعليم والبحث العلمي في الجامعة.
- الوقت المخصص للبحث العلمي في الجامعة بالقياس للوقت المخصص للنشاطات الأخرى.
- المعايير التي يستند إليها عند محاولة تطوير البحث العلمي في الجامعة من الناحية الكيفية أو الكمية.
- طرق تقويم كفاءة البحث العلمي في الجامعة.

- العلاقة القائمة بين تخطيط البحث في الجامعة وتخطيط التمويل والتجهيزات.

- مدى اشتراك أو مساهمة طلبة الدراسات العليا في البحث العلمي في الجامعة.

إن التخطيط الجيد للبحث العلمي في الجامعة، مع مراعاة جميع الظروف فإن لابد أن يترتب عن هذا التخطيط فوائد نذكر أهمها:

1- تهيئة مناخ ملائم للبحث العلمي.

2- الحصول على دعم للبحث العلمي، وكذلك الحصول على منح لطلبة البحث.

3- إدخال أنواع جديدة من البحوث تقوم على المزج بين الاختصاصات العلمية وأبحاث تقوم على حل المشكلة، وأخرى تقوم على التعاون مع المراكز البحثية في غير الجامعات، وبالتالي تكوين الفرق البحثية.

4- الاستفادة إلى أقصى الحدود من المصادر البشرية والمادية المخصصة للبحث.

5- تنسيق الارتباط مع الصناعة والبيئة المحلية، ومعالجة مشكلاتهما.

إن كل قسم علمي وكل كلية جامعية لابد أن ترسم خريطة للبحث العلمي تعبر عن أولويات واحتياجات المؤسسة المجتمعية والإنتاجية والخدمية على السواء بحيث تساعد هذه الخريطة البحثية على مواجهة ومعالجة مشكلات حقيقية تعوق مسيرة التنمية، وبحيث تقوم منهجية البحث العلمي على خطة واضحة ومعلنة.

13- أزمة البحث العلمي الجامعي⁽²²⁾:

حسب إحصاءات الأمم المتحدة تبين أن إسرائيل هي الدولة رقم (01) في العالم التي تخصص أعلى نسبة من دخلها القومي لتطوير الأبحاث العلمية متقدمة في ذلك على دول عديدة، بينما الدول العربية تتصدر ذيل الترتيب.

ما يستشف من هذا أن البحث العلمي يعاني أزمة في جامعاتنا، وهو يحتاج إلى مزيد من الاهتمام في مجتمعاتنا، ونشر الوعي بين المواطنين بأهميته انطلاقاً من أن الجامعة ليست منفصلة عن المجتمع، فالخطأ الذي نقع فيه أننا لا ننشئ طلابنا على قيمة البحث العلمي، إن مشكلة البحث الجامعي أنه ولد مشوها فلم تكن قضية البحث العلمي مطروحة على أجندة الجامعة، ولم يوضع لها أساس رصين للتراكم العلمي والمعرفي لتطوير المنتج العلمي.

إن البحث العلمي لا يمارس في فراغ، حيث لا مجال للانفصال بين الجامعة والمجتمع فأزمة البحث ليست مقصورة على الجامعة وحدها بقدر ما هي جزء من مشكلات الدول النامية، التي تعتمد

في معارفها على الاستيراد من الغرب، وكانت النتيجة أننا أخذنا نتاج الغرب، ولم نزد عليه شيئاً، الأمر الذي نتج عنه تبعية معرفية وترتب على ذلك أن الإبداع العلمي يكاد يكون معدوماً، ويقتصر على المحاكاة لما هو كائن في الخارج.

ويبقى أن يلبي البحث العلمي الضرورات المجتمعية والحضارية، بما في ذلك وضع سياسة علمية بحثية لكل جامعة مرتبطة بالسياسة العلمية، والسعي للحصول على مصادر تمويل البحوث العلمية على أن تشارك الدولة مع المؤسسات والأفراد في تعزيز الميزانيات والموارد البحثية.

أما عن أزمة البحث العلمي في المجالات التربوية والاجتماعية والنفسية⁽²³⁾: فالنظرية في العلوم الإنسانية تمثل المدخل المباشر والطبيعي الذي بواسطته يمكن إلقاء الضوء على ما يلاقي ويواجه البحث من مشكلات تقف حائلاً دون تحقيق أهدافه وما يعترضه من أزمات، وتعتبر معوقات تطبيق المنهج العلمي في دراسة العلوم الإنسانية من الملامح الأساسية للأزمة، حيث تعاني هذه العلوم انفصام بين البحث التجريبي من جهة والنظرية من جهة أخرى على عكس الموقف في العلوم الطبيعية الأخرى.

ويقتصر عمل بعض التربويين أو علماء الاجتماع أو علماء النفس على جمع بعض الحقائق الجزئية مما يجعل هذه البحوث عديمة القيمة أو قليلة القيمة بالنسبة لتطور المعرفة العلمية في العلوم الإنسانية، وهناك فريق آخر يعتمد على صياغة نظريات عامة تتصف بالصيغة التأملية ووقائعها تمت ملاحظتها والتأكد من صحتها، وفي هذا المجال يمكن لفت النظر إلى:

- أهمية الكلية في مجالات العلوم التربوية أو الاجتماعية أو النفسية موضوعاً ووجهة نظر والابتعاد عن العلوم الجزئية التي يعنى كل منها بجزء واحد أو بعد واحد من هذه النظرة الكلية للظاهرة.

- إدراك متغيرات المشكلة بصورة متكاملة لأنها الوحدات التي يستطيع الباحث ملاحظتها في ميدان عمله، حيث توجد متغيرات مستقلة تؤثر في غيرها ومتغيرات تابعة تتأثر بغيرها فالأولى هي السبب والثانية هي النتيجة وما بينهما متغيرات ضابطة.

- الاهتمام بالفروض في دراسة المشكلات التربوية أو الاجتماعية أو النفسية فكلما كان الباحث ذو خبرة ومتمرس كلما استطاع تكوين أفكار عن المشكلة موضوع الدراسة، هذه الأفكار تختمر في ذهنه فيقوم بمحاولة التحقق من صدق الفروض من خلال قدرته على التصور وتوظيف المادة التي تم توفيرها والتي ترتبط بالمشكلة.

- الاهتمام ببقية الملاحظات والوقائع وتصنيفها وتحليلها للتمييز بين ما هو ضروري وما هو عرضي بجانب التمييز بين الخاص والعام والكلي والجزئي والسبب والنتيجة، حيث يمكن إقامة وصف علمي وتحليل علمي وتفسير علمي.

لقد أدت الآثار والانعكاسات التي أحدثتها الثورة العلمية والتكنولوجية في وسائل الاتصال إلى انتقال نماذج جديدة من المشكلات، وقد تعدى انتشار المشكلات التربوية أو الاجتماعية أو النفسية إلى النطاق الدولي بعد أن كان ذا طابع محلي أو قومي فقط.

مما يتطلب التركيز والاهتمام وتكثيف الدراسة العلمية لخطورة هذه الظاهرة مع ضرورة الاهتمام بالواقع التربوي والاجتماعي والنفسي الذي نمت فيه هذه المشكلات لمواجهة ذلك الأمر.

ولقد أدى إصرار العلماء في مجالات العلوم الإنسانية وتشبثهم بإتباع مناهج العلوم الطبيعية باعتبارها المناهج العلمية الوحيدة التي يتعين تطبيقها إلى تمهيد الطريق لبدايات وأساس الأزمة التي شهدتها العلوم التربوية والاجتماعية والنفسية وذلك لعدم الأخذ في الاعتبار أن أي علم من العلوم الطبيعية لم يصل إلى ما وصل إليه من نضج بمجرد تقليده لعلم آخر.

14- العوامل المساعدة في حل أزمة البحث العلمي الجامعي:

مما أسلف نستنتج أن البحث العلمي يعاني أزمة في المنهج والهدف، ووضع البحث في إطار النقاش والحوار، نضال اجتماعي تكتسب من خلاله الأفكار وضوحا ونضجا في فهم طبيعة الأزمة القائمة في جامعاتنا، والحل لا يبد من دراسة البحث العلمي كشفا عما يكون قد شابه من خلل وقصور، وتأكيدا على أدواره في خدمة التنمية الشاملة ومنه فإن السعي للخروج من أزمة البحث العلمي في جامعاتنا يقتضي⁽²⁴⁾:

- التأكيد على القيمة العلمية للبحث والأمانة العلمية، وإعلاء قيمة الدقة الموضوعية.
- تنمية روح النقد العلمي البناء الذي نضمن به نمو البحوث العلمية، وتنمية روح التفكير.
- التأكيد على الاهتمام بحركة الترجمة، عالية الكفاءة والأمانة.
- يجب أن تكون البحوث هادفة، وهذا يأتي عن طريق التخطيط السليم الذي يوجه البحوث.
- إنشاء جهاز إداري مركزي بالجامعة كمجلس الدراسات العليا أو هيئة توجيه البحوث.
- التنسيق بين مصادر تمويل البحوث وإعطاء الأولوية للبحوث حسب أهميتها ودرجة ارتباطها بالتنمية، مع إنشاء مركز حساب علمي بكل جامعة.

- تعاون الجامعة مع مراكز البحوث العلمية الأخرى، خاصة في مجال البحوث التطبيقية أو العلمية ومنحها الأولوية في البحث العلمي.

- إنشاء مركز توثيق علمي لجميع المعلومات، ووضعها تحت تصرف الباحثين.

كما أنه هناك اقتراحات تتمثل في⁽²⁵⁾:

- جعل العمل في البحث العلمي يقوم به فريق، بدل أن يبقي مجهودا فرديا.

- إجراء بحوث مشتركة بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وأعضاء هيئة البحوث في مراكز البحوث التطبيقية.

- إتاحة الفرصة لطلاب الدراسات العليا للعمل في مشروعات البحوث التي تجري في مراكز البحوث.

- إقامة المؤتمرات العلمية، وإعطاء الحوافز والمكافآت.

- تخصيص إعمادات من ميزانية الجامعة للأبحاث.

ولقد كان هذا الأمر محل دراسة ومجال بحث في اللقاءات العلمية التي عقدت حول التقويم الجامعي، وكانت أهم التوجيهات تتمثل في⁽²⁶⁾:

- وضع خريطة بحثية لكل قسم علمي بما يخدم سوق العمل ومراكز الإنتاج والخدمات.

- الاهتمام بتشجيع الدراسات والبحوث المشتركة والبيئية.

- التوسع في تعيين طلاب البحث العلمي.

- تعميق مفهوم المدارس البحثية داخل الجامعة.

- العمل على تطوير مكاتب الجامعة والاشتراك في الدوريات العالمية.

- تنظيم المؤتمرات العلمية وتنشيط حضورها لأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم.

15- تفعيل آليات البحث العلمي بالجامعة:

يشكل البحث العلمي الوظيفة السامية في الجامعة بعد التعليم، و هي الظاهرة المميزة للأستاذ الجامعي عن غيره.

و من المجالات التي يتطور فيها البحث العلمي، النشاط الثقافي بمفهومه العلمي، وحتى تساهم الجامعة في تنمية البحث العلمي و تقدمه، بحيث يصبح في مستوى مواكبة التحولات السريعة التي يشهدها العالم المتعدد التحديات، لابد من إعطاء الأولويات لتحقيق جملة من الآليات الضرورية لذلك⁽²⁷⁾:

- تشجيع عمل البحث و الإبداع عن طريق تنمية النشر الجامعي، و لأن المجلة هي مرآة التقدم لدى الأسرة الجامعية و أداة التعبير عن البحوث العلمية فإنه يجب تأسيس مجلة علمية سنوية مختصة في مختلف العلوم، تنشر بها أبحاث الأسرة الجامعية.

- طبع دليل لأطروحات الماجستير التي تمت مناقشتها في المؤسسة الجامعية.

- إبراز دور المخابر و ربطها بالمحيط الخارجي، و وضع برامج بحث متخصصة.

- نشر دوريات خاصة بمخابر البحث، تهتم بإنجازات أعضاء المخابر.

- الاهتمام بالدراسات ما بعد التخرج، و تحسين ظروف التأطير.

- تدعيم و تفعيل مهام المجالس العلمية، و إعطاءها دورها المنوط بها.

- الاستفادة من مشاريع التعاون بين البلدان الأوروبية مثل مشروع TEMPUS3، هذا الأخير الذي رصد له مبلغ 08 مليون أورو للجزائر.

- تحفيز التبادل و التعاون العلمي، و فتح جسور إعلامية بين الجامعات و مختلف الوزارات المعنية والوكالة الوطنية للبحث العلمي.

- إنشاء مركز بحث يضم مخابر البحث والمشروعات البحثية، و القيام بمشاريع تطويرية، و نقل التكنولوجيا.

16- العقبات التي تعوق البحث العلمي في الجامعة:

إن انفصال الجامعة عن حركة التغيير والتجديد والتفاعل مع متغيرات ومطلوبات العصر وطموحات المستقبل يؤدي إلى بالبحث العلمي الجامعي إلى عدم ارتباطه بحركة المجتمع وقدرته على إشباع حاجاته الحاضرة والمستقبلية، كل هذا لا يحدث إلا إذا وجدت معوقات داخل الجامعة تعوق مسيرة البحث داخلها من بينها نذكر⁽²⁸⁾:

- نقص التنسيق بين مؤسسات المجتمع والجامعة في تحديد الموضوعات التي تحتاج إلى بحث معمق في أسبابها، وعدم وجود خطة واضحة للبحوث التي تحتاج إلى تنفيذ.

- عدم وجود نصوص واضحة في الجامعات تؤكد على تخصيص وقت "نصاب" للبحث العلمي ضمن أعباء وواجبات هيئة التدريس.

- عدم الدراية الكافية بمقومات البحث السليم، وعدم الإيمان بضرورة العمل والتي دربت عليها لجان الفحص والترقيات للبحوث العلمية.

- فرض رسوم مرتفعة لنشر الأبحاث العلمية بكل من المجالات العلمية والمؤتمرات العلمية المحلية.

- عدم إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات لحضور المؤتمرات العلمية بالخارج نظرا لعدم تحمل الجامعة إلا بقدر يسير من مصروفات الفرد بصفة كاملة.

- تساهل لجان الفحص العلمية في تقدير القيمة الحقيقية للبحث، وهذا لعدم توافر وسائل البحث العلمي، مما أدى إلى تقدم كثير من الباحثين ببحوث دون المستوى العلمي المطلوب.

وكذلك نجد أن من معوقات البحث العلمي⁽²⁹⁾:

- نقص المراجع العلمية للتخصصات المختلفة في المكتبات، وعدم وجود مكتبة خاصة بكل كلية حيث تعتبر المكتبة من المصادر التي لا غنى عنها للباحث ويصعب أن نتصور إجراء بحث معين دون رجوع الباحث إلى المكتبة واستخدام مصادرها، ولا بد من إثراء هذه المكتبات وتزويدها بالكتب والدوريات الحديثة وكذا الانترنت لأن من شأنه ربط المناهج بالمعلومات.

- نقص تأطير الباحثين العلميين مما أدى إلى تراجع إنتاجهم في مجال البحث العلمي والتطوير، حيث يعمل 85.5% من إجمالي العلماء والباحثين في العالم لدى الدول المتقدمة، بينما يعمل في الدول العربية ككل 1.5% فقط حسب إحصاءات عام 1990، ويتسبب هذا الفرق الشائع في الإنتاج العلمي عن الفرق في إنتاجية العلماء، فقد ورد في منشورات معهد الإحصاء العالمي أن إنتاجية الباحث العربي تعادل 1% من المعدل العادي لغيره من العلماء.

- وهناك عنصر آخر لا يقل تأثيرا عن العنصر البشري في الإنتاجية العلمية، وفي إحداث الفرق الشاسع فيها، ألا وهو تمويل البحوث، الذي أدى إلى خلق مشكلة في كيفية التمويل نتيجة لاتساع نطاق مسؤوليات البحث العلمي، وارتفاع قيم وأداء البحث لخدمة المجتمع، وعدم وجود خطة فاعلة في

إدارة التمويل انعكس سلبا على التعليم العالي والبحث العلمي بصفة خاصة ،كما انتقل جانب القصور في التمويل إلى القدرات العلمية الذاتية للباحث والتكنولوجية، ومنه فإن وجود نظام تمويل متميز للتعليم الجامعي والبحث العلمي يعد متطلبا رئيسيا لأي إستراتيجية تهدف للتطوير العلمي والتكنولوجي في المستقبل.

خلاصة

من خلال ما تم التعرض إليه في هذا الفصل يتبين أن البحث العلمي كأداة موضوعية يمثل الوسيلة الوحيدة التي يتم الوصول بها إلى الحقيقة العلمية وتمييزها، ولا يتم هذا إلا بالتحكم الجيد في سياسته، والفهم الصحيح لخصائصه، والتعرف الدقيق لأهدافه وتصنيفاته، والعمل بمناهجه والإعداد الجيد للأفراد الذين يقومون به.

على الجامعة أن تعمل على الجمع بين التعليم والبحث العلمي، والذي يؤكد كذلك ضرورة توثيق الصلة بين مؤسسات البحث العلمي المتخصصة، وذلك لإعتباره أحد المهام الرئيسية للتعليم الجامعي ومن الضرورات التي تحتمها ظروف العصر المتغير، حيث التنامي المطرد للمعارف والتدفق الهائل للمعلومات، والفجوة المتفاقمة بين من يملك أدوات البحث ويجني النتائج، وبين من لا يملكها.

هوامش ومراجع الفصل:

- (1): سامي سلطي عريفج: الجامعة والبحث العلمي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، 2001، مصر، ص 102
- (2): محمود عبد الحليم منسي: مناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص ص 29-31.
- (3): بكر بن عبد الله بن بكر: البحث العلمي في الجامعات، رسالة الخليج العربي، العدد 23، السنة الثامنة، 1987، الرياض، ص 157.
- (4): سامي سلطي عريفج: مرجع سبق ذكره، ص 49.
- (5): المرجع نفسه، ص ص 87-90.
- (6): جودت عزت عطوي: أساليب البحث العلمي، ط1، دارا الثقافة والعلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص ص 43-45.
- (7): المرجع نفسه، ص ص 46-47.
- (8): نصر سليمان، سعاد سطحي: منهجية إعداد البحث العلمي، دار السلام للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 16.
- (9): إخلاص محمد عبد الحفيظ، مصطفى حسين باهي: طرق البحث العلمي والتحليل الإحصائي، ط2، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ص 22.
- (10): رجاء وحيد دويدري: مرجع سبق ذكره ص ص 62-64.
- (11): محمود عبد الحليم منسي: مرجع سبق ذكره، ص 34.
- (12): رجاء وحيد دويدري: مرجع سبق ذكره ص 65.
- (13): سامي ملحم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص ص 55-58.
- (14): محمود عبد الحليم منسي: مرجع سبق ذكره ، ص 58.
- (15): سامي سلطي عريفج: مرجع سبق ذكره، ص 61.
- (16): المرجع نفسه، ص 67.
- (17): المرجع نفسه، ص 72.

- (18): المرجع نفسه، ص ص 47-49.
- (19): محمد متولي غنيمه: تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2001، ص ص 215-216.
- (20): حسن شحاتة: البحوث العلمية والتربوية، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2001، ص ص 67-68.
- (21): سامي سلطي عريفج: مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.
- (22): حسن شحاتة: التعليم الجامعي والتقويم الجامعي، ط 1، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 2001، ص 89.
- (23): مجدي عبد العزيز ابراهيم: مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية، المكتبة الانجلومصرية، مصر، 1989، ص ص 20-27.
- (24): حسن شحاتة: مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.
- (25): سامي سلطي عريفج: مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.
- (26): فاروق عبده فليح: مرجع سبق ذكره، ص ص 151-152.
- (27): بودراح إبراهيم: تفعيل آليات البحث العلمي في الجامعة، مجلة الجامعة، العدد 2، دار الهدى، الجزائر، ص 4.
- (28): حسن شحاتة: مرجع سبق ذكره ، ص 46.
- (29): سامي ملحم: مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

الفصل الثامن: العملية الإعلامية والإعلام الجامعي

تمهيد

I - العملية الإعلامية:

1. لمحة تاريخية عن الإعلام
2. تحليل العملية الإعلامية
3. أهمية الإعلام
4. المفاهيم المشابهة للإعلام
5. صفات وخصائص الإعلام
6. المبادئ الأساسية للإعلام
7. عناصر العملية الإعلامية
8. وظائف الإعلام
9. وسائل الإعلام
10. عوامل نجاح الرسالة الإعلامية
11. نظريات الإعلام

II - الإعلام الجامعي:

1. دور الإعلام في الجامعة في التحضير للدخول الجامعي
2. أهداف الإعلام الجامعي
3. وظائف الإعلام الجامعي
4. الأدوات المستخدمة في الإعلام الجامعي
5. الإعلام الجامعي وصورة التعليم العالي

خلاصة

هوامش ومراجع الفصل

تمهيد:

على امتداد تاريخ البشرية كان الإعلام هو النشاط الأهم في حياة الإنسان لتفاعله مع الآخرين في إطار بيئته، وأصبح حق من حقوقه الذي أقرته الدساتير والمواثيق الدولية، فالإعلام يعتبر من الضروريات في حياة الأفراد أجمع وفي كافة مجالاتها ومنظمتها نظرا للدور المهم الذي يلعبه فيها فمن خلاله يلم الفرد بالمعلومات التي يريدها والتي يفضلها وتعبّر عن أفكاره وحاجاته ومن خلاله يحقق شخصيته وثقافته وحرية وتوجهاته وفكره الذي تتجسد فيه معاني الإنسانية وقيمها.

فالعملية الإعلامية تهدف إلى توصيل جملة من الحقائق والمعلومات التربوية والبيداغوجية من القائم بالإعلام إلى المستقبل قصد التأثير عمليا في معارفه واتجاهاته، وبناء على حقائق سريعة التغير في عصر القفزات التكنولوجية السريعة، فالعملية الإعلامية بوصفها ظاهرة اتصال بالدرجة الأولى تقوم على تقديم ونشر المعلومات الصحيحة، والحقائق الواضحة، والأخبار الصادقة، والموضوعات الدقيقة على أساس المناقشة والحوار والإقناع بهدف التأثير الفعلي في سلوك الفرد والجماعة، لذلك يعرف عن الإعلام أنه العملية أو الطريقة التي تنتقل بها الأفكار والمعلومات بين الناس داخل نسق اجتماعي معين، يختلف من حيث الحجم ومن حيث محتوى العلاقات المنتظمة فيه.

1- العملية الإعلامية:

1- لمحة تاريخية عن الإعلام:

مر الإعلام بعدة مراحل هي:

أ- المرحلة البدائية: حيث كان الإعلام عبارة عن أخبار ينقلها شخص إلى شخص عن طريق الكلام، واستخدم الإنسان علامات، كإشعال النار، وصوت الدف وغيرها، فهذه المرحلة لم تغير من نوعية الإتصال لأنه بقي شخصيا.

ب- مرحلة الإكتشافات: إتسمت باكتشاف الكتابة، ثم الورق، ثم الطباعة بحيث أصبح الإتصال جماعيا وتطور الإعلام وأصبح يستعمل الخطاب والشعر والرواية وإقامة النوادي لنقل المعلومات، وكثر التعارف بين الأمم وظهرت الأديان والحضارات ونزلت الكتب السماوية وانتشرت بفضل الكلام والكتابة وبعدها استعملت الصحافة كوسيلة حديثة.

ج - مرحلة العصر الحديث: إتسمت بإنتشار التصنيع وإدخال تقنيات جديدة ومتطورة، وتتنوع الصحافة وصارت تغطي جميع نشاطات الحياة، ظهر فيها عدة وسائل استعملت بسرعة وهي الراديو والتلفزيون وأصبح العالم كما بمثابة قرية صغيرة⁽¹⁾.

د- مرحلة حرية الرأي والتعبير: اتسمت بالمطالبة بنظام جديد للإعلام بعد اكتشاف الطباعة والصحافة كوسيلة إعلامية وبعد الصراعات التي حدثت في أوروبا جعل الحكام والناس يطالبون بحرية التعبير ونظم جديدة تقوم على هذه الحرية وتكون وسائل الإعلام أداة لتحقيق الحرية وبعد الإزدهار واكتشاف اللاسلكي أصبحت الأخبار والمعلومات تنتقل بكل حرية هذا الذي كانت تطالب به منظمة " اليونسكو " التابعة لمنظمة الأمم المتحدة⁽²⁾.

2- تحليل العملية الإعلامية⁽³⁾:

يقصد بفلسفة الإعلام هي محاولة النظر في جوهر الإعلام وتحليله واستقصاء أبعاده المختلفة وهو النظر إلى المشكلة الإعلامية نظرة فلسفية يحدد طبيعة المشكلة ويفسرها وترتبط ما بين جوانبها من علامات وتتركز أهداف الفلسفة الإعلامية في أربعة أهداف، الأول حول تحديد هدف النشاط الإعلامي في المجتمع إذ لا بد لرجل الإعلام أن يعرف الفلسفة الإعلامية لواقعه الاجتماعي، أما الثاني فتركز حول زيادة فاعليته في المجتمع وقوة تأثيره فعندما يدرك رجل الإعلام هذه الفلسفة في مجتمعه ويقتنع بها فإنه يجد الدافع الحقيقي والقوي لإقناع الناس بما يقدم لهم من إعلام، ويتركز الهدف الثالث حول تجنب التناقض أو التضارب في النشاط الإعلامي ويتجلى ذلك في أن فلسفة

الإعلام هو الميزان الذي نزن به ما يجوز من عدمه في النشاط الإعلامي، وأخيرا يسعى الهدف الرابع للفلسفة الإعلامية إلى وضع إطار تنظيمي للمؤسسات الإعلامية في المجتمع لأنه في ضوء هذه الفلسفة يصبح الإطار التنظيمي لهذه المؤسسات واضحا ويتحدد من يملك الوسائل ومن يديرها وكيف تمول.

وعملية الإعلام في جوهرها عملية اتصال بين متحدث ومستمع أو بين كاتب وقارئ، وقد يكون هذا الاتصال على نطاق أوسع فيشمل مجموعة من الكتاب تمثلهم صحيفة أو مجلة أو مجموعة ضخمة من القراء الذين يصل عددهم في بعض الأحيان إلى بضعة ملايين، وينطبق نفس القول على الإذاعة والسينما والمحاضرات والندوات والحفلات وغيرها من وسائل الإعلام الحديث، ولكن عملية الإعلام هي في جوهرها اتصال بين مرسل ومستقبل عن طريق وسيلة إعلامية تنتقل بواسطتها الرسالة الإعلامية من طرف لآخر.

ولاشك أن هذا الاتصال هو قطب الرchy في بناء المجتمع الإنساني، ولولا هذا الاتصال لاستحال بناء مثل هذا المجتمع، فالمعاملات اليومية من تجارة وزراعة وصناعة وثقافة وتعليم وإجراءات قانونية وغيرها لا يمكن تحقيقها دون وسائل الاتصال المختلفة كالمحادثة والخطابات والبرقيات والتليفونات والمناقشات وغيرها، ولا يمكن للحضارة الإنسانية أن تستمر إلا عن طريق تسجيل الخبرات والمهارات وتعليمها للأجيال القادمة وهذه الأخرى عملية اتصال وإعلام وإن كنا نفرق دائما بين التعليم والإعلام من حيث أن الأول يعنى بالحقائق الثابتة والمهارات والخبرات المختلفة، أما الثاني فيتصل بالمعلومات الجديدة والأحداث الجارية التي لم تتبلور بعد في صيغة قوانين ثابتة أو نظريات قاطعة كما هو الحال في التعليم.

وإذا حللنا جميع وسائل الإعلام المختلفة لوجدنا أن العامل المشترك بينهما جميعا هو الرمز سواء كان هذا الرمز صورة أو كلمة أو إشارة أو نغمة أو رواية أو حركة أو غير ذلك، فالرمز هو العمود الفقري لعملية الإعلام وهو الذي يميز عملية التفاهم الإنساني بوجه خاص، والإنسان هو الكائن الحي الوحيد الذي استطاع أن يطور وظائف الجهاز العصبي لديه بحيث يجعلها حساسة للرموز كما هي حساسة للأشياء.

ولا يمكن للإنسان أن يشارك غيره في فكرة من الأفكار أو رأي من الآراء إلا إذا جسد هذه الفكرة أو هذا الرأي في ألفاظه أو صور قابلة للفهم ولا يمكن لهذه الرموز أن تنتقل إلى مسافات بعيدة إلا إذا استعملت وسائل الإعلام الحديثة وخاصة إذا أردنا أن ننقل هذه الأفكار أو الآراء بسرعة فائقة، والرموز هي التي تجسد المعاني والأفكار وتجعلها قابلة للانتقال وهي التي تمنحها الخلود أيضا،

فالمعلقات العربية الخالدة والإلياذة والأوديسا وروائع الفن التشكيلي والسيمفونيات الرائعة ما كانت لتبقى على مر الزمن لولا وضعها في رموز لفظية أو صورة أو نغمة.

وعملية الإعلام من وجهة أخرى عملية مشاركة أو تفاهم أو هي عملية تناغم بين المرسل والمستقبل كذلك التناغم أو التوافق لا بد أن يتم بين الموجات اللاسلكية كشرط أساسي للاتصال الواضح بين جهاز الاستقبال وجهاز الإرسال، وإذا كان الاتصال اللاسلكي هو عملية تناغم وتشابه في الموجات فإن الاتصال الإعلامي هو الآخر عملية تناغم وتشابه ومشاركة في الأفكار والمعاني.

وكما يصاب الاتصال اللاسلكي بالتشويش والتداخل فإن الاتصال الإعلامي يصاب كذلك بالتشويش والتداخل ومن أمثلة هذا التداخل مثلا صعوبة فهم الرسالة الإعلامية إذا احتوت على ألفاظ غير معروفة أو إذا كانت سرعة المتحدث غير ملائمة أو إذا كانت الطباعة رديئة أو الصوت ضعيفا فالتشويش معناه تلك العقبات التي تقف في سبيل الفهم الصحيح للرسالة الإعلامية.

وقد وجد الباحثون مثلا أن التكرار الذي يعيبه البلاغيون أمر ضروري وحيوي لنجاح الرسالة الإعلامية ولا نقصد من ذلك التكرار الممل إنما نقصد التكرار المتنوع الذي يقدم المعنى الواحد في قوالب كثيرة، والواقع أن مشكلة الإعلام الحديث هو كيف ينجح في أداء مهمته فهل يقدم معلومات كثيرة في وقت محدود أو هل يقدم معاني قليلة في نفس الوقت مع تكرار هذه المعاني وضرب الأمثلة لكي تكون مفهومة مستساغة، إن الإجابة على هذه الأسئلة تتوقف على طبيعة الجمهور المستقبل وطبيعة كل من الرسالة الإعلامية ووسيلة الإعلام ومع ذلك فهناك شروط هامة توفرها لكي تنجح الرسالة الإعلامية.

3- أهمية الإعلام:

تتبع أهمية الإعلام من إستثماره لتلك الرغبة الطبيعية لدى الإنسان في المعرفة وفي اكتشاف ما حوله، ومع التقدم العلمي والتكنولوجي السريع في المجتمع الحديث تبرز أهمية وضرورة إحاطة أفراد المجتمع بالمعلومات والأحداث والتطورات.

ومع زيادة عدد الأفراد أصبح من الصعب الإتصال المباشر بمصادر المعلومات والحقائق ومن ثم أصبح لابد لوسائل الإعلام أن تلعب دورها وتقوم بواجبها، كذلك فإن زيادة المعلومات ومصادرها وتعقد الحياة وضيق الوقت وعدم توفر الوقت الكافي للإطلاع على المعلومات في المجتمع أمر صعب عسير، ومن هنا تتعاظم أهمية الإعلام الحر الصريح الذي يساعد في التغلب على هذه الصعاب ويساعد على فهم الأمور ومعرفة البيئة المحيطة بهم والتجاوب معها .

إن الفرد العادي في المجتمع الحديث لا يمكن أن يحيط علما بالنظريات الحديثة والإكتشافات العلمية والتقدم التكنولوجي لذلك فإن الإعلام يقوم بهذه المهمة بأسلوب سهل ومفهوم، وبألفاظ عادية مع الإحتفاظ بالمعاني الأصلية، ويلعب دورا هاما في عملية التنشئة الإجتماعية وفي الوحدة الثقافية والإجتماعية والتقريب بين طبقات المجتمع الحديث، وتسهم في عملية النقل الثقافي بين الأجيال، ويؤكد زيدان عبد الباقي على أهمية المواد الإعلامية في حياة الأفراد وأهمها التكرار والجاذبية باستخدام الموسيقى، الألوان، الديكور، المشاركة من جانب الفرد وتقديم النماذج المثالية والمرغوبة ويستجيب لها ويتأثر بها عن طريق الإستيعاب والتقليد والتوجه⁽⁴⁾.

4- المفاهيم المشابهة للإعلام:

عرف مفهوم الإعلام بصفة عامة تطورا كبيرا سواء في مدلوله أو في أبعاده الإجتماعية والسياسية وهذا التطور ناتج عن الدور الهام والحاسم الذي يلعبه الإعلام في المجتمع العصري إذ أصبحت وسائل الإعلام من الأمور التي يتعايش المرء معها منذ صغره، فهي بالنسبة له بمثابة الأشياء الضرورية في الحياة واستعمالها في جميع الميادين وهناك ميادين تستعمل فيها وسائل الإعلام وليست إعلام ولكن الشبه بينها قوي إلى درجة يمكن وقوع اللبس بينها وسميت هذه المفاهيم بالمفاهيم المشابهة وهي تتمثل في ثلاثة مفاهيم:

4-1- الإتصال:

الإعلام والإتصال كلمتان متقاطعتان حيث يمكن استعمال أحدهما بدل الآخر فالإتصال كما يعرفه " رد فيلد " : « هو نوع من التفاعل الذي يتم عن طريق الرموز وقد تكون الرموز حركية أو مصورة أو تشكيلية أو منطوقة، أو أية رموز أخرى تعمل كمثير لسلوك لا يثيره الرمز ذاته مالم تتوافر ظروف خاصة لدى الشخص المستجيب له »⁽⁵⁾.

ومنه إذا كان الإعلام يعني أساسا المعطيات والأخبار والمعلومات، فالإتصال يستلزم الحوار ووجود علاقات، وإذا كان مفهوم الإعلام يعبر عادة عن شيء ثابت (محتوى، حالة، وضعية) فالإتصال عبارة في الغالب عن عملية تبادل الأنباء والحقائق والرسائل وإنه يفعل الإعلام بجعله أمرا عمليا، ومن ثم فقد يوجد إعلام دون علاقة إتصالية.

ولكن لا يمكن أن يكون هناك إتصال دون إعلام، فالإتصال أشمل وهو أكثر استعمالا حاليا، والإعلام أهم قنوات الإتصال وأكثرها انتشارا، وبهذا يعرفه الدكتور " فضيل دليو " : « بأنه عملية تفاعل معلوماتي واجتماعي هادف »⁽⁶⁾.

4-2- الدعاية:

يقدم الإعلام حقائق مجردة بعضها سار وبعضها غير سار وليس للإعلامي غرض معين بنشره للأفراد، إلا أن الإعلام في حد ذاته والأفكار التي ينقلها تكون موضوعية تماما، أما الدعاية فإن الداعي يستخدم حقيقة مجردة ويستخلصها بطريقة مباشرة في تأييد وجهة نظره والقضية التي يعالجها ويهدف الداعية إلى هدف معين هو الترويج لفكرة أو مذهب والاستحواذ على زمام فكر الأفراد والجماعات أو دفعهم إلى سلوك معين، فعلم النفس الاجتماعي يرى في الدعاية محاولة للتأثير في اتجاهات الناس وآرائهم وسلوكهم بحيث تأخذ الوجهة التي يرغب فيها الداعية ويحدث هذا عن طريق الإيحاء، هذا كما عرفها "دوب": « بأنها ميل لدى فرد ما أو عدد من الأفراد لتوجيه مواقف الآخرين عن طريق الإيحاء وبالتالي توجيه أفعالهم »⁽⁷⁾.

ومنه فالدعاية كما ذكر "حامد عبد السلام زهران" نوع من الإعلام إذا قام بها رجال الإصلاح والدعوة والفكر لاجتذاب الأفراد وإذا كان الإعلام صحيح وسليم، أما إذا كان العكس فهي تعتبر دعاية للاستحواذ على الأمور فقط.

4-3- الإعلان:

تعتبر وسائل الإعلام الأداة التي يتم عن طريقها إبلاغ رسالة الإعلام، أما الإعلان هو نشر المعلومات والبيانات عن السلع أو الخدمات أو الأفكار عن طريق وسائل الإعلام المختلفة لخلق حالة من الرضا النفسي في الأفراد بقصد بيعها والترويج لها ودفع مقابل، وقد تطور الإعلان من أداة لزيادة الإنتاج والتوزيع إلى إعلام عن وظيفة المؤسسة في المجتمع والدور الذي تلعبه في الحضارة وذلك بغية كسب الرأي العام وهكذا أصبح الإعلان وظيفة هامة من الوسائل الإعلامية من أجل التسويق وترويج المنتجات ومن أجل إعلام وشرح وجهات نظر المؤسسة وتفسير سياستها وأعمالها وبهذا أصبح إعلاننا إعلاميا⁽⁸⁾.

ومنه يمكن القول أن الإعلام يرتبط بالإنصال باعتباره قناة من قنوات الإنصال وإذا كان لها غرض سليم تصبح إعلاما، أما الإعلان فهو يعتبر وظيفة هامة من وسائل الإعلام.

5- صفات وخصائص الإعلام:

5-1- صفات الإعلام:

الإعلام الحديث سواء كان عملية إتصالية أو ما يحققه من نتائج إكتسب من الصفات ما يجعله متميزا عن غيره ومن هذه الصفات ما يلي:

5-1-1- كعملية إتصالية: أن يكون:

أ- سريع: أي قادر على نقل الموضوعات والقضايا والأحداث في أسرع وقت ممكن.

ب- منظم: التنظيم هو أساس الإعلام الحديث حيث يستعمل التنظيم في استقبال المعلومات وجمعها ونشرها وإعلانها.

ج- مكثف: من صفات الإعلام أنه مكثف وتكثيف الإعلام من خلال تبني الموضوعات المتعددة في آن واحد من أجل توجيه الأفراد.

د- شامل ومشترك: أي يتناول جوانب عديدة في حياة الأفراد فلم يعد محتكر من طرف واحد فقط وإنما يشمل كل الأفراد وفي كل المجالات ومشترك بمعنى أنه يتوجه لكافة القطاعات والشرائح سواء القارئ أو المشاهد أو المستمع عاديا أو ذو ثقافة عالية.

5-1-2- من حيث النتائج⁽⁹⁾:

لقد وصلت نتائج الإعلام إلى مستوى من الخطورة وتجسد في قدرته على تغيير المواقف وتكثيف الرأي وتحويل والاتجاهات، كل هذا يجعله سلاحا خطيرا سلبا أو إيجابا وواسع التأثير فهو:

أ- إعلامي: أي ناقل للمعلومات إذ لا إعلام بدون نقل للمعلومات.

ب- فعال ومحرك: إنه محرك للأفراد والجماعات، وإثارة العواطف ومخاطبة العقول ويحرك القطاعات الجماهيرية.

ج- جماهيري: جماهيري نظرا لإتساع الدور الذي يؤديه على صعيد الوطن أوالعالم، فالجماهيرية هي العريضة التي يتوجه إليها الإعلام ويستطيع أن يثيرها بما لديه من وسائل التأثير.

د- عنصر تقريب وتوجيه: أي يقرب المجتمعات والشعوب بتبادل المعلومات والأفكار ودوره التوجيهي بارز بنسبة ما بتوجيه أفكار الأفراد وتوجيههم إلى مجال معين في الحياة.

5-2- خصائص الإعلام⁽¹⁰⁾:

حتى يؤدي الإعلام على أكمل وجه وحتى تكون الرسالة الإعلامية مؤثرة، محققة للهدف هناك مجموعة من الخصائص التي يجب الالتزام بها وهي:

- ضرورة أن يكون الإعلام محايدا وموضوعيا بعيدا عن التحيز والأهواء.
- أن لا يكون خاضع لأي ضغوط في تمويله وإصداره حتى لا يؤثر في مضمون الرسالة.
- أن يتسم بالصدق والدقة والصراحة وعرض الحقائق الثابتة دون تحريف.

- أن تقدم الرسالة في إطار من البساطة والوضوح والبعد عن الغموض تجنباً للتشويش.
 - ضرورة أن يعبر عن عقلية وروح وميول الأفراد.
 - أن ينتهج التبسيط والشرح والتوضيح للوقائع والحقائق.
 - أن الأفراد يتأثرون به تأثيراً إيجابياً كرجع الصدى للرسالة الإعلامية.
 - أنه نشاط اتصالي تتسحب عليه كافة مقومات النشاط الاتصالي ومكوناته وهي مصدر المعلومات، والوسائل التي تنقل هذه الرسائل وجمهور المتلقين.
 - الوقوف في وجه احتمالات اللبس أو سوء الفهم لدى الأفراد عن طريق تقديم المعلومات الصادقة الواقعية.
 - التعبير الموضوعي عن عقلية الأفراد وروحها وميولها أي أنه أداة التخاطب الجيد الذي يناسب المستويات العقلية على اختلافها.
- وبما أن للإعلام صبغة اقتصادية، وهو صناعة لها إنتاج يروج في السوق وتزدهر بضاعته فإن الخبر يصبح ذا قيمة، وقيمة الخبر تقدر بثلاث أشياء: أن يكون الخبر محتمل الوقوع، وأن يؤدي معنى، وأن يكون له تأثير وهذا ما نعبر عنه: (بالاحتمالية وبالإصابة وبالتأثير).
- فالاحتمالية هي كون الخبر يصف حدثاً أو ينقل فكرة يحتمل أن تقع مثل نشوب حرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي من الاحتمالات التي تغذي الأخبار الغربية يومياً وبالعكس التحالف بين الرأسمالية والاشتراكية من الاحتمالات التي لا يتقبلها الناس، والاحتمالية هي الجذع المشترك بين الإشاعة والخبر، فالخبر يصف الواقع والإشاعة لا علاقة لها بالواقع ولكن كلاهما يسري بين الناس إذا توفرت فيه صفة الاحتمالية إذ تجعله يقبله الناس.
- والإصابة هي كون الخبر يعطي حالة من حالات المستقبل فمن كان مريضاً ولم يجد دواءً، فإن اهتمامه بالشفاء يجعله يتلقى الأخبار المتعلقة بالدواء بكل شغف ويعطي لهذه الأخبار والدرجة الأولى في اهتماماته، والأخبار المتعلقة بالحرب المحتملة الوقوع بين الشرق والغرب تتلقاها الأوساط المختلفة باهتمام مختلف حسب موقعها في النزاع بين الشرق والغرب، فالخبر هنا وهناك تعلق قيمته وتهبط حسب ظروف من يتلقاه.
- والتأثير كون الخبر يؤثر في رأي المستقبل ويزوده بالمعلومات الجديدة التي تجعله يتمكن من اتخاذ قرار في أمر يهمه، فقيمة الخبر تعلق بقدر ما تنقص المعلومات الخاصة به، ولهذا كانت الأخبار التي يحصل عليها الجواسيس كيفما كان ميدان نشاطهم سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً، فالأخبار تؤثر في سير الأمور بل هي تغير أحياناً مجرى التاريخ⁽¹¹⁾.

6- المبادئ الأساسية للإعلام⁽¹²⁾:

تمتاز وسائل الإعلام بانتشارها وتغطيتها، إذ أنها تصل إلى كل فرد في هذا المجتمع وهناك اتفاق حول أساسيات العمل الإعلامي في المبادئ الأساسية التي يقوم عليها وهي:

6-1- الجانب الإنساني والاهتمام بالإنسان:

الإنسان هو هدف البرنامج الإعلامي لتغيير اتجاهاته وتعديلها أو تصحيح أفكاره أو تكوين اتجاهات جديدة، لذا يجب أن يكون الهدف الأسمى الذي تسعى إليه برامج الإعلام هو خدمة الإنسان.

6-2- مناسبة الوسائل الإعلامية المستخدمة للأفراد:

يستلزم التأكيد الضروري على ملائمة الوسيلة الإعلامية لجمهور معين دون آخر ومثال ذلك قد لا تقيد رسالة مكتوبة لأفراد لا يعرفون القراءة والكتابة ولنجاح الرسالة يجب أن تتناسب مع كل أفراد المجتمع وفي كل مجالات الحياة.

6-3- إختيار الوقت المناسب لنشر الرسالة:

لا بد أن يراعى في نشر الرسالة الوقت المناسب لمن توجه إليهم ومثال ذلك قد لا تعطي الرسالة هدفها أثناء العمل الذهني واليدوي لمجموعة من الأفراد.

6-4- صدق ووضوح الرسالة الإعلامية:

يجب أن تتصف الرسالة بالصدق والوضوح والدقة والصراحة والبساطة وأن تتجرد من الذاتية وتتحدى بالموضوعية، وذلك حتى لا يترك مجالاً للتساؤل حول نقطة أو شرح لفظ معين.

6-5- الإعتماد على المصادر الموثوق بها:

الإعلام الناجح هو الذي يعتمد على المصادر موضوع الثقة التامة لدى الأفراد لأن المعلومات مهما بلغت أهميتها لا يكتب لها النجاح إذا كان مصدرها غير موثوق في صدقه.

6-6- الأفراد الموجهة إليهم الرسالة:

يجب أن يعبر البرنامج الإعلامي عن الأفراد الذين يوجه إليهم الإعلام.

6-7- العلاقة المتبادلة بين المؤسسة والأفراد:

الإعلام الناجح هو الذي يقوم على تبادل العلاقة بين طرفي الإعلام سواء المؤسسة أو الأفراد، مثل تقديم آرائهم ومقترحاتهم لتعديل وتغيير البرنامج مستقبلا حتى يتناسب معهم.

6-8- التكرار وتأکید المكاسب:

من شروط نجاح البرنامج الإعلامي تكرار المادة الإعلامية بحيث لا يكون هذا التكرار مملا، بل يمكن أن تعرض الرسالة الإعلامية في أشكال وطرق مختلفة بأسلوب مشوق لجذب الأفراد.

6-9- دور القيادات في المجتمع:

لا بد أن تلعب القيادة دورها في تبين أفكار المادة الإعلامية بعد التأكد من صدقها وتعمل على ذيوها وانتشارها ، لما لها من قوة تأثير، وهذه القيادة ليست في المجال السياسي فقط وإنما في المجال التربوي والاجتماعي أيضا.

6-10- التقييم:

يعني الوقوف على ما أنجزته الحملات الإعلامية من حيث السلبيات التي يجب تلافيها في الحملات المستقبلية، والإيجابيات التي يجب تأييدها والتمسك بها لنجاح البرنامج الإعلامي، والتقييم يكون بعد كل مرحلة إعلامية أو بعد انتهاء الحملات لضمان الهدف المراد تحقيقه.

7- عناصر العملية الإعلامية:

تعتبر العملية الإعلامية ظاهرة إتصال بالدرجة الأولى تقوم على نشر المعلومات والحقائق السليمة، بهدف تأثيرها في سلوك الفرد والجماعة، وكمفهوم للعملية الإعلامية يمكن القول أنها عملية إنتقال مجموعة من الأفكار والمعلومات بين الناس وتطابق كل من الإعلام والإتصال في عناصر العملية باعتبار الإعلام هو أحد روافد الإتصال وتعتمد العملية الإعلامية كما أشار " هارولد لاسويل " في عبارته الشهيرة : من يقول ؟ ماذا يقول ؟ بأية وسيلة ؟ لمن يقول ؟ وبأي أثر ؟

ويرى البعض أن يكون هناك تماذج بين الرسالة الإعلامية (ماذا يقول) والوسيلة التي توصل الرسالة لدرجة أن " ماك لوهان " كما يقال يرى أن " الوسيلة هي الرسالة " وهو يعني أن استعمال وسيلة معينة في عملية التواصل قد يحدث تغيرا جذريا في الأشخاص يفوق بكثير التعبير الذي يحدثه المضمون الإعلامي نفسه.

ومنه تكون مكونات العملية الإعلامية كالتالي⁽¹³⁾:

7-1- المرسل « المصدر »:

هو القائم بالإعلام والمسؤول عن إعداد وتوجيه المعلومات والمفاهيم والمبادئ، وقد يكون في أية صفة وفي أي مكان.

7-2- المستقبل:

وهو المتلقي للرسالة والذي يجب عليه أن يكون واعي وناضج والذي يظهر الإهتمام بالرسالة المرسلة من المصدر وتقدير مدى قيمة المصدر ومراميه.

7-3- الرسالة:

من أهم عناصر العملية الإعلامية وجوهرها، وهي تتضمن الأفكار والتوجهات والمعلومات التي يقدمها المصدر إلى المستقبل فهي تتضمن " ماذا يريد أن يوصله؟ " كما قال "لاسويل".

7-4- الوسيلة:

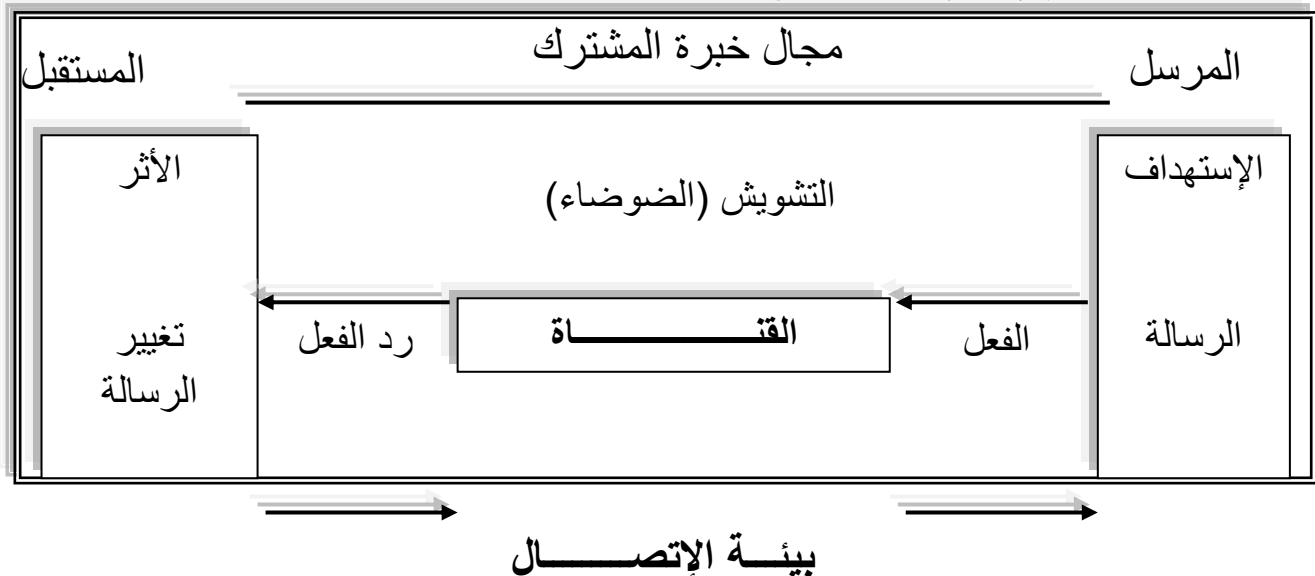
هي الطريقة أو القناة التي تنقل الرموز التي تحويها الرسالة إلى المتلقي وقد تكون لفظية وقد تكون غير لفظية، كالرسومات والصور والمطبوعات... إلخ.

7-5- الأثر الراجع:

هو الأثر المطلوب ورد الفعل وهو دليل استجابة المستقبل للرسالة ويسمى إيجابيا إذا تحقق التأثير، وسلبيا إذا لم يتحقق ومن ثمة يبحث المصدر في تعديل الرسالة.

وقد لخص فضيل دليو العملية الإعلامية والاتصالية في النموذج التالي⁽¹⁴⁾:

الشكل رقم (04) يمثل: نموذج العملية الإعلامية والاتصالية عند " فضيل دليو "



8- وظائف الإعلام:

نظرا للتعدد الملحوظ في وسائل الإعلام من تلفزيون، راديو، صحف، ... إلخ، تتعدد وتتنوع الوظائف المعاصرة للإعلام، وتتوسع بتطور الخدمة الإعلامية ومن هذه الوظائف ما يلي:

8-1- الوظيفة الإخبارية:

الخبر هو العمود الفقري في الخدمة الإعلامية، والبحث عن الأخبار والنقاطها، ونشرها هو جوهر العملية الإعلامية، وجمع وتخزين ومعالجة المعلومات ونشرها لفهم الظروف الشخصية والبيئة.

8-2- الوظيفة التربوية:

بمعنى أن يتولى الإعلام جانبا كبيرا في عملية التربية الفكرية السليمة للأفراد وتدريبهم العقلي على إصدار الأحكام السليمة في المواقف التي تتطلب ذلك، وينشر المعرفة لتعزيز النمو واكتسابه للمهارات والقدرات اللازمة لمراحل العمر المختلفة.

ووسائل الإعلام هي بمثابة جامعة للذين تركوا الدراسة والتعليم مدى الحياة وهي تقوم بالدور التربوي من تعليم وتهذيب وحماية للتراث الثقافي ونقله من جيل إلى جيل⁽¹⁵⁾.

8-3- الوظيفة الديمقراطية:

أي أن مختلف الدساتير في كافة أنحاء العالم تنص على حق الفرد في التعبير عن رأيه والإعلان العالمي لحقوق الإنسان نص بحق الإنسان في المعرفة وما يدور من حوله وما يخصه، واستنادا لهذا النص يمكن القول أن للفرد الحق في الإعلام.

مثال ذلك حق التلميذ الذي وجه إلى الحياة العملية في معرفة المعلومات التي يحتاجها في توجيهه إلى المؤسسات التكوينية التي تساعد على الاندماج في الحياة العملية.

8-4- الوظيفة التثقيفية:

وذلك لإشباع حاجات الإنسان النفسية التي تتمثل في الحاجة للتزويد بالأخبار حول المجتمع، ورفع المستوى المعرفي والثقافي، وشغل وقت الفراغ وتقوية المبادئ والقيم والمعتقدات أو تعديلها⁽¹⁶⁾.

8-5- وظيفة التنمية:

لقد أصبحت وظيفة الشرح والإقناع هي تعبير عن وسائل الإعلام في التنمية ومفهوم التنمية عند " محمد سيد محمد " : « زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة مرتبطة بحركة المجتمع

تأثيراً وتأثراً مستخدمة للأساليب العلمية الحديثة وهي ذات أبعاد ثلاث: إقتصادية، إجتماعية، ثقافية، إن مجرد نشر الخبر يكون بغير معنى ولكن مع الشرح والتحليل يضيف له المعاني والمدلولات وهذه الوظيفة هي التطور الطبيعي لوظيفة تفسير الخبر وشرحه في وسائل الإعلام»⁽¹⁷⁾.

8-6- الوظيفة الترفيهية:

هي أقدم الوظائف التي عرفها الإنسان ، إذ الإنسان لا يمكن أن يعيش حياته حياة عمل جادة بحيث لا يجد فيها ما يخفف عنه، لذلك كان الغناء والنكت واللعب أشكال ترفيه منذ وجد الإنسان ، ووظيفة الترفيه أساسية لتحقيق بعض الإشباعات النفسية والاجتماعية، ولإزالة التوتر الإنساني وهذا يستدعي أن يكون هناك توازن بين الوظائف⁽¹⁸⁾.

8-7- وظيفة الخدمات العامة:

تتمثل في نشر مختلف المعلومات التي يحتاجها الفرد في مجاله الخاص كنشر أنواع التخصصات والمهن الموجودة و متطلباتها وماهي أهم شروط الدخول في أي مؤسسة تربوية، لأن وسائل الإعلام أصبحت جهاز علاقات عامة لكل قارئ ومستمع ومشاهد، وتتعلق هذه الوظيفة بكل ما يريد الناس معرفته من خلال أهم وسائل الإعلام⁽¹⁹⁾.

9- وسائل الإعلام:

إن التحدث عن وسائل الإعلام يقابله التحدث عن وسائل الإتصال لأنها في الأغلب نفس الوسائل، فإن وسائل الإعلام بمعناها الواقعي والعلمي تقتصر على الوسائل غير المباشرة فإذا سمع مصطلح وسائل الإعلام فأول ما يرد على خاطر هو الإذاعة والتلفزيون والصحف، ومن بين الوسائل ما يلي:

9-1- الإذاعة⁽²⁰⁾:

ويقصد بها نشر وتقديم المعلومات والحقائق والأخبار والموضوعات والآراء عن طريق المذياع، حيث أصبح بوصول صوته إلى كل الناس ومخاطبة كل الثقافات والطبقات أهم وسائل الإعلام المؤثرة في حياة وسلوك الأفراد بوجه عام.

ويعمل على نشر الثقافة ومتابعة النشاط الفكري والمحافظة على قيم العلم والفن والأخلاق والدين والتمتية، ومعالجة المشكلات الإجتماعية ومن مميزات:

- الحيوية التي يجسدها الصوت وعدم حاجة المستمع إلى أي دراسة أو خبرة سابقة وقوة التأثير للكلمة المسموعة.

- تعدد البرامج تعددا يخدم الميول والمستويات ومختلف المجالات.

- عدم الحاجة إلى القراءة والكتابة.

- يناسب جميع الأعمار وهناك برامج خاصة بالأطفال وبرامج خاصة بالراشدين... إلخ.

9-2- التلفزيون⁽²¹⁾:

يتضمن نشر وتقديم الأخبار حيث يقدم برامج متنوعة ثقافية، دينية ... ومن مميزاته أنه:

- يجمع بين مميزات الوسائل السمعية والبصرية.

- يعتبر أقوى وسائل التأثير في النفس.

- يعتبر من أهم الوسائل التي تهتم الشباب لإقبالهم على مشاهدته.

- يمكن تقديم الرسالة في عدة صور في اليوم الواحد وإجراء التكرار لتحقيق الهدف مثل تكرار أحد الإعلانات.

9-3- الصحافة⁽²²⁾:

هي نشر وتقديم المعلومات والحقائق والأخبار والموضوعات والوقائع والأفكار عن طريق الصحف والمجلات العامة والخاصة، وتلعب الصحافة كمورد للإعلام والدعاية، والتأثير في الرأي العام دورا هاما في الثقافات والحضارات الحديثة حتى أصبحت قراءة الصحف والمجلات أمرا يكاد أن يكون ضروريا لدى نسبة كبيرة من الأفراد.

والمؤتمرات الصحفية تلعب دورا إعلاميا ممتازا وخاصة إذا خطط لها تخطيطا مناسباً وبلغته مناسبة، و الصحافة الحرة و لأهمية مكانتها جعل البعض يطلقون عليها السلطة الرابعة ومن مزايا الإعلام الصحفي أو المكتوب، الدورية والتكرار، وإعطاء القارئ حرية اختيار الوقت المناسب للقراءة، وإمكانية إعادة مراجعة الموضوعات في أي وقت، مع إمكان الاحتفاظ بأصل المادة الإعلامية وسعة الانتشار وخص التكاليف.

9-4- الكمبيوتر⁽²³⁾:

الكمبيوتر يتكون من تجهيزات فكرية برمجية ، حساب ، تخزين ، معالجة فهو وسيلة لم تبقى في يد الحكومات والمؤسسات الضخمة بل دخل كل المؤسسات التربوية والاجتماعية والاقتصادية ويستعمل كوسيلة للشبكات المعلوماتية في مجال الإتصال الشخصي والجماعي كالبريد الإلكتروني لتوزيع واستقبال الرسائل والإتصال عبر شبكات المعلومات، " الإنترنت " وهو وسيلة لتفعيل ممارسة الإعلام والإتصال وتعتبر " الإنترنت " أشهر وسيلة تفاعلية وقد بدأت عام 1969 في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا التطور أصبح يطلق على هذا العالم بعصر المعلوماتية.

فأهمية هذه الوسيلة هي ربط العالم وإتاحة الفرصة بالتجول حول العالم وبداخله من خلال شاشة الكمبيوتر والحصول على مجموعة من المعلومات وإجراء بحوث علمية وإتاحة التعرف على فرص العمل ومتطلباتها في أي مجال من مجالات الحياة لأن الكمبيوتر أصبح مهما في أي مؤسسة.

9-5- المعارض:

تعتبر المعارض من أهم وسائل الإتصال والإعلام وهي أداة كبرى من أدوات العلاقات العامة ويقصد بالإعلام بالمعارض تقديم المعلومات، والحقائق، والأفكار، والآراء عن طريق معرض، ويبرز المعرض في صورة مجسمة على نشاط الهيئة أو مؤسسة معينة بترتيب وتنظيم معين بشكل يجذب إنتباه الأفراد، وهي ليست للترويج فقط وإنما تقدم المؤسسة للأفراد كمرفق ففوائد المعارض في بناء الشهرة لتعليم المجتمع بأمر ما، فهي تستخدم لأسباب إعلامية تبين دور المؤسسة وإعلام الناس بأحدث الأخبار ومعرفة إتجاهات الأفراد ورغباتهم كما تساعد على التطور والتقدم.

9-6- الملصقات:

الملصقات عبارة عن لافتات كبيرة، تعلق على الحائط داخل المؤسسة والأماكن العامة فهي توجد في أماكن ثابتة حتى تجذب الأفراد إليها، وتعلق لتذكّر وتعلم الأفراد بأمر ما وتجعلهم يهتمون به ويتبعونه، كأن تضع المؤسسة إعلانا يخص سير هذه المؤسسة، وما هي شروط الدخول إليها، وما هو نظامها المتبع، وما هي التخصصات الموجودة، أما في الخارج فهي تعلم المترشحين بأن هناك أبواب مفتوحة لإستقبالهم وتشرح لهم كيفية الإستقبال من خلال الملصقة المعلقة في الأماكن العامة.

9-7- الكتيبات:

تحتاج أي مؤسسة مهما كان حجمها أو طبيعة عملها إلى إصدار كتيبات من وقت لآخر للأفراد، وإن كانت الصيغة الغالبة هي الموضوعات التي تهتم الأفراد داخل المؤسسة، فالكتيبات تساعد على إيجاد علاقات بين الفرد والمؤسسة والإدارة فهي تقدم المؤسسة إلى الفرد داخل المؤسسة، أي يعرفها

من خلاله وتميط اللثام مثلا عن نوع الوظيفة التي سيلتحق بها أو التخصص المناسب وكيفية الانضمام إلى هذه المؤسسة من أجل الدراسة أو لإمتحان مهنة أو للتعريف بهذه المؤسسة ومنتجاتها وغير ذلك من المعلومات التي يجب أن تنشر (24).

10- عوامل نجاح الرسالة الإعلامية (25):

إن العملية الإعلامية هي عملية اجتماعية تشمل كافة نواحي الحياة في المجتمع ومن ثمة فإن أبسط تعريف للإعلام وأوضحه وأشمله هو القائل بأن: "الإعلام هو فن استقصاء الحقائق والمعلومات والأخبار ومعالجتها ونشرها على أوسع نطاق جماهيري وفي الوقت الملائم من خلال وسائل الإعلام الحديثة والمتنوعة" ويقصد بوسائل الإعلام جملة وسائل الاتصال المقروءة والمرئية والمسموعة من ثمة فإن هناك ثلاثة أركان للإعلام الحديث وهي:

1- الخبر والمعلومة: إن الانفجار في المعلومات مرتبط بالانفجار السكاني حيث إنهما الثورتان الأكثر أهمية في وقتنا الحالي، وأصبحت المشكلة اليوم مختلفة تماما فلا يوجد شخص متعلم يستطيع اطراد المعلومات التي يحتاجها فالיום المعرفة يمكن القول بأنها أحيانا ما تكون مهمة.

وتعد المادة الأولية للإعلام متغيرات الخبر والرسالة من أهم مكونات الإعلام وأكثرها جذبا لاهتمام الباحثين لأنها تشكل مضمونه.

فإنه يتوقف أثر المادة الإعلامية في الجمهور واتجاهاته واهتماماته ومعتقداته على مدى وضوح الرسالة الإعلامية سواء من ناحية مناسبة الموضوع للجماهير ولعلمهم أو باستخدام الأدوات اللازمة التي تساعد على جذب أنظار الجماهير.

2- العنصر البشري: وهو العنصر الفعال ويعبر عنه بالمرسل والمستقبل حيث المرسل هو القائم بعملية الاتصال والذي يتم تدريبه وتأهيله للقيام بدور فعال في العملية الإعلامية، ويمثل القائمون بالاتصال طرفا أساسيا له أثره في فعالية الرسالة الاتصالية ومدى تقبل الجمهور لمحتوى الرسالة حيث يتوقف ذلك على قدرته وكفاءته في الأداء ويعد القائم بالاتصال من أهم العوامل اللازمة لنجاح أي عمل إعلامي والوصول إلى تحقيق الأهداف التي يسعى الإعلام إلى تحقيقها.

3- الأسلوب الإعلامي: وهو من أكثر الأساليب استخداما وانتشارا في العلاقات العامة لمواجهة الاحتياجات المتغيرة لفئات جماهيرية متنوعة، ويتميز الاسلوب الإعلامي بأنه سهل الانتشار لقطاعات كبيرة فضلا عن قلة تكاليفه إذا ما قورن بالأسلوب الاتصالي ويؤثر الأسلوب الإعلامي في الجمهور على درجتين:

- الأولى بصورة غير مباشرة عن طريق استخدام أجهزة الإعلام الجماهيرية وتوجيهها إلى جميع الفئات دون تخصيص لفئة واحدة.

- الثانية عن طريق التأثير المباشر بالنسبة للفئات الواعية من الجماهير.

11- نظريات الإعلام:

كان الإعلام يؤدي وظائف تقليدية ومحدودة متمثلة في الأخبار والترفيه إلا أن فعل حركة النمو والتطور الطبيعي للمجتمعات الإنسانية إتسعت وظائفه وتعددت واختلفت وتشعبت وجاء هذا التطور من خلال عدد من النظريات التي خدمت الحركة الإعلامية وطورتها، ومن ثم لكل زمان ومكان من الإعلام ما يليق به، ويلاءم ظروفه ويحقق أغراضه بما تتلاءم وتتماشى مع أفكار ومتغيرات الزمن الذي يعبر عنه ويعيش فيه لذا فإن كل نظرية تنطلق معبرة عن روح المجتمع الذي نشأت فيه ومن النظريات:

11-1- نظرية الحرية:

يعتقد هذه النظرية المعسكر الغربي ويؤمن بها العالم الرأسمالي، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الفرد أسمى من الحكومة أو الدولة وهي ليست إلا وسيط يمارس الفرد من خلاله كل نشاط يريد ممارسته ، فإذا ما حاولت الحكومة الوقوف ضد النشاط الفردي يجب عليهم أن يتصدوا لها بكل قوة ، أي أن أصحاب هذه النظرية يؤمنون بالإنسان من حيث هو إنسان وأن له حقوق يجب أن يتمتع بها فهي تقوم على حرية التعبير وعلى هذا الأساس ترى أن الإنسان حيوان عقلائي وله حقوق طبيعية هي التي أوجدت نظرية الصحافة الليبرالية خلال القرون (17-18-19) ومن هؤلاء الفلاسفة (جون لوك، جون ميلتون، جون سكين، وجون ستيوارت ميل ..) وقد أكد هؤلاء على الحريات الفردية وانه بمقدور الناس إتخاذ القرارات الصائبة إذا كانت هناك حرية تعبير واختيار⁽²⁶⁾.

11-2- نظرية التأثير⁽²⁷⁾:

بعد ظهور عدة نظريات أصبح الإهتمام منصبا على دراسة تأثير وسائل الإعلام على الأفراد، وتكونت إثر ذلك نظريات وثيقة الإرتباط منها نظرية " لازار سفيلد " و " ماكلوهان ".

11-2-1- نظرية لازار سفيلد:

يرى لازار سفيلد أن الإنسان لا يهتم إلا بما كان مهيبا له وأنه يرفض مسبقا الأفكار والآراء الجديدة التي لا تتفق مع عاداته وتقاليده وأنه يوجد في الإنسان درع صلب متكون من تربيته وثقافته

يقيه من كل نفوذ خارجي ، وعلى هذا فإن تأثير وسائل الإعلام وإن كان موجودا فهو غير مطلق بل هو مقيد بهذه التربية والمعتقدات السائدة، ويرى أن التأثير وسائل الإعلام يتم على مرحلتين ففي المرحلة الأولى يؤثر الإعلام على قادة الرأي بتزويدهم بالمعلومات وقد يكون هذا التأثير نسبيا نظرا لشخصية قائد الرأي ثم في المرحلة الثانية يؤثر الإعلام على الجماهير بواسطة قادة الرأي وبصفة غير مباشرة، ويشمل جميع من هم قادة الرأي بصفة شخصية، وعلى هذا فإن تأثير الإعلام غير مطلق وهو مفيد أو محدود التأثير إن كان هناك تأثير، وقد أبرزت هذه النتيجة الدور الهام الذي يلعبه قادة الرأي في المجتمع.

11-2-2- نظرية ماك لوهان:

تسمى بنظرية التأثير التكنولوجي، وهو يرى أن الإعلام ووسائله ظاهرة اجتماعية ومظهر من الإتصال خاصة بعد اختراع الكهرباء وأداة التلفزيون، و يرى أن المضمون ليس مهم وإنما الوسيلة، ويعتبرها هي التي تكيف العالم وتحدد ميدان النشاط والعمل والعلاقات، والمحتوى ليس له تأثير على هذا النشاط، لأن الإنسان هو المقصود وأن وسائل الإعلام أيا كان نوعها جاءت عن طريق الإنسان ولخدمته، فهي امتداد لحواسه إذ يسعى الإنسان جاهدا في اكتشاف امتداد لها بواسطة وسيلة تقوي صلاحيتها وتزيد في حدتها وتوفر له راحة أكثر والوسائل التي اكتشفها الإنسان تكاد تكون كلها في ميدان الاتصال وهذا طبيعي إن إعتبرنا الإنسان اجتماعي بطبعه فهو دائما يحتاج للاتصال بغيره ونوعية الاتصال تتغير وتتجدد عندما تتجدد الوسيلة كالتلفزيون مثلا والراديو، الصحف، ... الخ.

ويرى ماك لوهان أن اكتشافا جديدا في عصرنا هذا الذي نعيشه يلعب دورا كبيرا في التغيرات السريعة التي يشهدها الإنسان وهو اكتشاف الكهرباء، فالكهرباء خلقت امتدادات كثيرة ومختلفة للإنسان بحيث أن مشاركة الإنسان أصبحت واسعة وفي جميع الميادين وهذه المشاركة تجعل الإنسان أكثر وعيا بمسؤوليته لأنه يطلع بسهولة على كل ما يجري في العالم وذلك بفضل الكهرباء.

11-3- نظرية التنمية " لشرام":

ينطلق " شرام " من مفهوم التنمية وهو يرى أن السلوكات والمواقف والعادات لا تتغير بسهولة في الغالب وتصمد وراء أفراد يرفضون التجرد، ويرى أن وسائل الإعلام تقوم بإعطاء الناس المعلومات التي تقيدهم والتي تتعلق بالمسائل التي تهمهم، فالإعلام يساعد على إدخال التغيير في المجتمع لأنه الوسيلة الوحيدة الأكثر نجاعة لنشر المعلومات بين الناس، وإقناعهم بضرورة التغيير وأن وسائل الإعلام تعجل وتيسر التغيير الاجتماعي البطيء وأن بفضل وسائل الإعلام يكشف الأفراد أنماط سلوكات جديدة تدفعهم للتغيير والإعلام يعطي للأفراد نماذج للتنمية للإقتداء بها، ويستخدم لإثارة

التعطش إلى مزيد من العلم وازدياد المعرفة والتغلب على الجهل، وبالتالي فهذه الوظيفة تربية يرقى فيها الإنسان.

وزيادة على هذا يرى " شرام " أن الإعلام يقوم بمهام أخرى مثل توسيع آفاق وتركيز الإلتباه وتربية الذوق وفتح الحوار لتحقيق التنمية⁽²⁸⁾.

فالنظرية الإعلامية تنطلق من أبعاد جديدة للعملية الاتصالية بين المرسل والمستقبل، ويتضح ذلك فيما يلي:

- أن المرسل هيئة منظمة لها بناؤها وتنظيمها وأهدافها وأساليبها الخاصة.
- مضمون الرسالة يمثل جهود فريق متكامل يحدد أهداف الرسالة ومضمونها وكيفية توصيلها ولمن توجه وأهميتها بالنسبة له.
- تحويل الرسالة إلى مادة إذاعية أو صحفية أو تلفزيونية، حسب طبيعة قنوات الاتصال.
- تحويل محتوى الرسالة أو مضمونها إلى معاني ورموز مع الصور والحركات.
- تحديد فترة زمنية ووقت محدد، ومكان يتناسب مع محتوى الرسالة.
- فنظريات الإعلام تلخص كل العملية الإعلامية من المرسل إلى المستقبل، أي أن إعداد الرسالة التي تنتقل إلى الجمهور عن طريق إحدى وسائل الإعلام والاتصال بهدف تزويد الناس بالأخبار الصحيحة، والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة.

II - الإعلام الجامعي:

1- دور الإعلام الجامعي في التحضير للدخول الجامعي:

- يسعى الإعلام في بداية السنة الجامعية إلى:
- التعريف بالجامعة.
- تقديم الإجراءات الخاصة بالخدمات الجامعية.
- توزيع مطويات ودلائل حول الامتدادات الجامعية لشعب البكالوريا.
- تقديم مشروع حول كيفية وشروط الالتحاق بها وبالشعب والتخصصات.
- تعريف الطلبة على معدلات القبول وطرق الانتقال والآفاق المفتوحة لكل تخصص.

2- أهداف الإعلام الجامعي:

تتمثل أهداف الإعلام الجامعي فيما يلي:

- نشر وتعميق الوعي التربوي الوطني والقومي بين الطلبة والأساتذة.
- التغطية الإعلامية المتوازنة لمختلف جوانب العملية التعليمية والتكوينية.
- ربط المؤسسة الجامعية مع مختلف قطاعات المجتمع وخاصة المؤسسات ذات العلاقة.
- تبسيط وتداول المفاهيم التعليمية والتكوينية والتعامل معها.
- تنمية قدرات الطلاب الفكرية وتشجيعهم على البحث والإطلاع.
- قياس اتجاهات الرأي العام وما تعبر عنه وسائل الإعلام فيما يخص الجامعة والتكوين والبحث العلمي (الأساتذة والطلبة).
- توثيق العلاقة بين المهتمين بشؤون الجامعة والبحث العلمي فكريا وثقافيا.

3- وظائف الإعلام الجامعي:

للإعلام المدرسي أبعاد اجتماعية وثقافية وتعليمية وإعلام التلاميذ بما يدور حولهم من أحداث وإقناعهم بالتحويلات الممكن إحداثها وتطوير قدراتهم عن طريق تزويدهم بالمعلومات والمهارات التي تؤهلهم للقيام بوظيفة معينة، وتنمية إمكانياتهم العلمية والعملية وفق ما تتطلبه ظروفهم الوظيفية ويمكن حصر وظائف الإعلام فيما يلي:

1- الوظيفة التعريفية المعرفية: تتعلق بنقل المعلومات والخبرات والأفكار إلى الآخرين بهدف تنويرهم ومستوياتهم المعرفية والعلمية والفكرية، وتكيف مواقفهم إزاء الأحداث والظروف الاجتماعية وتحقيق اندماجهم مع الاتجاهات الجديدة وإكسابهم المهارات المطلوبة التي تساعد في حياتهم الشخصية والوظيفية.

2- الوظيفة الإقناعية: والهدف منها مساعدة النظام الاجتماعي والسياسي والثقافي في تحقيق الاتفاق بين أفراد المجتمع وفئاته المختلفة عن طريق الإقناع وضمان قيام كل فرد بالدور المطلوب منه اتجاه المجتمع ومؤسساته المختلفة، إن المقصود من كل ذلك هو إحداث التحويلات أو التغييرات المطلوبة في وجهات نظر المجتمع حول حدث عین أو فكرة معينة تساعد النظام الاجتماعي أو السياسي أو تثبيت وجهات نظر وأفكار قائمة، أو التأكيد عليها.

3- الوظيفة الثقافية: وتتمثل في نقل التراث من جيل لآخر ومن فرد لآخر ومن مجتمع لآخر وقد تعددت رسائلها إذ تعد حكرا على المؤسسة ولأسيما بعد التطور التكنولوجي وغزو الإنترنت، ومما سبق يمكن القول أنه مهما تعددت وظائف الإعلام وتنوعت فإن الهدف واحد وهو تحقيق أبعاد تعليمية واجتماعية وثقافية تخدم بالدرجة الأولى المتعلم.

4- وسائل الإعلام الجامعي:

1. الانترنت (الشبكة النسيجية): ينظر إلى الشبكة النسيجية على أنها مكتبة ضخمة من صفحات الالكترونية التي تنطوي على ملايين من المستندات (الوثائق والملفات) المخزنة في آلاف من الكمبيوترات المتصلة ببعضها ضمن إطار شبكة الانترنت، ولهذه الشبكة العديد من الاستخدامات في كافة المجالات التعليمية والتربوية والإعلامية والاجتماعية وغيرها، وفيما يتعلق بمجال التعليم العالي توجد العديد من تلك الاستخدامات من أبرزها ما يلي:

- عروض الكترونية جاهزة يمكن الاستفادة منها في تدريس بعض الموضوعات.

- تقديم توافر العديد من مصادر المعلومات، وإتاحة سهولة الوصول إليها.

- نشر المقررات والبرامج التعليمية والتربوية والمحاضرات والندوات والمؤتمرات التعليمية والتربوية على الشبكة.

- الدخول إلى المكتبات العالمية المنتشرة على شبكة الانترنت، وتصفح فهرسها، وكتبها.

- إتاحة الفرصة للقائمين على العملية التعليمية والطلاب إمكانية متابعة الجديد من الأخبار العالمية بما في ذلك الأخبار الخاصة بالجامعة والجامعات الأخرى.

2. التلفزيون (قاعة السمعى البصري): يعد التلفزيون من أكثر وسائل الإعلام تأثيرا واستحوادا على نفوس المشاهدين بما يقدمه من برامج تعمل على تربية الفرد وتنقيفه بالمعلومات، وتزويده بالخبرات الجديدة في إطار من العرض الشيق الذي يواكب المبادئ السيكولوجية لعملية التعلم.

وقد أدرج هذا الجهاز ضمن وسائل الإعلام الجامعي وأصبح يطلق عليه اسم (قاعة السمعى البصري) وهو البرامج التعليمية التي تستعمل جهاز التلفزيون في نقل الرسالة التعليمية إلى المتعلم باستخدام البرامج التعليمية التلفزيونية في أوقات مخصصة ومحددة، سواء كان ذلك بالطريقة المباشرة أو عن طريق التسجيل التلفزيوني حسب المواقف التعليمية وظروفها.

3. الصحافة: انطلاقاً من الدور الذي تلعبه الصحافة في نشر المعلومات والأخبار، زاد الاهتمام بالصحافة الجامعية والتي يمكن تعريفها بأنها: "الصحف والمجلات والنشرات المنسوخة أو المطبوعة أو المصورة، التي يصدرها الطلاب من خلال النوادي العلمية في الجامعة أو التي تصدرها هيئة الجامعة، ومن الوظائف الأساسية للصحافة الجامعية: الإعلام، الشرح والتفسير، التعليم والتثقيف، وكذلك التوجيه والإرشاد وغيرها.

4. المدعمات المكتوبة (السندات الإعلامية المكتوبة): غالباً ما تكون هذه السندات على شكل مطويات أو كتيبات وتحتوي على معلومات مركزة ومختصرة عن النصوص القانونية للتوجيه والإجراءات الواجب إتباعها في عملية التوجيه وهذه السندات تعتمد أسلوباً مبسطاً يسمح للمستويات الدنيا باغتنامها والإطلاع عليها بالإضافة إلى الدلائل الإعلامية للتكوين والتخصصات الجامعية، والملتقيات والندوات والأيام الدراسية، وهي من أكثر الوسائل تبليغاً إذ تكتسي أهمية بالغة، فهي تهدف إلى تزويد الفاعلين في النظام الجامعي بالمعلومات الصحيحة والمعارف الدقيقة التي تهمهم وتربطهم بواقع مجتمعهم الجامعي.

5- الإعلام الجامعي وصورة التعليم العالي:

تتعلق أهمية وضرورة تفعيل الإعلام في المؤسسات التعليمية، باتجاه تعزيز صورة رصانة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق في المجتمع المحلي، ومنه إنطلاقاً نحو المستوى الإقليمي والدولي، ومواجهة التحديات التي واجهت تلك الصورة، من أن المجتمعات قد توحد بمعان مشتركة وأشكال عامة من الاتصالات، لعل منها ما هو على المستوى الإعلام لاسيما في ظل تقدم نظم الاتصال، وتطور وسائله وتنوع استعمالاته ووظائفه في المجتمعات الحديثة.

إن الإعلام والتعليم وظيفتان تكمل كل منهما الأخرى، فبينما تقدم وظيفة الإعلام للمرء المعلومات التي يستفيد منها في حياته، فإن التعليم يقدم نوعاً من المعلومات المنهجية إما لتدعيم التعليم الرسمي، أو تقدم معلومات تكسب الفرد مهارات جديدة في إطار التعليم غير الرسمي.

ينبغي في حال صياغة أية إستراتيجية فاعلة لتطوير الإعلام في المؤسسات التعليمية، باتجاه تعزيز صورة رصانة التعليم العالي والبحث العلمي، أن يراعي حجم الإمكانيات المتاحة لدى تلك المؤسسات لتحقيق هذا الهدف، ودراسة مقومات عوامل تشكيل صورة معينة عن مدى رصانة هذا القطاع في خلال السنوات الأخيرة، ومراعاة ما يريده المتلقي من الإعلام لتحقيق احتياجاته الفردية بشكل عام، إذ إن وظائف الاتصال الجماهيري التي يتمحور معظمها في الإعلام، والتعليم، والترفيه، والإقناع.

إن تطور الدور الذي يضطلع به الإعلام في مجال التعليم والبحث العلمي وتثقيف الأفراد في المجتمعات الحديثة، يعزز من أهمية قيام تشكيلات الإعلام في مؤسسات التعليم باتجاه تعزيز صورة

رصانة التعليم العالي، إلا إن تلك الأهمية لا يمكن أن يجري تفعيلها من دون تفعيل تلك التشكيلات نفسها.

ويعمل الإعلام حلقة الوصل بين قطاع التعليم العالي والبحث، بمختلف تشكيلاته الإدارية والجامعية والكليات والمعاهد والمراكز البحثية، ويمارس دوره الإعلامي شريكاً في العملية الإعلامية، لاسيما على المستوى الخارجي، و يمكن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من إيصال رسائلها إلى الجمهور في الداخل والخارج، ويعرف ببرامجها وخططها وقراراتها، ويوفر معلومات عن استراتيجياتها ومشاريعها للاطلاع عليها والانتفاع منها، ويسعى للإعلام للقيام بالمهام والمسؤوليات التالية:

- رسم الخطط والبرامج الإعلامية المتعلقة بقطاع التعليم العالي، والإسهام في تنفيذها، عبر التنسيق الجهات المعنية.

- إعداد استطلاعات الرأي العام ذات الصلة بقضايا التعليم العالي ومشكلاته ومعوقاته وتحدياته وبحث سبل مواجهتها.

- تدعيم رؤية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات والمعاهد لمفاهيم التعليم الحديث وتطبيقاته وآليات وموجبات العمل به، وشرح الإستراتيجيات والخطط المتبعة في هذا المجال، وعرض صور التقدم والإنجاز في هذا القطاع.

- الإسهام في النشاطات الإعلامية المختصة بالمناسبات الوطنية والمناسبات العلمية.

- رصد ومتابعة القضايا التي تتناولها وسائل الإعلام المختلفة حول واقع التعليم العالي والبحث العلمي.
- تبادل الخبرة والمشورة على أساس مهني مع أقسام الإعلام والعلاقات العامة في المؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام الفاعلة.

- تقديم التسهيلات اللازمة لممثلي وسائل الإعلام الدولية، فيما يتعلق بالتغطية الصحافية لمنجزات الباحثين.

- تفعيل قنوات الاتصال إعلامياً مع المكاتب والملحقات الثقافية العربية والأجنبية، وتزويدها بالمعلومات المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن، بالتأكيد على أبرز إنجازاته.

- تنظيم المعارض والعروض التي تتناول منجزات التعليم العالي على المستوى الوطني واستقبال الوفود العلمية ومرافقتها وتسهيل إقامتها.

- إعداد ملفات الإهداء التي تضم المطبوعات والمرئيات التي تروج للجامعات والمعاهد، إلى الجامعات العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالتعليم.

- المشاركة في الإعداد للاحتفالات والمناسبات على المستوى الوطني، لتبيان أهمية قطاع التعليم العالي ودوره في الحياة العامة.

- تبادل الخبرة والمشورة مع أقسام الإعلام والعلاقات العامة في المؤسسات التعليمية كافة، فضلاً عن مؤسسات الإعلام الجامعي الوطنية والدولية، والاطلاع على التجارب ميدانياً، وبحث إمكانية الاستفادة منها محلياً.
- إعداد وإنتاج المطبوعات بأشكالها جميعها، للتعريف برصانة ومنجزات العلماء والباحثين، ودورهم على صعيد التحديث والتطوير والتنمية الوطنية.
- إعداد وإنتاج المرئيات بأشكالها المختلفة، ومنها الأفلام والفيديو والشرائح والشفافيات، التي تعرف بدور قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في المجالات المختلفة.
- إعداد نشرات تعرف بأهداف ومشاريع ونشاطات التعليم العالي داخل الوطن وخارجه.

خلاصة:

مما سبق وبعد التطرق لأهم عناصر العملية الإعلامية، والإعلام الجامعي، والمبادئ التي يقوم على أساسها ليكون إعلاماً فعالاً، يمكن القول أن العملية الإعلامية هي عملية اتصالية بين الفرد والمسؤول عن الإعلام لتبليغ الرسالة بوسائل مختلفة لتحقيق الأثر المطلوب.

فالإعلام يقوم بدور مهم وجوهري في الجامعة، ويحصل الفاعلون فيها على المعلومات والآراء والمواقف من الوسائل التي تساعدهم في تكوين تصور لما يريدون القيام به تبعاً لتلك المعطيات التي يوفرها لهم بتقديم المعلومات وتوجيهها بالطريقة المناسبة فهو يقوم بتقديم المعلومات التي من شأنها تسهيل عملية اتخاذ القرارات ونظراً لأن الإعلام يعد أبرز المصادر الرئيسية التي يستقي منها الفرد معلوماته، لم يعد أداة لنقل المعلومات فقط، بل أصبح أداة لتوجيه الأفراد والجماعات وتكوين مواقفهم الفكرية والاجتماعية، لذلك فإن الإعلام لا يقتصر على إعطاء معلومات فقط، بل يساعد الأفراد على أن يكونوا مطلعين على المعارف والمهارات والحقائق ودمجها في مجمل شخصيتهم، ومن هنا يمكن للفرد أن يحدد موقفه بالنسبة لإختياراته التي يقوم بها، وعلى ضوء ما سبق يظهر جلياً أن الإعلام لا يشكل غاية في حد ذاتها، بل هو أداة في خدمة الجامعة والمجتمع.

هوامش ومراجع الفصل:

- (1): زهير إحدادن: مدخل لعلوم الإعلام و الإتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص ص 19-21.
- (2): شون ماكبرايد وآخرون: أصوات متعددة وعالم واحد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، اليونسكو، الجزائر، 1981، ص 94.
- (3): منال طلعت محمود: مدخل إلى علم الإتصال، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص ص 183-185.
- (4): حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، ط5، عالم الكتب القاهرة، 1984، ص ص 337-342.
- (5): شون ماكبرايد وآخرون: مرجع سبق ذكره، 575.
- (6): فضيل دليو: مدخل إلى الإتصال الجماهيري، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، الجزائر، 2003، ص ص 12-13.
- (7): أوتو كلينبرغ: علم النفس الإجتماعي، ترجمة: حافظ الجمالي، ط2، المطبعة العمومية، دمشق، 1961، ص 219.
- (8): حامد عبد السلام زهران: مرجع سبق ذكره، ص 339.
- (9): عزيزة عبده: الإعلام السياسي والرأي العام، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص ص 54-57.
- (10): المرجع نفسه، ص ص 57-59.
- (11): زهير إحدادن: مرجع سبق ذكره، ص 16.
- (12): حسين عبد الحميد أحمد رشوان: العلاقات العامة والإعلام، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997، ص ص 249-252.
- (13): علي الباز: الإعلام والإعلام الأمني، ط1، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص ص 49-59.
- (14): فضيل دليو: مرجع سبق ذكره، ص 11.
- (15): صالح أبو أصبع: تحديات الإعلام العربي، ط1، دار الشروق، عمان، 1999، ص 252.

- (16): محمد سيد محمد: المسؤولية الإعلامية في الإسلام، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 34.
- (17): المرجع نفسه، ص 32.
- (18): صالح أبو أصبع: الإتصال الجماهيري، ط1، دار الشروق، عمان، 1999، ص 165.
- (19): محمد سيد محمد: مرجع سبق ذكره، ص 35.
- (20): علي محمد شمو: الإتصال الدولي والتكنولوجيا الحديثة، ط1، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2002، ص 83.
- (21): المرجع نفسه، ص 89.
- (22): المرجع نفسه، ص ص 171-172.
- (23): غريب سيد أحمد وآخرون: علم إجتماع الإتصال والإعلام، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص 240.
- (24): حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مرجع سبق ذكره، ص ص 309-315.
- (25): منال طلعت محمود: مرجع سبق ذكره، ص ص 186-188.
- (26): عزيزة عبده: مرجع سبق ذكره، ص ص 92-93.
- (27): زهير إحدادن: مرجع سبق ذكره، ص ص 73-81.
- (28): المرجع نفسه، ص ص 84-86.
- (29): موسى جواد الموسوي: الإعلام الجديد -تطور الأداء الوسيطة والوظيفة-، مكتبة الإعلام والمجتمع، ط1، بغداد، 2011، ص ص 109-112.

الباب الثاني

الجانِب المِيداني

الفصل التاسع: الإطار المنهجي للدراسة

1- الدراسة الإستطلاعية:

2- الدراسة الأساسية:

2-1- المنهج المستخدم في الدراسة

2-2- حدود الدراسة

2-3- عينة الدراسة

2-4- أدوات جمع البيانات

2-5- الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

1- الدراسة الاستطلاعية:

من أجل التحكم في حيثيات موضوع الدراسة، وحتى يتم القيام ببحث علمي طبقا لمواصفات علمية محددة ودقيقة، لابد من إتباع المرحلة الهامة في الإنجاز والتي تبين الأبعاد الأساسية للدراسة، وهذه المرحلة هي الدراسة الاستطلاعية، حيث تمثل المرحلة التمهيديّة للبحث لما لها من أهمية في الإحاطة والإلمام بمشكلة المراد دراستها وتحديد محاورها، وفي دراستنا هذه استهدفت الدراسة الاستطلاعية الكشف ولو مبدئيا عن تقييم الفاعلين في جامعة المسيلة - مسؤولون، أساتذة، طلبة - لبعض جوانب منظومة التعليم العالي، منها التكوين، البحث العلمي، الإعلام في الجامعة والهيكل بها، حيث قمنا بإجراء مقابلات غير مقننة مع مسؤولين وأساتذة وطلبة ببعض الأقسام من الجامعة، وتمت مناقشة بعض النقاط حول موضوع دراستنا ومتغيراتها.

وتم كذلك الكشف عن الصعوبات المحتملة للدراسة حتى لا نقول إلغاءها وإنما التقليل منها قدر الإمكان ومحاولة تجنبها.

فكانت بذلك الدراسة الاستطلاعية قاعدة ومنطلقا لدراستنا الميدانية، التي تم توسيعها في الدراسة الأساسية، لتشمل كليات وأقسام أخرى فتمثل بذلك مجتمع البحث أكثر.

2- الدراسة الأساسية:

1-2- المنهج المستخدم في الدراسة:

يعتبر المنهج الذي يعتمده الباحث في دراسته من أساسيات البحث العلمي، وذلك لأن عملية اختيار منهج للدراسة تتوقف على طبيعة المشكلة، وخصائصها المميزة، وطبيعة العلاقة التي تربط متغيراتها، والأهداف التي يصبو إليها، كل هذه العوامل مجتمعة تفرض على الباحث الأخذ بمنهج دون سواه متأثرا كذلك بمدة إنجاز البحث التي تفرض بدورها نوعه فالدقة المطلوبة في البحث العلمي، تفرض على الباحث أن يقدم وصفا دقيقا للإجراءات في دراسته للظاهرة، ويعتبر المنهج " العمود الفقري في تصميم البحوث، لأنه الخطة التي تحتوي على خطوات تحديد المفاهيم وشرح المعاني الإجرائية، إطار الدراسة ووسيلة جمع البيانات، وتحديد مجتمع الدراسة، وتوضيح حدود ومجالات الدراسة ... الخ" (1).

والواقع أن إختيار المنهج الملائم، يعتمد اعتمادا أساسيا على الظاهرة المدروسة والموضوع المراد بحثه، فالباحث ليس حرا في إختيار المنهج وإنما طبيعة الظاهرة موضوع الدراسة، وخصائصها

المميزة، وطبيعة العلاقة التي تربط متغيراتها، والأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها، كلها تعمل مجتمعة لتفرض على الباحث المنهج الملائم.

إن دراسة تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي - التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل- وإتخاذ جامعة المسيلة ميدانا للدراسة يتطلب إستخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لطبيعة الموضوع الذي يتطلب الوصف والتشخيص والتحليل لرصد واقع متغيرات الدراسة وتقييمها كما يراها الفاعلين في جامعة المسيلة.

ويعرف محمد طلعت عيسى المنهج الوصفي أنه: " المنهج الذي يهدف إلى وصف موقف معين أو مجال اهتمام معين بصدق ودقة، يستخدمه الباحث في محاولته لتحديد العوامل الأكثر أهمية بوضع فروض وإخضاعها للبحث العلمي الدقيق للتحقق من صدقها" (2).

أي أنه يصف ما هو كائن ويحلله ويفسره، فهو يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع" (3).

بالتالي فالمنهج الوصفي يقوم على جمع البيانات وتصنيفها وتدوينها ومحاولة تفسيرها وتحليلها، ويكون هذا باستخدام طرق القياس بتحويل البيانات النوعية إلى بيانات كمية يسهل التعامل معها.

فالبحث الوصفي لا يقف عند وصف الظاهرة موضوع البحث بل يذهب إلى أبعد من ذلك، فيحلل ويفسر ويقارن ويقيم، أملا في الوصول إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد معارفنا عن تلك الظاهرة (4).

2-2- حدود الدراسة:

2-2-1- الحدود الزمنية:

انحصرت الدراسة الميدانية على عينة من الفاعلين في جامعة المسيلة لمعرفة تقييمهم لبعض جوانب منظومة التعليم العالي- التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل -، خلال الموسمين الجامعيين 2013-2014 و 2014-2015.

2-2-2- الحدود المكانية:

أجريت الدراسة الميدانية في جامعة المسيلة^(*)، وشملت عدة أقسام والموزعة على الكليات الستة والمتمثلة في:

- كلية الآداب.

- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

- كلية الحقوق.

- كلية التكنولوجيا.

- كلية الرياضيات.

- كلية العلوم.

- كلية العلوم الاقتصادية.

بالإضافة إلى:

- معهد تسيير التقنيات الحضرية.

- معهد التسيير الرياضي.

2-3- عينة الدراسة:

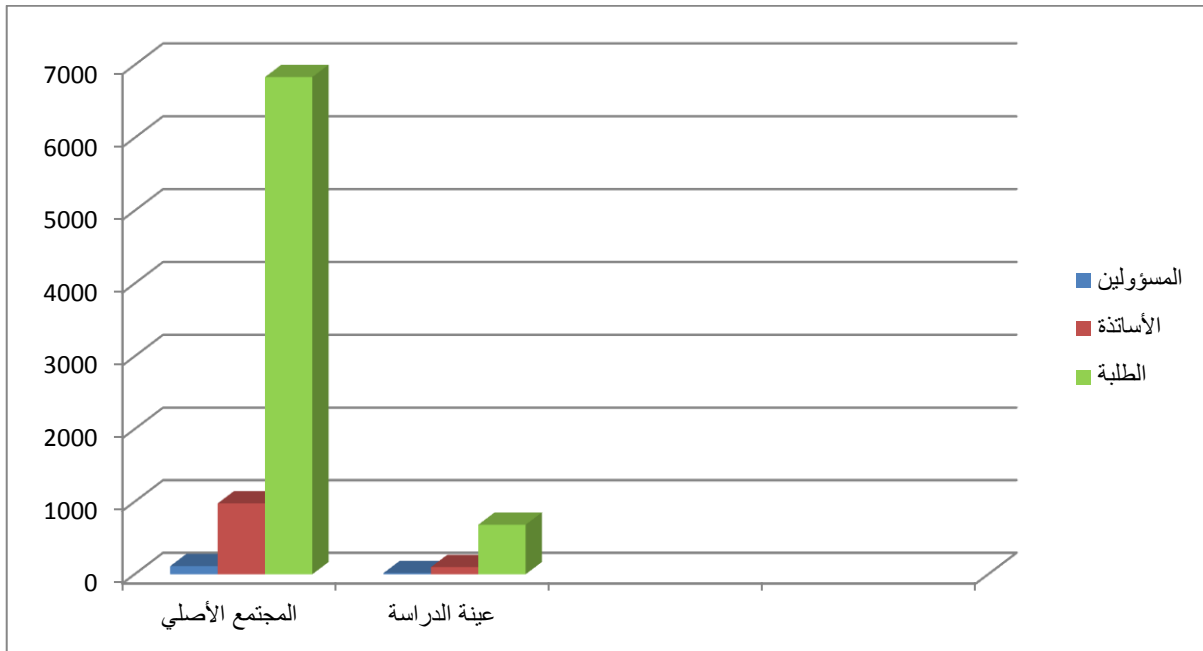
بما أن العينة هي مجموعة أفراد مأخوذة من مجموعة أخرى أكبر منها عددا بحيث تمثل المجتمع الأصلي أحسن تمثيل، فقد حاولنا تغطية أكبر عدد من المسؤولين والأساتذة والطلبة في جامعة المسيلة حول موضوع دراستنا حرصا منا على مسألة تمثيل المجتمع الأصلي، ولم تخضع في إختيارها للعشوائية لتكون بذلك عينة الدراسة مقصودة وأفرادها من: المسؤولين، الأساتذة، ومن الطلبة الذين هم فقط في السنوات النهائية من الدراسة في التدرج وطلبة الماستر وكذا طلبة الماجستير باعتبارهم الأكثر خبرة حول متغيرات الدراسة، وتم أخذ ما يمثل نسبة 10% من فئة الأساتذة والطلبة أما فيما يخص المسؤولين فقد تم أخذ نسبة 14,29% ليكون بذلك حجم عينة الدراسة الكلي 797 فردا.

والموزعين حسب الجدول التالي:

- جدول رقم(05): يمثل المجتمع الأصلي وعينة الدراسة

| المجموع | عدد الطلبة | عدد الأساتذة | عدد المسؤولين | |
|---------|------------|--------------|---------------|----------------|
| 7922 | 6834 | 976 | 112 | المجتمع الأصلي |

| | | | | |
|-----|-----|----|----|--------------|
| 797 | 683 | 98 | 16 | عينة الدراسة |
|-----|-----|----|----|--------------|



رسم بياني رقم (05) يمثل توزيع المجتمع الأصلي وعينة الدراسة

2-4- أدوات جمع بيانات الدراسة:

تعتبر عملية جمع البيانات من أهم مراحل البحث العلمي، وتختلف طرق ووسائل جمع البيانات باختلاف الموضوع المراد دراسته، فاستخدمنا في هذه الدراسة استمارة إستبيان حول تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي- التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل-، وقد تمت الاستفادة من خبرتنا في هذا المجال سواء النظرية أو الميدانية وكذا الإطار النظري لهذه الدراسة في بناء عبارات استمارة الاستبيان، والتي تعرف على أنها أداة هامة في جمع البيانات، كما تعد الأكثر إستخداما في البحوث الوصفية، وهي تتضمن مجموعة من الأسئلة أو العبارات ترتبط بالمسائل التي ينوي الباحث الحصول عليها من خلال مبحوثه.

2-4-1- الملاحظة البسيطة:

تعتبر الملاحظة من الأدوات الهامة في جمع البيانات، وقد إستخدمنا الملاحظة البسيطة لمعاينة متغيرات الدراسة - التكوين، البحث العلمي، الإعلام الجامعي، الهياكل - في بيئتها حيث تم تتبع سير التكوين والبحث العلمي في الجامعة، وكذلك أخذ نظرة شاملة عن الإعلام بهذه المؤسسة الحيوية

وهياكلها الإدارية والبيداغوجية وكيفية أدائها لمهامها، وملاحظة الجو العام للأداء في مختلف كليات وأقسام جامعة المسيلة.

2-4-2- استمارة الاستبيان:

2-4-2-1- استمارة الاستبيان في صورتها الأولية:

ارتكز تصميم استمارة الإستبيان على محاور الدراسة والتي تمثلت في:

1. المحور الأول شمل: البيانات الأولية للدراسة.
2. المحور الثاني حول: التكوين.
3. المحور الثالث حول: البحث العلمي.
4. المحور الرابع حول: الإعلام الجامعي.
5. المحور الخامس حول: الهياكل في الجامعة.

بالإضافة طبعا إلى مقدمة توضح موضوع الدراسة وتعليمات الإجابة.

وتكونت من أربع عبارات إنتمت إلى المحور الأول الخاص بالبيانات الأولية، وكان الهدف منها البحث عن تعميم النتائج على جامعات جزائرية أخرى وفتح آفاق للدراسة الحالية، و 68 عبارة خاصة بمحاور الدراسة الأربعة منها أربع عبارات مفتوحة، وكان الهدف منها الوصول إلى حلول وإقتراحات لبعض المشاكل التي تعاني منها الجامعة والفاعلين فيها إن وجدت، وذلك دائما فقط على مستوى متغيرات الدراسة حسب تقييم وآراء أفراد العينة.

2-4-2-2- الثقل العلمي لأداة الدراسة:

1- صدق أداة جمع بيانات الدراسة:

إن الصدق الذي يقابله في اللغة الفرنسية مصطلح Validité وفقا لتعريف الباحثين هو دراسة أو إختبار مدى ملائمة أدوات وطرق القياس المستخدمة في التحليل الكمي للظاهرة موضوع الدراسة ودرجة صلاحيتها لتوفير المعلومات المطلوبة والمحققة لأهداف الدراسة⁽⁵⁾.

من أجل ذلك وفي محاولة للتحقق من صدق الاستمارة تم عرضها على تسع (09) أساتذة محكمين وجزء، وقد طلب منهم إبداء الرأي في مدى مناسبة استمارة الاستبيان في تحقيق الهدف من إعدادها، ومن صحة الصياغة اللغوية لمفرداتها ومن انتماء المفردات إلى المحور الذي تندرج تحته، وكذلك تم تطبيقها على عينة إستطلاعية من المسؤولين والأساتذة والطلبة ومن ملاحظاتهم العامة التي تفيد في تطوير استمارة الإستبيان الأداة جاءت الملاحظات التالية:

- حذف عبارتان كانت لتتحقق الغرض نفسه لأنها تحمل نفس المعنى.

- تقسيم بعض العبارات لأنها مركبة.
- الاكتفاء بالأبعاد الثلاثة في الإجابة بشكل جيد، بشكل متوسط، بشكل ضعيف بدل الخمس أبعاد في الصورة الأولية لها.
- تعويض بعض المفردات بمفردات أدق منها.
- ومن خلال تقييم المحكمين للاستبيان تم قياس صدق المحتوى والذي بلغ 0,92 وكذا الصدق الذاتي للأداة والذي هو الثبات $\sqrt{}$ والذي بلغ 0,93 وهي معاملات صدق عالية مما يسمح بتبني هذا الإستبيان كأداة للدراسة.

2- ثبات أداة جمع بيانات الدراسة:

إن الثبات الذي يقابله في اللغة الفرنسية مصطلح *Fiabilité* هو الحصول على نسبة اتقاق عالية في النتائج بين التطبيق الأول لأدوات القياس المستخدمة والنتائج بعد إعادة تطبيقها⁽⁶⁾.

حيث تم إستخراج الثبات بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest)، إذ جرى تطبيق الأداة على العينة الأولى من المسؤولين ومكونة من 15 أفراد من غير أفراد عينة الدراسة، والعينة الثانية من الأساتذة ومكونة من 20 فردا من غير أفراد عينة الدراسة، والعينة الثالثة من الطلبة ومكونة من 30 فردا من غير أفراد عينة الدراسة، وبعد مضي أسبوعين على أول تطبيق، أعيد تطبيقها على العينات الثلاث نفسها، وقد تم التوصل بعد تطبيق معامل ارتباط بيرسون براون بين التطبيقين لكل عينة إلى معاملات الثبات التالية: مع العينة الأولى (0.93)، مع العينة الثانية (0.89)، ومع العينة الثالثة (0.87) ليكون بذلك الثبات الكلي لأداة الدراسة هو (0.87).

2-4-2-3- استمارة الاستبيان في صورتها النهائية:

تتكون الاستمارة النهائية من مقدمة وتعليمات الإجابة كالمذكورة في الصورة الأولية لها، كما تضمنت مفردات المحاور الخمسة وهي:

1. المحور الأول خاص بالبيانات الأولية واشتمل على أربع عبارات كان الهدف منها الكشف عن إمكانية تعميم نتائج الدراسة على جامعات جزائرية أخرى.
2. المحور الثاني خاص بالتكوين (من العبارة رقم 1 إلى العبارة رقم 17) بالإضافة إلى السؤال المفتوح رقم 67.
3. المحور الثالث خاص بالبحث العلمي (من العبارة رقم 18 إلى العبارة رقم 33) بالإضافة إلى السؤال المفتوح رقم 68.

4. المحور الرابع خاص بالاعلام (من العبارة رقم 34 إلى العبارة رقم 49) بالإضافة إلى السؤال المفتوح رقم 69.

5. المحور الخامس خاص بالهيكل (من العبارة رقم 50 إلى العبارة رقم 66) بالإضافة إلى السؤال المفتوح رقم 70.

وبذلك تكون قد إحتوت استمارة الإستبيان في مجملها على 74 عبارة، تم وضع ثلاث نماذج منها، الأول موجه للمسؤولين في الجامعة، والثاني موجه للأساتذة، والثالث موجه للطلبة، حيث تم توزيع 1000 نسخة و تم إستعادة 827 إستمارة فقط، تم تبني منها عدد بحجم مساوي لعدد أفراد العينة الذي تم تحديده مسبقا أي 797 إستمارة من الأسرع إسترجاعا والأكثر إستكمالا للبيانات.

2-4-2-4- سلم تكميم بيانات إستمارة الإستبيان:

لتكميم إستجابات أفراد العينة تم منح بدائل الإجابة العلامات التالية:

- بشكل جيد: علامة واحدة (01).

- بشكل متوسط: علامتان (02).

- بشكل ضعيف: ثلاث غلامات (03).

2-5- الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

بالرجوع إلى فرضيات الدراسة، والذي في النهاية ما مرت به الدراسة من مراحل، هو لإثبات صحتها أو خطئها، وسعيا كذلك لتحقيق أهداف الدراسة، فإننا اعتمدنا في معالجة البيانات وتحليلها على نظام حزمة الإحصاء للعلوم الاجتماعية (SPSS) للتعرف على تقييم الفاعلين لمتغيرات الدراسة، ولدراسة الفروق بين العينات الثلاثة في تقييمهم للمتغيرات الأربعة، حيث تم إستخدام الأدوات الإحصائية التالية من أجل الوصول إلى هذين الهدفين:

- التكرارات والنسب المئوية.

- إختبار ك².

- إختبار (ف) باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه.

- ولتحديد اتجاه الفروق تم إجراء المقارنات المتعددة بطريقة شافيه (Scheffe).

هوامش ومراجع الفصل:

- (1): محمد شفيق: البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، ط1، المطبعة المصرية، الإسكندرية، 1985، ص 79.
- (2): سامية محمد فهمي وآخرون: مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة ، مصر، ص 134.
- (3): جابر عبد الحميد جابر وأحمد خيرى كاظم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، مصر، 1996، ص 134.
- (4): رابح تركي: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 129.
- (*): أنظر الملحق رقم 05.
- (6): أحمد بن مرسل: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 133-134.
- (7): المرجع نفسه، ص 115.

الفصل العاشر: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة

1. عرض وتحليل نتائج المحور الأول المتعلق بالبيانات الأولية للإستبيانات
2. عرض وتحليل نتائج المحور الثاني المتعلق بالتكوين
3. عرض وتحليل نتائج المحور الثالث المتعلق بالبحث العلمي
4. عرض وتحليل نتائج المحور الرابع المتعلق بالإعلام
5. عرض وتحليل نتائج المحور الخامس المتعلق بالهيكل
6. عرض وتحليل نتائج العبارات المفتوحة
7. مناقشة النتائج على ضوء فرضيات الدراسة
8. النتائج العامة للدراسة

1- عرض وتحليل نتائج المحور الأول المتعلق بالبيانات الأولية للإستبيانات:

- الجدول رقم (06): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان مستوى التكوين في جامعة المسيلة هو نفسه في أغلب الجامعات الجزائرية.

| المجموع | | لا | | نعم | | البدائل العينة | العبارة |
|---------|-----|-------|-----|-------|-----|-------------------|---|
| % | ت | % | ت | % | ت | | |
| 100 | 16 | 68.75 | 11 | 31.25 | 5 | المسؤولون | مستوى التكوين في جامعة المسيلة هو نفسه في أغلب الجامعات الجزائرية |
| 100 | 98 | 57.14 | 56 | 42.85 | 42 | الأساتذة | |
| 100 | 683 | 78.47 | 536 | 21.52 | 147 | الطلبة | |
| 100 | 797 | 75.65 | 603 | 24.34 | 194 | الفاعلون | المجموع |

ترى نسبة **68.75%** من المسؤولين في جامعة المسيلة أن مستوى التكوين في جامعة المسيلة ليس هو نفسه في أغلب الجامعات الجزائرية وأبدت نسبة **57.14%** من الأساتذة هذا الرأي وكذا نسبة **78.47%** من الطلبة، مما يعني أن هناك اختلاف على مستوى عملية التكوين إذا قارنا جامعة المسيلة بجامعات جزائرية أخرى وهذا يطرح عدة قضايا للتحليل والبحث عن أسباب هذا الاختلاف في حين كان من المفروض أن لا توجد اختلافات وذلك لوجود الجامعات كلها في بيئة واحدة تخضع لقوانين واحدة، بالإضافة إلى البرامج والمناهج المسطرة من طرف هيئة رسمية واحدة والتي هي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- الجدول رقم (07): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان مستوى البحث العلمي في جامعة المسيلة هو نفسه في أغلب الجامعات الجزائرية.

| المجموع | | لا | | نعم | | البدائل العينة | العبارة |
|---------|-----|-------|-----|-------|-----|-------------------|--|
| % | ت | % | ت | % | ت | | |
| 100 | 16 | 68.75 | 11 | 31.25 | 5 | المسؤولون | مستوى البحث العلمي في جامعة المسيلة هو نفسه في أغلب الجامعات الجزائرية |
| 100 | 98 | 58.16 | 57 | 41.83 | 41 | الأساتذة | |
| 100 | 683 | 64.27 | 439 | 35.72 | 244 | الطلبة | |
| 100 | 797 | 63.61 | 507 | 36.38 | 290 | الفاعلون | المجموع |

ذهبت نسبة **68.75%** من المسؤولين إلى أن البحث العلمي في جامعة المسيلة ليس هو نفسه في أغلب الجامعات الجزائرية وأيدتها في ذلك نسبة **58.16%** من الأساتذة وفي نفس السياق ذهبت

نسبة **64.27%** من الطلبة، مما يعني وجود اختلاف على مستوى البحث العلمي وظروف ممارسته إذا قارنا جامعة المسيلة بجامعات جزائرية أخرى وحتى فيما يخص البحث العلمي نتساءل عن سبب وجود الاختلاف بين الجامعة ميدان الدراسة والجامعات الجزائرية الأخرى في حين أنها تتقاسم الكثير من القواسم المشتركة كتأثر عملية البحث بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والمخصصات المالية، وحتى اتجاهات المسؤولين والمشرفين عن البحث نحو البحث تكاد تكون نفسها لإشراف نفس الهيئة الرسمية على كل مؤسسات التعليم العالي.

- **الجدول رقم (08):** يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان الإعلام في جامعة المسيلة يلعب نفس الدور في أغلب الجامعات الجزائرية.

| المجموع | | لا | | نعم | | البدائل العينة | العبارة |
|---------|-----|-------|-----|-------|-----|-------------------|--|
| % | ت | % | ت | % | ت | | |
| 100 | 16 | 75 | 12 | 25 | 4 | المسؤولون | الإعلام في جامعة المسيلة يلعب نفس الدور في أغلب الجامعات الجزائرية |
| 100 | 98 | 86.73 | 85 | 13.26 | 13 | الأساتذة | |
| 100 | 683 | 63.10 | 431 | 36.89 | 252 | الطلبة | |
| 100 | 797 | 66.25 | 528 | 33.75 | 269 | الفاعلون | المجموع |

اتجهت نسبة **75%** من المسؤولين إلى نفي كون الإعلام الجامعي في جامعة المسيلة يلعب نفس الدور في أغلب الجامعات الجزائرية وهذا ما ذهب إليه نسبة **86.73%** من الأساتذة ونسبة **66.25%** من الطلبة، فرغم ما يلعبه الإعلام من دور إستراتيجي في تسيير الحياة الجامعية سواء فيما يخص الإعلام الموجه للطلبة من خلال إعلامهم عن المستجدات فيما يخص التسجيلات وفرص التكوين وأهدافه أو على مستوى البحث العلمي بالنسبة لهم وللأساتذة، حيث نلمس بشكل واضح غياب الإعلام على مستوى الجامعة فيما يخص الملتقيات والندوات إن لم يكن تكتمًا عن الإعلان عنها فهو عن وقتها حتى يتفاجئ الجميع بوجود ملتقى أو يوم دراسي أو غيره من النشاطات العلمية على مستوى الجامعة، فالكثير من القضايا التي يلعب فيها الإعلام دورا هاما نجده مغيبا عنها ويبقى لاجتهاد الأفراد النصيب الكبير في حين كان من المفروض على الإعلام داخل الجامعة والمسؤولين عنه أن يجتهد خدمة للجميع.

- **الجدول رقم (09):** يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كانت الهياكل في جامعة المسيلة متوفرة وتؤدي وظيفتها بنفس الدرجة في أغلب الجامعات الجزائرية.

| المجموع | | لا | | نعم | | البدائل العينة | العبارة |
|---------|-----|-------|-----|-------|-----|-------------------|---|
| % | ت | % | ت | % | ت | | |
| 100 | 16 | 81.25 | 13 | 18.75 | 3 | المسؤولون | الهيكل في جامعة المسيلة متوفرة وتؤدي وظيفتها بنفس الدرجة في أغلب الجامعات الجزائرية |
| 100 | 98 | 72.44 | 71 | 27.55 | 27 | الأساتذة | |
| 100 | 683 | 71.30 | 487 | 28.69 | 196 | الطلبة | |
| 100 | 797 | 71.65 | 571 | 28.35 | 226 | الفاعلون | المجموع |

يتبين من خلال الجدول أن نسبة **81.25%** من المسؤولين لا يوافقون على أن الهيكل في جامعة المسيلة متوفرة وتؤدي وظيفتها بنفس الدرجة في أغلب الجامعات الجزائرية وهذا ما أيدته نسبة **72.44%** من الأساتذة وبنسبة قريبة جدا بلغت **71.30%** من الطلبة، وكلها نسب جد عالية تدل على الفروق الجوهرية بين جامعة المسيلة والجامعات الجزائرية الأخرى فيما يخص وجود الهيكل وحتى فيما يخص الدور الذي تقوم به على مستوى الجامعة ميدان الدراسة، مما يؤثر على سير العملية التكوينية ومستوى الهياكل البيداغوجية والإدارية وهذا ما ظهر من خلال النتائج العامة للمحور الخامس الخاص بالهيكل.

2- عرض وتحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني المتعلق بالتكوين:

2-1- عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

- يرى الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) أن منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً - تعاني ضعفا على مستوى التكوين.

- الجدول رقم (10): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان التجسيد العملي لأهداف التكوين المسطرة في الجامعة ملموس وواضح

| المجموع | | بشكل ضعيف | | بشكل متوسط | | بشكل جيد | | البدائل العينة | رقم العبارة |
|---------|-----|-----------|-----|------------|-----|----------|---|-------------------|-------------|
| % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | | |
| 100 | 16 | 62.50 | 10 | 37.50 | 6 | 0 | 0 | المسؤولون | 01 |
| 100 | 98 | 03.06 | 3 | 95.91 | 94 | 1.02 | 1 | الأساتذة | |
| 100 | 683 | 43.04 | 294 | 56.95 | 389 | 0 | 0 | الطلبة | |
| 100 | 797 | 38.51 | 307 | 61.35 | 489 | 0.12 | 1 | الفاعلون | المجموع |

يتبين من خلال الجدول أن نسبة **62.50%** من المسؤولين يرون أن التجسيد العملي لأهداف التكوين المسطرة في الجامعة ملموس وواضح بشكل ضعيف وهو ما ذهبت إليه نسبة **03.06%** من الأساتذة، حيث أقرت نسبة كبيرة من الأساتذة بلغت **95.91%** بأن تجسيد الأهداف ملموس وواضح بشكل متوسط على عكس المسؤولين الذين انحازوا لضعف تجسيد الأهداف ووضوحها، وذهبت نسبة **56.95%** من الطلبة إلى الإقرار بأن التجسيد العملي لأهداف التكوين المسطرة ملموس وواضح بشكل متوسط فقط، في حين كان من المفروض أن يكون تجسيد هذه الأهداف واضح وملموس بشكل جيد حتى نستطيع القول أن الجامعة تحقق أهدافها كمؤسسة سواء على مستوى التكوين أو البحث العلمي أو خدمة المجتمع وهي الأهداف الرئيسية التي تبرر وجودها.

- **الجدول رقم (11):** يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان التكوين الجامعي الحالي يساهم في بناء الفرد معرفيا

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 02 | المسؤولون | 0 | 0 | 75 | 12 | 25 | 4 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 55.10 | 54 | 42.85 | 42 | 2.04 | 2 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 14.34 | 98 | 71.15 | 486 | 14.49 | 99 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 19.07 | 152 | 67.75 | 540 | 13.17 | 105 | 100 | 797 |

ترى نسبة **75%** من المسؤولين أن التكوين الجامعي الحالي يساهم في بناء الفرد معرفيا بشكل متوسط وفي نفس الاتجاه ذهبت نسبة **71.15%** من الطلبة في حين ذهبت نسبة **55.10%** من الأساتذة إلى الإقرار بأن التكوين الجامعي الحالي يساهم في بناء الفرد معرفيا بشكل جيد أي أن عملية التكوين الحالية توفر قدر من الإعداد النظري للطلاب في جميع التخصصات وقبله الأستاذ الذي تم إعداده أيضا على مستوى هذه المؤسسات، وهو أحد الأهداف التي تسعى الجامعة لتحقيقها أي إعداد وبناء الأفراد معرفيا تحضيراً للإعداد والبناء المهني.

- الجدول رقم (12): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان يساهم التكوين الجامعي الحالي في بناء الفرد مهنيا

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 03 | المسؤولون | 0 | 0 | 68.75 | 11 | 31.25 | 5 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 28 | 28 | 57.14 | 56 | 14.28 | 14 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 49 | 49 | 42.89 | 293 | 49.92 | 341 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 77 | 77 | 45.16 | 360 | 45.16 | 360 | 100 | 797 |

يتبين من الجدول أن كل من المسؤولين والأساتذة اتفقوا أن التكوين الجامعي الحالي يساهم في بناء الفرد مهنيا بشكل متوسط بنسب قدرت بـ: **68.75%** و **57.14%** على التوالي في حين أقرت نسبة **42.89%** فقط من الطلبة بذلك وذهبت نسبة **49.92%** إلى القول بأن التكوين الجامعي الحالي يساهم في بناء الفرد مهنيا بشكل ضعيف وهنا نتساءل عن القطيعة الموجودة بين التكوين الجامعي وعالم الشغل مستقبلا، حيث أغلب أفراد العينة يرون بأن التكوين الجامعي الحالي وإن كان في شقه النظري متوسط إلى أن الشق الميداني منه يبقى ضعيفا، مما يبقى الخريجين من الجامعة ومؤسسات التعليم العالي عموما خارج دائرة الكفاءة الميدانية، لذلك على الجامعة إقامة علاقة وطيدة بينهما وبين عالم الشغل والمحيط الاجتماعي لاستكمال عملية التكوين النظري بداخلها.

- الجدول رقم (13): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان التكوين يبني الإطار ذات الكفاءة التي تقود عملية التنمية في المجتمع

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 04 | المسؤولون | 3 | 3 | 37.5 | 6 | 43.75 | 7 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 13 | 13 | 70.40 | 69 | 16.32 | 16 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 48 | 48 | 50.07 | 342 | 42.89 | 293 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 64 | 64 | 52.32 | 417 | 39.64 | 316 | 100 | 797 |

أكدت نسبة **43.75%** من المسؤولين على أن التكوين الحالي يبني الإطار ذات الكفاءة التي تقود عملية التنمية في المجتمع بشكل ضعيف مقابل نسبة **16.32%** من الأساتذة و **42.89%** من الطلبة، حيث أكدت نسبة **70.40%** من الأساتذة على أن التكوين يبني الإطار بشكل متوسط

و**50.07%** من الطلبة أقرت بنفس الشيء مقابل نسب ضعيفة بالنسبة للبدل الأول وهو بشكل جيد مما يدل على أن مستوى التكوين الحالي يبقى بعيدا عن الجودة عن الجودة الكلية مما يؤثر على سير عملية التنمية والتقدم للبلاد، لذلك الجامعة اليوم أمام تحد كبير لإيجاد صيغة مناسبة لضمان مطابقة التكوين الجامعي مع احتياجات البلاد ومستوى وكفاءة إدارتها المتخرجة استنادا إلى تحقيق مبدأ الجودة الشاملة.

- **الجدول رقم (14):** يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كانت المناهج التعليمية ومحتويات المقاييس تخدم التكوين

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 05 | المسؤولون | 37.5 | 6 | 37.5 | 6 | 25 | 4 | 16 | 100 |
| | الأساتذة | 40.81 | 40 | 51.02 | 50 | 8.16 | 8 | 98 | 100 |
| | الطلبة | 28.69 | 196 | 49.92 | 341 | 21.38 | 146 | 683 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | 30.36 | 242 | 49.81 | 397 | 19.82 | 158 | 797 | 100 |

ذهب كل من المسؤولين والأساتذة والطلبة إلى التأكيد على المناهج التعليمية ومحتويات المقاييس تخدم التكوين بشكل متوسط بالنسب المئوية التالية: **37.50%**، **51.02%**، **49.92%** على التوالي، في حين كان من المفروض على المناهج الدراسية ومحتويات المقاييس أن تخدم التكوين بشكل جيد لما لها دور كبير ورئيسي في إعداد المتخرجين والكفاءات ولبلوغ الغايات والأهداف المتوخاة من فعل التعليم والتعلم.

- **الجدول رقم (15):** يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان محتوى التبرص الميداني مناسب لطبيعة العمل في الميدان مستقبلا.

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 06 | المسؤولون | 0 | 0 | 12.5 | 2 | 87.5 | 14 | 16 | 100 |
| | الأساتذة | 12.24 | 12 | 83.67 | 82 | 4.08 | 4 | 98 | 100 |
| | الطلبة | 35.57 | 243 | 35.72 | 244 | 28.69 | 196 | 683 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | 31.99 | 255 | 41.15 | 328 | 26.85 | 214 | 797 | 100 |

أقرت نسبة **87.50%** من المسؤولين بأن محتوى التربص الميداني مناسب لطبيعة العمل في الميدان مستقبلا بشكل ضعيف، في حين أقرت فقط نسبة **04.08%** من الأساتذة بذلك ووافقهم الرأي نسبة **28.69%** من الطلبة، حيث نجد الأساتذة بنسبة **83.67%** أكدوا على أن محتوى التربص الميداني مناسب لطبيعة العمل في الميدان مستقبلا بشكل متوسط فقط وهذا ما أكدته نسبة **35.72%** من الطلبة، فالآراء هنا انقسمت بين الحكم بالضعيف والمتوسط بالنسبة لمحتوى التربص الميداني مما يجعله غير مناسب لطبيعة العمل في الميدان مستقبلا، لذلك أضحى تنظيم التكوين بالتعاون والتنسيق مع أصحاب العمل والقطاعات المستخدمة والشركاء الاجتماعيين ضرورة لا مفر منها.

- الجدول رقم (16): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كانت موضوعات البرامج والمقررات الدراسية واضحة

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 07 | المسؤولون | 12.5 | 2 | 56.25 | 9 | 31.25 | 5 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 25.51 | 25 | 71.42 | 70 | 3.06 | 3 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 49.92 | 341 | 35.72 | 244 | 14.34 | 98 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 46.17 | 368 | 40.52 | 323 | 13.29 | 106 | 100 | 797 |

أكدت نسبة **56.25%** من المسؤولين أن موضوعات البرامج والمقررات الدراسية واضحة بشكل متوسط وهو ما ذهب إليه نسبة **71.42%** من الأساتذة ونسبة **35.72%** من الطلبة، في حين النسبة الكبيرة من الطلبة اتجهت نحو البديل الأول والتي بلغت **49.92%** أي يرون بأن موضوعات البرامج والمقررات الدراسية واضحة بشكل جيد وأنهم لا يجدون صعوبة في استيعابها، فالمناهج الدراسية يجب أن ترتبط مباشرة باهتمامات المتعلمين الأكاديمية والمهنية وتتركز حول المشكلات المجتمعية المعاصرة.

- الجدول رقم (17): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان التقويم التكويني للمعارف مناسب

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 08 | المسؤولون | 0 | 0 | 87.5 | 14 | 12.5 | 2 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 26.53 | 26 | 57.14 | 56 | 16.32 | 16 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 7.02 | 48 | 64.12 | 438 | 28.84 | 197 | 100 | 683 |

| | | | | | | | | | |
|---------|----------|----|------|-----|-------|-----|-------|-----|-----|
| المجموع | الفاعلون | 74 | 9.28 | 508 | 63.73 | 215 | 26.97 | 797 | 100 |
|---------|----------|----|------|-----|-------|-----|-------|-----|-----|

اتفقت آراء العينات الثلاث من مسؤولين وأساتذة وطلبة في تقييم هذه العبارة، حيث يرون أن التقويم التكويني للمعارف مناسب بشكل متوسط أي فيه من الإيجابيات ما فيه من السلبيات بنسب قدرت بـ: **87.50%**، **57.14%**، **64.12%** على التوالي، حيث أن عملية التقويم عموماً يجب أن تشمل الجوانب المختلفة المعرفية والوجدانية والنفس حركية منذ بداية عملية التعليم إلى نهايتها، مما يجعل التقويم التكويني للمعارف موضوعي ويراعي الفروق الفردية بين المتعلمين ويؤدي الغاية من وراءه وهو الوقوف على مستوى المتعلم ومدى تحقيق أهداف التعليم واتخاذ استراتيجيات علاجية إن لزم الأمر لتدارك النقائص على مستوى التكوين.

- الجدول رقم (18): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كانت وسائل التقويم المتاحة تخدم التكوين

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-------|------------|-------|-----------|-------|---------|-----|
| | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| 09 | المسؤولون | 0 | 0 | 12 | 75 | 4 | 25 | 16 | 100 |
| | الأساتذة | 14 | 14.28 | 69 | 70.40 | 15 | 15.30 | 98 | 100 |
| | الطلبة | 48 | 7.02 | 293 | 42.89 | 342 | 50.07 | 683 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | 62 | 7.77 | 374 | 46.92 | 361 | 45.29 | 797 | 100 |

أكدت نسبة **75%** من المسؤولين على أن الوسائل المتاحة لعملية التقويم تخدم التكوين بشكل متوسط فهي قابلة للتحسين والتعديل لتخدمه بشكل جيد وهو ما يؤثر على عملية التكوين وهذا ما أيدته نسبة **70.40%** من الأساتذة في حين ذهبت النسبة الأكبر من الطلبة إلى البديل الثالث في تقييم هذه العبارة أي أنهم يرون بأن الوسائل المتاحة للتقويم تخدم التكوين بشكل ضعيف كاختبارات المقال في العلوم الإنسانية التي تعتمد على الحفظ وذلك بنسبة **50.07%**.

- الجدول رقم (19): يمثل استجابات أفراد العينة حول موضوعية الأسئلة التقويمية

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-------|------------|-------|-----------|-------|---------|-----|
| | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| 10 | المسؤولون | 2 | 12.5 | 11 | 68.75 | 3 | 18.75 | 16 | 100 |
| | الأساتذة | 13 | 13.26 | 68 | 69.38 | 17 | 17.34 | 98 | 100 |
| | الطلبة | 0 | 0 | 536 | 78.47 | 147 | 21.52 | 683 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | 15 | 1.88 | 615 | 77.16 | 167 | 20.95 | 797 | 100 |

اتفقت آراء أفراد العينات الثلاث حول تقييمهم لهذه العبارة، حيث يرون بأن الأسئلة التقييمية موضوعية بشكل متوسط بنسبة **68.75%** للمسؤولين و**69.38%** للأساتذة و**78.47%** للطلبة، وإذا رأينا حوصلة آرائهم حول هذه العبارة كفاعلين نجد أن نسبة **77.16%** منهم يرون أن الأسئلة التقييمية موضوعية بشكل متوسط ونسبة **20.95%** يرون أنها موضوعية بشكل ضعيف ونسبة **01.88%** يرون أنها موضوعية بشكل جيد، لذلك فإن الحرص على تنوع وسائل التقويم واختيار وقت إجراءها والظروف التي تتم فيها يرفع من مستوى موضوعية الأسئلة التقييمية أو الاختبارات عموماً.

- الجدول رقم (20): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كانت الوسائل التعليمية متوفرة لعملية التكوين

| رقم العبارة | البدائل | | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-----------|--|----------|-----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | العينة | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 11 | المسؤولون | | 18.75 | 3 | 0 | 0 | 81.25 | 13 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | | 11.22 | 11 | 42.85 | 42 | 45.91 | 45 | 100 | 98 |
| | الطلبة | | 14.34 | 98 | 28.69 | 196 | 57.10 | 390 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | | 14.05 | 112 | 29.86 | 238 | 56.21 | 448 | 100 | 797 |

أكدت نسبة **81.25%** من المسؤولين على أن الوسائل التعليمية متوفرة بشكل ضعيف لعملية التكوين، وقد ذهبت النسب الأكبر من الأساتذة والمسؤولين في نفس الاتجاه بنسب بلغت **45.91%** و**57.10%** على التوالي، رغم أن التيارات الحديثة في التعليم والتكوين تركز على أهمية وجود الوسائل التعليمية وتنوعها على مناسبتها للأداء البيداغوجي الجيد فهي تقرب المعارف وتبسطها وتوضحها للمتعلمين، مما يجعل العملية التعليمية والتكوينية أسهل على القائم بها والمتلقي لها.

- الجدول رقم (21): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كانت طرائق التدريس مناسبة تخدم عملية التكوين

| رقم العبارة | البدائل | | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-----------|--|----------|----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | العينة | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 12 | المسؤولون | | 18.75 | 3 | 43.75 | 7 | 37.5 | 6 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | | 13.26 | 13 | 71.42 | 70 | 15.30 | 15 | 100 | 98 |
| | الطلبة | | 14.34 | 98 | 57.10 | 390 | 28.55 | 195 | 100 | 683 |

| | | | | | | | | | |
|---------|----------|-----|-------|-----|-------|-----|-------|-----|-----|
| المجموع | الفاعلون | 114 | 14.30 | 467 | 58.59 | 216 | 27.10 | 797 | 100 |
|---------|----------|-----|-------|-----|-------|-----|-------|-----|-----|

اتجه تقييم الفاعلين من مسؤولين وأساتذة وطلبة لهذه العبارة في نفس الاتجاه، حيث أكدوا على أن طرائق التدريس مناسبة وتخدم عملية التكوين بشكل متوسط بنسب قدرت بـ: **43.75%**، **71.42%**، **57.10%** على التوالي، حيث وجب على طرائق التدريس إحلال مفهوم التعلم بدلا من نقل المعرفة والفهم بدلا من التلقين، وتنمي القدرة على الاكتشاف والاستنتاج وتكون مرنة ومتنوعة وتستخدم أدوات ومواد مبتكرة وتكنولوجيا عالية المستوى وتهتم بالتعليم الذاتي والاعتماد على النفس وتربط بين النظري والتطبيقي، هذه المقومات إن توفرت في طرائق التدريس المعتمدة في التعليم العالي عموما من شأنها أن تخدم عملية التكوين بشكل جيد.

- الجدول رقم (22): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان وسائل التقويم متنوعة تخدم عملية التكوين

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-------|------------|-------|-----------|-------|---------|-----|
| | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| 13 | المسؤولون | 3 | 18.75 | 8 | 50 | 5 | 31.25 | 16 | 100 |
| | الأساتذة | 12 | 12.24 | 84 | 85.71 | 2 | 2.04 | 98 | 100 |
| | الطلبة | 98 | 14.35 | 390 | 57.10 | 195 | 28.51 | 683 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | 113 | 14.18 | 482 | 60.48 | 202 | 25.34 | 797 | 100 |

اتفق كذلك أفراد العينة الكلية من مسؤولين وأساتذة وطلبة على أن وسائل التقويم متنوعة وتخدم عملية التكوين بشكل متوسط بنسب **50%** بالنسبة للمسؤولين و**85.71%** بالنسبة للأساتذة و**57.10%** بالنسبة للطلبة، فتوزيع طرائق التدريس من شأنه تقليص الفروق الفردية بين المتعلمين وتوفير الفهم بعدة طرق مما يسهل استيعاب المادة التعليمية.

- الجدول رقم (23): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كانت المقررات تتميز بوجود برنامج عملي يستهدف التكوين

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-------|------------|-------|-----------|-------|---------|-----|
| | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| 14 | المسؤولون | 3 | 18.75 | 8 | 50 | 5 | 31.25 | 16 | 100 |
| | الأساتذة | 13 | 13.26 | 55 | 56.12 | 30 | 30.61 | 98 | 100 |
| | الطلبة | 49 | 7.17 | 293 | 42.89 | 341 | 49.92 | 683 | 100 |

| | | | | | | | | | |
|-----|-----|-------|-----|-------|-----|------|----|----------|---------|
| 100 | 797 | 47.17 | 376 | 44.66 | 356 | 8.15 | 65 | الفاعلون | المجموع |
|-----|-----|-------|-----|-------|-----|------|----|----------|---------|

أكدت نسبة **50%** من المسؤولين على أن المقررات الدراسية تتميز بوجود برنامج عملي يستهدف التكوين بشكل متوسط فقط وهو ما أيدته نسبة **56.12%** من الأساتذة، في حين النسبة الأكبر من الطلبة أقرت بأن المقررات الدراسية تتميز بوجود برنامج عملي يستهدف التكوين بشكل ضعيف بنسبة قدرت بـ: **49.92%** وذلك يدل على أن المقررات الدراسية يغلب عليها الطابع النظري، لذلك من الضروري أن يشتمل المنهج على مكونات نظرية علمية مع زيادة الاهتمام بالجانب العملي والميداني لعملية التكوين.

- الجدول رقم (24): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان يتم الحصول على تغذية راجعة حول الأعمال المنجزة

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 15 | المسؤولون | 0 | 0 | 43.75 | 7 | 56.25 | 9 | 16 | 100 |
| | الأساتذة | 28 | 28 | 57.14 | 56 | 14.28 | 14 | 98 | 100 |
| | الطلبة | 146 | 146 | 42.89 | 293 | 35.72 | 244 | 683 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | 174 | 174 | 44.66 | 356 | 33.50 | 267 | 797 | 100 |

يتبين من خلال الجدول أن نسبة **56.25%** من المسؤولين أكدوا على أن التغذية الراجعة حول الأعمال المنجزة تقريبا غائبة أي تتم بشكل ضعيف، في حين تتم ذهبت نسبة **57.14%** من الأساتذة إلى أن هذه العملية تتم بشكل متوسط ووافقتهم على ذلك نسبة **42.89%** من الطلبة، رغم أن التغذية الراجعة جزء مهم جدا من عملية التكوين لأنها تعطي صورة عن مدى التقدم في عملية التحصيل بالنسبة للقائم بعملية التعليم أو المتعلم، ومن خلالها يمكن الوقوف على الإيجابيات فيتم تدعيمها وعلى السلبيات والنقائص في عملية التكوين فيتم العمل على تفاديها وإصلاحها تحسينا للتكوين.

- الجدول رقم (25): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان هناك تناسق بين مختلف المقاييس وأهداف التكوين

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|---|------------|----|-----------|----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 16 | المسؤولون | 3 | 3 | 25 | 4 | 56.25 | 9 | 16 | 100 |
| | الأساتذة | 0 | 0 | 57.14 | 56 | 42.85 | 42 | 98 | 100 |

| | | | | | | | | | |
|-----|-----|-------|-----|-------|-----|------|---|----------|---------|
| 100 | 683 | 28.69 | 196 | 71.30 | 487 | 0 | 0 | الطلبة | |
| 100 | 797 | 30.99 | 247 | 68.63 | 547 | 0.37 | 3 | الفاعلون | المجموع |

اتفق كل من الأساتذة والطلبة على أن التناسق بين مختلف المقاييس وأهداف التكوين متوسط بنسب قدرت بـ: **57.14%** و **71.30%** على التوالي في حين ذهبت نسبة **56.25%** من المسؤولين إلى أن هذا التناسق ضعيف مما يجعله لا يخدم العملية التكوينية عموماً، وهذا من شأنه أن يعيق سير التكوين بالجامعة فالتناسق بين مختلف المقاييس التي تدرس وأهداف التكوين مهم لأن ذلك إن توفر من شأنه أن يسهل عملية تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التكوين.

- الجدول رقم (26): يمثل إستجابات أفراد العينة حول كيفية سير التكوين الجامعي عموماً

| المجموع | بشكل ضعيف | | بشكل متوسط | | بشكل جيد | | البدائل العينة | رقم العبارة |
|---------|-----------|-------|------------|-------|----------|----|-------------------|-------------|
| | % | ت | % | ت | % | ت | | |
| 100 | 16 | 50 | 8 | 50 | 0 | 0 | المسؤولون | 17 |
| 100 | 98 | 6.12 | 6 | 80.61 | 13.26 | 13 | الأساتذة | |
| 100 | 683 | 35.87 | 245 | 64.12 | 0 | 0 | الطلبة | |
| 100 | 797 | 32.50 | 259 | 65.87 | 1.63 | 13 | الفاعلون | المجموع |

من خلال العبارة التقييمية لمحور التكوين ومن خلال قراءتنا للجدول يتبين أن نسبة **50%** من المسؤولين أقرت بأن التكوين الجامعي عموماً يسير بشكل متوسط وأيد كل من الأساتذة والطلبة هذا الحكم، حيث بلغت النسب **80.61%** و **64.12%** على التوالي وهذا التقييم إذا لاحظنا نتائج العبارات السابقة لا يتناقض مع نتائج هذه العبارة التقييمية لمحور التكوين وهو ما سنكتشفه من خلال النتائج المبينة أسفله في الجدول رقم (27) الخاص بخلاصة محور التكوين.

- عرض النتائج الخاصة بالفرضية الجزئية الأولى المتعلقة بتقييم الفاعلين للتكوين:

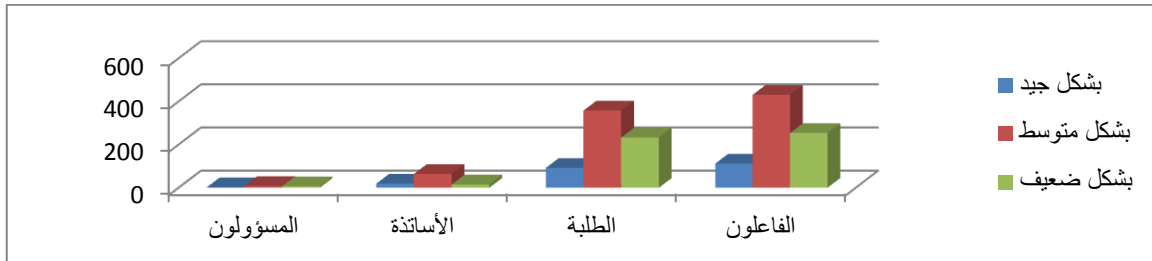
- الجدول رقم (27): يمثل توزيع الفاعلين من حيث تقييمهم للتكوين

| الدالة | ك ² | المجموع | بشكل ضعيف | بشكل جيد | البدائل العينة |
|-----------------|----------------|---------|--------------------|--------------------|-------------------|
| | | | التكرارات المشاهدة | التكرارات المشاهدة | |
| دال عند 0.01 | 7.56 | 16 | 14 | 2 | المسؤولون |
| | 35.52 | 98 | 79 | 19 | الأساتذة |
| | 562.80 | 683 | 652 | 31 | الطلبة |

| | | | | |
|----------|----|-----|-----|--------|
| الفاعلون | 52 | 745 | 797 | 600.83 |
|----------|----|-----|-----|--------|

يتضح من خلال الجدول أن قيمة ك² المحسوبة لعينة المسؤولين بلغت 7.56 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 حيث بالرجوع إلى ك² الجدولية نجد أن ك² المحسوبة أكبر من ك² الجدولية، وهو ما لوحظ على مستوى عينة الأساتذة حيث بلغت قيمة ك² 35.52 وكذا بالنسبة لعينة الطلبة فإن ك² قد بلغ 562.80، وعند نفس مستوى الدلالة أي 0.01 نجد أن قيمة ك² للفاعلين في النظام الجامعي قد بلغت 600.83 وهي أكبر من ك² الجدولية أي أننا نقبل الفرضية القائلة بأن الفاعلين في النظام الجامعي من مسؤولين وأساتذة وطلبة - جامعة المسيلة نموذجاً - قيموا التكوين بها بالضعيف وبذلك تكون الفرضية الجزئية الأولى قد تحققت، أي أن التكوين يعاني من نقائص على مستوى البرامج والمناهج وطرق التدريس والتقييم وحتى على مستوى الأهداف وتحقيقها.

رسم بياني رقم (06): يمثل نتائج خلاصة المحور الثاني: التكوين



2-2- عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للتكوين.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب قيمة (ف) باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه لتحديد الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للتكوين، والنتائج الخاصة بذلك موضحة في الجدول رقم (28).

- الجدول رقم (28): يوضح نتائج تحليل التباين لتحديد الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للتكوين.

| مصدر التباين | درجة الحرية | مجموع المربعات | متوسط المربعات | قيمة (ف) | مستوى الدلالة |
|---------------|-------------|----------------|----------------|----------|---------------|
| بين المجموعات | 2 | 2167.581 | 1083.790 | 53.286 | 0.05 |

| | | | | | |
|--|--|--------|-----------|-----|----------------|
| | | 20.339 | 16149.283 | 794 | داخل المجموعات |
| | | | 18316.863 | 796 | المجموع |

أظهرت النتائج في الجدول رقم (28) وجود فروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للتكوين، حيث بلغت قيمة (ف) (53.286) وهي دالة إحصائية عند مستوى (0.05)، ولتحديد العينة المسؤولة عن هذه الفروق تم إجراء المقارنات المتعددة بطريقة شافيه (Scheffe)، ويوضح الجدول (29) المقارنات المتعددة بطريقة شافيه لتحديد الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للتكوين كمايلي:

- الجدول رقم (29): يوضح المقارنات المتعددة بطريقة شافيه لتحديد الفروق بين العينات في تقييم التكوين.

| الطلبة | | الأساتذة | | المتوسطات | حجم العينة | العينة | المتغير |
|---------------|---------------------|---------------|---------------------|-----------|------------|-----------|---------|
| مستوى الدلالة | الفرق بين المتوسطات | مستوى الدلالة | الفرق بين المتوسطات | | | | |
| غير دالة | -1.87042 | 0.05 | -6.78571 | 39.50 | 16 | المسؤولون | التكوين |
| 0.05 | -4.91529 | | | 32.71 | 98 | الأساتذة | |
| | | | | 37.62 | 683 | الطلبة | |

يبين الجدول رقم (29) أن الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للتكوين كانت بين الأساتذة والمسؤولين، وبالنظر للمتوسطات الحسابية نجد أن متوسط المسؤولين (39.50) أكبر من متوسط الأساتذة والبالغ (32.71) مما يدل على أن هذه الفروق لصالح المسؤولين، وكذلك نجد فروق بين الطلبة والأساتذة، وبالنظر للمتوسطات الحسابية نجد أن متوسط الطلبة (37.62) أكبر من متوسط الأساتذة والبالغ (32.71) مما يدل على أن هذه الفروق لصالح الطلبة، وبناء على ما تقدم فإنه يمكن القول أن الفرضية الثانية لم تتحقق والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للتكوين.

3- عرض وتحليل نتائج المحور الثالث المتعلق بالبحث العلمي:

3-1- عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

يرى الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) أن منظومة التعليم العالي-جامعة المسيلة نموذجاً - تعاني ضعفاً على مستوى البحث العلمي.

- الجدول رقم (30): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر التمكن من آليات البحث العلمي

| المجموع | بشكل ضعيف | | بشكل متوسط | | بشكل جيد | | البدائل العينة | رقم العبارة | |
|---------|-----------|-------|------------|-------|----------|-----|-------------------|-------------|----------|
| | % | ت | % | ت | % | ت | | | |
| 100 | 16 | 56.25 | 9 | 43.75 | 7 | 0 | 0 | 18 | |
| 100 | 98 | 29.59 | 29 | 70.40 | 69 | 0 | 0 | | |
| 100 | 683 | 64.12 | 438 | 35.57 | 243 | 0 | 0 | | |
| المجموع | 100 | 797 | 59.72 | 476 | 40.02 | 319 | 0 | 0 | الفاعلون |

أكدت نسبة **56.25%** من المسؤولين على أن التمكن من آليات البحث العلمي بالنسبة للقائمين به من الباحثين سواء الأساتذة أو الطلبة متوفر بشكل ضعيف، وهو ما ذهبت إليه نسبة **64.12%** من الطلبة في حين يرى الأساتذة أن التمكن من آليات البحث العلمي متوفر بشكل متوسط بنسبة قدرت بـ: **70.40%** والجدير بالملاحظة عند قراءة هذا الجدول أن البديل الأول - بشكل جيد - لم يختار من أي فرد من أفراد العينة الكلية أي ولا واحد من الفاعلين يرى بأن التمكن من آليات البحث العلمي متوفر بشكل جيد، فحتى يعطي البحث العلمي ثماره يجب أولاً التحكم في آلياته من قبل القائمين به مما يجعل نتائجه ذات درجة عالية من الدقة ويمكن اعتمادها.

- الجدول رقم (31): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كانت العقبات التي تواجه الباحث في ممارسة البحث العلمي مزالة

| المجموع | بشكل ضعيف | | بشكل متوسط | | بشكل جيد | | البدائل العينة | رقم العبارة | |
|---------|-----------|-------|------------|-------|----------|-------|-------------------|-------------|----------|
| | % | ت | % | ت | % | ت | | | |
| 100 | 16 | 81.25 | 13 | 18.75 | 3 | 0 | 0 | 19 | |
| 100 | 98 | 46.93 | 46 | 42.85 | 42 | 10.20 | 10 | | |
| 100 | 683 | 85.65 | 585 | 14.34 | 98 | 0 | 0 | | |
| المجموع | 100 | 797 | 80.80 | 644 | 17.94 | 143 | 1.25 | 10 | الفاعلون |

ذهبت أغلبية الفاعلين في الجامعة من أفراد عينة الدراسة والتي قدرت نسبتهم بـ: **80.80%** إلى الإقرار بأن العقبات التي تواجه الباحث في ممارسة البحث العلمي مزالة بشكل ضعيف أي أن هناك عقبات تعيق سير البحث العلمي وممارسته وهذا ما أكده المسؤولين والأساتذة والطلبة بنسب قدرت بـ: **81.25%**، **46.93%**، **85.65%** على التوالي، حيث نجد من العقبات نقص التنسيق بين مؤسسات

المجتمع والجامعة في تحديد الموضوعات التي تحتاج إلى بحث معمق في أسبابها وعدم وجود خطة واضحة للبحوث التي تحتاج إلى تنفيذ وكذا وجود معوقات مادية.

- الجدول رقم (32): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان البحث العلمي فاعل ويلعب دوره في تطوير الجامعة

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 20 | المسؤولون | 0 | 0 | 31.25 | 5 | 68.75 | 11 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 40.81 | 40 | 14.28 | 14 | 44.89 | 44 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 21.37 | 146 | 42.89 | 293 | 35.72 | 244 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 23.34 | 186 | 39.15 | 312 | 37.51 | 299 | 100 | 797 |

اتفق كل من المسؤولين والأساتذة على أن البحث العلمي فاعل ويلعب دوره في تطوير الجامعة بشكل ضعيف بنسب قدرت بـ: **68.75%** و **44.89%** على التوالي في حين ذهبت النسبة الأكبر من الطلبة وبنسبة **42.89%** إلى الإقرار بأن البحث العلمي فاعل ويلعب دوره في تطوير الجامعة بشكل متوسط، فالبحث الجامعي الذي يمارس حالياً لا يلعب دوره بشكل جيد في تطوير هذه المؤسسة وبالتالي تطوير المجتمع في حين كان من المفروض عليه القيام بتسويق هذا التطوير إلى المجتمع لتأكيد الوظيفة الاجتماعية للبحث العلمي.

- الجدول رقم (33): يمثل إستجابات أفراد العينة حول كيف تستغل نتائج البحوث والدراسات في مجالات الحياة الاجتماعية

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 21 | المسؤولون | 0 | 0 | 25 | 4 | 75 | 12 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 1.02 | 1 | 55.10 | 54 | 43.87 | 43 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 14.05 | 96 | 14.64 | 100 | 71.30 | 487 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 12.17 | 97 | 19.82 | 158 | 68.00 | 542 | 100 | 797 |

أكدت نسبة **75%** من المسؤولين على أن نتائج البحوث والدراسات في مجالات الحياة الاجتماعية تستغل بشكل ضعيف وهذا ما ذهبت إليه نسبة **71.30%** من الطلبة في حين النسبة الأكبر من الأساتذة والتي بلغت **55.10%** أكدت على نتائج البحوث والدراسات في مجالات الحياة

الاجتماعية تستغل بشكل متوسط، وهذا يجعل من البحث العلمي قاصرا أمام حركية المجتمع وأمام إشباع حاجاته الحاضرة والمستقبلية وهذا الاستغلال الناقص لنتائج البحوث كذلك من شأنه تأخير تطور المجتمع لعدم حل مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية والتنمية عموما.

- **الجدول رقم (34):** يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان البحث العلمي يساعد الباحث في التحكم في مجال تخصصه

| المجموع | بشكل ضعيف | | بشكل متوسط | | بشكل جيد | | البدائل العينة | رقم العبارة |
|---------|-----------|-------|------------|-------|----------|-------|-------------------|---------------------------------|
| | % | ت | % | ت | % | ت | | |
| 100 | 16 | 62.50 | 10 | 37.50 | 6 | 0 | 0 | المسؤولون الأساتذة الطلبة |
| 100 | 98 | 16.32 | 16 | 26.53 | 26 | 57.14 | 56 | |
| 100 | 683 | 14.34 | 98 | 78.47 | 536 | 7.17 | 49 | |
| 100 | 797 | 15.55 | 124 | 71.26 | 568 | 13.17 | 105 | المجموع |

اختلفت العينات الثلاث في تقييم هذه العبارة حيث نجد أن نسبة **62.50%** من المسؤولين أكدت أن البحث العلمي يساعد الباحث في التحكم في مجال تخصصه بشكل ضعيف في حين ذهبت نسبة **57.14%** من الأساتذة إلى أن البحث العلمي يساعد الباحث في التحكم في مجال تخصصه بشكل جيد في حين النسبة الأكبر من الطلبة والتي قدرت بـ: **78.47%** أكدت على أن البحث العلمي يساعد الباحث في التحكم في مجال تخصصه بشكل متوسط، فرغم التأكيد على الدور الذي يلعبه البحث العلمي في تزويد الدارس بالخبرات التي تمكنه من القراءة التحليلية والناقدة للواقع وتقييم المشكلات والتحكم في مجال التخصص والتعمق فيه إلا أننا نجد هذا الأمر غائب في الجامعة اليوم.

- **الجدول رقم (35):** يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان البحث العلمي يساهم في الزيادة في التحصيل العلمي

| المجموع | بشكل ضعيف | | بشكل متوسط | | بشكل جيد | | البدائل العينة | رقم العبارة |
|---------|-----------|-------|------------|-------|----------|-------|-------------------|---------------------------------|
| | % | ت | % | ت | % | ت | | |
| 100 | 16 | 31.25 | 5 | 68.75 | 11 | 0 | 0 | المسؤولون الأساتذة الطلبة |
| 100 | 98 | 34.69 | 34 | 41.83 | 41 | 23.46 | 23 | |
| 100 | 683 | 7.61 | 52 | 71.01 | 485 | 21.37 | 146 | |
| 100 | 797 | 11.48 | 91 | 67.38 | 537 | 21.20 | 169 | المجموع |

اتفقت العينات الثلاث على أن البحث العلمي يساهم في الزيادة في التحصيل العلمي بشكل متوسط بنسب مئوية قدرت بـ: **68.75%** و **41.83%** و **71.01%** على التوالي، خاصة إذا كانت طبيعة المواضيع التي يبحث فيها القائمون بالبحث سواء على مستوى مذكرات ورسائل التخرج أو مشاريع البحث في مجال التخصص المباشر فإن ذلك من شأنه زيادة التحصيل العلمي، لأنه يعتبر كمطالعات مركزة حول التخصص النظري الذي يرتبط بالجانب التطبيقي عن طريق البحث العلمي وممارسته.

- الجدول رقم (36): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان يساهم البحث العلمي في إعطاء حلول للمشكلات المجتمعية

| رقم العبارة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | العينة | البدائل |
|-------------|----------|-------|------------|-------|-----------|-------|---------|--------|-----------|
| | ت | % | ت | % | ت | % | | | |
| 24 | 0 | 0 | 3 | 18.75 | 13 | 81.25 | 16 | 100 | المسؤولون |
| | 13 | 13.26 | 40 | 40.81 | 45 | 45.91 | 98 | 100 | الأساتذة |
| | 98 | 14.34 | 244 | 35.72 | 341 | 49.92 | 683 | 100 | الطلبة |
| المجموع | 111 | 13.92 | 287 | 36.01 | 399 | 50.06 | 797 | 100 | الفاعلون |

اتفق أفراد العينة الكلية من الفاعلين على أن البحث العلمي الذي يمارس حالياً في الجامعة يساهم بشكل ضعيف في إعطاء حلول للمشكلات المجتمعية أي أنه لا يلعب الدور المنوط به كما يجب والذي وجد من أجله، بنسب قدرت للمسؤولين بـ: **81.25%** وللأساتذة بـ: **45.91%** وللطلبة بـ: **49.92%** مما يجعل القطيعة بين الجامعة كمؤسسة مشرفة على البحوث العلمية والمجتمع باعتباره المحيط الذي تطبق فيه نتائج هذه البحوث وتستغل وهذا يجعل من البحث العلمي لا جدوى له باعتباره لا يعطي حلولاً للمشكلات المجتمعية.

- الجدول رقم (37): يمثل إستجابات أفراد العينة حول غياب المعوقات المادية التي تقف في وجه البحث العلمي في الجامعة

| رقم العبارة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | العينة | البدائل |
|-------------|----------|-------|------------|-------|-----------|-------|---------|--------|-----------|
| | ت | % | ت | % | ت | % | | | |
| 25 | 3 | 18.75 | 3 | 18.75 | 10 | 62.5 | 16 | 100 | المسؤولون |
| | 0 | 0 | 54 | 55.10 | 44 | 44.89 | 98 | 100 | الأساتذة |
| | 48 | 7.03 | 146 | 21.37 | 489 | 71.59 | 683 | 100 | الطلبة |

| | | | | | | | | | |
|---------|----------|----|------|-----|-------|-----|-------|-----|-----|
| المجموع | الفاعلون | 51 | 6.40 | 203 | 25.47 | 543 | 68.13 | 797 | 100 |
|---------|----------|----|------|-----|-------|-----|-------|-----|-----|

أكدت نسبة **62.50%** من المسؤولين أن المعوقات المادية التي تقف في وجه البحث العلمي في الجامعة غائبة بشكل ضعيف أي أن هناك معوقات كثيرة تقف في وجه القائمين بالبحث على مستوى الجامعة سواء الطلبة أو الأساتذة وهذا ما أكدته نسبة **71.59%** من الطلبة في حين ذهبت نسبة **55.10%** من الأساتذة إلى اختيار البديل الثاني أي أن المعوقات المادية معيبة بشكل متوسط، فمن شروط القيام ببحث علمي جيد توفر الجانب المادي بشكل يغطي تكاليف البحث دون قصور نظرا لما يتطلبه من أجهزة وموارد بشرية.

- الجدول رقم (38): يمثل إستجابات أفراد العينة حول التنسيق بين ممارس البحث والجهات المستفيدة منه

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|---|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 26 | المسؤولون | 0 | 0 | 6.25 | 1 | 93.75 | 15 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 1.02 | 1 | 70.40 | 69 | 28.57 | 28 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 0 | 0 | 35.58 | 243 | 64.42 | 440 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 0.12 | 1 | 39.27 | 313 | 60.60 | 483 | 100 | 797 |

يتبين من خلال الجدول أن نسبة **93.75%** من المسؤولين أقرت بضعف التنسيق بين ممارس البحث والجهات المستفيدة منه وأيدتها في ذلك نسبة **64.42%** من الطلبة في حين أقرت نسبة **70.40%** من الأساتذة أن التنسيق بين ممارس البحث والجهات المستفيدة منه يتم بشكل متوسط، في حين كان من المفروض أن يتم بشكل جيد فهذا يدل على عدم اهتمام كل من القائم بالبحث والجهة المستفيدة منه بالنتائج المتوصل لها التي كان يجب استغلالها لزيادة كفاءة القطاعات المستفيدة من البحث العلمي سواء إنتاجية أو خدمتية أو اجتماعية.

- الجدول رقم (39): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر المساعدين في البحث العلمي

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 27 | المسؤولون | 0 | 0 | 62.5 | 10 | 37.5 | 6 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 14.28 | 14 | 28.57 | 28 | 57.14 | 56 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 6.88 | 47 | 28.69 | 196 | 64.42 | 440 | 100 | 683 |

| | | | | | | | | | |
|---------|----------|----|------|-----|-------|-----|-------|-----|-----|
| المجموع | الفاعلون | 61 | 7.65 | 234 | 29.36 | 502 | 62.98 | 797 | 100 |
|---------|----------|----|------|-----|-------|-----|-------|-----|-----|

اتفق كل من الأساتذة والطلبة على أن المساعدين في البحث العلمي متوفرين بشكل ضعيف بنسب قدرت بـ: **57.14%** و **64.42%** على التوالي في حين ذهبت النسبة الأكبر من المسؤولين إلى أن المساعدين في البحث العلمي متوفرين بشكل متوسط والتي قدرت بـ: **62.50%** فالمساعدين في البحث لهم دور مهم وأساسي في سير البحث وهذا ما تلاحظه مثلا على مستوى إنجاز رسائل الدكتوراه أو إنجاز مشاريع البحث، حيث أن الباحث يجد صعوبة كبيرة في القيام ببحثه نتيجة التنقلات الكثيرة واتساع ميدان البحث وكبر العينة لذلك وجود مساعدين للبحث مهم جدا لإكمال البحث في وقته.

- الجدول رقم (40): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي متاح

| رقم العبارة | العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-----------|----------|-------|------------|-------|-----------|-------|---------|-----|
| | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| 28 | المسؤولون | 0 | 0 | 8 | 50 | 8 | 50 | 16 | 100 |
| | الأساتذة | 0 | 0 | 27 | 27.55 | 71 | 72.44 | 98 | 100 |
| | الطلبة | 98 | 14.34 | 243 | 35.57 | 342 | 50.07 | 683 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | 98 | 12.29 | 278 | 34.88 | 421 | 52.82 | 797 | 100 |

انقسم المسؤولون مناصفة بين البديلين الثاني والثالث حكما على العبارة -المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي متاح- أي أقرت نسبة **50%** منهم بأن المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي متاح بشكل متوسط والـ: **50%** الأخرى متاح بشكل ضعيف وذهبت النسب الأكبر من الأساتذة والطلبة إلى الإقرار بأن المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي متاح بشكل ضعيف بنسب قدرت بـ: **72.44%** و **50.07%** على التوالي، فغياب متطلبات البحث العلمي من أسس سليمة تكفل جدوى وجوده والافتقار لتقاليد العمل العلمي وغياب الأرض الخصبة التي يمكن للبحث أن يزدهر فيها من شأنه التأثير على سير البحث العلمي وهذا يؤثر على نتائجه مما يؤثر على التنمية في المجتمع.

- الجدول رقم (41): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كانت المراجع والمصادر للبحث العلمي متوفرة

| رقم العبارة | العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|--------|----------|---|------------|---|-----------|---|---------|---|
| | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| | | | | | | | | | |

| | | | | | | | | | |
|-----|-----|-------|----|-------|-----|-------|-----|-----------|---------|
| 100 | 16 | 50 | 8 | 25 | 4 | 25 | 4 | المسؤولون | 29 |
| 100 | 98 | 28.57 | 28 | 28.57 | 28 | 42.85 | 42 | الأساتذة | |
| 100 | 683 | 8.05 | 55 | 64.12 | 438 | 27.81 | 190 | الطلبة | |
| 100 | 797 | 11.41 | 91 | 58.97 | 470 | 29.61 | 236 | الفاعلون | المجموع |

اختلف أفراد العينات الثلاث في تقييمهم لهذه العبارة حيث يرى المسؤولون أن المراجع والمصادر للبحث العلمي متوفرة بشكل ضعيف بنسبة قدرت بـ: **50%** في حين ذهبت نسبة **42.85%** من الأساتذة إلى اختيار البديل الأول أي أن المراجع والمصادر للبحث العلمي متوفرة بشكل جيد وذهبت نسبة **64.12%** من الطلبة إلى الإقرار بأن المراجع والمصادر الخاصة بالبحث العلمي متوفرة بشكل متوسط، رغم أنها تعتبر الركيزة الأساسية للقيام بالبحث العلمي فوسائل التوثيق والنشر العلمي والدوريات والمجلات العلمية والكتب يجب أن تتوفر بشكل جيد على مستوى الجامعة ومؤسسات التعليم العالي فهذا يزيد من فاعلية البحث ويعزز جهود الباحثين.

- الجدول رقم (42): يمثل استجابات أفراد العينة حول إن كانت جلسات العرض والاستفادة من نتائج البحث العلمي متاحة

| المجموع | بشكل ضعيف | | بشكل متوسط | | بشكل جيد | | البدائل العينة | رقم العبارة | |
|---------|-----------|-------|------------|-------|----------|---|-------------------|-------------|---------|
| | % | ت | % | ت | % | ت | | | |
| 100 | 16 | 62.5 | 10 | 37.5 | 6 | 0 | 0 | المسؤولون | 30 |
| 100 | 98 | 85.71 | 84 | 14.28 | 14 | 0 | 0 | الأساتذة | |
| 100 | 683 | 64.57 | 441 | 35.43 | 242 | 0 | 0 | الطلبة | |
| 100 | 797 | 67.13 | 535 | 32.87 | 262 | 0 | 0 | الفاعلون | المجموع |

اتفق أفراد العينات الثلاث من مسؤولين وأساتذة وطلبة على أن جلسات العرض والاستفادة من نتائج البحث العلمي متاحة بشكل ضعيف بنسب قدرت بـ: **62.5%** و **85.71%** و **64.57%** على التوالي، فما أهمية البحث العلمي ونتائجه إن لم تعلن عبر جلسات عرض أو مجلات للاستفادة منها سواء كتجارب وخبرات تنقل للطلبة العلم والمتدربين على إنجاز البحث العلمي أو كنتائج تستغل على مستوى الجامعة وخارجها.

- الجدول رقم (43): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان الوقت المتوفر لإجراء البحث العلمي كافي

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 31 | المسؤولون | 18.75 | 3 | 25 | 4 | 56.25 | 9 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 40.81 | 40 | 13.26 | 13 | 45.91 | 45 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 13.90 | 95 | 42.89 | 293 | 43.19 | 295 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 17.31 | 138 | 38.89 | 310 | 43.78 | 349 | 100 | 797 |

اتفق الفاعلون في تقييمهم حيث أكدوا على أن الوقت المتوفر لإجراء البحث العلمي كافي بشكل ضعيف بنسب قدرت بـ: **56.25%** و **45.91%** و **43.19%** على التوالي، فأغلب الوقت يقضيه الباحث إن كان ضمن هيئة التدريس في عملية التدريس أو بحثاً عن مشروع حياته بعيداً عن الجامعة يضمن له العيش الرغد، فغياب نصوص واضحة في الجامعة تؤكد على تخصيص وقت للبحث العلمي ضمن أعباء وواجبات هيئة التدريس يجعل الباحث يقضي أقل وقت في عملية البحث العلمي.

- الجدول رقم (44): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كانت عملية نشر الأعمال والبحوث متاحة

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 32 | المسؤولون | 0 | 0 | 18.75 | 3 | 81.25 | 13 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 11.22 | 11 | 28.57 | 28 | 60.20 | 59 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 0 | 0 | 56.95 | 389 | 43.04 | 294 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 1.38 | 11 | 52.69 | 420 | 45.92 | 366 | 100 | 797 |

أكدت نسبة **81.25%** من المسؤولين أن عملية نشر الأعمال والبحوث متاحة بشكل ضعيف ووافقت على ذلك نسبة **60.20%** من الأساتذة في حين اختارت النسبة الأكبر من الطلبة **56.95%** البديل الثاني أي أن عملية نشر الأعمال والبحوث متاحة بشكل متوسط، وهذا راجع إلى قلة المجلات والدوريات المحكمة وفي بعض الأحيان فرض رسوم مرتفعة لنشر الأبحاث العلمية ضمن المجلات العلمية والمؤتمرات.

- الجدول رقم (45): يمثل إستجابات أفراد العينة حول سير البحث العلمي في الجامعة

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع |
|-------------|-------------------|----------|----|------------|-----|-----------|-----|---------|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | |
| 33 | المسؤولون | 0 | 0 | 37.5 | 6 | 62.5 | 10 | 100 |
| | الأساتذة | 12.24 | 12 | 42.85 | 42 | 44.89 | 44 | 100 |
| | الطلبة | 0 | 0 | 57.24 | 391 | 42.75 | 292 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | 1.50 | 12 | 55.08 | 439 | 43.41 | 346 | 100 |

أكدت نسبة **62.50%** من المسؤولين على أن البحث العلمي في الجامعة يسير بشكل ضعيف ووافقت على ذلك نسبة **44.89%** من الأساتذة أما الطلبة فالنسبة الأكبر اتجهت نحو البديل الثاني أي أن البحث العلمي في الجامعة يسير بشكل متوسط بنسبة قدرت بـ: **57.24%** وذلك راجع لعدة أسباب منها: نقص التنسيق بين الجامعة والجهات المستفيدة من البحث، وعدم الدراية الكافية بمقومات البحث السليم من قبل الباحثين، قلة التمويل للبحوث، ونقص المراجع العلمية للتخصصات المختلفة، وقلة التأطير وغيرها من المعوقات التي تحول دون السير الجيد للبحث العلمي.

- عرض النتائج الخاصة بالفرضية الجزئية الثالثة المتعلقة بتقييم الفاعلين للبحث العلمي:

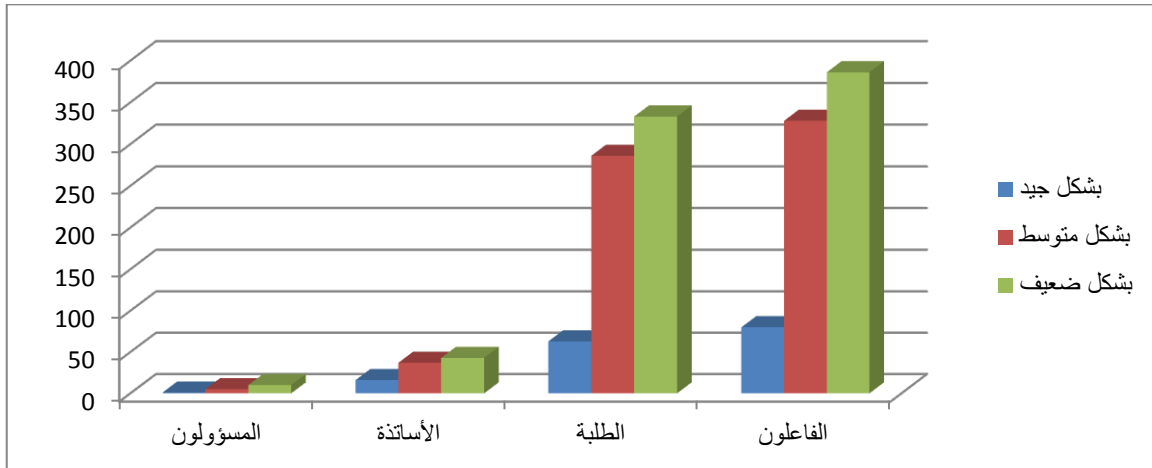
- الجدول رقم (46): يمثل توزيع الفاعلين من حيث تقييمهم للبحث العلمي

| الدالة | ك ² | المجموع | بشكل جيد | بشكل ضعيف | البدائل العينة |
|-----------------|----------------|---------|--------------------|--------------------|-------------------|
| | | | التكرارات المشاهدة | التكرارات المشاهدة | |
| دال عند 0.01 | 10.56 | 16 | 1 | 15 | المسؤولون |
| | 43.12 | 98 | 16 | 82 | الأساتذة |
| | 452.61 | 683 | 63 | 620 | الطلبة |
| | 507.52 | 797 | 80 | 717 | الفاعلون |

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة ك² المحسوبة لعينة المسؤولين بلغت 10.56 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 حيث وبالرجوع إلى ك² الجدولية نجد أن ك² المحسوبة أكبر من ك² الجدولية، وهو ما لوحظ على مستوى عينة الأساتذة حيث بلغت قيمة ك² 43.12 وكذا بالنسبة لعينة الطلبة فإن قيمة ك² قد بلغت 452.61، وعند نفس مستوى الدلالة أي 0.01 نجد أن قيمة ك² للفاعلين في النظام الجامعي قد بلغت 507.52 وهي أكبر من ك² الجدولية أي أننا نقبل الفرضية القائلة بأن الفاعلين في النظام الجامعي من مسؤولين وأساتذة وطلبة - جامعة المسيلة نموذجاً - قيموا

البحث العلمي بها بالضعيف وبذلك تكون الفرضية الجزئية الثالثة قد تحققت، وهو حال البحث العلمي في الكثير من البلدان العربية، حيث نجد دراسات كثيرة حول البحث العلمي التي تناولته من حيث الدور أو المعوقات وحتى التي تناولته من حيث كيفية النهوض به تتفق في مجملها على أن البحث العلمي يعاني من ضعف ونقائص كدراسة: صالح بن محمد الهندي ودراسة: بكر بن عبد الله بن بكر التي وردت ضمن الإطار النظري لدراستنا هذه من خلال عنصر الدراسات السابقة.

رسم بياني رقم (07): يمثل نتائج المحور الثالث: البحث العلمي



3-2- عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للبحث العلمي.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب قيمة (ف) باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه لتحديد الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للبحث العلمي، والنتائج الخاصة بذلك موضحة في الجدول رقم (47).

- الجدول رقم (47): يوضح نتائج تحليل التباين لتحديد الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للبحث العلمي.

| مصدر التباين | درجة الحرية | مجموع المربعات | متوسط المربعات | قيمة (ف) | مستوى الدلالة |
|---------------|-------------|----------------|----------------|----------|---------------|
| بين المجموعات | 2 | 1189.472 | 594.736 | 26.844 | 0.05 |
| داخل | 794 | 17591.416 | 22.155 | | |

| | | | | | |
|--|--|--|-----------|-----|-----------|
| | | | | | المجموعات |
| | | | 18780.888 | 796 | المجموع |

أظهرت النتائج في الجدول رقم (47) وجود فروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للبحث العلمي، حيث بلغت قيمة (ف) (26.844) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد العينة المسؤولة عن هذه الفروق تم إجراء المقارنات المتعددة بطريقة شافيه (scheffe)، ويوضح الجدول (48) المقارنات المتعددة بطريقة شافيه لتحديد الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للبحث العلمي كما يلي:

- الجدول رقم(48): يوضح المقارنات المتعددة بطريقة شافيه لتحديد الفروق بين العينات في تقييم البحث العلمي.

| الطلبة | | الأساتذة | | المتوسطات | حجم العينة | العينة | المتغير |
|---------------|---------------------|---------------|---------------------|-----------|------------|-----------|---------|
| مستوى الدلالة | الفرق بين المتوسطات | مستوى الدلالة | الفرق بين المتوسطات | | | | |
| غير دالة | -3.97639 | 0.05 | -7.19643 | 42.62 | 16 | المسؤولون | البحث |
| 0.05 | -3.22004 | | | 35.42 | 98 | الأساتذة | |
| | | | | 38.64 | 683 | الطلبة | |

يبين الجدول رقم (48) أن الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للبحث العلمي كانت بين المسؤولين والطلبة، وبالنظر للمتوسطات الحسابية نجد أن متوسط المسؤولين (42.62) أكبر من متوسط الطلبة والبالغ (38.64) مما يدل على أن هذه الفروق لصالح المسؤولين، وكذلك نجد فروق بين الطلبة والأساتذة، وبالنظر للمتوسطات الحسابية نجد أن متوسط الطلبة (38.64) أكبر من متوسط الأساتذة والبالغ (35.42) مما يدل على أن هذه الفروق لصالح الطلبة، وبناء على ما تقدم فإنه يمكن القول أن الفرضية الرابعة لم تتحقق والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للبحث العلمي.

4- عرض وتحليل ومناقشة نتائج المحور الرابع المتعلق بالإعلام:

4-1- عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الخامسة:

يرى الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) أن منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً - تعاني ضعفاً على مستوى الإعلام.

- الجدول رقم (49): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان الإعلام الجامعي يوفر مطويات و كتيبات حول كل ما تريد الاستعلام عنه

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|------|------------|-------|-----------|-------|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 34 | المسؤولون | 0 | 0 | 0 | 0 | 100 | 16 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 2 | 2.04 | 26 | 26.53 | 70 | 71.42 | 98 | 100 |
| | الطلبة | 48 | 7.02 | 146 | 21.37 | 489 | 71.59 | 683 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | 50 | 6.27 | 172 | 21.58 | 575 | 72.14 | 797 | 100 |

يتبين من خلال الجدول أن العينات الثلاث من الفاعلين اتفقت على تقييم هذه العبارة، حيث يرى كل من المسؤولين والأساتذة والطلبة أن الإعلام الجامعي يوفر مطويات وكتيبات حول كل ما يريدون الاستعلام عنه بشكل ضعيف بنسب عالية بلغت **100%** و **71.42%** و **71.59%** على التوالي، رغم أن المطويات والكتيبات من الوسائل الإعلامية الرئيسية لأي مؤسسة مهما كان حجمها أو طبيعة عملها تحتاج لإصدار مطويات وكتيبات من وقت لآخر للأفراد الذين ينتمون إليها من أجل اطلاعهم على المستجدات في كافة المجالات.

- الجدول رقم (50): يمثل إستجابات أفراد العينة حول إن كان الإعلام الجامعي يوفر معلومات عن التخصصات قبل التسجيل

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-------|------------|-------|-----------|-------|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 35 | المسؤولون | 2 | 12.5 | 7 | 43.75 | 7 | 43.75 | 16 | 100 |
| | الأساتذة | 14 | 14.28 | 40 | 40.81 | 44 | 44.89 | 98 | 100 |
| | الطلبة | 97 | 14.20 | 391 | 57.24 | 195 | 28.55 | 683 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | 113 | 14.18 | 438 | 54.95 | 246 | 30.86 | 797 | 100 |

أكدت نسبة **43.75%** من المسؤولين على أن الإعلام الجامعي يوفر معلومات عن التخصصات قبل التسجيل بشكل ضعيف ونفس النسبة منهم اختارت البديل الثاني، في حين يرى كذلك الأساتذة بنسبة **44.89%** أن الإعلام الجامعي يوفر معلومات حول التخصصات قبل التسجيل بشكل ضعيف، وذهبت نسبة **57.24%** من الطلبة إلى الإقرار بالتوفير المتوسط للمعلومات عن التخصصات قبل التسجيل من طرف الإعلام الجامعي، فتوفير المعلومات في هذا المجال يسهل كثيرا من عملية

التسجيل وحتى ينقص عدد الطعون حين تتم عملية التوجيه، كما ويقلل من المشكلات عند بداية كل دخول جامعي.

- الجدول رقم (51): يمثل إستجابات أفراد العينة حول دقة المعلومات المتوفرة

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 36 | المسؤولون | 25 | 4 | 31.25 | 5 | 43.75 | 7 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 0 | 0 | 81.63 | 80 | 18.36 | 18 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 21.22 | 145 | 49.92 | 341 | 28.84 | 197 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 18.69 | 149 | 53.45 | 426 | 27.85 | 222 | 100 | 797 |

اتفق كل من الأساتذة والطلبة حول تقييم هذه العبارة حيث يرون أن المعلومات المتوفرة من قبل الإعلام الجامعي دقيقة بشكل متوسط بنسب قدرت بـ: **81.63%** و **49.92%** على التوالي في حين النسبة الأكبر من المسؤولين أقرت بضعف دقة المعلومات المتوفرة بنسبة قدرت بـ: **43.75%** فدقة المعلومات تقلل من احتمالات اللبس أو سوء الفهم لدى الأفراد عن طريق تقديم معلومات صادقة وواقعية وشاملة إلى أقصى حد.

- الجدول رقم (52): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص سنوات التكوين

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 37 | المسؤولون | 0 | 0 | 50 | 8 | 50 | 8 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 3.06 | 3 | 68.36 | 67 | 28.57 | 28 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 28.69 | 196 | 35.57 | 243 | 35.72 | 244 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 24.97 | 199 | 39.90 | 318 | 35.13 | 280 | 100 | 797 |

انقسمت آراء المسؤولين مناصفة بين البديلين الثاني والثالث في تقييمهم لهذه العبارة، حيث ذهبت نسبة **50%** منهم إلى أن توفر المعلومات فيما يخص سنوات التكوين ضعيف و**50%** إلى أن توفر المعلومات فيما يخص سنوات التكوين متوسط، وهو ما أيدته نسبة **68.36%** من الأساتذة، في حين أقرت نسبة **35.72%** من الطلبة بضعف توفر المعلومات حول سنوات التكوين بالجامعة سواء من حيث المدة التي سيقضيها المتكون في الدراسة خاصة في التخصصات المقسمة للمدى الطويل والمدى القصير وإمكانيات العبور من نظام إلى نظام وحتى محتوى التكوين خلال هذه السنوات.

- الجدول رقم (53): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص المقررات الدراسية

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 38 | المسؤولون | 0 | 0 | 68.75 | 11 | 31.25 | 5 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 0 | 0 | 96.93 | 95 | 3.06 | 3 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 13.90 | 95 | 28.55 | 195 | 57.54 | 393 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 11.92 | 95 | 37.76 | 301 | 50.31 | 401 | 100 | 797 |

اتفق كل من المسؤولين والأساتذة على أن المعلومات فيما يخص المقررات الدراسية متوفرة بشكل متوسط بنسب قدرت بـ: **68.75%** و **96.93%** على التوالي، في حين يرى الطلبة أن المعلومات فيما يخص المقررات الدراسية متوفرة بشكل ضعيف بنسبة قدرت بـ: **57.54%**، وهذا من شأنه التأثير على سير العملية التكوينية لأنه من المهم معرفة المقررات الدراسية المبرمجة والأهداف التي تزيد عملية التكوين الوصول إليها من خلال هذه المقررات.

- الجدول رقم (54): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص جداول التوقيت

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 39 | المسؤولون | 4 | 4 | 25 | 4 | 50 | 8 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 14 | 14 | 66.32 | 65 | 19.38 | 19 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 42.45 | 290 | 42.60 | 291 | 14.93 | 102 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 38.64 | 308 | 45.17 | 360 | 16.18 | 129 | 100 | 797 |

أكدت نسبة **66.32%** من الأساتذة على أن المعلومات فيما يخص جداول التوقيت متوفرة بشكل متوسط وأيدتهم نسبة **42.60%** من الطلبة في هذا التقييم، في حين ذهبت النسبة الأكبر من المسؤولين إلى القول بضعف توفر المعلومات فيما يخص جداول التوقيت بنسبة **50%** منهم، إن توفر هذه المعلومات أو عدم توفرها فيما يخص الجانب البيداغوجي للعملية التعليمية بالجامعة يؤثر إما إيجاباً أو سلباً على سيرها، لذلك وجب الحرص من طرف القائمين والمسؤولين عن الإعلام بالجامعة على توفير هذه المعلومات خدمة للعملية التكوينية وسيرها الجيد.

- الجدول رقم (55): يمثل إجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص أهداف التكوين

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع |
|-------------|-------------------|----------|----|------------|-----|-----------|-----|---------|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | |
| 40 | المسؤولون | 0 | 0 | 37.50 | 6 | 62.50 | 10 | 100 |
| | الأساتذة | 12 | 12 | 27.55 | 27 | 60.20 | 59 | 100 |
| | الطلبة | 49 | 49 | 35.57 | 243 | 57.25 | 391 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | 61 | 61 | 34.63 | 276 | 57.72 | 460 | 100 |

اتفقت العينات الثلاث من مسؤولين وأساتذة وطلبة حول أن المعلومات فيما يخص أهداف التكوين متوفرة بشكل ضعيف بنسب قدرت بـ: **62.50%** و **60.20%** و **57.25%** على التوالي، أي أن الإعلام الجامعي لا يلعب دوره في أهم أمر يضمن السير الحسن لعملية التكوين مما يؤثر سلبا على سيرها فالغموض على مستوى الأهداف المسطرة يجعل من الصعب تحقيقها.

- الجدول رقم (56): يمثل إجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات التي يجب أن تنشر من خلال الإعلام الجامعي في مجال الخدمات

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع |
|-------------|-------------------|----------|----|------------|-----|-----------|-----|---------|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | |
| 41 | المسؤولون | 0 | 0 | 43.75 | 7 | 56.25 | 9 | 100 |
| | الأساتذة | 0 | 0 | 40.81 | 40 | 59.18 | 58 | 100 |
| | الطلبة | 44 | 44 | 28.84 | 197 | 64.71 | 442 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | 44 | 44 | 30.61 | 244 | 63.86 | 509 | 100 |

أكد المسؤولون أن المعلومات التي يجب أن تنشر من خلال الإعلام الجامعي في مجال الخدمات متوفرة بشكل ضعيف بنسبة **56.25%** وأيدهم في ذلك كل من الأساتذة والطلبة بنسبة **59.18%** و **64.71%** على التوالي، وهذا من شأنه التأثير على سير الحياة الجامعية عموما بما فيها العملية التكوينية وعملية البحث العلمي، حيث تمس هذه الخدمات الجانب البيداغوجي كالخدمات المكتبية والجانب الأكاديمي من خدمات حول المناهج والمقررات وأهداف التكوين والأيام الدراسية والملتقيات والندوات وغيرها.

- الجدول رقم (57): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص فرص التكوين والتسجيلات

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|---|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 42 | المسؤولون | 0 | 0 | 50 | 8 | 50 | 8 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 0 | 0 | 39.79 | 39 | 60.20 | 59 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 0 | 0 | 64.12 | 438 | 35.87 | 245 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 0 | 0 | 60.85 | 485 | 39.15 | 312 | 100 | 797 |

أكدت نسبة 50% من المسؤولين أن المعلومات فيما يخص فرص التكوين والتسجيلات متوفرة بشكل ضعيف وهو ما ذهبت إليه نسبة 60.20% من الأساتذة، في حين ذهبت نسبة 64.12% من الطلبة إلى التأكيد على أن المعلومات الخاصة بفرص التكوين والتسجيلات متوفرة بشكل متوسط، حيث يجب أن يوفر الإعلام في هذا المجال معلومات عن فرص التكوين وطرق العبور من الجذع المشترك مثلا إلى التخصصات المتاحة والانتقال من نظام إلى آخر وكذلك عن إمكانيات وجود مشاريع للدراسات العليا وآجال التسجيلات وغيرها.

- الجدول رقم (58): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص الامتحانات

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-------|------------|-------|-----------|-------|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 43 | المسؤولون | 6 | 37.50 | 5 | 31.25 | 5 | 31.25 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 35 | 35.71 | 40 | 40.81 | 23 | 23.46 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 292 | 42.75 | 294 | 43.04 | 97 | 14.20 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 333 | 41.78 | 339 | 42.53 | 125 | 15.68 | 100 | 797 |

اتفق كل من الأساتذة والطلبة على أن المعلومات فيما يخص الامتحانات متوفرة بشكل متوسط بنسب قدرت بـ: 40.81% و 43.04% على التوالي، في حين أكد المسؤولون على أن المعلومات فيما يخص الامتحانات متوفرة بشكل جيد بنسبة قدرت بـ: 37.50%، حيث يجب هنا إعلام الجميع ببرمجة الامتحانات وأماكن إجرائها ومواقيتها مما يسهل على المسؤولين والأساتذة والطلبة إجرائها في ظروف حسنة.

- الجدول رقم (59): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص الملتقيات والنشاطات العلمية

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 44 | المسؤولون | 0 | 0 | 43.75 | 7 | 56.25 | 9 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 28.57 | 28 | 28.57 | 28 | 42.85 | 42 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 42.89 | 293 | 49.92 | 341 | 7.17 | 49 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 40.27 | 321 | 47.17 | 376 | 12.54 | 100 | 100 | 797 |

من خلال الجدول يتضح أن نسبة **56.25%** من المسؤولين أقرت بأن المعلومات فيما يخص الملتقيات والنشاطات العلمية متوفرة بشكل ضعيف وهو ما أيدته نسبة **42.85%** من الأساتذة، في حين ذهبت نسبة **49.92%** من الطلبة إلى اختيار البديل الثاني أي أن المعلومات الخاصة بالملتقيات والنشاطات العلمية داخل الجامعة وخارجها متوفرة بشكل متوسط، وهذا يرجع إلى قلة التنسيق بين الجامعة والجامعات الأخرى وحتى داخل الجامعة في حد ذاتها.

- الجدول رقم (60): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص الشراكة مع المؤسسات الاجتماعية من أجل التربصات والتكوين

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 45 | المسؤولون | 0 | 0 | 18.75 | 3 | 81.25 | 13 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 13.26 | 13 | 29.59 | 29 | 57.14 | 56 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 14.05 | 96 | 21.52 | 147 | 64.42 | 440 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 13.67 | 109 | 22.50 | 179 | 63.86 | 509 | 100 | 797 |

اتفق أفراد العينة الكلية من الفاعلين على أن المعلومات فيما يخص الشراكة مع المؤسسات الاجتماعية من أجل التربصات والتكوين متوفرة بشكل ضعيف بنسبة إجمالية قدرت بـ: **63.86%**، حيث أكدت على ذلك نسبة **81.25%** من المسؤولين ونسبة **57.14%** من الأساتذة ونسبة **64.42%** من الطلبة، حيث نلمس هذا المشكل كل سنة عندما يحين وقت التربص بالنسبة للطلبة فبالإضافة إلى نقص الشراكة وعدم التنسيق بين الجامعة والمؤسسات الموجودة في محيطها نجد حتى الإعلام لا يغطي ما هو متوفر.

- الجدول رقم (61): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر المعلومات فيما يخص الشركاء الاجتماعيين وطرق الاستفادة منهم

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع |
|-------------|-------------------|----------|-------|------------|-------|-----------|-------|---------|
| | | ت | % | ت | % | ت | % | |
| 46 | المسؤولون | 0 | 0 | 4 | 25 | 12 | 75 | 16 |
| | الأساتذة | 14 | 14.28 | 40 | 40.81 | 44 | 44.89 | 98 |
| | الطلبة | 0 | 0 | 99 | 14.49 | 584 | 85.50 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 14 | 1.75 | 143 | 17.94 | 640 | 80.30 | 797 |

يتبين من خلال الجدول أن نسبة **75%** من المسؤولين أكدت على أن المعلومات فيما يخص الشركاء الاجتماعيين وطرق الاستفادة منهم متوفرة بشكل ضعيف وأيدتهم في ذلك نسبة **44.89%** من الأساتذة ونسبة **85.50%** من الطلبة، حيث كان من المفروض ربط المؤسسة الجامعية بمختلف قطاعات المجتمع وخاصة المؤسسات ذات العلاقة المباشرة وبالتعريف بها لدى جمهور الطلبة والأساتذة لتسهيل الاستفادة من تربية بها أو خدمات أخرى قد تقدمها للجامعة.

- الجدول رقم (62): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر التنسيق في مجال الإعلام بين جامعة المسيلة والجامعات الأخرى

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع |
|-------------|-------------------|----------|-------|------------|-------|-----------|-------|---------|
| | | ت | % | ت | % | ت | % | |
| 47 | المسؤولون | 0 | 0 | 4 | 25 | 12 | 75 | 16 |
| | الأساتذة | 13 | 13.26 | 14 | 14.28 | 71 | 72.44 | 98 |
| | الطلبة | 1 | 0.14 | 243 | 35.57 | 439 | 64.27 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 14 | 1.75 | 261 | 32.75 | 522 | 65.49 | 797 |

أكدت نسبة **75%** من المسؤولين على أن التنسيق في مجال الإعلام بين جامعة المسيلة والجامعات الأخرى ضعيف وأيدتهم في ذلك نسبة **72.44%** من الأساتذة ونسبة **64.27%**،

أي غياب التبادل العلمي من خلال الإعلام عن الملتقيات والندوات وفي مجال التكوين والبحث العلمي وهذا من شأنه التأثير على الدور الذي تؤديه الجامعة في المجالات سالف الذكر، حيث لا يلعب دوره في التعريف بالجامعة وبرامجها وخططها ولا يوفر معلومات عن مشاريعها من أجل الإطلاع عليها والانتفاع بها.

- الجدول رقم (63): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر التنسيق في مجال الإعلام بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية التي لها علاقة بها

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-------|------------|-------|-----------|-------|---------|-----|
| | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| 48 | المسؤولون | 0 | 0 | 2 | 12.5 | 14 | 87.50 | 16 | 100 |
| | الأساتذة | 12 | 12.24 | 30 | 30.61 | 56 | 57.14 | 98 | 100 |
| | الطلبة | 0 | 0 | 195 | 28.55 | 488 | 71.44 | 683 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | 12 | 1.50 | 227 | 28.48 | 558 | 70.01 | 797 | 100 |

بنسب كبيرة أكد أفراد العينات الثلاث من مسؤولين وأساتذة وطلبة على أن التنسيق في مجال الإعلام بين الجامعات والمؤسسات الاجتماعية التي لها علاقة بها متوفر بشكل ضعيف بنسب قدرت بـ: **87.50%** و **57.14%** و **71.44%** على التوالي، مما يقلل فرص الاستفادة من عروض هذه المؤسسات على مستوى التكوين من تربصات مثلا وحتى دعمها للبحث العلمي ودخولها كعمول للمناسبات العلمية مقابل الإشهار لها.

- الجدول رقم (64): يمثل إستجابات أفراد العينة حول الشكل الذي يتم به لإعلام الجامعي

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|---|------------|-------|-----------|-------|---------|-----|
| | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| 49 | المسؤولون | 0 | 0 | 4 | 25 | 12 | 75 | 16 | 100 |
| | الأساتذة | 0 | 0 | 70 | 71.42 | 28 | 28.57 | 98 | 100 |
| | الطلبة | 0 | 0 | 340 | 49.78 | 343 | 50.22 | 683 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | 0 | 0 | 414 | 51.94 | 383 | 48.05 | 797 | 100 |

اتفق كل من المسؤولين والطلبة في تقييمهم لهذه العبارة حيث أكدوا على أن الإعلام الجامعي في جامعة المسيلة يعاني ضعفا، مما يؤثر على الدور الذي يجب أن يقوم به بنسب قدرت بـ: **75%** و **50.22%** على التوالي في حين أكدت نسبة **71.42%** من الأساتذة على المستوى المتوسط للإعلام الجامعي في الجامعة، أي أن الإعلام الجامعي عموما في جامعة المسيلة ومن وجهة نظر تقييمية من قبل الفاعلين في هذه الجامعة لم يرتقي للجودة التي من المفروض أن يتوفر عليها خدمة للجامعة والمنتتمين إليها.

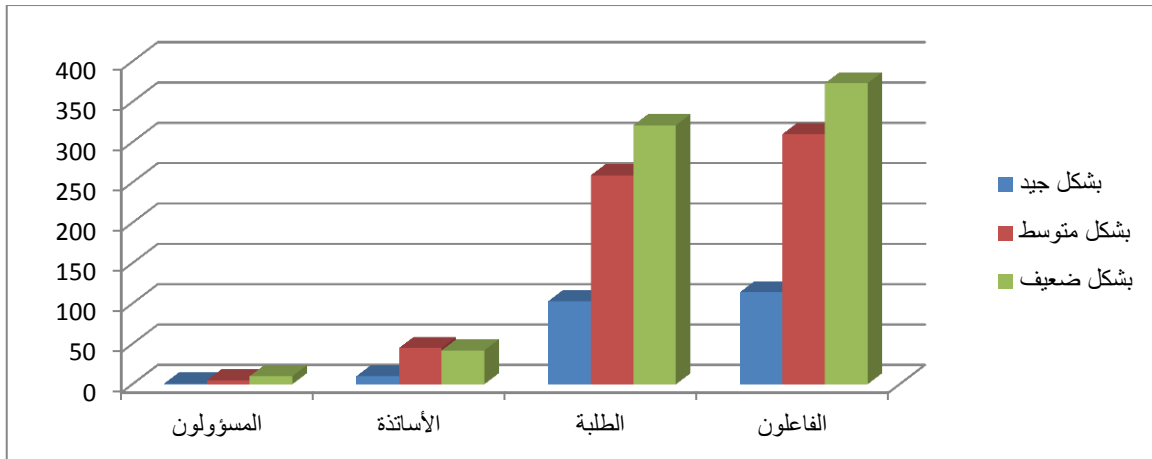
- عرض النتائج الخاصة الفرضية الجزئية الخامسة المتعلقة بتقييم الفاعلين للإعلام الجامعي

- الجدول رقم (65): يمثل توزيع الفاعلين من حيث تقييمهم للإعلام الجامعي

| الدالة | ك ² | المجموع | البدائل | | العينة |
|-----------------|----------------|---------|--------------------|--------------------|-----------|
| | | | بشكل جيد | بشكل ضعيف | |
| | | | التكرارات المشاهدة | التكرارات المشاهدة | |
| دال عند 0.01 | 10.56 | 16 | 15 | 1 | المسؤولون |
| | 60.50 | 98 | 88 | 10 | الأساتذة |
| | 328.95 | 683 | 579 | 104 | الطلبة |
| | 401.95 | 797 | 682 | 115 | الفاعلون |

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة ك² المحسوبة لعينة المسؤولين بلغت 10.56 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01، حيث بالرجوع إلى ك² الجدولية نجد أن ك² المحسوبة أكبر من ك² الجدولية، وهو ما لوحظ على مستوى عينة الأساتذة حيث بلغت قيمة ك² 60.50 وكذا بالنسبة لعينة الطلبة فإن ك² قد بلغ 328.95، وعند نفس مستوى الدلالة أي 0.01 نجد أن قيمة ك² للفاعلين في النظام الجامعي قد بلغت 401.95 وهي أكبر من ك² الجدولية، أي أننا نقبل الفرضية القائلة بأن الفاعلين في النظام الجامعي من مسؤولين وأساتذة وطلبة - جامعة المسيلة نموذجاً - قيموا الإعلام الجامعي بها بالضعيف، وبذلك تكون الفرضية الجزئية الخامسة قد تحققت، حيث أن القصور على مستوى دور الإعلام الجامعي يؤثر سلباً على سير الحياة الجامعية، وعملية التكوين وعملية البحث العلمي بها، وحتى على الجانب الإداري والبيداغوجي للأقسام والكليات وبذلك على صورة الجامعة في المجتمع.

رسم بياني رقم (08): يمثل نتائج المحور الرابع: الإعلام الجامعي



4-2- عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية السادسة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للإعلام.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب قيمة (ف) باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه لتحديد الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للإعلام، والنتائج الخاصة بذلك موضحة في الجدول رقم (66).

- الجدول رقم (66): يوضح نتائج تحليل التباين لتحديد الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للإعلام.

| مصدر التباين | درجة الحرية | مجموع المربعات | متوسط المربعات | قيمة (ف) | مستوى الدلالة |
|----------------|-------------|----------------|----------------|----------|---------------|
| بين المجموعات | 2 | 635.445 | 317.723 | 12.569 | 0.05 |
| داخل المجموعات | 794 | 20070.525 | 25.278 | | |
| المجموع | 796 | 20705.970 | | | |

أظهرت النتائج في الجدول رقم (66) وجود فروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للإعلام، حيث بلغت قيمة (ف) (12.569) وهي دالة إحصائية عند مستوى (0.05)، ولتحديد العينة المسؤولة عن هذه الفروق تم إجراء المقارنات المتعددة بطريقة شافيه (Scheffe)، ويوضح الجدول (67) المقارنات المتعددة بطريقة شافيه لتحديد الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للإعلام كما يلي:

- الجدول رقم (67): يوضح المقارنات المتعددة بطريقة شافيه لتحديد الفروق بين العينات في تقييم الإعلام.

| المتغير | العينة | حجم العينة | المتوسطات | الأساتذة | | الطلبة | |
|---------|-----------|------------|-----------|---------------------|---------------|---------------------|---------------|
| | | | | الفرق بين المتوسطات | مستوى الدلالة | الفرق بين المتوسطات | مستوى الدلالة |
| الإعلام | المسؤولون | 16 | 43.06 | -5.91964 | 0.05 | -6.34215 | 0.05 |
| | الأساتذة | 98 | 37.14 | | | -0.42251 | غير دالة |

| | | | | | | | |
|--|--|--|--|-------|-----|-------|--|
| | | | | 36.72 | 683 | الطبة | |
|--|--|--|--|-------|-----|-------|--|

يبين الجدول رقم (67) أن الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للإعلام كانت بين الأساتذة والمسؤولين، وبالنظر للمتوسطات الحسابية نجد أن متوسط المسؤولين (43.06) أكبر من متوسط الأساتذة والبالغ (37.14) مما يدل على أن هذه الفروق لصالح المسؤولين، وكذلك نجد فروق بين الطلبة والمسؤولين، وبالنظر للمتوسطات الحسابية نجد أن متوسط الطلبة (36.72) أقل من متوسط المسؤولين والبالغ (43.06) مما يدل على أن هذه الفروق لصالح المسؤولين، وبناء على ما تقدم فإنه يمكن القول أن الفرضية السادسة تحققت والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للإعلام.

5- عرض وتحليل ومناقشة نتائج المحور الخامس المتعلق بالهيكل:

5-1- عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية السابعة:

يرى الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) أن منظومة التعليم العالي- جامعة المسيلة نموذجاً - تعاني ضعفاً على مستوى الهيكل.

- الجدول رقم (68): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر المدرجات المخصصة للدراسة

| رقم العبارة | البدائل | | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع |
|-------------|-----------|--|----------|-----|------------|-----|-----------|-----|---------|
| | العينة | | % | ت | % | ت | % | ت | |
| 50 | المسؤولون | | 0 | 0 | 43.75 | 7 | 56.25 | 9 | 16 |
| | الأساتذة | | 28 | 28 | 51.02 | 50 | 20.40 | 20 | 98 |
| | الطبة | | 243 | 243 | 42.89 | 293 | 21.52 | 147 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | | 271 | 271 | 43.91 | 350 | 22.08 | 176 | 797 |

أكدت نسبة 56.25% من المسؤولين أن المدرجات المخصصة للدراسة متوفرة بشكل ضعيف، واتفق كل من الأساتذة والطلبة على أنها متوفرة بشكل متوسط بنسب قدرت بـ: 51.02% و 42.89% على التوالي، وهذا من شأنه أن يؤثر على برمجة الدروس وسيرها وحتى على برمجة الامتحانات في وسط السنة الجامعية وفي آخرها بسبب العدد الهائل للطلبة وقلة هياكل الاستقبال وحتى الحصص المخصصة من المدرجات للأقسام من طرف إدارة الجامعة في بداية السنة التي تلعب فيها العلاقات الشخصية دوراً مهماً.

- الجدول رقم (69): يمثل إستجابات أفراد العينة حول تجهيز المدرجات المخصصة للدراسة

| رقم العبارة | البدائل | | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع |
|-------------|-----------|--|----------|----|------------|-----|-----------|-----|---------|
| | العينة | | % | ت | % | ت | % | ت | |
| 51 | المسؤولون | | 0 | 0 | 25 | 4 | 75 | 12 | 100 |
| | الأساتذة | | 0 | 0 | 40.81 | 40 | 59.18 | 58 | 100 |
| | الطلبة | | 7.17 | 49 | 21.37 | 146 | 71.44 | 488 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | | 6.15 | 49 | 23.84 | 190 | 70.01 | 558 | 100 |

اتفق أفراد العينات الثلاث على أن تجهيز المدرجات المخصصة للدراسة ضعيف بنسبة **75%** للمسؤولين و نسبة **59.18%** للأساتذة ونسبة **71.44%** للطلبة، مما يؤثر سلبا على سير الدروس أو على الأقل يصعب من نقل المعلومات واستيعابها في غياب الصوت وفي بعض الأحيان تكون الكراسي والطاولات غير صالحة وغياب صيانتها.

- الجدول رقم (70): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر قاعات التطبيق

| رقم العبارة | البدائل | | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع |
|-------------|-----------|--|----------|-----|------------|-----|-----------|-----|---------|
| | العينة | | % | ت | % | ت | % | ت | |
| 52 | المسؤولون | | 0 | 0 | 62.50 | 10 | 37.50 | 6 | 100 |
| | الأساتذة | | 27.55 | 27 | 41.83 | 41 | 30.61 | 30 | 100 |
| | الطلبة | | 42.89 | 293 | 28.69 | 196 | 28.40 | 194 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | | 40.15 | 320 | 30.99 | 247 | 28.86 | 230 | 100 |

أكدت نسبة **62.50%** من المسؤولين أن قاعات التطبيق متوفرة بشكل متوسط واتفقت مع ذلك نسبة **41.83%** من الأساتذة في حين ذهبت نسبة **42.89%** من الطلبة إلى التأكيد على أن قاعات التطبيق متوفرة بشكل جيد، فعلى الأقل حصص التطبيق تسير بشكل جيد مما يساعد على استدراك النقائص على مستوى هذه الحصص.

- الجدول رقم (71): يمثل إستجابات أفراد العينة حول تجهيز قاعات التطبيق

| رقم العبارة | البدائل | | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع |
|-------------|-----------|--|----------|---|------------|---|-----------|----|---------|
| | العينة | | % | ت | % | ت | % | ت | |
| | المسؤولون | | 0 | 0 | 0 | 0 | 100 | 16 | 100 |

| | | | | | | | | | |
|-----|-----|-------|-----|-------|-----|------|----|----------|---------|
| 100 | 98 | 73.46 | 72 | 26.53 | 26 | 0 | 0 | الأساتذة | 53 |
| 100 | 683 | 71.45 | 488 | 21.96 | 150 | 6.58 | 45 | الطلبة | |
| 100 | 797 | 72.27 | 576 | 22.08 | 176 | 5.65 | 45 | الفاعلون | المجموع |

أكدت عينة المسؤولين كاملة أي بنسبة **100%** أن قاعات التطبيق مجهزة بشكل ضعيف وأكد على ذلك كل من الأساتذة والطلبة بنسب قدرت بـ: **73.46%** و **71.45%** على التوالي، وهذا من شأنه التأثير على سير الدروس خاصة مع أعداد الطلبة الكثير في الأفواج الذي يفوق في بعض الحالات **45** طالب في القاعة.

- الجدول رقم (72): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر المخابر في الجامعة

| المجموع | بشكل ضعيف | | بشكل متوسط | | بشكل جيد | | البدائل العينة | رقم العبارة | |
|---------|-----------|-------|------------|-------|----------|-------|-------------------|-------------|---------|
| | % | ت | % | ت | % | ت | | | |
| 100 | 16 | 56.25 | 9 | 43.75 | 7 | 0 | 0 | المسؤولون | 54 |
| 100 | 98 | 74.48 | 73 | 13.26 | 13 | 12.24 | 12 | الأساتذة | |
| 100 | 683 | 50.22 | 343 | 35.57 | 243 | 14.20 | 97 | الطلبة | |
| 100 | 797 | 53.32 | 425 | 33.00 | 263 | 13.67 | 109 | الفاعلون | المجموع |

اتفق كل من المسؤولين والأساتذة والطلبة على عدم توفر المخابر بنسب قدرت بـ: **56.25%** و **74.48%** و **55.22%** على التوالي خاصة في العلوم التجريبية مثلا في قسم الكيمياء والبيولوجيا، حيث تعتبر المخابر جزءا منها من الهياكل التي تساهم في تكوين الطالب الجامعي وحتى تعتبر البيئة التي يمر فيها التعليم من النظري إلى التطبيقي.

- الجدول رقم (73): يمثل إستجابات أفراد العينة حول تجهيز المخابر في الجامعة

| المجموع | بشكل ضعيف | | بشكل متوسط | | بشكل جيد | | البدائل العينة | رقم العبارة | |
|---------|-----------|-------|------------|-------|----------|-------|-------------------|-------------|---------|
| | % | ت | % | ت | % | ت | | | |
| 100 | 16 | 56.25 | 9 | 43.75 | 7 | 0 | 0 | المسؤولون | 55 |
| 100 | 98 | 75.51 | 74 | 13.26 | 13 | 11.22 | 11 | الأساتذة | |
| 100 | 683 | 64.27 | 439 | 28.55 | 195 | 7.17 | 49 | الطلبة | |
| 100 | 797 | 65.49 | 522 | 26.97 | 215 | 7.52 | 60 | الفاعلون | المجموع |

ذهبت نسبة **56.25%** من المسؤولين إلى التأكيد على أن المخابر في الجامعة مجهزة بشكل ضعيف وأيدتهم في ذلك نسبة كبيرة من الأساتذة والتي بلغت **75.51%** وفي نفس السياق جاءت آراء

الطلبة بنسبة **64.27%**، فمشكل التجهيز يطرح كذلك على مستوى المخابر رغم أهمية التجهيز على مستوى كل الهياكل في توفر التجهيزات المخبرية يجعلها تؤدي دورها على أكمل وجه.

- الجدول رقم (74): يمثل إستجابات أفراد العينة حول تجهيز قاعة الأنترنات في الجامعة

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 56 | المسؤولون | 0 | 0 | 37.50 | 6 | 62.50 | 10 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 0 | 0 | 42.85 | 42 | 57.14 | 56 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 14.34 | 98 | 49.92 | 341 | 35.72 | 244 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 12.30 | 98 | 48.81 | 389 | 38.89 | 310 | 100 | 797 |

تبين من خلال الجدول أن نسبة **62.50%** من المسؤولين أكدت على ضعف تجهيز قاعة الانترنت في الجامعة وأيدت ذلك نسبة **57.14%** من الأساتذة في حين ذهبت النسبة الأكبر من الطلبة إلى القول أن قاعة الانترنت في الجامعة مجهزة بشكل متوسط بنسبة قدرت بـ: **49.92%**، حيث تعتبر قاعة الانترنت جزء مهما من الهياكل البيداغوجية في الجامعة وتلعب دورا مهما في عملية التكوين والبحث العلمي من خلال الخدمات التي تقدمها للأستاذ والطالب.

- الجدول رقم (75): يمثل إستجابات أفراد العينة حول تجهيز قاعة البحث في الجامعة

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 57 | المسؤولون | 0 | 0 | 31.25 | 5 | 68.75 | 11 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 0 | 0 | 26.53 | 26 | 73.46 | 72 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 7.17 | 49 | 56.36 | 385 | 36.45 | 249 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 6.15 | 49 | 52.19 | 416 | 41.65 | 332 | 100 | 797 |

اتفق كل من المسؤولين والأساتذة في تقييم هذه العبارة حيث يرون بأن قاعة البحث في الجامعة مجهزة بشكل ضعيف بنسب قدرت بـ: **68.75%** و **73.46%** على التوالي وأكدت نسبة **56.36%** من الطلبة أن قاعة البحث بالجامعة مجهزة بشكل متوسط، ففعلا ما نلمسه في قاعة البحث أنها تحولت إلى قاعة مطالعة مع غياب الدراسات والدوريات والمجلات المتخصصة كما هو الحال في جامعات جزائرية أخرى رغم أنها تلعب الدور المهم في التكوين والبحث العلمي.

- الجدول رقم (76): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر الشروط الفيزيائية في الهياكل

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع |
|-------------|-------------------|----------|-------|------------|-------|-----------|-------|---------|
| | | ت | % | ت | % | ت | % | |
| 58 | المسؤولون | 0 | 0 | 0 | 0 | 16 | 100 | 100 |
| | الأساتذة | 14 | 14.28 | 28 | 28.57 | 56 | 57.14 | 100 |
| | الطلبة | 0 | 0 | 293 | 42.89 | 390 | 57.10 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | 14 | 1.75 | 321 | 40.27 | 462 | 57.96 | 100 |

أكد وبنسب عالية أفراد العينات الثلاث من مسؤولين وأساتذة وطلبة على أن الشروط الفيزيائية متوفرة بشكل ضعيف في الهياكل بنسب قدرت بـ: 100% و 57.14% و 57.10% على التوالي، حيث نجد مشكل التكيف والتدفئة خاصة على مستوى قاعات التطبيق فيما تعاني المدرجات وخاصة القديمة منها من نقص الإضاءة والتهوية بالإضافة إلى مشكلي التكيف والتدفئة وهي تقريبا غير صالحة للتدريس.

- الجدول رقم (77): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر أماكن الإشراف واستقبال الطلبة

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع |
|-------------|-------------------|----------|-------|------------|-------|-----------|-------|---------|
| | | ت | % | ت | % | ت | % | |
| 59 | المسؤولون | 0 | 0 | 0 | 0 | 16 | 100 | 100 |
| | الأساتذة | 12 | 12.24 | 12 | 12.24 | 74 | 75.51 | 100 |
| | الطلبة | 46 | 6.73 | 199 | 29.13 | 438 | 64.12 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | 58 | 7.27 | 211 | 26.47 | 528 | 66.24 | 100 |

بنسب عالية أكدت العينات الثلاث من مسؤولين وأساتذة وطلبة على أن أماكن الإشراف واستقبال الطلبة متوفرة بشكل ضعيف وفي بعض الأقسام منعدمة بنسب قدرت بـ: 100% و 75.51% و 64.12% على التوالي، فهذا المشكل مطروح على مستوى بعض الأقسام الخاصة بالعلوم الإنسانية ولا نجده على مستوى أقسام وكليات العلوم الدقيقة، حيث نجد الأساتذة والطلبة يبحثون عن أماكن للإشراف ويضيعون وقتا كبيرا من أجل الحصول على قاعة تطبيق غير مشغولة من أجل متابعة الإشراف ويقع الأساتذة في مشكل آخر عندما تكون هناك حصة فراغ بين حصتين، حيث لا يمكنهم مغادرة الجامعة ولا يجدون مكانا للجلوس فيه أو للتحضير للحصة القادمة فهذا المشكل فعلا نلمسه خلال كل موسم جامعي مما يؤثر على سير العملية التكوينية نتيجة الإحباط والإجهاد.

- الجدول رقم (78): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر التجهيزات الإدارية والبيداغوجية

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|----|------------|-----|-----------|-----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 60 | المسؤولون | 0 | 0 | 31.25 | 5 | 68.75 | 11 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 1.02 | 1 | 66.32 | 65 | 32.65 | 32 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 14.34 | 98 | 64.12 | 438 | 21.52 | 147 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 12.42 | 99 | 63.74 | 508 | 23.84 | 190 | 100 | 797 |

أكدت نسبة **68.75%** من المسؤولين أن التجهيزات الإدارية والبيداغوجية متوفرة بشكل ضعيف في حين ذهبت نسبة **66.32%** من الأساتذة إلى الإقرار بالتوفر المتوسط لهذه التجهيزات وأيدتهم في ذلك نسبة **64.12%** من الطلبة، مما يؤثر سلبا على سير الجانب الإداري فيما يخص الطابعات وأجهزة الإعلام الآلي والناسخات وغيرها من التجهيزات التي تسهل من العمل الإداري والبيداغوجي في الأقسام والمكتبات بالجامعة بالنسبة للطلبة والأساتذة وحتى المسؤولين.

- الجدول رقم (79): يمثل إستجابات أفراد العينة حول الكيفية التي تتم بها التسجيلات الإدارية في بداية كل سنة جامعية

| رقم العبارة | البدائل العينة | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع | |
|-------------|-------------------|----------|-----|------------|-----|-----------|----|---------|-----|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت |
| 61 | المسؤولون | 0 | 0 | 62.50 | 10 | 37.50 | 6 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 28.57 | 28 | 56.12 | 55 | 15.30 | 15 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 62.95 | 430 | 35.87 | 245 | 1.17 | 8 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 60.85 | 458 | 38.89 | 310 | 3.64 | 29 | 100 | 797 |

اتفق كل من المسؤولين والأساتذة في تقييم هذه العبارة حيث أكدوا على أن التسجيلات الإدارية في بداية كل سنة جامعية تسير بشكل متوسط بنسب قدرت بـ: **62.50%** و **56.12%** على التوالي، في حين أكدت نسبة **62.95%** من الطلبة أن التسجيلات الإدارية في بداية كل سنة جامعية تتم بشكل جيد.

- الجدول رقم (80): يمثل إستجابات أفراد العينة حول الكيفية التي تتم بها التسجيلات البيداغوجية في بداية كل سنة جامعية

| رقم العبارة | البداية العينة | | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع |
|-------------|-------------------|-----|----------|-------|------------|-------|-----------|-----|---------|
| | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | |
| 62 | المسؤولون | 0 | 0 | 68.75 | 11 | 31.25 | 5 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 25 | 25.51 | 56 | 57.14 | 17 | 17.34 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 390 | 57.10 | 145 | 21.22 | 148 | 21.67 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 415 | 52.07 | 212 | 26.60 | 170 | 21.33 | 100 | 797 |

يتبين من خلال الجدول أن نسبة **68.75%** من المسؤولين تؤكد على أن التسجيلات البيداغوجية في بداية السنة تسير بشكل متوسط وأيدتهم في ذلك نسبة **56.12%** من الأساتذة، في حين ذهبت نسبة **62.95%** من الطلبة إلى التأكيد على أن التسجيلات البيداغوجية في بداية كل سنة جامعية تتم بشكل جيد.

- الجدول رقم (81): يمثل إستجابات أفراد العينة حول الكيفية التي يتم بها الاستقبال في مختلف إدارات الجامعة

| رقم العبارة | البداية العينة | | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع |
|-------------|-------------------|----|----------|-------|------------|-------|-----------|-----|---------|
| | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | |
| 63 | المسؤولون | 0 | 0 | 43.75 | 7 | 56.25 | 9 | 100 | 16 |
| | الأساتذة | 24 | 24.48 | 70 | 71.42 | 4 | 4.08 | 100 | 98 |
| | الطلبة | 0 | 0 | 386 | 56.51 | 297 | 43.48 | 100 | 683 |
| المجموع | الفاعلون | 24 | 3.01 | 463 | 58.09 | 310 | 38.89 | 100 | 797 |

يتضح من خلال الجدول أن نسبة **56.25%** من المسؤولين يرون بأن مستوى الاستقبال في مختلف إدارات الجامعة ضعيف في حين ذهبت نسبة **71.42%** من الأساتذة إلى التأكيد على أن مستوى الاستقبال في الإدارات الجامعية متوسط وأيدتهم في ذلك نسبة **56.51%** من الطلبة، حيث تعكس جودة الاستقبال صورة الجامعة وصورة العاملين بها لذلك وحب تحسين مستوى الاستقبال بمختلف إدارات الجامعة.

- الجدول رقم (82): يمثل إستجابات أفراد العينة حول الكيفية التي يتم بها الاستقبال في المصالح البيداغوجية

| رقم العبارة | البدائل | | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع |
|-------------|-----------|--|----------|-------|------------|-------|-----------|-------|---------|
| | العينة | | % | ت | % | ت | % | ت | |
| 64 | المسؤولون | | 0 | 0 | 75 | 12 | 25 | 4 | 100 |
| | الأساتذة | | 13 | 13.26 | 69 | 70.40 | 16 | 16.32 | 100 |
| | الطلبة | | 142 | 20.79 | 243 | 35.57 | 298 | 43.63 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | | 155 | 19.45 | 324 | 40.65 | 318 | 39.90 | 100 |

أكد كل من المسؤولين والأساتذة على أن مستوى الاستقبال في المصالح البيداغوجية متوسط بنسب قدرت بـ: **75%** و **70.40%** على التوالي في حين أكدت نسبة **43.63%** من الطلبة أن الاستقبال في المصالح البيداغوجية بالجامعة يتم بشكل ضعيف، وهذا لا يساعد على سير المهام بها ويؤدي إلى ضعف مستوى الخدمات التي تقدمها سواء للأستاذ أو الطالب.

- الجدول رقم (83): يمثل إستجابات أفراد العينة حول الكيفية التي تتم بها عملية توجيه وإرشاد الأساتذة والطلبة في المصالح الإدارية والبيداغوجية

| رقم العبارة | البدائل | | بشكل جيد | | بشكل متوسط | | بشكل ضعيف | | المجموع |
|-------------|-----------|--|----------|------|------------|-------|-----------|-------|---------|
| | العينة | | % | ت | % | ت | % | ت | |
| 65 | المسؤولون | | 0 | 0 | 50 | 8 | 50 | 8 | 100 |
| | الأساتذة | | 0 | 0 | 60 | 61.22 | 38 | 38.77 | 100 |
| | الطلبة | | 46 | 6.73 | 293 | 42.89 | 344 | 50.36 | 100 |
| المجموع | الفاعلون | | 46 | 5.77 | 361 | 45.29 | 390 | 48.93 | 100 |

يتضح من خلال الجدول أن المسؤولين انقسموا مناصفة في تقييمهم لهذه العبارة بين المتوسط والضعيف حول الكيفية التي تتم بها عملية توجيه وإرشاد الأساتذة والطلبة في المصالح الإدارية والبيداغوجية، وذهبت نسبة **61.22%** من الأساتذة إلى الإقرار بأن هذه العملية تتم بشكل متوسط في حين ذهبت النسبة الأكبر من الطلبة إلى الإقرار بأن عملية التوجيه والإرشاد للأساتذة والطلبة في المصالح الإدارية والبيداغوجية تتم بشكل ضعيف، فالأستاذ والطالب على حد سواء هما بحاجة إلى عملية توجيه وإرشاد جيدة مما يسهل حصولهما على الخدمات في مصالح الجامعة وهذا يؤثر إيجاباً على الحياة الجامعية عموماً.

- الجدول رقم (84): يمثل إستجابات أفراد العينة حول توفر الهياكل وكيفية أداء دورها في الجامعة

| المجموع | بشكل ضعيف | | بشكل متوسط | | بشكل جيد | | البدائل العينة | رقم العبارة |
|---------|-----------|-------|------------|-------|----------|---|-------------------|-------------|
| | % | ت | % | ت | % | ت | | |
| 100 | 16 | 50 | 8 | 50 | 8 | 0 | 0 | 66 |
| 100 | 98 | 32.65 | 32 | 67.34 | 66 | 0 | 0 | |
| 100 | 683 | 50.07 | 342 | 49.92 | 341 | 0 | 0 | |
| 100 | 797 | 47.92 | 382 | 52.07 | 415 | 0 | 0 | المجموع |

لم يختار ولا فرد من أفراد العينة الكلية من الفاعلين البديل الأول للإجابة -بشكل جيد- في تقييم العبارة حيث ذهبت نسبة 50% من المسؤولين إلى التأكيد على أن توفر وأداء الهياكل في الجامعة ضعيف وأيدتهم في ذلك نسبة 50.07% من الطلبة في حين أقرت نسبة 67.34% من الأساتذة أن الهياكل متوفرة بشكل متوسط وأدائها أيضا متوسط، مما يعني أن جامعة المسيلة حسب الفاعلين بها أن هياكلها لم تصل إلى الجودة المطلوبة سواء من حيث توفر الهياكل أو أدائها لمهامها على أكمل وجه.

- عرض النتائج الخاصة بالفرضية الجزئية السابعة المتعلقة بتقييم الفاعلين للهياكل:

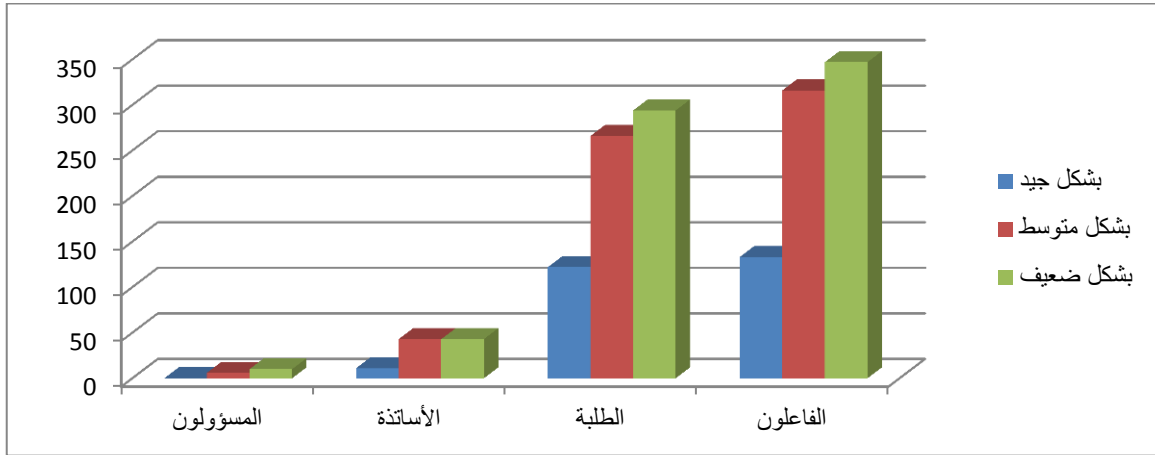
- الجدول رقم (85): يمثل توزيع الفاعلين من حيث تقييمهم للهياكل

| الدالة | ك ² | المجموع | بشكل ضعيف | بشكل جيد | البدائل العينة |
|--------|----------------|---------|--------------------|--------------------|-------------------|
| | | | التكرارات المشاهدة | التكرارات المشاهدة | |
| 0.01 | 10.56 | 16 | 15 | 01 | المسؤولون |
| | 54.38 | 98 | 86 | 12 | الأساتذة |
| | 283.46 | 683 | 562 | 121 | الطلبة |
| | 349.79 | 797 | 663 | 134 | الفاعلون |

يتضح من خلال الجدول أن قيمة ك² المحسوبة لعينة المسؤولين بلغت 10.56 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، حيث وبالرجوع إلى ك² الجدولية نجد أن ك² المحسوبة أكبر من ك² الجدولية، وهو ما لوحظ على مستوى عينة الأساتذة حيث بلغت قيمة ك² 54.38 وكذا بالنسبة لعينة الطلبة فإن ك² قد بلغ 283.46، وعند نفس مستوى الدلالة أي 0.01 نجد أن قيمة ك² للفاعلين في النظام الجامعي قد بلغت 349.79 وهي أكبر من ك² الجدولية، أي أننا نقبل الفرضية القائلة بأن الفاعلين في النظام الجامعي من مسؤولين وأساتذة وطلبة - جامعة المسيلة نموذجاً - قيموا الهياكل

وأدائها بالضعيف، وبذلك تكون الفرضية الجزئية السابعة قد تحققت. وباعتبار الهياكل جزء مهم من بنية النظام بالإضافة إلى الوظائف، فإن مدى توفرها وتجهيزها في الجامعة يؤثر بشكل مباشر على جودة التكوين، البحث العلمي، وسير النظام الجامعي ككل.

رسم بياني رقم (09): يمثل نتائج المحور الخامس: الهياكل



5-2- عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الثامنة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للهياكل.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب قيمة (ف) باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه لتحديد الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للهياكل، والنتائج الخاصة بذلك موضحة في الجدول رقم (86).

- الجدول رقم (86): يوضح نتائج تحليل التباين لتحديد الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للهياكل.

| مستوى الدلالة | قيمة (ف) | متوسط المربعات | مجموع المربعات | درجة الحرية | مصدر التباين |
|---------------|----------|----------------|----------------|-------------|----------------|
| 0.05 | 21.213 | 598.185 | 1196.370 | 2 | بين المجموعات |
| | | 28.199 | 22389.806 | 794 | داخل المجموعات |
| | | | 23586.176 | 796 | المجموع |

أظهرت النتائج في الجدول رقم (86) وجود فروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للهيكل، حيث بلغت قيمة (ف) (21.213) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)، ولتحديد العينة المسؤولة عن هذه الفروق تم إجراء المقارنات المتعددة بطريقة شافيه (Scheffe)، ويوضح الجدول (87) المقارنات المتعددة بطريقة شافيه لتحديد الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للهيكل كما يلي:

- **الجدول رقم (87):** يوضح المقارنات المتعددة بطريقة شافيه لتحديد الفروق بين العينات في تقييم الهيكل.

| الطلبة | | الأساتذة | | المتوسطات | حجم العينة | العينة | المتغير |
|---------------|---------------------|---------------|---------------------|-----------|------------|-----------|---------|
| مستوى الدلالة | الفرق بين المتوسطات | مستوى الدلالة | الفرق بين المتوسطات | | | | |
| 0.05 | -6.94272 | 0.05 | -9.05357 | 44.62 | 16 | المسؤولون | الهيكل |
| غير دالة | 2.11086 | | | 35.57 | 98 | الأساتذة | |
| | | | | 37.68 | 683 | الطلبة | |

يبين الجدول رقم (87) أن الفروق في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للهيكل كانت بين المسؤولين والأساتذة، وبالنظر للمتوسطات الحسابية نجد أن متوسط المسؤولين (44.62) أكبر من متوسط الأساتذة والبالغ (35.57) مما يدل على أن هذه الفروق لصالح المسؤولين، وكذلك نجد فروق بين الطلبة والمسؤولين، وبالنظر للمتوسطات الحسابية نجد أن متوسط الطلبة (37.68) أقل من متوسط المسؤولين والبالغ (44.62) مما يدل على أن هذه الفروق لصالح الطلبة، وبناء على ما تقدم فإنه يمكن القول أن الفرضية الثامنة تحققت والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي للهيكل.

6- عرض نتائج العبارات المفتوحة:

تم تبني الحلول الخمسة الأكثر تكراراً بالنسبة لمتغيرات الدراسة، التكوين، البحث العلمي، الإعلام، والهيكل، كما يراها أفراد العينات الثلاث، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحلول لا تختلف في محتواها بين أفراد العينات إلى درجة كبيرة بل إنها تتجه في نفس الإتجاه، إلا فيما يخص بعض المشاكل التي يحمل فيها كل طرف الطرف الآخر لحلها لأنه من وجهة نظره هو المتسبب فيها ويقترح حلاً يتناسب معها، والنتائج عموماً تم إختصارها في الجداول التالية مبينين عدد تكرارات الحلول والنسبة المئوية من العينة التي رأت فيها حلولاً للمشكلات الموجودة، والنتائج جاءت كالتالي:

- الجدول رقم (88): يمثل إستجابات أفراد العينة حول الحلول التي يروها فعالة لتحسين التكوين في الجامعة.

| المسؤولون | ت | % |
|--|-----|-------|
| - العمل الجاد من قبل الفاعلين في الجامعة وراء تحقيق أهدافها على مستوى التكوين. | 9 | 56.25 |
| - إبرام عقود جادة بين الجامعة وبين القطاعات الإنتاجية المختلفة بإعتبارها الجهات المستفيدة من التكوين. | 7 | 43.75 |
| - مراقبة الأداء الأكاديمي والبيداغوجي للأستاذ وتوظيف الأكفاء منهم. | 6 | 37.50 |
| - العمل على تنمية العمل الجامعي وإخضاعه لقوانين تنظيمية، ومن ثم التدخل السريع في حل المشكلات المرتبطة بالتكوين في الجامعة. | 5 | 31.25 |
| - إنشاء لجان خاصة بتنسيق أنشطة التكوين داخل الجامعة وخارجها، ولجنة خاصة بالتدريب لتحسين التكوين. | 3 | 18.75 |
| الأساتذة | ت | % |
| - ضرورة اعتماد برامج تربصات جديدة سواء للطالب والأستاذ من حيث المدة المخصصة لها أو من حيث الكيفية والظروف التي تجرى فيها لتحسين التكوين. | 83 | 84.69 |
| - رفع مستوى البرامج والمناهج الدراسية والإبتعاد عن الإصلاحات الإعتباطية البعيدة عن واقع البلد وسياسته وإمكانياته. | 77 | 78.75 |
| - مساعدة الأستاذ على التركيز على الوظيفة التدريسية والبحثية. | 65 | 66.33 |
| - تحديث طرق التدريس وتطوير المناهج الدراسية والاهتمام بسياسات التوجيه والاختيار المهني. | 51 | 52.04 |
| - تقليص الإجراءات للإستفادة من التربصات للتكوين فهي تستغرق وقتا وتدخل المستفيد في دوامة من الإجراءات لا تنتهي. | 43 | 43.88 |
| الطلبة | ت | % |
| - زيادة الاهتمام بالبيئة التعليمية لتكون ملائمة أكثر لعملية التكوين. | 457 | 66.91 |
| - تنويع طرق التدريس لمساعدة الطالب على تنمية قدراته و تبسيط المعارف له بغية إستعبابها. | 401 | 58.71 |
| - تنويع الوسائل التعليمية لإيضاح المناهج الدراسية وتبسيطها. | 366 | 53.59 |
| - تنويع أساليب التقويم المتبعة وجعلها موضوعية أكثر. | 294 | 43.04 |
| - توظيف الأساتذة الأكفاء ذو التكوين الأكاديمي الجيد. | 179 | 26.21 |

- الجدول رقم (89): يمثل إستجابات أفراد العينة حول الحلول التي يروها فعالة لتحسين البحث العلمي في الجامعة.

| المسؤولون | ت | % |
|--|-----|-------|
| - السعي الحثيث من قبل الفاعلين في الجامعة وراء تحقيق أهدافها على مستوى البحث العلمي. | 11 | 68.75 |
| - إبرام عقود جادة بين الجامعة وبين القطاعات الإنتاجية المختلفة بإعتبارها الجهات المستفيدة من البحث العلمي. | 9 | 56.25 |
| - تشجيع النشاطات العلمية من ملتقيات وندوات خدمة للبحث العلمي وتوفير شروط القيام به. | 8 | 50.00 |
| - تشجيع مشاريع البحث وتقديم التسهيلات في مجالها. | 6 | 37.50 |
| - فتح الجامعات على بعضها والتنسيق بينها في مجال البحث العلمي. | 5 | 31.25 |
| الأساتذة | ت | % |
| - تقديم البحوث العلمية والتطبيقية والاستشارات العلمية المتطورة وتسهيل عملية النشر. | 85 | 86.73 |
| - إنشاء مجالس أو لجان لتنسيق أنشطة البحث العلمي داخل الجامعة وخارجها. | 81 | 82.65 |
| - إدخال تقنية استخدام شبكة المعلومات والإنترنت للخدمات المكتبية لزيادة الربط بين مكاتب الكليات، والمكتبة المركزية، والمكاتب الخارجية لاستفادة الباحثين منها. | 76 | 77.55 |
| - تكثيف الندوات المتخصصة لتنمية الأداء بين الأساتذة وطلبة الدراسات العليا. | 71 | 72.45 |
| - تدريب الطلبة على أساليب البحث العلمي من خلال الندوات ودروس العمل المكثفة قبل البدء في الرسالة العلمية. | 68 | 69.39 |
| الطلبة | ت | % |
| - زيادة الاهتمام بالبيئة التعليمية لتكون ملائمة أكثر لعملية البحث العلمي. | 544 | 79.65 |
| - تفعيل دور العاملين بالمكتبة من خلال توفير المعلومات والخدمات التي تساعد الطلبة والأساتذة على الاستفادة من المكتبة. | 498 | 72.91 |
| - تحديث الكتب والمراجع بالمكتبة المركزية والمكاتب الفرعية بالكليات والمعاهد. | 421 | 61.64 |
| - تدريب الطلبة على كيفية القيام بالبحث العلمي لمساعدتهم على إنجاز رسائل تخرجهم. | 378 | 55.34 |
| - توفير الكتب والمراجع والدوريات وتحديث المكتبة محتوى وخدمة. | 288 | 42.17 |

- الجدول رقم (90): يمثل إستجابات أفراد العينة حول الحلول التي يروها فعالة لتحسين دور الإعلام في الجامعة.

| المسؤولون | ت | % |
|---|-----|-------|
| - فتح المجال أمام الإعلام وإعطاء له حقه في الجامعة لأهمية دوره. | 12 | 75.00 |
| - العمل الجاد من طرف خلية الإعلام في الجامعة والمسؤولين عليه بالحصول على كل ما هو جديد في المجال البيداغوجي والعلمي وتوفيره داخل الجامعة. | 10 | 62.50 |
| - الإستغلال الأمثل لوسائل الإتصال والأنترنات وتوفير المطويات عن كل جديد. | 9 | 56.25 |
| - تكليف وتوظيف مختصين في مجال الإعلام المؤسساتي لتحسين الإعلام ودوره في الجامعة. | 7 | 43.75 |
| - إنشاء خلايا الإستماع على مستوى الجامعة تطرح على مستواها المشاكل. | 5 | 31.25 |
| الأساتذة | ت | % |
| - فتح قنوات الاتصال بين الأساتذة ومرونة نقل المعلومات بين الباحثين. | 78 | 79.59 |
| - خلق فضاءات إعلامية ومنتديات ومواقع أنترنات تسهل عملية التكوين والبحث. | 69 | 70.41 |
| - توعية الجميع بأهمية الإعلام الجامعي والدور الذي يجب أن يؤديه. | 57 | 58.16 |
| - تبني الإعلام الواسع فيما يخص أهداف التكوين لتسهيل عملية التكوين بالجامعة. | 54 | 55.10 |
| - خلق مجلة للجامعة في كل مؤسسات التعليم العالي وتبادل الأعداد المنشورة فيما بينها ليبقى الأستاذ والطالب مطلعاً دائماً على كل جديد. | 42 | 42.86 |
| الطلبة | ت | % |
| - الإهتمام بالإعلام عن طريق تشكيل لجان خاصة بالتوجيه الإعلامي وخلايا الإستماع والتوعية والإرشاد. | 589 | 86.24 |
| - تفعيل دور الإعلام حول البرامج المتخصصة في الجامعة وخارجها لتعريف الطالب بالمساقات المهنية لأهميتها في ميدان الشغل مستقبلاً. | 512 | 74.96 |
| - إنشاء خلايا الإستماع على مستوى الجامعة. | 459 | 67.20 |
| - إنشاء مواقع أنترنات خاصة بالجامعة فيها كل ما هو جديد على مستوى التكوين والبحث العلمي لتسهيل الإستفادة منها. | 314 | 45.97 |
| - توفير المعلومات التي تعطي نظرة شاملة عن التخصص وأهدافه وآفاق عالم الشغل بعد التخرج في شكل مطويات عند كل دخول جامعي. | 111 | 16.25 |

- الجدول رقم (91): يمثل إستجابات أفراد العينة حول الحلول التي يروها فعالة لتحسين دور الهياكل في الجامعة.

| المسؤولون | ت | % |
|---|-----|-------|
| - تحسين أساليب التسيير والتنظيم والاستغلال الأمثل والعقلاني بما هو موجود من إمكانيات داخل الجامعة. | 9 | 56.25 |
| - الصيانة المستمرة للهيكل الموجودة وتحديثها. | 7 | 43.75 |
| - التقييم الدوري والمستمر لعمل الهياكل ومدى تحقيقها لمهامها المنوطة بها. | 6 | 37.50 |
| -- تسجيل الإحتياجات بشكل مدروس يتناسب مع إحتياجات الجامعة من هياكل الإدارية والبيداغوجية. | 5 | 31.25 |
| - توعية مستخدمي الهياكل الجامعية بضرورة الحفاظ عليها والخضوع لنظامها. | 4 | 25.00 |
| الأساتذة | ت | % |
| - تجهيز الهياكل بمتطلبات العمل وخاصة على مستوى قاعات الأعمال التطبيقية والموجهة والمخابر في العلوم التجريبية. | 76 | 77.55 |
| - توفير مكاتب للأساتذة مزودة بالأنترنات لتطوير هيئة التدريس وبذلك التكوين والبحث العلمي. | 68 | 69.39 |
| - توفير قاعات الإشراف والمتابعة. | 59 | 60.20 |
| - تزويد المكتبة الجامعية بمكتبة الكترونية تحسينا لأدائها كهيكل بيداغوجي مهم بالجامعة. | 52 | 53.06 |
| - تحسين وضعية المخابر العلمية. | 43 | 43.88 |
| الطلبة | ت | % |
| - زيادة عدد الهياكل الجامعية وتحسين أدائها سواء الإداري أو البيداغوجي. | 613 | 89.75 |
| - توفير الوسائل والتجهيزات على مستوى الهياكل والمخابر والمدرجات وقاعات البحث والمكتبات. | 543 | 79.50 |
| - تحسين الخدمات المقدمة على مستوى المصالح الإدارية والبيداغوجية والاستقبال. | 436 | 63.84 |
| - تعيين أشخاص ذو كفاءة علمية وأخلاقية على مستوى المصالح الإدارية والبيداغوجية. | 367 | 53.73 |
| - الإهتمام بالهيكل الموجودة حاليا وتحديثها وصيانتها والإلتزام بالخدمات والنظام. | 198 | 28.99 |

7- مناقشة النتائج على ضوء فرضيات الدراسة:

- الفرضيات الجزئية:

- الفرضية الأولى:

يرى الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) أن منظومة التعليم العالي

- جامعة المسيلة نموذجاً - تعاني ضعفا على مستوى التكوين.

قيّم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) التكوين في منظومة التعليم العالي-
جامعة المسيلة نموذجاً - بالضعيف حيث بلغ ك² 600.83 لعينة الدراسة وهي قيمة دالة إحصائياً
عند مستوى دلالة 0.01 حسب النتائج المبينة أعلاه، وبهذا تكون الفرضية الجزئية الأولى قد تحققت.

- الفرضية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة)
للتكوين في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً -.

أظهرت النتائج بعد استخدام إختبار (ف) أنه توجد فروق دالة إحصائياً في تقييم الفاعلين في
النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للتكوين في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة
نموذجاً -، وبذلك تكون الفرضية الثانية قد تحققت.

- الفرضية الثالثة:

يرى الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) أن منظومة التعليم العالي
- جامعة المسيلة نموذجاً - تعاني ضعفاً على مستوى البحث العلمي.

قيّم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) البحث العلمي في منظومة التعليم
العالي - جامعة المسيلة نموذجاً - بالضعيف حيث بلغ ك² 507.52 لعينة الدراسة وهي قيمة دالة
إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، وبهذا تكون الفرضية الثالثة قد تحققت.

- الفرضية الرابعة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة)
للبحث العلمي في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً -.

أظهرت النتائج بعد استخدام إختبار (ف) أنه توجد فروق دالة إحصائياً في تقييم الفاعلين في
النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للبحث العلمي في منظومة التعليم العالي - جامعة
المسيلة نموذجاً - وبذلك تكون الفرضية الرابعة قد تحققت.

- الفرضية الخامسة:

يرى الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) أن منظومة التعليم العالي
- جامعة المسيلة نموذجاً - تعاني ضعفاً على مستوى الإعلام.

قيّم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) الإعلام في منظومة التعليم العالي -
جامعة المسيلة نموذجاً - بالضعيف حيث بلغ ك² 401.95 بالنسبة لعينة الدراسة وهي قيمة دالة
إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، وبهذا تكون الفرضية الجزئية الخامسة قد تحققت.

- الفرضية السادسة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة)
للإعلام في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً -.

أظهرت النتائج بعد استخدام إختبار (ف) أنه توجد فروق دالة إحصائياً في تقييم الفاعلين في
النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للإعلام في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة
نموذجاً - وبذلك تكون الفرضية السادسة قد تحققت.

- الفرضية السابعة:

يرى الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) أن منظومة التعليم العالي - جامعة
المسيلة نموذجاً - تعاني ضعفاً على مستوى الهياكل.

قيّم الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) الهياكل في منظومة التعليم العالي -
جامعة المسيلة نموذجاً - بالضعيف كما وأداء، حيث بلغت قيمة ك² لعينة الدراسة 349.79 وهي
قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، وبهذا تكون الفرضية الجزئية الخامسة قد تحققت.

الفرضية الثامنة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة)
للهاكل في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً -.

أظهرت النتائج بعد استخدام إختبار (ف) أنه توجد فروق دالة إحصائياً في تقييم الفاعلين في
النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للهاكل في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة
نموذجاً - وبذلك تكون الفرضية الثامنة قد تحققت.

- الفرضية العامة:

يرى الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) أن منظومة التعليم العالي - جامعة
المسيلة نموذجاً - تعاني ضعفاً في عدة جوانب.

قيم الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجا - بالضعف في عدة جوانب، سواء التكوين أو البحث العلمي أو الإعلام أو الهياكل، ومن خلال تحقق الفرضيات الجزئية المتبناة كمؤشرات للفرضية العامة تكون الفرضية العامة بدورها قد تحققت.

8- مناقشة النتائج العامة للدراسة:

بينت النتائج بصفة عامة أن الجامعة الجزائرية - جامعة المسيلة نموذجا - تعاني نقائص وضعفا على مستوى: التكوين، والبحث العلمي، والإعلام الجامعي، وحتى على مستوى الهياكل وأدائها، وذلك حسب تقييم الفاعلين بها، كما بينت وجود فروق دالة إحصائية في تقييم الفاعلين بالجامعة لمتغيرات الدراسة، وهذه النتائج لا تختلف في جوهرها عن نتائج دراسات سابقة في جامعات جزائرية أخرى كدراسة بوعبد الله لحسن: **تقويم العملية التكوينية بالجامعة** ومن نتائجها أن الجامعات لم تحقق أهدافها في إعداد الإطارات التي تتوفر على المهارات المطلوبة في ميدان العمل نتيجة نقص التدريب الميداني، وعدم تحقيق المواد النظرية والعملية التي درسها الطلاب للأهداف التي كانوا يطمحون إليها، وضرورة اعتماد برامج تدريب جديدة سواء من حيث المدة المخصصة لها أو من حيث الكيفية والظروف التي تجرى فيها، وأوضحت الدراسة أن الطريقة الأكثر استخداما في التدريس هي طريقة المحاضرة وهي لا تساعد على تنمية قدرات الطلبة وشخصياتهم، ودراسة **جمال معتوق: قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر** والتي من بين نتائجها:

1. أغلبية المبحوثين غير راضين عن الوضع الحالي الذي تعيشه الجامعة، وقد فسروا ذلك بتدهور البرامج وعمل المسؤولين المبرمج على تغييب الجامعة عن المساهمة في عملية التغيير.
2. ضعف كبير في هياكل الاستقبال والوسائل والإمكانيات البيداغوجية.
3. نقص كبير في هيئة التدريس ذات الكفاءة العالية.
4. الضعف الشديد في أساليب التسيير والتنظيم والاستغلال الأمثل والعقلاني بما هو موجود من إمكانيات داخل الجامعة.
5. أعداد الطلبة في تزايد بينما هياكل الاستقبال تبقى ثابتة.

كما توصلت الدراسة الحالية إلى وجود ضعف على مستوى البحث العلمي وهو الحال في أغلب الدول العربية، حيث ذهبت دراسة بكر بن عبد الله بن بكر والتي كانت حول **البحث العلمي في الجامعات** والتي كشفت على نتائج أهمها:

- قلة إمكانياتها وعدم قبول من هم خارج نطاقها بما هو مكتوب في نظامها، كذلك أن الجامعة العربية المعاصرة لا تستطيع البحث الجاد في الكثير من الأمور الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- بالإضافة لعدم وجود الصلات التعاقدية الوثيقة بينها وبين القطاعات الإنتاجية فهي لا تستطيع متابعة الإنتاج والعمل على تحسينه وتطويره وإبقائه منافسا على المستويات التقنية والاقتصادية أي أن هناك قطيعة بين البحث العلمي وإستغلال مؤسسات المجتمع له.

كما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود خلل على مستوى أداء الهياكل بالجامعة ميدان البحث والتقني، حيث نجد دراسة صالح بن محمد الهندي حول المعوقات التنظيمية المؤثرة في أداء الأقسام التربوية بكلية التربية - جامعة أم القرى والتي أجراها سنة 2005 ذهبت إلى جزئية مهمة في أداء الهياكل سواء الإدارية أو البيداغوجية والعلمية كالمكتبة وهو ما يتفق مع نتائج الدراسة الحالية، حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- عدم قدرة طلاب الدراسات العليا على الاستفادة من المراجع الأجنبية.
 - قلة الندوات المتخصصة - اللقاءات العلمية - التي تفيد طلاب الدراسات العليا.
 - يعاني أغلب الطلاب من النقص في المعلومات التي تساعدهم على الاستفادة من المكتبة.
 - هناك عجز في الكتب والمراجع والدوريات الحديثة بالمكتبة المركزية.
 - كثرة الإجراءات المطلوبة لإكمال الرسالة العلمية.
- وحيث من خلال النتائج المتوصل إليها في دراستنا هذه والواقع الذي نعيشه اليوم في جامعاتنا يدفعنا ذلك إلى دق ناقوس الخطر حول ما يجري بالجامعة الجزائرية اليوم، والحث بذلك على تعميم إجراء الدراسات التقييمية لكل جوانب منظومة التعليم العالي، عبر كل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الجزائر خاصة في ظل الهيكلة الجديدة لمنظومة التعليم العالي.

إقتراحات الدراسة:

على أساس نتائج الدراسة وكذلك على أساس المراحل التي مرت بها الدراسة في إطارها العام، النظري والميداني، فيما يلي بعض الإقتراحات التي نأمل أن تكون بمثابة دعامة لبحوث أخرى مقبلة تتدارك النقائص والعثرات في هذه الدراسة:

فيما يخص التكوين:

- إعادة النظر في المناهج وطرائق التدريس المستخدمة حاليا في التكوين الجامعي عموما، بما يتوافق والاتجاهات العلمية والتعليمية الحديثة والتي تؤكد على البحث العلمي وعلى التطوير الذاتي والتعليم المستمر.

- تطوير أداء الأستاذ والطالب الجامعي بالتدريب وإيجاد نظم واضحة للتقويم، ورفع الحوافز المادية والمعنوية المقدمة إليهما، فتنوير مهارات واتجاهات الأستاذ والطالب الجامعي ستقود حتما إلى تطوير الجوانب الأخرى من العمل الجامعي ثم المجتمع بأسره.

- ربط كل ما هو نظري في عملية التكوين بالجانب الميداني من خلال ربط الطالب بالواقع العلمي خلال سنوات التكوين بالجامعة.

- ضرورة التكامل والتبادل والتنسيق بين الجامعة والشركاء الاجتماعيين وهذا بتسهيل إجراء التربصات خدمة للطالب وحتى يستفيد هؤلاء الشركاء من النتاج الفكري للجامعة.

- العمل على تطوير أساليب ومحتويات التعليم، تطويرا متبنيا التقدم العلمي والتكنولوجي على أساس من الموضوعية والبحث العلمي الدقيق والجاد.

- العمل الجاد من قبل الفاعلين في الجامعة لتحقيق أهداف التكوين.

- ضرورة اعتماد برامج تربصات جديدة سواء للطالب والأستاذ من حيث المدة المخصصة لها أو من حيث الكيفية والظروف التي تجرى فيها لتحسين التكوين.

- زيادة الاهتمام من طرف الفاعلين في الجامعة والمسؤولين عنها بالبيئة التعليمية حتى تكون ملائمة أكثر لعملية التكوين.

فيما يخص البحث العلمي:

- تشجيع البحث العلمي لأنه الوسيلة الأساسية التي يعتمد عليها في تحقيق النهضة من خلال أعمال الباحثين بما يوفر من دراسات إستراتيجية وأفكار مثمرة وخالقة.

- التعاون بين الجامعة والجهات المعنية المستفيدة من البحث العلمي.
- فتح المجال أمام الجهات المهمة بالبحث لتمويل المشاريع البحثية الجامعية لخلق نوع من التواصل والترابط بين الجهتين.
- إثراء المكتبات الجامعية وتزويدها بالكتب والمصادر والدوريات الحديثة وربطها بشبكة الانترنت.
- الاهتمام بالباحث بتوفير المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي الذي يبعث على النشاط والإبداع والإنتاج.
- إزالة العقبات الإدارية التي تقلل من حرية الباحث الأكاديمية.
- إنشاء مركز توثيق علمي لجمع المعلومات ووضعها تحت تصرف الباحثين.
- السعي الحثيث من قبل الفاعلين في الجامعة وراء تحقيق أهدافها على مستوى البحث العلمي.
- برمجة عرض البحوث العلمية والتطبيقية دوريا كجزء من النشاط العلمي للجامعة وتسهيل عملية النشر.
- زيادة الاهتمام من قبل الفاعلين بالجامعة والمسؤولين عنها بالمحيط العلمي في الجامعة ليكون ملائم أكثر لعملية البحث العلمي.

فيما يخص الإعلام الجامعي:

- إعطاء الإعلام حقه في الجامعة لأهمية دوره.
- فتح قنوات الاتصال بين الأساتذة ومرونة نقل المعلومات بين الباحثين.
- الإهتمام بالإعلام عن طريق تشكيل لجان خاصة بالتوجيه الإعلامي وخلايا الإستماع والتوعية والإرشاد.
- العمل الجاد من طرف خلية الإعلام في الجامعة والمسؤولين عليه بالحصول على كل ما هو جديد في المجال البيداغوجي والعلمي وتوفيره داخل الجامعة.
- الإستغلال الأمثل لوسائل الإتصال والأنترنات وتوفير المطويات عن كل جديد.
- تكليف وتوظيف مختصين في مجال الإعلام المؤسساتي لتحسين الإعلام ودوره في الجامعة.

فيما يخص الهياكل:

- تحسين أساليب التسيير والتنظيم والاستغلال الأمثل والعقلاني بما هو موجود من إمكانيات داخل الجامعة.
 - تجهيز الهياكل بمتطلبات العمل وخاصة على مستوى قاعات الأعمال التطبيقية والموجهة والمخابر في العلوم التجريبية.
 - زيادة عدد الهياكل الجامعية وتحسين أدائها سواء الإداري أو البيداغوجي.
 - إدخال الوسائل والأدوات التكنولوجية الحديثة في عملية التعليم كجزء من عملية تجهيز الهياكل.
- وكذلك:

- القيام بدراسة أو دراسات تكميلية للتحري عن أسباب وجود فروق دالة إحصائياً بين الفاعلين في تقييمهم لمتغيرات الدراسة بالرغم من أنهم ينتمون إلى بيئة واحدة - جامعة المسيلة -.
- القيام بدراسات لاحقة مماثلة في أكثر من جامعة أخرى لأغراض المقارنة في التحليلات وفي الاستنتاجات بغية تعميم الفوائد العملية لنتائج مثل هذه الدراسات في تطوير الجامعة الجزائرية.

الخطاتمة

خاتمة:

تعتبر الجامعة فضاء معرفيا تطرح فيه الأفكار العلمية بمختلف اتجاهاتها وطبيعتها، حيث تمثل المكان الذي تبرز فيه العلاقات العلمية والقدرات المعرفية التي تعكس المستوى الذي بلغته طاقاتها بما حققته من مكتسبات، فالجامعة كمؤسسة علمية تأتي في مقدمة المؤسسات التي تعنى بصناعة الأفكار التي بمقدورها غرس المفاهيم الفعالة لدى أفرادها أولا وبقية المجتمع في مرحلة أخرى من خلال النشاطات المختلفة التي تقوم بها بهدف تحقيق التواصل الاجتماعي الذي يقضي على الحواجز الاصطناعية بينها والواقع القائم داخل المجتمع، نظرا لأن هذا الأخير بحاجة ماسة لهذه المؤسسة لمشاركتها معاشاته بغية تغييرها وتطويرها بما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الفكرية من جهة والارتياح المادي من جهة أخرى.

إن أهم ما يهدف إليه التعليم الجامعي هو خدمة المجتمع الذي أوجده، والارتقاء به علميا وحضاريا من خلال تزويده بالإطارات المؤهلة والمدرية تزويدا من شأنه أن يساهم في بناء المجتمع وخدمة لمستقبل الوطن والإنسانية، إن تحقيق هذا المطلب غير مستحيل، ولكنه في نفس الوقت صعب المنال لاسيما عندما يتعلق الأمر بالدول النامية وفي مقدمتها الجزائر، ناهيك عن المعوقات البيداغوجية والأكاديمية والإدارية التي أصبحت تعترض هذه المؤسسة، رغم الجهود التي بذلتها وتبذلها الدولة في تحسين الأداء والمردود الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي عموما، وذلك من أجل تحقيق الأهداف السامية التي ينشدها القطاع ومن ثمة المجتمع.

إن تسيير قطاع التعليم العالي اليوم في بلدنا يجب أن يتماشى من جهة مع ما تفرضه التوجهات السياسية والاقتصادية ومتطلباتهما الراهنة بما يضمن فعالية تنظيم وتسيير كافة قطاعات النشاط الوطني، ولن تتحقق هذه العلاقة العضوية في -اعتقادنا- إلا إذا كان تكوين الطلبة في مرحلتي التدرج وما بعد التدرج مستجيبا وفق أسس ومعايير علمية بيداغوجية تعكس ترقية وتثمين سياسة التكوين العالي المنشود، ومن جهة ثانية مع المستجدات في العالم في هذا المجال وما تفرضه رهانات المستقبل.

إن تحقيق الأهداف المسطرة للتعليم العالي يؤثر مباشرة على تحسين القطاع والارتقاء بواقعه بالتأكيد على نوعية التكوين في جوانب متعددة من النظام مثل المساهمة في صياغة المناهج الملائمة، وتقويم عملية التعلم، وإستثمار نتائج البحث العلمي والدراسات، وتفعيل دور الإعلام بهذه المؤسسات، وتزويدها بالهياكل والسهر على حسن إستغلالها وذلك من خلال تطوير سياسات التعليم العالي والجامعي لتراعي التنوع والتوازن في التخصصات المختلفة بما يحقق متطلبات التنمية الشاملة

والاستجابة للحاجات المتطورة لسوق العمل، وكذلك تعزيز مساهمة التعليم العالي والجامعي في حل مشكلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وربط هذه المؤسسات بالمجتمع ربطا وثيقا، وتطوير أساليب التدريس وطرائقه وإدخال أنماط التعليم والتقنيات المعاصرة، والعمل الجاد على الارتقاء بمهنة التدريس الجامعي ورفع كفاية أعضاء الهيئة التدريسية إعدادا وتدريباً، دون إقصاء النهوض بالبحث العلمي وتشجيع البحث المشترك بين الباحثين في الجامعات داخل الوطن وخارجه بمساهمة مؤسسات البحث العلمي.

لذلك لا بد من إعطاء أهمية بالغة للجامعة والتعليم العالي والبحث العلمي بها بمختلف أشكاله لتحقيق الانسجام بين مخرجات هذه المؤسسة من جهة ومتطلبات السوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى في ظل التحديث والتجديد للأفضل، من هذا المنطلق ينبغي أن تقوم المنظومة بإصلاح جذري وشامل للتعليم العالي وربطه باحتياجات التنمية ومستلزمات التطور في شتى المجالات مع التأكيد على الفعالية الخارجية وضمان الجودة النوعية في مدخلاته ومخرجاته وعملياته، بحيث لا تقتصر مهمة التعليم على تلبية سوق العمل الآنية والمستقبلية بل تتعدى ذلك نحو التنمية البشرية عالية المستوى في كافة الميادين.

فالجامعة الجزائرية مطالبة اليوم بإنجاز البحوث ذات القيمة العلمية والعملية بأسرع ما يمكن، مما يرجع بالفائدة على المجتمع بصفة عامة، نظرا لأن البحث العلمي يدرس المشكلات الحقيقية القائمة في المجتمع والتي تتطلب العلاج السريع والإفقد قيمته، فالجامعة مطالبة بإعداد أطر كفاءة وذات تأهيل جيد يمكنها من المساهمة الفعالة في الإدارة والتسيير والإنتاج، من خلال البحث العلمي الذي علاوة على كونه الوسيلة الأساسية لتطوير العلوم والمعارف إبداعا وتطبيقا، قد أصبح المؤسسة القوية التي تتصدى لمشكلات المجتمع لإيجاد حلول لها، فالبحث العلمي هو وسيلة الإنسان لإيجاد الحقائق العلمية عن ذاته، أو عن بيئته ومجتمعه في الماضي أو الحاضر أو في المستقبل وهو وسيلة الإنسان لإيجاد الحلول للمشاكل التي تقابله والصعاب التي تعوق حياته وهو وسيلة الإنسان لمضاعفة العائد لموارده الطبيعية ولمجهوداته المعنوية أو المادية.

إلا أن هذه الأهداف على مستوى التعليم العالي وعلى مستوى البحث العلمي لا يمكن بلوغها إلا حين يؤدي نظام التعليم العالي ومكوناته الوظائف المسندة إليه كاملة دون نقص أو خدش، وهذا يتطلب مكونات ذات جودة عالية بشرية ومادية، ووظائف لا تقل جودة وكذا هياكل في نفس مستوى هذه الجودة.

وفي الأخير يمكن - حسب تصوري - أن يفتح هذا العمل المتواضع أفاقا جديدة للبحث العلمي من خلال نتائجه حيث يمكن:

- البحث عن أسباب الاختلاف في التقييم بين المسؤولين الأساتذة والطلبة لكل من التكوين والبحث العلمي والإعلام والهياكل في جامعة المسيلة.
- التساؤل عن ماذا يمكن للباحث والأستاذ الجامعي أن يفعل لزيادة مردود هذه المؤسسة.
- التساؤل عن ماذا يمكن للهيئات الرسمية المشرفة أن تفعل لزيادة مردود هذه المؤسسة.
- التساؤل إن كان من الممكن للشركاء الاجتماعيين والجهات المسؤولة المستفيدة من مخرجات الجامعة الجزائرية التدخل، وعن آليات التدخل التي تتبعها.
- البحث عن إمكانية بناء إستراتيجية شاملة لإصلاح التعليم العالي في الجزائر - تكويننا وبحثنا علميا ... -، إصلاح يأخذ في عين الإعتبار الوضعية الحالية للجامعة الجزائرية والظروف التي تعيشها، الإمكانيات المتاحة وحاجات التنمية.

المراجع

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- 1- إبراهيم التهامي: الدراسات السابقة في البحث العلمي: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.
- 2- إبراهيم عثمان: مقدمة في علم الاجتماع، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 3- أوتو كلينبرغ: علم النفس الاجتماعي، ترجمة: حافظ الجمالي، ط2، المطبعة العمومية، دمشق، 1961.
- 4- أحمد الخطيب: الجامعات المفتوحة، ط1، دار الكندي للنشر، الأردن، 1999.
- 5- أحمد بن مرسلي: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 6- أحمد حسين الصغير: التعليم الجامعي بالوطن العربي، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2005.
- 7- أحمد مصطفى: مخرجات التدريب المهني وسوق العمل في الأقطار العربية، ط1، نشر المركز العربي للتدريب المهني، ليبيا، 2001.
- 8- الهادي عفيفي: قراءات في التربية المعاصرة، منشورات جامعة عين شمس، مصر.
- 9- أمال صادق، فؤاد أبو حطب: علم النفس التربوي، ط05، القاهرة، مكتبة الأنجلومصرية، 1996.
- 10- العقبي حبة: الجامعة والتنمية، حوليات الجامعة الجزائرية رقم1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986-1987.
- 11- إخلاص محمد عبد الحفيظ، مصطفى حسين باهي: طرق البحث العلمي والتحليل الإحصائي، ط2، مركز الكتاب للنشر، القاهرة.
- 12- بربارا ماتيرو: الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي، ترجمة: حسين عبد اللطيف بعارة، ط1، دار الشروق، الأردن، 2002.

- 13- جابر عبد الحميد جابر وأحمد خيرى كاظم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، مصر، 1996، ص 134.
- 14- جودت عزت عطوي: الإدارة التعليمية والإشراف التربوي، ط1، دار الثقافة للنشر، عمان الأردن، 2001.
- 15- جودت عزت عطوي: أساليب البحث العلمي، ط1، دارا الثقافة والعلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 16- جميل صليبة: مستقبل التربية في البلاد العربية، ط2، منشورات عويدات، لبنان، 1967.
- 17- وفاء البرعي: دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 18- زهير إحدادن: مدخل لعلوم الإعلام و الإتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 19- حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، ط5، عالم الكتب، القاهرة، 1984.
- 20- حافظ فرج أحمد: التعليم الجامعي، الصدر لخدمات الطباعة، مصر، 1987.
- 21- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: العلاقات العامة والإعلام، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997.
- 22- حسن شحاتة: التعليم الجامعي والتقويم الجامعي، ط 1، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 2001.
- 23- حسن شحاتة: البحوث العلمية والتربوية، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2001.
- 24- لوكيا الهاشمي: نظريات المنظمة، دار الهدى للطباعة والتوزيع والنشر، الجزائر.
- 25- لوكيا الهاشمي وآخرون: إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2001.
- 26- لحسن بو عبد الله، محمد مقداد: تقويم العملية التكوينية في الجامعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- 27- مجدي عبد العزيز ابراهيم: مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية، المكتبة الانجلومصرية، مصر، 1989.

- 28- موسى جواد الموسوي: الإعلام الجديد -تطور الأداء الوسيلة والوظيفة-، مكتبة الإعلام والمجتمع، ط1، بغداد، 2011.
- 29- محمد العربي ولد خليفة: المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- 30- محمد منير مرسى: الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2002.
- 31- محمد مصطفى قصير: دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية المجتمع، ط1، دار الثقافة للطباعة والنشر، قطر، 2001.
- 32- محمد متولي غنيمه: تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2001.
- 33- محمد سيد محمد: المسؤولية الإعلامية في الإسلام، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- 34- محمد علي محمد: الشباب العربي والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1987.
- 35- محمد شفيق: البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، ط1، المطبعة المصرية، الإسكندرية، 1985.
- 36- محمود محمد أبو عابد: الإشراف التربوي والعملية الإشرافية، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2005.
- 37- محمود عبد الحليم منسي: مناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 38- منال طلعت محمود: مدخل إلى علم الإتصال، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
- 39- مقداد يالجن: العوامل الفعالة في النظم التربوية وآثارها على المجتمع والإنتاج الفكري والعلمي ووجوه الاستفادة منها في تربيتنا، ط01، دار عالم الكتب، الرياض، 1994.
- 40- نصر سليمان، سعاد سطحي: منهجية إعداد البحث العلمي، دار السلام للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 41- نقادي محمد: القياس والتقدير والتقويم، ط1 جمعية الإصلاح الاجتماعي والتربوي، باتنة الجزائر، 1993.

- 42- سامي ملحم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.
- 43- سامي سلطي عريفج: الجامعة والبحث العلمي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، مصر، 2001.
- 44- سامي سلطي عريفج: الجامعة والتعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- 45- سامية محمد فهمي وآخرون: منهج البحث في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة ، مصر .
- 46- سلمان الرياشي وآخرون: الأزمة الجزائرية- الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية -، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 401.
- 47- سعيد طه محمود: قضايا التعليم العالي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2002.
- 48- عبد الهادي الجوهري: علم إجتماع الإدارة مفاهيم وقضايا، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
- 49- عبد اللطيف بن حسين فرج: نظم التربية والتعليم في العالم، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 50- عبد الله الرشداني، نعيم جعيني: المدخل إلى التربية والتعليم، ط02، دار الشروق، عمان، 1996.
- 51- عبد الله بوبطانة: تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الأعمال، دار الفكر للطباعة والنشر، مصر، 2004.
- 52- عبد الله محمد بن عبد الرحمان: دراسات في علم الاجتماع، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.
- 53- عبد العزيز عبد الله شبل: التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن 21، دار المريخ، القاهرة.
- 54- عزيزة عبده: الإعلام السياسي والرأي العام، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- 55- علي أحمد مذكور: التعليم العالي في الوطن العربي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
- 56- علي الباز: الإعلام والإعلام الأمني، ط1، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.

- 57- علي بوعناقه، بلقاسم سلاطنية: علم الاجتماع التربوي، الجزائر.
- 58- علي محمد شمو: الإتصال الدولي والتكنولوجيا الحديثة، ط1، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2002.
- 59- فاطمة عوض صابر: أسس ومبادئ البحث العلمي، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع، 2002.
- 60- فاروق عبده فليه: أستاذ الجامعة، زهرة الشرق، القاهرة، 1997.
- 61- فضيل دليو: مدخل إلى الإتصال الجماهيري، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، الجزائر، 2003.
- 62- صالح أبو أصبع: الإتصال الجماهيري، ط1، دار الشروق، عمان، 1999.
- 63- صالح أبو أصبع: تحديات الإعلام العربي، ط1، دار الشروق، عمان، 1999.
- 64- شبل بدران: التجديد في التعليم الجامعي، دار القباء للطباعة، القاهرة، 2001.
- 65- شبل بدران: نظم التعليم في الوطن العربي، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2002.
- 66- شبل بدران: تكافؤ الفرص في نظم التعليم، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2002.
- 67- شون ماكبرايد وآخرون: أصوات متعددة وعالم واحد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، اليونسكو، الجزائر، 1981.
- 68- تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، 1981.
- 69- تركي رابح: أصول التربية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- 70- تركي رابح: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- 71- خالد عبد الرحيم الهيني: التنظيم الصناعي - المبادئ والعمليات والتجارب -، ط2، دار الحامد، عمان، 1999.
- 72- غريب عبد السميع غريب: الاتصال والعلاقات العامة في المجتمع المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 73- غريب سيد أحمد وآخرون: علم إجتماع الإتصال والإعلام، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004.

2- المجلات:

74- النجار محمد عدنان: الكفاءة الإنتاجية والمسؤولية الإدارية، مجلة الإدارة العامة، العدد 35، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2000.

75- بشير معمريّة: بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس، مجلة منشورات الحبر، 2007.

76- بكر بن عبد الله بن بكر: البحث العلمي في الجامعات، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 23، السنة الثامنة، 1987، الرياض.

77- بودراح إبراهيم: تفعيل آليات البحث العلمي في الجامعة، مجلة الجامعة، العدد 2، دار الهدى، الجزائر.

78- حبيب تلوين: التقويم التربوي: تكنولوجيا أم إيديولوجيا؟، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2003.

79- كاظم عبد النور: دور الأستاذ الجامعي في تحفيز الإبداع الفني، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأردن، 1992.

80- منصورى مصطفى: أخطاء التوجيه الجامعي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 2001.

81- عبد الناصر محمد رشاد عبد الناصر: أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقته باستقلالها دراسة مقارنة في جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج، مجلة جامعة أم القرى، المجلد 1، العدد 1، يناير 2009.

82- عبد الحميد دليمي: التعليم العالي في الجزائر وتحديات العولمة، دفاثر المخبر، العدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سبتمبر 2006.

83- صالح بن محمد الهندي: المعوقات التنظيمية المؤثرة في أداء الأقسام التربوية بكلية التربية بجامعة أم القرى، مجلة جامعة أم القرى، المجلد 15، العدد 1، يناير 2006.

3- الرسائل الجامعية:

84- أيت عيسى حسين: إنعكاسات تدهور الظروف المعيشية على التحصيل العلمي للطلبة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، علم الاجتماع، الجزائر، 2004.

- 85- بن لكحل سمير: مدى فاعلية نموذج فكتور فروم للدافعية في التنبؤ برغبة الطلبة في مزاوله الدراسة لما بعد التدرج، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة الجزائر 2، 2010.
- 86- بومالي محمد: التعريب في الجزائر، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، معهد علم الاجتماع، الجزائر، 1981.
- 87- دردار بسمة: إصلاح التعليم العالي في الجزائر الهيكلة الجديدة للتعليم العالي، مذكرة تطبيقية، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2005.

4- المناشير:

- 88- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: إصلاح التعليم العالي: مبادئ ونظام الشهادات الجامعية.
- 89- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: دليل الطالب الجامعي، 2004.
- 90- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: دليل الحائز الجديد على البكالوريا، 2005-2006.
- 91- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: مذكرة توجيهية متعلقة بكيفية تطبيق إصلاح التعليم العالي.
- 92- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: معطيات حول التعليم العالي في الجزائر بين 1979 و1986.
- 93- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: نحو رؤية جديدة للتعليم العالي، تقرير دولي، جويلية 1999.

5- الملتقيات:

- 94- زكي حنوش: التعاون والتكامل بين الجامعات العربية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، المؤتمر العربي الأول حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير، الجزائر، 21-23 ماي 2000.

II - المراجع باللغة الأجنبية:

- 95- Alain Eddington, Nouveaux Sentiers De La Science, Hermann, Paris, 1999, P 48.

96– Léopold Paquay et autres: **Former Les Enseignants Professionnels
quelles Stratégies quelle Compétence**, 3^{eme} ed, Université Québec, 2003,
p14.

97–Lise Demailly: **Modèles De Formation Continue Des Enseignants Et Rapports
Aux Savoirs professionnels**, Numéro Spécial Du Recherche Et Formation, INRP, N
10, Paris, 1991.

III - مواقع الأنترنت:

98 - <http://ejabat.Google.com>.

99 - <http://www.univ-medea.dz/forum/viewtopic.php?f=4&t=2080>

100 - <http://www.univmsila.dz/ar/home/index.asp?w=pages&r=1&pid=2>

اللاحق

الملحق رقم: 01

استمارة الإِستبيان في صورتها الأولى

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علوم التربية

موضوع الدراسة:

تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي

- التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل -

دراسة ميدانية بجامعة المسيلة

استمارة إستبيان للتحكيم

أستاذي الفاضل أقدم إلى سيادتكم استمارة الاستبيان في صورتها الأولية من أجل تحكيمها ولتحديد مدى قياسها لمتغيرات الدراسة التي تندرج في إطار البحث العلمي لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التربية لذلك نرجو منكم الإسهام في تقييم وتقويم عبارات هذه الاستمارة وتقدير درجة ملائمتها وصلاحياتها لتحقيق أهداف الدراسة حتى يتم البناء النهائي لها تبعا لإقتراحاتكم وملاحظاتكم العلمية والمنهجية.

شكرا جزيلا لكم

إشراف الأستاذ:

الطالبة:

* د. كمال فرحاوي

* شهرزاد دهيمي

السنة الجامعية: 2013-2014

مقدمة الاستمارة الخاصة بالمسؤولين:

في إطار إنجاز رسالة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي والموسومة بـ: **تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي - التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل - دراسة تقييمية ميدانية بجامعة المسيلة، أتقدم لكم سيدي الفاضل بهذه الاستمارة من أجل الإجابة على عباراتها خدمة منكم للبحث العلمي واستكمالاً لدراستنا في شقها الميداني.**

شكراً على تعاونكم

ملاحظات:

- ضع علامة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيك.

- لا تترك أي عبارة دون إجابة.

مقدمة الاستمارة الخاصة بالمسؤولين والأساتذة:

في إطار إنجاز رسالة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي والموسومة بـ: **تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي - التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل - دراسة تقييمية ميدانية بجامعة المسيلة، أتقدم لكم أستاذي الفاضل بهذه الاستمارة من أجل الإجابة على عباراتها خدمة منكم للبحث العلمي واستكمالاً لدراستنا في شقها الميداني.**

شكراً على تعاونكم

ملاحظات:

- ضع علامة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيك.

- لا تترك أي عبارة دون إجابة.

مقدمة الاستمارة الخاصة بالطلبة:

في إطار إنجاز رسالة الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي والموسومة ب: **تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي** - التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل - دراسة تقييمية ميدانية بجامعة المسيلة، أتقدم لك أيها الطالب الكريم بهذه الاستمارة من أجل الإجابة على عباراتها خدمة منكم للبحث العلمي واستكمالا لدراستنا هذه في شقها الميداني.

شكرا على تعاونكم

ملاحظات:

- ضع علامة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيك.

- لا تترك أي عبارة دون إجابة.

البيانات الأولية لاستمارة الإستبيان:

- حسب إطلاعك هل تعتقد أن مستوى التكوين في جامعة المسيلة هو نفسه في أغلب الجامعات الجزائرية؟ نعم لا

- حسب إطلاعك هل تعتقد أن مستوى البحث العلمي في جامعة المسيلة هو نفسه في أغلب الجامعات الجزائرية؟ نعم لا

- حسب إطلاعك هل تعتقد أن الإعلام في جامعة المسيلة يلعب نفس الدور في أغلب الجامعات الجزائرية؟ نعم لا

- حسب إطلاعك هل تعتقد أن الهياكل في جامعة المسيلة متوفرة وتؤدي وظيفتها بنفس الدرجة في أغلب الجامعات الجزائرية؟ نعم لا

المحور الأول: التكوين الجامعي

| بشكل ضعيف جدا | بشكل ضعيف | بشكل متوسط | بشكل جيد | بشكل جيد جدا | العبارات |
|------------------|--------------|---------------|-------------|-----------------|--|
| | | | | | التجسيد العملي لأهداف التكوين المسطرة في الجامعة ملموس وواضح |
| | | | | | يساهم التكوين الجامعي الحالي في بناء الفرد معرفيا |
| | | | | | يساهم التكوين الجامعي الحالي في بناء الفرد مهنيا |
| | | | | | التكوين الجامعي الحالي كافي |
| | | | | | يبنى الإطار ذات الكفاءة التي تقود عملية التنمية في المجتمع |
| | | | | | التكوين العلمي متوفر في الجامعة حاليا |
| | | | | | التدريب العملي متوفر في الجامعة حاليا |
| | | | | | محتويات المقاييس تخدم التكوين |
| | | | | | محتوى التربص الميداني مناسب لطبيعة العمل في الميدان |
| | | | | | موضوعات البرامج والمقررات الدراسية واضحة |
| | | | | | وجود تقويم تكويني مناسب |
| | | | | | وسائل التقويم المتاحة تخدم التكوين |
| | | | | | الأسئلة التقييمية موضوعية |
| | | | | | الوسائل التعليمية متوفرة لعملية التكوين |
| | | | | | طرائق التدريس مناسبة تخدم عملية التكوين |
| | | | | | وسائل التقويم متنوعة |
| | | | | | تتميز المقررات بوجود برنامج عملي يستهدف التكوين |
| | | | | | يتم الحصول على تغذية راجعة حول الأعمال المنجزة |
| | | | | | هناك تناسق بين مختلف المقاييس وأهداف التكوين |
| | | | | | يسير التكوين الجامعي عموما حسب رأيك |

- ماهي الحلول التي تراها فعالة لتحسين التكوين في الجامعة؟

المحور الثاني: البحث العلمي

| بشكل ضعيف جدا | بشكل ضعيف | بشكل متوسط | بشكل جيد | بشكل جيد جدا | العبارات |
|------------------|--------------|---------------|-------------|-----------------|--|
| | | | | | التمكن من آليات البحث العلمي متوفر |
| | | | | | العقبات في ممارسة البحث العلمي مزالة |
| | | | | | البحث العلمي فاعل ويلعب دور في تطوير الجامعة والامجتمع |
| | | | | | تستغل نتائج البحوث والدراسات في الحياة الاجتماعية ومجالاتها |
| | | | | | يساعد الباحث في التعمق في مجال تخصصه |
| | | | | | يساهم في الزيادة في التحصيل العلمي والمعرفي |
| | | | | | يساهم في إعطاء حلول للمشكلات المجتمعية |
| | | | | | غياب المعوقات المادية التي تقف في وجه البحث العلمي في الجامعة |
| | | | | | يتم التنسيق بين ممارس البحث والجهات المستفيدة من البحث |
| | | | | | المساعدين في البحث العلمي متوفرين |
| | | | | | المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي متاح |
| | | | | | المراجع والمصادر للبحث العلمي متاحة |
| | | | | | جلسات العرض والاستفادة من نتائج البحث العلمي متاحة |
| | | | | | الوقت المتوفر كافي لإجراء البحوث |
| | | | | | عملية النشر والتوزيع للأعمال والبحوث تتم |
| | | | | | يسير البحث العلمي في الجامعة حسب رأيك |

- ما هي الاستراتيجيات التي تراها فعالة لتحسين البحث العلمي في الجامعة الجزائرية؟

المحور الثالث: الإعلام الجامعي

| بشكل ضعيف جدا | بشكل ضعيف | بشكل متوسط | بشكل جيد | بشكل جيد جدا | العبارات |
|---------------|-----------|------------|----------|--------------|--|
| | | | | | يوفر الإعلام الجامعي مطويات أو كتيبات حول كل ما تريد الاستعلام عليه |
| | | | | | يوفر الإعلام الجامعي معلومات عن التخصصات قبل التسجيل |
| | | | | | المعلومات المتوفرة دقيقة |
| | | | | | المعلومات فيما يخص سنوات التكوين متوفرة |
| | | | | | المعلومات فيما يخص المقررات الدراسية متوفرة |
| | | | | | المعلومات فيما يخص جداول التوقيت متوفرة |
| | | | | | المعلومات فيما يخص الأهداف التي سوف يتم تحقيقها متوفرة |
| | | | | | المعلومات فيما يخص فرص التكوين والتسجيلات متوفرة |
| | | | | | المعلومات فيما يخص الامتحانات متوفرة |
| | | | | | المعلومات في مجال الخدمات متوفرة |
| | | | | | المعلومات فيما يخص الملتقيات متوفرة |
| | | | | | المعلومات فيما يخص الشراكة مع المؤسسات الاجتماعية من أجل التبرعات والتكوين متوفرة |
| | | | | | المعلومات فيما يخص الشركاء الاجتماعيين وطرق الاستفادة متوفرة |
| | | | | | التنسيق في مجال الإعلام بين الجامعة والجامعات الأخرى والجامعة والمؤسسات التي لها علاقة بها متوفر |
| | | | | | الإعلام الجامعي في الجامعة حسب رأيك يتم |

- ما هي الاستراتيجيات التي تراها فعالة لتفعيل دور الإعلام في الجامعة الجزائرية؟

المحور الرابع: الهياكل الجامعية

| بشكل ضعيف جدا | بشكل ضعيف | بشكل متوسط | بشكل جيد | بشكل جيد جدا | العبارات |
|------------------|--------------|---------------|-------------|-----------------|---|
| | | | | | المدرجات متوفرة ومجهزة |
| | | | | | قاعات التطبيق متوفرة ومجهزة |
| | | | | | المخابر متوفرة ومجهزة |
| | | | | | قاعات الأنترنت متوفرة ومجهزة |
| | | | | | قاعات البحث في الجامعة متوفرة ومجهزة |
| | | | | | أماكن الإشراف واستقبال الطلبة |
| | | | | | التجهيزات الإدارية والبيداغوجية متوفرة |
| | | | | | تتم التسجيلات الإدارية في بداية كل سنة جامعية |
| | | | | | تتم التسجيلات البيداغوجية على مستوى المكتبة مثلا في بداية كل سنة جامعية |
| | | | | | يتم الاستقبال في إدارات الجامعة المختلفة |
| | | | | | يتم الاستقبال في المصالح البيداغوجية مثلا المكتبة، قاعة الأنترنت ... |
| | | | | | تتم عملية توجيه وإرشاد الأساتذة والطلبة في المصالح الإدارية والبيداغوجية |
| | | | | | الهياكل في الجامعة متوفرة حسب رأيك |

- ما هي الاستراتيجيات التي تراها فعالة لتفعيل دور الهياكل في الجامعة الجزائرية؟

الملحق رقم: 02

استمارة الإِستبيان الخاصة بالمسؤولين في
صورتها النهائية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علوم التربية

موضوع الدراسة:

تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي

- التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل -

دراسة ميدانية بجامعة المسيلة

استمارة إستبيان

في إطار إنجاز رسالة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي، والموسومة ب: **تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي - التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل - دراسة تقييمية ميدانية بجامعة المسيلة**، أتقدم لكم سيدي الفاضل بهذه الاستمارة من أجل الإجابة على عباراتها خدمة منكم للبحث العلمي واستكمالاً لدراستنا في شقها الميداني.

شكراً على تعاونكم

ملاحظات:

- ضع علامة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيك.

- لا تترك أي عبارة دون إجابة

السنة الجامعية: 2013-2014

البيانات الأولية:

- حسب إطلاعك هل تعتقد أن مستوى التكوين في جامعة المسيلة هو نفسه في أغلب الجامعات الجزائرية؟ نعم لا

- حسب إطلاعك هل تعتقد أن مستوى البحث العلمي في جامعة المسيلة هو نفسه في أغلب الجامعات الجزائرية؟ نعم لا

- حسب إطلاعك هل تعتقد أن الإعلام في جامعة المسيلة يلعب نفس الدور في أغلب الجامعات الجزائرية؟ نعم لا

- حسب إطلاعك هل تعتقد أن الهياكل في جامعة المسيلة متوفرة وتؤدي وظيفتها بنفس الدرجة في أغلب الجامعات الجزائرية؟ نعم لا

البيانات الخاصة بمحاور الدراسة:

| رقم العبارة | العبارات | بشكل جيد | بشكل متوسط | بشكل ضعيف |
|-------------|--|----------|------------|-----------|
| 01 | التجسيد العملي لأهداف التكوين المسطرة في الجامعة ملموس وواضح | | | |
| 02 | يساهم التكوين الجامعي الحالي في بناء الفرد معرفيا | | | |
| 03 | يساهم التكوين الجامعي الحالي في بناء الفرد مهنيا | | | |
| 04 | يبنى الإطارات ذات الكفاءة التي تقود عملية التنمية في المجتمع | | | |
| 05 | المناهج التعليمية ومحتويات المقاييس تخدم التكوين | | | |
| 06 | محتوى التربص الميداني مناسب لطبيعة العمل في الميدان مستقبلا | | | |
| 07 | موضوعات البرامج والمقررات الدراسية واضحة | | | |
| 08 | وجود تقويم تكويني للمعارف مناسب | | | |
| 09 | وسائل التقويم المتاحة تخدم التكوين | | | |
| 10 | الأسئلة التقويمية موضوعية | | | |

| رقم العبارة | العبارات | بشكل جيد | بشكل متوسط | بشكل ضعيف |
|----------------|---|-------------|---------------|--------------|
| 11 | الوسائل التعليمية متوفرة لعملية التكوين | | | |
| 12 | طرائق التدريس مناسبة تخدم عملية التكوين | | | |
| 13 | وسائل التقويم متنوعة | | | |
| 14 | المقررات تتميز بوجود برنامج عملي يستهدف التكوين | | | |
| 15 | يتم الحصول على تغذية راجعة حول الأعمال المنجزة | | | |
| 16 | هناك تناسق بين مختلف المقاييس وأهداف التكوين | | | |
| 17 | يسير التكوين الجامعي عموما حسب رأيك | | | |
| 18 | التمكن من آليات البحث العلمي متوفر | | | |
| 19 | العقبات التي تواجه الباحث في ممارسة البحث العلمي مزالة | | | |
| 20 | البحث العلمي فاعل ويلعب دوره في تطوير الجامعة | | | |
| 21 | تستغل نتائج البحوث والدراسات في مجالات الحياة الاجتماعية | | | |
| 22 | يساعد الباحث في التحكم في مجال تخصصه | | | |
| 23 | يساهم في الزيادة في التحصيل العلمي | | | |
| 24 | يساهم في إعطاء حلول للمشكلات المجتمعية | | | |
| 25 | غياب المعوقات المادية التي تقف في وجه البحث العلمي في الجامعة | | | |
| 26 | يتم التنسيق بين ممارس البحث والجهات المستفيدة من البحث | | | |
| 27 | المساعدين في البحث العلمي متوفرين | | | |
| 28 | المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي متاح | | | |
| 29 | المراجع والمصادر للبحث العلمي متوفرة | | | |
| 30 | جلسات العرض والاستفادة من نتائج البحث العلمي متاحة | | | |
| 31 | الوقت المتوفر لإجراء البحث العلمي كافي | | | |
| 32 | عملية نشر الأعمال والبحوث متاحة | | | |
| 33 | يسير البحث العلمي في الجامعة حسب رأيك | | | |
| رقم العبارة | العبارات | بشكل جيد | بشكل متوسط | بشكل ضعيف |

| | | | | |
|--------------|---------------|-------------|---|----------------|
| | | | يوفر الإعلام الجامعي مطويات و كتيبات حول كل ما تريد الاستعلام عنه | 34 |
| | | | يوفر الإعلام الجامعي معلومات عن التخصصات قبل التسجيل | 35 |
| | | | المعلومات المتوفرة دقيقة | 36 |
| | | | المعلومات فيما يخص سنوات التكوين متوفرة | 37 |
| | | | المعلومات فيما يخص المقررات الدراسية متوفرة | 38 |
| | | | المعلومات فيما يخص جداول التوقيت متوفرة | 39 |
| | | | المعلومات فيما يخص أهداف التكوين متوفرة | 40 |
| | | | المعلومات التي يجب أن تنشر من خلال الإعلام الجامعي في مجال الخدمات متوفرة | 41 |
| | | | المعلومات فيما يخص فرص التكوين والتسجيلات متوفرة | 42 |
| | | | المعلومات فيما يخص الامتحانات متوفرة | 43 |
| | | | المعلومات فيما يخص الملتقيات متوفرة | 44 |
| | | | المعلومات فيما يخص الشراكة مع المؤسسات الاجتماعية من أجل التبرعات والتكوين متوفرة | 45 |
| | | | المعلومات فيما يخص الشركاء الاجتماعيين وطرق الاستفادة منهم متوفرة | 46 |
| | | | التنسيق في مجال الإعلام بين الجامعة والجامعات الأخرى متوفر | 47 |
| | | | التنسيق في مجال الإعلام بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية التي لها علاقة بها متوفر | 48 |
| | | | الإعلام الجامعي حسب رأيك يتم | 49 |
| | | | الدرجات المخصصة للدراسة متوفرة | 50 |
| | | | الدرجات المخصصة للدراسة مجهزة | 51 |
| | | | قاعات التطبيق متوفرة | 52 |
| | | | قاعات التطبيق مجهزة | 53 |
| | | | المخابر في الجامعة متوفرة | 54 |
| بشكل ضعيف | بشكل متوسط | بشكل جيد | العبارات | رقم العبارة |
| | | | المخابر في الجامعة مجهزة | 55 |

| | | | | |
|--|--|--|--|----|
| | | | قاعة الأنترنات في الجامعة مجهزة | 56 |
| | | | قاعة البحث في الجامعة مجهزة | 57 |
| | | | الشروط الفيزيائية للهيكل (إضاءة، تكييف، تهوئة) متوفرة | 58 |
| | | | أماكن الإشراف واستقبال الطلبة متوفرة | 59 |
| | | | التجهيزات الإدارية والبيداغوجية متوفرة | 60 |
| | | | التسجيلات الإدارية في بداية كل سنة جامعية تتم | 61 |
| | | | التسجيلات البيداغوجية (في المكتبة مثلا) في بداية كل سنة جامعية تتم | 62 |
| | | | الاستقبال في مختلف إدارات الجامعة يتم | 63 |
| | | | الاستقبال في المصالح البيداغوجية مثلا المكتبة، قاعة الأنترنات يتم | 64 |
| | | | عملية توجيه وإرشاد الأساتذة والطلبة في المصالح الإدارية والبيداغوجية تتم | 65 |
| | | | الهيكل في الجامعة متوفرة وتؤدي دورها حسب رأيك | 66 |

67- ما هي الحلول التي تراها فعالة لتحسين التكوين في الجامعة إن لم يكن حسب رأيك جيد؟

..... -

..... -

..... -

..... -

..... -

..... -

68- ما هي الحلول التي تراها فعالة لتحسين البحث العلمي في الجامعة إن لم يكن حسب رأيك جيد؟

..... -

..... -

..... -

..... -
..... -

69- ما هي الحلول التي تراها لتحسين دور الإعلام في الجامعة إن لم يكن حسب رأيك جيد؟

..... -
..... -
..... -
..... -
..... -
..... -

70- ما هي الحلول التي تراها فعالة لتحسين دور الهياكل في الجامعة إن لم يكن حسب رأيك جيد؟

..... -
..... -
..... -
..... -
..... -

شكرا جزيلا على تعاونكم

الملحق رقم: 03

استمارة الإِستبيان الخاصة بالأساتذة في
صورتها النهائية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علوم التربية

موضوع الدراسة:

تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي

- التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل -

دراسة ميدانية بجامعة المسيلة

استمارة إستبيان

في إطار إنجاز رسالة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي، والموسومة ب: **تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي - التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل - دراسة تقييمية ميدانية بجامعة المسيلة**، أتقدم لكم أستاذي الفاضل بهذه الاستمارة من أجل الإجابة على عباراتها خدمة منكم للبحث العلمي واستكمالاً لدراستنا في شقها الميداني.

شكراً على تعاونكم

ملاحظات:

- ضع علامة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيك.

- لا تترك أي عبارة دون إجابة.

السنة الجامعية: 2013-2014

البيانات الأولية:

- حسب إطلاعك هل تعتقد أن مستوى التكوين في جامعة المسيلة هو نفسه في أغلب الجامعات الجزائرية؟ نعم لا
- حسب إطلاعك هل تعتقد أن مستوى البحث العلمي في جامعة المسيلة هو نفسه في أغلب الجامعات الجزائرية؟ نعم لا
- حسب إطلاعك هل تعتقد أن الإعلام في جامعة المسيلة يلعب نفس الدور في أغلب الجامعات الجزائرية؟ نعم لا
- حسب إطلاعك هل تعتقد أن الهياكل في جامعة المسيلة متوفرة وتؤدي وظيفتها بنفس الدرجة في أغلب الجامعات الجزائرية؟ نعم لا

البيانات الخاصة بمحاور الدراسة:

| رقم العبارة | العبارات | بشكل جيد | بشكل متوسط | بشكل ضعيف |
|-------------|--|----------|------------|-----------|
| 01 | التجسيد العملي لأهداف التكوين المسطرة في الجامعة ملموس وواضح | | | |
| 02 | يساهم التكوين الجامعي الحالي في بناء الفرد معرفيا | | | |
| 03 | يساهم التكوين الجامعي الحالي في بناء الفرد مهنيا | | | |
| 04 | يبنى الإطارات ذات الكفاءة التي تقود عملية التنمية في المجتمع | | | |
| 05 | المناهج التعليمية ومحتويات المقاييس تخدم التكوين | | | |
| 06 | محتوى التبرص الميداني مناسب لطبيعة العمل في الميدان مستقبلا | | | |
| 07 | موضوعات البرامج والمقررات الدراسية واضحة | | | |
| 08 | وجود تقويم تكويني للمعارف مناسب | | | |
| 09 | وسائل التقويم المتاحة تخدم التكوين | | | |
| 10 | الأسئلة التقويمية موضوعية | | | |
| رقم العبارة | العبارات | بشكل جيد | بشكل متوسط | بشكل ضعيف |

| | | | | |
|--------------|---------------|-------------|--|----------------|
| | | | الوسائل التعليمية متوفرة لعملية التكوين | 11 |
| | | | طرائق التدريس مناسبة تخدم عملية التكوين | 12 |
| | | | وسائل التقويم متنوعة | 13 |
| | | | المقررات تتميز بوجود برنامج عملي يستهدف التكوين | 14 |
| | | | يتم الحصول على تغذية راجعة حول الأعمال المنجزة | 15 |
| | | | هناك تناسق بين مختلف المقاييس وأهداف التكوين | 16 |
| | | | يسير التكوين الجامعي عموماً حسب رأيك | 17 |
| | | | التمكن من آليات البحث العلمي متوفر | 18 |
| | | | العقبات التي تواجه الباحث في ممارسة البحث العلمي مزلة | 19 |
| | | | البحث العلمي فاعل ويلعب دوره في تطوير الجامعة | 20 |
| | | | تستغل نتائج البحوث والدراسات في مجالات الحياة الاجتماعية | 21 |
| | | | يساعد الباحث في التحكم في مجال تخصصه | 22 |
| | | | يساهم في الزيادة في التحصيل العلمي | 23 |
| | | | يساهم في إعطاء حلول للمشكلات المجتمعية | 24 |
| | | | غياب المعوقات المادية التي تقف في وجه البحث العلمي في الجامعة | 25 |
| | | | يتم التنسيق بين ممارس البحث والجهات المستفيدة من البحث | 26 |
| | | | المساعدين في البحث العلمي متوفرين | 27 |
| | | | المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي متاح | 28 |
| | | | المراجع والمصادر للبحث العلمي متوفرة | 29 |
| | | | جلسات العرض والاستفادة من نتائج البحث العلمي متاحة | 30 |
| | | | الوقت المتوفر لإجراء البحث العلمي كافي | 31 |
| | | | عملية نشر الأعمال والبحوث متاحة | 32 |
| | | | يسير البحث العلمي في الجامعة حسب رأيك | 33 |
| بشكل ضعيف | بشكل متوسط | بشكل جيد | العبارات | رقم العبارة |
| | | | يوفر الإعلام الجامعي مطويات وكتيبات حول كل ما تريد الاستعلام عنه | 34 |

| | | | | |
|--------------|---------------|-------------|---|----------------|
| | | | يوفر الإعلام الجامعي معلومات عن التخصصات قبل التسجيل | 35 |
| | | | المعلومات المتوفرة دقيقة | 36 |
| | | | المعلومات فيما يخص سنوات التكوين متوفرة | 37 |
| | | | المعلومات فيما يخص المقررات الدراسية متوفرة | 38 |
| | | | المعلومات فيما يخص جداول التوقيت متوفرة | 39 |
| | | | المعلومات فيما يخص أهداف التكوين متوفرة | 40 |
| | | | المعلومات التي يجب أن تنشر من خلال الإعلام الجامعي في مجال الخدمات متوفرة | 41 |
| | | | المعلومات فيما يخص فرص التكوين والتسجيلات متوفرة | 42 |
| | | | المعلومات فيما يخص الامتحانات متوفرة | 43 |
| | | | المعلومات فيما يخص الملتقيات متوفرة | 44 |
| | | | المعلومات فيما يخص الشراكة مع المؤسسات الاجتماعية من أجل التبرعات والتكوين متوفرة | 45 |
| | | | المعلومات فيما يخص الشركاء الاجتماعيين وطرق الاستعادة منهم متوفرة | 46 |
| | | | التنسيق في مجال الإعلام بين الجامعة والجامعات الأخرى متوفر | 47 |
| | | | التنسيق في مجال الإعلام بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية التي لها علاقة بها متوفر | 48 |
| | | | الإعلام الجامعي حسب رأيك يتم | 49 |
| | | | المدرجات المخصصة للدراسة متوفرة | 50 |
| | | | المدرجات المخصصة للدراسة مجهزة | 51 |
| | | | قاعات التطبيق متوفرة | 52 |
| | | | قاعات التطبيق مجهزة | 53 |
| | | | المخابر في الجامعة متوفرة | 54 |
| بشكل ضعيف | بشكل متوسط | بشكل جيد | العبارات | رقم العبارة |
| | | | المخابر في الجامعة مجهزة | 55 |
| | | | قاعة الأنترنات في الجامعة مجهزة | 56 |
| | | | قاعة البحث في الجامعة مجهزة | 57 |

| | | | | |
|--|--|--|--|----|
| | | | الشروط الفيزيائية للهيكل (إضاءة، تكييف، تهوئة) متوفرة | 58 |
| | | | أماكن الإشراف واستقبال الطلبة متوفرة | 59 |
| | | | التجهيزات الإدارية والبيداغوجية متوفرة | 60 |
| | | | التسجيلات الإدارية في بداية كل سنة جامعية تتم | 61 |
| | | | التسجيلات البيداغوجية (في المكتبة مثلا) في بداية كل سنة جامعية تتم | 62 |
| | | | الاستقبال في مختلف إدارات الجامعة يتم | 63 |
| | | | الاستقبال في المصالح البيداغوجية مثلا المكتبة، قاعة الأنترنت يتم | 64 |
| | | | عملية توجيه وإرشاد الأساتذة والطلبة في المصالح الإدارية والبيداغوجية تتم | 65 |
| | | | الهيكل في الجامعة متوفرة وتؤدي دورها حسب رأيك | 66 |

67- ماهي الحلول التي تراها فعالة لتحسين التكوين في الجامعة إن لم يكن حسب رأيك جيد؟

..... -

..... -

..... -

..... -

..... -

..... -

68- ما هي الحلول التي تراها فعالة لتحسين البحث العلمي في الجامعة إن لم يكن حسب رأيك جيد؟

..... -

..... -

..... -

..... -

..... -

69- ما هي الحلول التي تراها لتحسين دور الإعلام في الجامعة إن لم يكن حسب رأيك جيد؟

..... -

..... -

..... -

..... -

..... -

70- ما هي الحلول التي تراها فعالة لتحسين دور الهياكل في الجامعة إن لم يكن حسب رأيك جيد؟

..... -

..... -

..... -

..... -

..... -

شكرا جزيلاً على تعاونكم

الملحق رقم: 04

استمارة الإِستبيان الخاصة بالطلبة في صورتها
النهائية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علوم التربية

موضوع الدراسة:

تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي

- التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل -

دراسة ميدانية بجامعة المسيلة

استمارة إستبيان

في إطار إنجاز رسالة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي والموسومة ب: تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي - التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل - دراسة ميدانية بجامعة المسيلة، أقدم لك أيها الطالب الكريم هذه الاستمارة من أجل الإجابة على عباراتها خدمة منكم للبحث العلمي واستكمالا لهذه الدراسة في شقها الميداني.

شكرا على تعاونكم

ملاحظة:

- ضع علامة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيك.

- لا تترك أي عبارة دون إجابة.

السنة الجامعية: 2013-2014

البيانات الأولية:

- حسب إطلاعك هل تعتقد أن مستوى التكوين في جامعة المسيلة هو نفسه في أغلب الجامعات الجزائرية؟ نعم لا
- حسب إطلاعك هل تعتقد أن مستوى البحث العلمي في جامعة المسيلة هو نفسه في أغلب الجامعات الجزائرية؟ نعم لا
- حسب إطلاعك هل تعتقد أن الإعلام في جامعة المسيلة يلعب نفس الدور في أغلب الجامعات الجزائرية؟ نعم لا
- حسب إطلاعك هل تعتقد أن الهياكل في جامعة المسيلة متوفرة وتؤدي وظيفتها بنفس الدرجة في أغلب الجامعات الجزائرية؟ نعم لا

البيانات الخاصة بمحاور الدراسة:

| رقم العبارة | العبارات | بشكل جيد | بشكل متوسط | بشكل ضعيف |
|-------------|--|----------|------------|-----------|
| 01 | التجسيد العملي لأهداف التكوين المسطرة في الجامعة ملموس وواضح | | | |
| 02 | يساهم التكوين الجامعي الحالي في بناء الفرد معرفيا | | | |
| 03 | يساهم التكوين الجامعي الحالي في بناء الفرد مهنيا | | | |
| 04 | يبنى الإطارات ذات الكفاءة التي تقود عملية التنمية في المجتمع | | | |
| 05 | المناهج التعليمية ومحتويات المقاييس تخدم التكوين | | | |
| 06 | محتوى التبرص الميداني مناسب لطبيعة العمل في الميدان مستقبلا | | | |
| 07 | موضوعات البرامج والمقررات الدراسية واضحة | | | |
| 08 | وجود تقويم تكويني للمعارف مناسب | | | |
| 09 | وسائل التقويم المتاحة تخدم التكوين | | | |
| 10 | الأسئلة التقويمية موضوعية | | | |
| 11 | الوسائل التعليمية متوفرة لعملية التكوين | | | |
| رقم | العبارات | بشكل | بشكل | بشكل |

| العبارة | رقم | العبارة | بشكل | بشكل | بشكل |
|---------|---------|--|------|------|------|
| 12 | | طرائق التدريس مناسبة تخدم عملية التكوين | | | |
| 13 | | وسائل التقويم متنوعة | | | |
| 14 | | المقررات تتميز بوجود برنامج عملي يستهدف التكوين | | | |
| 15 | | يتم الحصول على تغذية راجعة حول الأعمال المنجزة | | | |
| 16 | | هناك تناسق بين مختلف المقاييس وأهداف التكوين | | | |
| 17 | | يسير التكوين الجامعي عموماً حسب رأيك | | | |
| 18 | | التمكن من آليات البحث العلمي متوفر | | | |
| 19 | | العقبات التي تواجه الباحث في ممارسة البحث العلمي مزالة | | | |
| 20 | | البحث العلمي فاعل ويلعب دوره في تطوير الجامعة | | | |
| 21 | | تستغل نتائج البحوث والدراسات في مجالات الحياة الاجتماعية | | | |
| 22 | | يساعد الباحث في التحكم في مجال تخصصه | | | |
| 23 | | يساهم في الزيادة في التحصيل العلمي | | | |
| 24 | | يساهم في إعطاء حلول للمشكلات المجتمعية | | | |
| 25 | | غياب المعوقات المادية التي تقف في وجه البحث العلمي في الجامعة | | | |
| 26 | | يتم التنسيق بين ممارس البحث والجهات المستفيدة من البحث | | | |
| 27 | | المساعدين في البحث العلمي متوفرين | | | |
| 28 | | المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي متاح | | | |
| 29 | | المراجع والمصادر للبحث العلمي متوفرة | | | |
| 30 | | جلسات العرض والاستفادة من نتائج البحث العلمي متاحة | | | |
| 31 | | الوقت المتوفر لإجراء البحث العلمي كافي | | | |
| 32 | | عملية نشر الأعمال والبحوث متاحة | | | |
| 33 | | يسير البحث العلمي في الجامعة حسب رأيك | | | |
| 34 | | يوفر الإعلام الجامعي مطويات وكتيبات حول كل ما تريد الاستعلام عنه | | | |
| | رقم | العبارة | بشكل | بشكل | بشكل |
| | العبارة | | بشكل | بشكل | بشكل |
| 35 | | يوفر الإعلام الجامعي معلومات عن التخصصات قبل | | | |

| | | | | |
|--------------|---------------|-------------|---|----------------|
| | | | التسجيل | |
| | | | المعلومات المتوفرة دقيقة | 36 |
| | | | المعلومات فيما يخص سنوات التكوين متوفرة | 37 |
| | | | المعلومات فيما يخص المقررات الدراسية متوفرة | 38 |
| | | | المعلومات فيما يخص جداول التوقيت متوفرة | 39 |
| | | | المعلومات فيما يخص أهداف التكوين متوفرة | 40 |
| | | | المعلومات التي يجب أن تنشر من خلال الإعلام الجامعي في مجال الخدمات متوفرة | 41 |
| | | | المعلومات فيما يخص فرص التكوين والتسجيلات متوفرة | 42 |
| | | | المعلومات فيما يخص الامتحانات متوفرة | 43 |
| | | | المعلومات فيما يخص الملتقيات متوفرة | 44 |
| | | | المعلومات فيما يخص الشراكة مع المؤسسات الاجتماعية من أجل التربصات والتكوين متوفرة | 45 |
| | | | المعلومات فيما يخص الشركاء الاجتماعيين وطرق الاستفادة منهم متوفرة | 46 |
| | | | التنسيق في مجال الإعلام بين الجامعة والجامعات الأخرى متوفر | 47 |
| | | | التنسيق في مجال الإعلام بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية التي لها علاقة بها متوفر | 48 |
| | | | الإعلام الجامعي حسب رأيك يتم | 49 |
| | | | المدرجات المخصصة للدراسة متوفرة | 50 |
| | | | المدرجات المخصصة للدراسة مجهزة | 51 |
| | | | قاعات التطبيق متوفرة | 52 |
| | | | قاعات التطبيق مجهزة | 53 |
| | | | المخابر في الجامعة متوفرة | 54 |
| | | | المخابر في الجامعة مجهزة | 55 |
| | | | قاعة الأنترنات في الجامعة مجهزة | 56 |
| بشكل ضعيف | بشكل متوسط | بشكل جيد | العبارات | رقم العبارة |
| | | | قاعة البحث في الجامعة مجهزة | 57 |
| | | | الشروط الفيزيائية للهايكل (إضاءة، تكييف، تهوية) متوفرة | 58 |

| | | | | |
|--|--|--|--|----|
| | | | أماكن الإشراف واستقبال الطلبة متوفرة | 59 |
| | | | التجهيزات الإدارية والبيداغوجية متوفرة | 60 |
| | | | التسجيلات الإدارية في بداية كل سنة جامعية تتم | 61 |
| | | | التسجيلات البيداغوجية (في المكتبة مثلا) في بداية كل سنة جامعية تتم | 62 |
| | | | الاستقبال في مختلف إدارات الجامعة يتم | 63 |
| | | | الاستقبال في المصالح البيداغوجية مثلا المكتبة، قاعة الأنترنات يتم | 64 |
| | | | عملية توجيه وإرشاد الأساتذة والطلبة في المصالح الإدارية والبيداغوجية تتم | 65 |
| | | | الهياكل في الجامعة متوفرة وتؤدي دورها حسب رأيك | 66 |

67- ماهي الحلول التي تراها فعالة لتحسين التكوين في الجامعة إن لم يكن حسب رأيك جيد؟

..... -

..... -

..... -

..... -

..... -

..... -

68- ما هي الحلول التي تراها فعالة لتحسين البحث العلمي في الجامعة إن لم يكن حسب رأيك جيد؟

..... -

..... -

..... -

..... -

..... -

69- ما هي الحلول التي تراها لتحسين دور الإعلام في الجامعة إن لم يكن حسب رأيك جيد؟

..... -

..... -

..... -

..... -

..... -

70- ما هي الحلول التي تراها فعالة لتحسين دور الهياكل في الجامعة إن لم يكن حسب رأيك جيد؟

..... -

..... -

..... -

..... -

..... -

شكرا جزيلا على تعاونكم

الملحق رقم: 05

التعريف بميدان الدراسة

* جامعة المسيية *

جامعة المسيلة



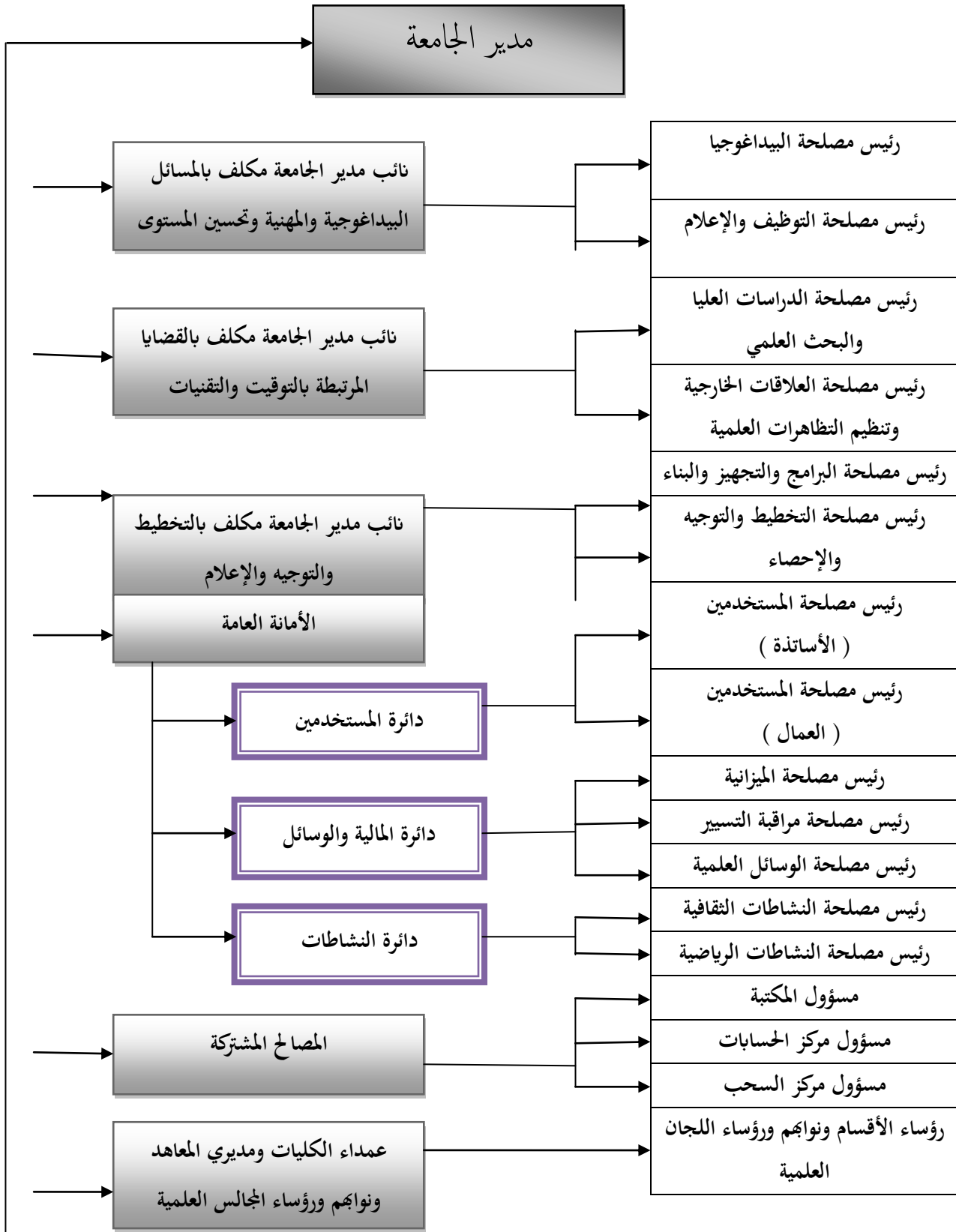
تقديم الجامعة:

أنشأت جامعة ولاية المسيلة في عام 1985 بمقتضى المرسوم الوزاري رقم 92/304 بتاريخ 1992/07/07 بحي إشبيليا ولاية المسيلة، من خلال فتح معهد للتعليم العالي في الميكاتيك، ثم في عام 1989 تم فتح معهد الهندسة المدنية و معهد التقنيات الحضرية، وفي عام 1992، أصبحت مركز جامعي، أما في عام 2001 وبمقتضى المرسوم الوزاري التنفيذي رقم 01/247 تم ترقية المركز الجامعي إلى جامعة، مع أربع كليات و 23 قسما، وسبعة مخابر للبحث معتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أساتذتها المقدر عددهم بحوالي 548 و الذين يقدمون دروسا في شتى الميادين لحوالي 26000 طالبا.

و حاليا تشتمل على **6 كليات ومعهدين:**

- كلية العلوم. - كلية الرياضيات والاعلام الآلي.
- كلية التكنولوجيا. - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- كلية الآداب والعلوم الاجتماعية. - كلية الحقوق. - معهد التربية البدنية
- معهد التسيير والتقنيات الحضرية - تنقسم إلى **23** قسم.

المركز التنظيمي لجامعة المسيلة



الملحق رقم: 06

المداول الإحصائية

Oneway

| | | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error | Minimum | Maximum |
|---------|-----------|-----|---------|----------------|------------|---------|---------|
| takwin | talaba | 683 | 37,6296 | 4,57574 | ,17509 | 26,00 | 44,00 |
| | asatida | 98 | 32,7143 | 3,78821 | ,38267 | 28,00 | 39,00 |
| | masouloun | 16 | 39,5000 | 5,64506 | 1,41126 | 30,00 | 45,00 |
| | Total | 797 | 37,0627 | 4,79699 | ,16992 | 26,00 | 45,00 |
| baheth | talaba | 683 | 38,6486 | 4,15034 | ,15881 | 29,00 | 45,00 |
| | asatida | 98 | 35,4286 | 7,57641 | ,76533 | 26,00 | 47,00 |
| | masouloun | 16 | 42,6250 | 4,28758 | 1,07189 | 35,00 | 48,00 |
| | Total | 797 | 38,3325 | 4,85737 | ,17206 | 26,00 | 48,00 |
| ialam | talaba | 683 | 36,7204 | 4,88153 | ,18679 | 27,00 | 43,00 |
| | asatida | 98 | 37,1429 | 5,99312 | ,60540 | 26,00 | 44,00 |
| | masouloun | 16 | 43,0625 | 4,72537 | 1,18134 | 34,00 | 47,00 |
| | Total | 797 | 36,8996 | 5,10025 | ,18066 | 26,00 | 47,00 |
| hayakil | talaba | 683 | 37,6823 | 5,15622 | ,19730 | 27,00 | 44,00 |
| | asatida | 98 | 35,5714 | 6,55508 | ,66216 | 25,00 | 42,00 |
| | masouloun | 16 | 44,6250 | 2,44609 | ,61152 | 40,00 | 48,00 |
| | Total | 797 | 37,5621 | 5,44342 | ,19282 | 25,00 | 48,00 |

ANOVA

| | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---------|----------------|----------------|-----|-------------|--------|------|
| takwin | Between Groups | 2167,581 | 2 | 1083,790 | 53,286 | ,000 |
| | Within Groups | 16149,283 | 794 | 20,339 | | |
| | Total | 18316,863 | 796 | | | |
| Baheth | Between Groups | 1189,472 | 2 | 594,736 | 26,844 | ,000 |
| | Within Groups | 17591,416 | 794 | 22,155 | | |
| | Total | 18780,888 | 796 | | | |
| lalam | Between Groups | 635,445 | 2 | 317,723 | 12,569 | ,000 |
| | Within Groups | 20070,525 | 794 | 25,278 | | |
| | Total | 20705,970 | 796 | | | |
| Hayakil | Between Groups | 1196,370 | 2 | 598,185 | 21,213 | ,000 |
| | Within Groups | 22389,806 | 794 | 28,199 | | |
| | Total | 23586,176 | 796 | | | |

Post Hoc Tests

Scheffe

| Dependent Variable | (I) T | (J) T | Mean Difference (I-J) | Std. Error | Sig. |
|--------------------|-----------|-------------|-----------------------|------------|------|
| Takwin | talaba | asatida | 4,91529 [*] | ,48716 | ,000 |
| | | masouloun | -1,87042 | 1,14060 | ,261 |
| | asatida | talaba | -4,91529 [*] | ,48716 | ,000 |
| | | masouloun | -6,78571 [*] | 1,21603 | ,000 |
| | masouloun | talaba | 1,87042 | 1,14060 | ,261 |
| | | asatida | 6,78571 [*] | 1,21603 | ,000 |
| Baheth | talaba | asatida | 3,22004 [*] | ,50844 | ,000 |
| | | masouloun | -3,97639 [*] | 1,19044 | ,004 |
| | asatida | talaba | -3,22004 [*] | ,50844 | ,000 |
| | | masouloun | -7,19643 [*] | 1,26917 | ,000 |
| | masouloun | talaba | 3,97639 [*] | 1,19044 | ,004 |
| | | asatida | 7,19643 [*] | 1,26917 | ,000 |
| lalam | talaba | asatida | -,42251 | ,54309 | ,739 |
| | | masouloun | -6,34215 [*] | 1,27156 | ,000 |
| | asatida | talaba | ,42251 | ,54309 | ,739 |
| | | f masouloun | -5,91964 [*] | 1,35565 | ,000 |
| | masouloun | talaba | 6,34215 [*] | 1,27156 | ,000 |
| | | asatida | 5,91964 [*] | 1,35565 | ,000 |
| hayakil | talaba | asatida | 2,11086 [*] | ,57361 | ,001 |
| | | masouloun | -6,94272 [*] | 1,34302 | ,000 |

| | | | | |
|-----------|-----------|-----------------------|---------|------|
| asatida | talaba | -2,11086 [*] | ,57361 | ,001 |
| | masouloun | -9,05357 [*] | 1,43184 | ,000 |
| masouloun | talaba | 6,94272 [*] | 1,34302 | ,000 |
| | asatida | 9,05357 [*] | 1,43184 | ,000 |

الملاحظات

ملخص:

عالجت الدراسة الحالية موضوع موسوم بـ: تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي - التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل - دراسة ميدانية بجامعة المسيلة، حيث تم تناول الدراسة في عشر فصول وهي: فصل خاص بالإطار العام للدراسة، وبابين رئيسيين الأول نظري، وضم فصل حول النظم التعليمية، وفصل حول المؤسسة الجامعية، وفصل حول التعليم العالي، وفصل حول إصلاحات التعليم العالي في الجزائر، وفصل حول التكوين الجامعي، وفصل حول البحث العلمي، وفصل حول الإعلام الجامعي، والباب الثاني ميداني، ضم فصل الإطار المنهجي للدراسة، وفصل عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة، وأخيرا إقتراحات الدراسة وخاتمة.

وقد تم إستخدام إستمارة الإستبيان للحصول على البيانات الميدانية في نماذج ثلاث، تم توزيعها على العينات الثلاث للدراسة، وهم المسؤولون والذين بلغ عددهم 16 فرد، والأساتذة والذي بلغ عددهم 98 فرد، والطلبة الذين بلغ عددهم 683 فرد، لتكون بذلك العينة الإجمالية للدراسة 797 فرد مثلوا المجتمع الأصلي من الفاعلين بجامعة المسيلة، حيث تم معالجة البيانات عن طريق حساب التكرارات، والنسب المئوية، و متوسطات التكرارات لكل محور، وإستخدام إختبار (ف) باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه، ولتحديد إتجاه الفروق للعينات تم إجراء المقارنات المتعددة بطريقة شافيه (Scheffe).

وقد جاءت النتائج كالتالي:

- قيم الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) التكوين في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجا - بالمتوسط.
- توجد فروق دالة إحصائيا في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للتكوين في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجا -.
- قيم الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) البحث العلمي في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجا - بالضعيف.
- توجد فروق دالة إحصائيا في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) للبحث العلمي في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجا -.

- قيم الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) الإعلام في منظومة التعليم العالي -
جامعة المسيلة نموذجاً - بالضعيف.

- توجد فروق دالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة)
للإعلام في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً - .

- قيم الفاعلون في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة) الهياكل في منظومة التعليم العالي -
جامعة المسيلة نموذجاً - بالضعيفة.

- توجد فروق دالة إحصائية في تقييم الفاعلين في النظام الجامعي (مسؤولون، أساتذة، طلبة)
للهاكل في منظومة التعليم العالي - جامعة المسيلة نموذجاً - .

وقد تم إقتراح حلول من طرف عينة الدراسة على مستوى كل متغير من متغيرات الدراسة
وتمحورت عموماً حول:

فيما يخص التكوين:

- العمل الجاد من قبل الفاعلين في الجامعة وراء تحقيق أهدافها على مستوى التكوين.
- ضرورة اعتماد برامج تربية جديدة سواء للطلبة والأساتذة من حيث المدة المخصصة لها أو من
حيث الكيفية والظروف التي تجرى فيها لتحسين التكوين.
- زيادة الاهتمام بالبيئة التعليمية حتى تكون ملائمة أكثر لعملية التكوين.

فيما يخص البحث العلمي:

- السعي الحثيث من قبل الفاعلين في الجامعة وراء تحقيق أهدافها على مستوى البحث العلمي.
- تقديم البحوث العلمية والتطبيقية والاستشارات العلمية المتطورة وتسهيل عملية النشر.
- زيادة الاهتمام بالبيئة التعليمية لتكون ملائمة أكثر لعملية البحث العلمي.

فيما يخص الإعلام:

- فتح المجال أمام الإعلام وإعطائه حقه في الجامعة لأهمية دوره.
- فتح قنوات الاتصال بين الأساتذة ومرونة نقل المعلومات بين الباحثين.

- الإهتمام بالإعلام عن طريق تشكيل لجان خاصة بالتوجيه الإعلامي وخلايا الإستماع والتوعية والإرشاد.

فيما يخص الهياكل:

- تحسين أساليب التسيير والتنظيم والاستغلال الأمثل والعقلاني بما هو موجود من إمكانيات داخل الجامعة.

- تجهيز الهياكل بمتطلبات العمل وخاصة على مستوى قاعات الأعمال التطبيقية والموجهة والمخابر في العلوم التجريبية.

- زيادة عدد الهياكل الجامعية وتحسين أدائها سواء الإداري أو البيداغوجي.

بينت النتائج بصفة عامة أن الجامعة الجزائرية - جامعة المسيلة نموذجاً - تعاني نقائص وضعفا على مستوى: التكوين، والبحث العلمي، والإعلام الجامعي، وحتى على مستوى الهياكل وأدائها، وقد تم في الأخير وضع مجموعة من الإقتراحات، تتعلق بتحسين عملية التكوين، وكذا البحث العلمي، والإعلام بالجامعة، وأداء الهياكل بها.

Résumé:

La présente étude traite le sujet intitulé : L'évaluation des acteurs dans le système universitaire pour certains aspects du système de l'enseignement supérieur – La formation, la recherche scientifique, l'information, les infrastructures – Etude pratique dans l'université de M'sila, qui a été repris en dix chapitres: Un chapitre spécifique au cadre général de l'étude, et deux parties principales, la première théorique qui inclue un chapitre sur les systèmes éducatifs, un chapitre sur l'institution universitaire, un chapitre sur l'enseignement supérieur, un chapitre sur les réformes de l'enseignement supérieur en Algérie, un chapitre sur la formation universitaire, un autre sur la recherche scientifique, et un dernier sur l'information universitaire. La deuxième partie –pratique- comprend un chapitre du cadre méthodologique de l'étude, et un autre qui comprend la présentation, l'analyse et la discussion des résultats de l'étude, et enfin les propositions de l'étude et une conclusion.

Un questionnaire a été utilisé pour avoir les données pratiques dans trois exemplaires, qui ont été distribués aux trois échantillons de l'étude : les responsables (16 personnes), les enseignants (98 personnes) et les étudiants (683 personnes), ce qui fait 797 personnes comme échantillon total de l'étude représentant la communauté indigène des acteurs dans l'université de M'sila. Les données ont été traitées par le calcul des fréquences, des pourcentages et des moyennes pour chaque axe, et par l'utilisation du test (F) en utilisant l'analyse des variances à un facteur, alors que pour déterminer le sens des différences des échantillons, on a procédé aux comparaisons multiples par la méthode de Scheffe.

Les résultats sont comme suit :

- Les acteurs dans le système universitaire (responsables, enseignants et étudiants) ont évalué la formation dans le système de l'enseignement supérieur –L'université de M'sila comme modèle- comme moyen.
- Des différences statistiquement significatives existent dans l'évaluation des acteurs dans le système universitaire –responsables,

enseignants et étudiants- pour la formation dans le système de l'enseignement supérieur –L'université de M'sila comme modèle-

- Les acteurs dans le système universitaire (responsables, enseignants et étudiants) ont évalué la recherche scientifique dans le système de l'enseignement supérieur –L'université de M'sila comme modèle- comme faible.

- Des différences statistiquement significatives existent dans l'évaluation des acteurs dans le système universitaire –responsables, enseignants et étudiants- pour la recherche scientifique dans le système de l'enseignement supérieur –L'université de M'sila comme modèle-

- Les acteurs dans le système universitaire (responsables, enseignants et étudiants) ont évalué l'information dans le système de l'enseignement supérieur –L'université de M'sila comme modèle- comme faible.

- Des différences statistiquement significatives existent dans l'évaluation des acteurs dans le système universitaire –responsables, enseignants et étudiants- pour l'information dans le système de l'enseignement supérieur –L'université de M'sila comme modèle-

- Les acteurs dans le système universitaire (responsables, enseignants et étudiants) ont évalué les infrastructures dans le système de l'enseignement supérieur –L'université de M'sila comme modèle- comme faibles.

- Des différences statistiquement significatives existent dans l'évaluation des acteurs dans le système universitaire –responsables, enseignants et étudiants- pour les infrastructures dans le système de l'enseignement supérieur –L'université de M'sila comme modèle-

Des solutions ont été proposées par l'échantillon de l'étude concernant chaque variable de celle-ci, ces solutions tournent autour :

En ce qui concerne la formation :

- Le travail sérieux des acteurs dans l'université pour la réalisation de ses objectifs au niveau de la formation.

- La nécessité d'adopter de nouveaux programmes de stages que ce soit pour les enseignants ou pour les étudiants, de point de vue durée et manière et conditions de ces stages, pour l'amélioration de la formation.

- Etre plus intéressé à l'environnement éducatif pour que celui-ci soit plus adéquat au processus de la formation.

En ce qui concerne la recherche scientifique :

- La poursuite acharnée par les acteurs dans l'université pour la réalisation de ses objectifs au niveau de la recherche scientifique.

- Présenter des exposés scientifiques et appliqués, et des consultations scientifiques développées, et faciliter la publication.

- Etre plus intéressé à l'environnement éducatif pour que celui-ci soit plus approprié à la recherche scientifique.

En ce qui concerne l'information :

- Ouvrir la porte à l'information et lui donner son droit à l'université vu l'importance de son rôle.

- Faciliter la communication entre les enseignants et le transfert des informations entre les chercheurs.

- Etre intéressé à l'information par la formation de comités spéciaux dans l'orientation informatique et des cellules d'audience et de sensibilisation et d'orientation.

En ce qui concerne les infrastructures :

- L'amélioration des méthodes de gestion et d'organisation et de l'exploitation parfaite et logique des capacités existantes au sein de l'université.

- L'équipement des infrastructures par tout ce qui est nécessaire et surtout les salles des travaux pratiques et dirigés et les laboratoires des sciences expérimentales.

- L'augmentation du nombre des infrastructures universitaires et l'amélioration de leur performance que ce soit administratif ou pédagogique.

En général, les résultats de l'étude ont montrés que l'université algérienne – l'université de M'sila comme modèle – souffre des lacunes et une faiblesse au niveau de : la formation, la recherche scientifique, l'information et même au niveau des infrastructures et leur performance. En dernier lieu, des propositions ont été élaborées concernant l'amélioration du processus de la formation, ainsi que de la recherche scientifique et l'information dans l'université et de la performance des infrastructures.

Abstract:

The present study deals with the entitled subject: Evaluation of the actors in the university system for some aspects of the system of higher education – formation, scientific research, information, infrastructures-practical study in the University of M’sila, which was resumed in ten chapters: a specific chapter to the general framework of the study and two major parts, the first theoretical which includes a chapter on education systems, a chapter on the institution of the university, a chapter on higher education, a chapter on reform of higher education in Algeria, a chapter on the formation in the University, another on the scientific research and a last one on the information in University. The second part –practical- includes a chapter of the study methodological framework and another one which includes presentation, analyses and discussion of the results of the study, and finally, the proposals of the study and a conclusion.

A questionnaire was used to have the practical data in three copies, which were distributed to three samples of the study: responsible (16 persons), teachers (98 persons) and students (683 persons), which makes a total sample of 797 persons, representing the indigenous community of actors in the University of M’sila. The data were processed by the calculation of frequencies, percentages and averages for each axis and using the test (F) with ANOVA one way. Whereas to determine the sense of differences of the samples, we used the multiple comparisons by Scheffe method.

The results are as follows:

- The actors in the University system (responsible, teachers and students) evaluated the formation in the higher education system – University of M’sila as a model- as medium.
- Statistically significant differences exist in the evaluation of the actors in the University system (responsible, teachers and student) for the formation in the higher education system –University of M’sila as a model-.

- The actors in the University system (responsible, teachers and students) evaluated the scientific research in the higher education system – University of M’sila as a model- as weak.

- Statistically significant differences exist in the evaluation of the actors in the University system (responsible, teachers and student) for the scientific research in the higher education system –University of M’sila as a model-.

- The actors in the University system (responsible, teachers and students) evaluated information in the higher education system – University of M’sila as a model- as weak.

- Statistically significant differences exist in the evaluation of the actors in the University system (responsible, teachers and student) for information in the higher education system –University of M’sila as a model-.

- The actors in the University system (responsible, teachers and students) evaluated infrastructures in the higher education system – University of M’sila as a model- as weak.

- Statistically significant differences exist in the evaluation of the actors in the University system (responsible, teachers and student) for infrastructures in the higher education system –University of M’sila as a model-.

Solutions were proposed by the sample of the study concerning each variable, these solutions revolve around:

Concerning the formation:

- The serious work of the actors in the University to achieve its objectives at the level of formation.

- The necessity to adopt new programs of apprenticeship for teachers and students, concerning duration, manner and conditions or these courses to improve the formation.

- Being more interested to the educational environment to make it more appropriate to the process of formation.

Concerning the scientific research:

- Relentless pursuit by the actors in the University to achieve its objectives at the level of scientific research.
- Present scientific and applied expositions and developed scientific consultations, and facilitate the publication.
- Being more interested to the educational environment to make it more appropriate to the scientific research.

Concerning the information:

- Opening the door to the information and give it rights in the university because of her important role.
- Facilitate the communication between teachers and the transfer of information between researchers.
- Being interested in information through the formation of special committees in informative orientation and cells of audience and awareness and orientation.

Concerning infrastructures:

- improving the methods of management and organization and realization of perfect and logic exploitation to existing capacities within the University.
- The equipment of infrastructures by all what is necessary, especially class-rooms of practical and directed studying and laboratories of experimental sciences.
- Increasing the number of infrastructures in the University and improving their performance either administrative or pedagogic.

In general, the results of the study showed that Algerian University – University of M'sila as a model- suffer lacunes and a weakness at the level of: formation, scientific research, information and even at the level of infrastructures and their performance. Finally, propositions were elaborated concerning the improvement of the process of formation, also of the scientific research and the information in the University and the performance of infrastructures.